

جامعـــة القاهـــرة

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

قسم التاريــخ

مصر في البرلمان السوداني ١٩٥٦ـــ ١٩٦٩

رسالة مقدمة من مصطفي كمال عبد العزيز محمد تاج الدين

لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الأفريقية

من قسم التاريخ (تاريخ حديث ومعاصر)

١٠ / ٢ / ٢٠٠٥

تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ **السيد على أحمد فليفل**

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

وعميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية

الإجـــــازة

أجــازت لجــنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديــث والمعاصر / بمرتبة الشرف الأولى بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٣ بعد استيفاء جميع المتطلبات

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / شوقى الجمل — رئيسا

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ بالمعهد

الأستاذ الدكتور/ حمدنا الله مصطفى حسن — عضوا

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب

جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / السيد على أحمد فليفل — مشرفاً

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بالمعهد

وعميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مصطفى كمال عبد العزيز محمد

مصر فى البرلمان السودانى ١٩٥٦-١٩٦٩

دكتوراه ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، قسم التاريخ ، ٢٠٠٣ .

تناولت هذه الرسالة البرلمان السودانى فى دراسة متكاملة منذ نشأته ، وأهم التطورات التى طرأت عليه من أحداث محلية ودولية وكيف تأثر موقف البرلمان السودانى من مصر وقضاياها بالأحداث الداخلية والخارجية التى تعرضت لها مصر ، أو شهدتها العلاقات بين البلدين ، أو نتجت عن صلاتهما بالقوى الكبرى .

وقد صار هذا البرلمان – فى دولة ديمقراطية وليدة – يرسم اتجاه القوى السياسية السودانية ، بحيث صارت دراسته توضح مؤشرات حركتها ، وصارت وثائقه من أهم مصادر الدراسات التاريخية السودانية المعاصرة .

وقد أدى قيام حلف بغداد ومهاجمة مصر لهذا الحلف ، ورفضها الاشتراك فى منظمات الدفاع الغربية ، ورفض بريطانيا وأمريكا تسليم أسلحة لمصر ، بالإضافة إلى لجوء مصر إلى المعسكر الشرقي وحصولها على السلاح الروسي ، إلى التباعد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد المقابلة التى تمت بين عبد الناصر والسفير السوفيتي وعرض السفير السوفيتي على عبد الناصر أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتزويد مصر بما تحتاج إليه من أسلحة ، وقد قوبلت هذه الصفقة بانزعاج شديد فى الدوائر الغربية ، كما شنت الصحف الأمريكية حملة عنيفة على مصر، خاصة بعد أن أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن نفوذ السوفيت فى مصر يهدد المصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة. ولهذا فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لبريطانيا لتحقيق استقلال السودان عن مصر كما يتضح ذلك من الوثائق الأمريكية والمصرية .

وانتهى الأمر بإعلان الاستقلال من داخل البرلمان السودانى وبداية الأزمات بين مصر والسودان ومنها أزمة الحدود بين البلدين وأزمة مياه النيل وكانت هذه الأزمات أزمات مفتعلة لسوء العلاقات بين البلدين فى فترة الحكم البرلمانى .

وكانت هذه الأزمات أزمات مفتعلة لسوء العلاقات بين البلدين فى فترة الحكم البرلمانى ، وسرعان ما تنتهى مع تحسن العلاقات فى فترة الحكم العسكرى للسودان ويتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن هذه الفترة الزمنية ١٩٥٦ـ ١٩٦٩ انتهت إلى تحقيق تعاون وثيق بين مصر والسودان أدى إلى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادى بين البلدين وإقامة برلمان وادى النيل .

وقد احتوت هذه الرسالة على تمهيد تناول البرلمان السودانى من حيث نشأته وتكوينه وكتله السياسية ، ثم خمسة فصول .

ويتضمن الفصل الأول : الانتخابات البرلمانية لأول برلمان سودانى ومحاولات إعلان وحدة وادى النيل ، وأسباب تحول الأحزاب الاتحادية إلى صف الاستقلاليين وإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان .

ويتناول الفصل الثانى أزمة مياه النيل وتطورات هذه الأزمة بين البلدين وموقف البرلمان من مصر.

ويتناول الفصل الثالث أزمة الحدود وتطورات هذه الأزمة بين البلدين وموقف البرلمان من مصر والتدخل الأمريكي لصالح السودان ، وكاد أن يحدث صدام مسلح بين البلدين ، وتم نقل القضية إلى مجلس الأمن وانتهى الأمر بإعلان مصر إرجاء تسوية الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية فى السودان وكيف أثرت هذه الأزمة على نتيجة الانتخابات البرلمانية فى السودان.

ويتناول الفصل الرابع موقف البرلمان السودانى من العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ ، وكيف استطاعت مصر عن طريق البرلمان السودانى إحباط محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية فى السودان ، وانتهى الأمر باستضافة البرلمان السودانى لمؤتمر القمة العربى عام ١٩٦٧ والذى أقيم بمبنى البرلمان السودانى .

ويتضـمن الفصـل الخامس البرلمان السودانى بين الحكم العسكرى والحكم المدنى دراسة مقارنة لمـوقفهما تجـاه مصر وكيف تعاملت مصر مع برلمان الحكومة القومية وبرلمان الحكم العسكرى وهو ما عرف بالمجلس المركزى.

وانتهت الرسالة بخاتمة بأهم نتائج الرسالة ، كما أشكر كل من عاوننى فى هذه الدراسة خاصة فى فتره بحثي فى السودان الحبيب .

ABSTRACT

This study daels with Egypt in the Sudanese parliament during the period 1956-1969.

The National Movement in the Sudan appeared before other national movements in Africa,the Sudanese National Movement was closely and greatly connected with the Egyptian National Movement.

The Sudanese National Movement organized parties like those in Egypt after it found that the Egyptian parties led the national movement in Egypt .

Befor the parliamentary elections , the Sudanese parties were divided into two sections,the unionist parties which call for uniting with Egypt , And the independent parties that call for the Sudan for Sudanese .

Besides,after 23 rd July revolution,Egypt thought to gather the unionist parties in one party which is the National united party ,which won the seats that were double of the seats of Umma party in the first parliamentary elections.

In the beginning of 1954,the first Sudanese parliament has been opened. Therefore,the way became easier for declaring the union of the Nile Valley,but the interior situation in Egypt affected the Sudanese situation .

The joining of Egypt to the eastern camp and its obtaining to the Russian weapons led to the presence of Russians in Egypt. This created a discord and farness between Egypt and the USA.This also incited the USA to establish its roots in the Sudan to prevent the penetration of the USSR into Africa through Egypt and the Sudan.

The role of the U.S.A. in that respect could not be ignored especially when they encouraged Al Azhari to call for indepdence.Egypt was aware of these steps and at once assured that indepdence was as a present from Egypt .

Therefore, the sudanese parliament became a field of competition between the USA and Egypt with the aim of dominating and controlling the Sudanese parliament .

The matter ended in declaring the Sudan's indepdence inside the Sudanese parliament and the beginning of crisis between Egypt and the Sudan Such as the crisis of the Nile water and the frontiers between two countries .

This dissertation contained a preface, five chapters and a conclusion . As for the preface ,it sheds light on the beginning of the Sudanese parliament and its political fronts.

The first chapter tackles the attitude of the Sudanese parliament from the independence of the Sudan.

The second chapter shows the attitude of the Sudanese parliament towards the crisis of the Nile water.

The third chapter discusses the effect of the crisis of the frontiers between Egypt and Sudan on the parliamentary elections in the Sudan .

The fourth chapter tackles the attitude of the Sudanese parliament towards the triple aggression on Egypt in 1956 and the defeat of 1967.

The fifth chapter handles the attitude of the Sudanese parliament towards the civil regime and the military regime.It also tackles a study to the attitudes of both the civil and military regimes towards Egypt.

The Conclusion of the thesis deals with the main points and the most important results that could be deducted from that work .

Thanks to those who helped me to carry out that work in its final form specially those in the Sudan .

الفهرس

ارتبطت الحركة الوطنية السودانية بالحركة الوطنية المصرية ارتباطا وثيقا ، وتأثرت بهـا ، فنظمت نفسها في صورة أحزاب ، بعدما وجدت أن الأحزاب في مصر هي التي تقود الحركـــة الوطنية ، وكانت الأحزاب السودانية قبل الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٣ تنقسم إلـى قسـمين، الأحزاب الاتحادية التي تنادى بوحدة وادي النيل ، والأحزاب الاستقلالية والتي تنادى بالسـودان للسودانيين . وعملت مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ على تجميع الأحزاب السياسية الاتحادية التـي تطالب بالاتحاد مع مصر في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي .

وفي أثناء الحملة الانتخابية لأول برلمان سوداني عـام ١٩٥٣ ، وقـد خـاض الاتحـاديون المعركة الانتخابية البرلمانية تحت شعار وحدة وادي النيل ، فـي حـين خـاض حـزب الأمـة والأحزاب الاستقلالية الأخرى المعركة الانتخابية تحت شعار " السودان للسودانيين " وقد هـاجم الاتحاديون هذا الشعار ، ووصفوه بأنه " كلمة حق أريد بها باطل " ، وأن حـزب الأمـة ينـادى باستقلال السودان عن مصر لتتمكن بريطانيا من السيطرة على السودان ، وأن هذا هو الاستقلال الذي يسعى إليه حزب الأمة ، كما اتهمت مصر كل سـوداني ينـادى بالاسـتقلال بأنـة أجيـر الاستعمار البريطاني ، كما اعتبرت بريطانيا دعاة الوحدة أجراء الاستعمار المصـري . وجـاء التدخل المصري مساوياً للتدخل الإنجليزي في شئون السودان ، فكلتا الـدولتين قـدمتا الأمـوال والرشاوى لأنصارهما ، كما استخدمتا كل الوسائل المشروعة وغير المشـروعة للتـأثير علـى الحملة الانتخابية لدفع البلاد إلى الاتجاه الذي تريده ، وللسيطرة على أول برلمان سوداني ، وقـد أسفرت الانتخابات لأول برلمان سوداني عام ١٩٥٣عن فوز كبير للحزب الـوطني الاتحـادي ، يزيد علي ضعف مقاعد حزب الأمة ، مما مهد الطريق لمصر للسيطرة على البرلمان السوداني ، وأصبح الطريق ممهداً لإعلان وحدة وادي النيل .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للإدارة البريطانية خاصة وأنها كانت تعتقد أن أغلبية الشعب السوداني لا يرغب في الاتحاد مع مصر بأي طريقة ، واعتبرت الحكومة البريطانيـة أن فـوز الحزب الوطني الاتحادي المؤيد لمصر هو بمثابة نكران للجميل من الشعب السوداني تجاه الإدارة البريطانية التي حاولت بشتى الطرق استمالة الشعب السوداني إلي صفها . وفي أوائل عام ١٩٥٤ تم افتتاح أول برلمان سوداني .

وقد كان من المتوقع أن تمضى الأمور إلى طبيعتها وتصل إلى نتيجة للاستفتاء تؤيد الاتحـاد بين مصر والسودان وهو ما حدث بالفعل ، وليست المسألة أكثر من مسألة وقت تقتضيها طبيعة الإجراءات التي تؤدى إلى هذا الاتحاد خاصة بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات ، لكن الموقف في مصر هو الذي أثر تأثيراً كبيراً على الموقف في السودان .

أما عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية السودان فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً فعالة على الإنجليز ، حملتهم على تصفية الحكم الثنائي في السودان ، وإجلاء قواته عن السودان قبل أن يتم عن أرض مصر نفسها . وكان منطق الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا ينبغي لبلد أفريقي خفيف الوزن والثقل كالسودان أن يشكل عقبة تحول دون مساهمة مصر في مشاريع الأمن العسكري الغربي ، كما أن الضغوط الأمريكية منعت الحكومة البريطانية من إثارة أي أزمة مع مصر بشأن السودان .

وقد أدى قيام حلف بغداد ومهاجمة مصر لهذا الحلف، ورفضها الاشتراك في منظمات الدفاع الغربية ، ورفض بريطانيا وأمريكا تسليم أسلحة لمصر ، بالإضافة إلى لجوء مصر إلى المعسكر الشرقي وحصولها على السلاح الروسي ، إلى التباعد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد المقابلة التي تمت بين عبد الناصر والسفير السوفيتي وعرض السفير السوفيتي على عبد الناصر أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتزويد مصر بما تحتاج إليه من أسلحة، وقد قوبلت هذه الصفقة بانزعاج شديد في الدوائر الغربية ، كما شنت الصحف الأمريكية حملة عنيفة على مصر، خاصة بعد أن أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن نفوذ السوفيت في مصر يهدد الأمن الغربي والأمريكي ، ولهذا فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لتحقيق استقلال السودان عن مصر كما يتضح ذلك من الوثائق الأمريكية والمصرية ، حيث تشير هذه الوثائق إلى اتهام مصر للولايات المتحدة الأمريكية بأنها عقدت اتفاقا مع بريطانيا لتحقيق استقلال السودان عن مصر.

كما اغتنمت الحكومة البريطانية فرصة الأحداث الداخلية في مصر والسودان ، وبدأت تخطط لتحقيق أهدافها مع تغير كامل في السياسة البريطانية في السودان . وإعادة النظر في خططها ، لكي يوجهوا ضربة قوية لمصر في السودان ، فقد استدعى إيدن وزير الخارجية البريطاني روبرت هاو Sir Robert Howe الحاكم العام في السودان وعقد اجتماعا حضره كبار المسئولين في وزارة الخارجية ، والمسئولون عن شئون السودان للاتفاق على الخطوات القادمة ، حتى يتجه الأزهري إلى الاستقلال ، وينحرف عن المبدأ الذي انتخب على أساسه ، وهو الوحدة أو الاتحاد مع مصر .

ووضعت وزارة الخارجية البريطانية تقريرا عن السياسة التي تتبعها في السودان إزاء التطورات الجديدة ، وأهم ما جاء في التقرير أن الإنجليز يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في السودان ، والورقة الوحيدة الحقيقية في أيديهم ، والتي يستطيعون اللعب بها، هي سحب الموظفين البريطانيين من السودان حتى لا يجد السودانيون أمامهم عدوا إلا المصريين ، والاهتمام بدعوة الأزهري رئيس وزراء السودان لزيارة إنجلترا ، ودعوة وفد من البرلمانيين السودانيين إلى لندن،والاهتمام بتقوية الروابط مع الأزهري ، وتقوية الروابط بين البرلمان البريطاني والبرلمان السوداني .

وفي أعقاب تحول مصر للمعسكر الشرقي وتحول الأحزاب الاتحادية في السودان إلى المطالبة باستقلال السودان أصبح البرلمان السوداني مسرحا للتنافس بين مصر وبريطانيا للسيطرة على البرلمان السوداني ، وانتهى الأمر بإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني .

كما كان استقلال السودان مع تقدم النفوذ الأمريكي في السودان و تقدم النفوذ السوفيتي في مصر بداية الأزمات بين مصر والسودان ،ومنها أزمة الحدود بين البلدين وأزمة مياه النيل وهى أزمات مفتعلة لسوء العلاقات بين البلدين في فترة الحكم البرلماني ، وسرعان ما تنتهي مع تحسن العلاقات في فترة الحكم العسكري للسودان ، وهذا ما توقعته الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يتضح لنا من خلال الوثائق الأمريكية الخاصة بالعلاقات المصرية السودانية مدى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة السودان ، إذ أنها قابلة للانفجار ، خاصة إذا ما اختار السودان الانفصال عن مصر فإنهم توقعوا أن يجدوا معارضة خطيرة من مصر ، لأن المصريين متورطون بعمق في السياسة السودانية وأن مصر تسعى لتعزيز هدفها في وحدة وادي النيل .

كما أدى لجوء مصر إلى المعسكر الشرقي وحصول مصر على السلاح الروسي إلى وجود السوفيت في مصر ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترسخ أقدامها في السودان لمنع تغلغل الاتحاد السوفيتي إلى أفريقيا عن طريق مصر والسودان ، وأصبح البرلمان السوداني مسرحا للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر للتأثير على البرلمان السوداني . وقد صار هذا البرلمان – في دولة ديمقراطية وليدة – يرسم اتجاه القوى السياسية السودانية ، بحيث صارت دراسته توضح مؤشرات حركتها ، وصارت وثائق من أهم مصادر الدراسات التاريخية السودانية المعاصرة .

أما عن أسباب اختياري لهذا الموضوع فيرجع إلى ما يلي :ـ

أولا ـ إتمام عمل قمت به قبل ذلك في مرحلة الماجستير حيث كانت الدراسة حول الأحزاب السودانية وموقفها من قضية السودان ١٩٤٥ـ ١٩٥٦.

ثانيا ـ دراسة الحركة السياسية المختلفة التي ضمها البرلمان ، وكيف نظر إلى العلاقات المصرية السودانية خلال الفترة من الاستقلال إلى عام ١٩٦٩ . وقد رأيت من واجبي أن أزيح الستار عن موقف البرلمان السوداني من مصر والعلاقات معها ، باعتبار أن البرلمان السوداني في أغلب هذه الفترة كان يمثل نقطة التميز الرئيسية في النظام السياسي السوداني ، عن النظام في مصر الثورة ، والذي كان يقوم على نظام الحزب الواحد ، ومن ثم فإن دراسة البرلمان السوداني ومواقفه من مصر هي مؤشر جيد لقياس علاقات البلدين الشقيقين .

ثالثا ـ التعرف على مدى تأثر العلاقات المصرية السودانية في هذه الفترة بالصراع الدائر بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي).

رابعاـ تعتبر هذه الفترة من أهم وأدق الفترات في تاريخ البلدين ، خاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن كل من مصر والسودان ، وبداية أنظمة جديدة للحكم في كلا البلدين ، ومن ثم يعتبر التفاعل بينهما تفاعلا مباشرا ، يتم للمرة الأولى في العصر الحديث دون وسيط ، كان في القرن التاسع عشر هم الأتراك ، وكان منذ أواخر القرن المذكور وحتى الاستقلال هم الإنجليز ، ومن ثم فقياس العلاقات المباشرة يعد مطلبا بحثيا مهما .

خامساـ أن هذه الفترة شهدت العديد من أنظمة الحكم في السودان بدءا من الحكومة البرلمانية حكومة الحزب الوطني ، إلى الحكومة القومية ، ثم الحكم العسكري ، ثم مجلس السيادة ، مما يتطلب دراسة مواقف هذه الأنظمة من مصر ، والتي اختلفت فلسفة كل منها نحو العلاقات مع مصر ، ومدى ما فيها من ثبات أو تقلب ، وتأتى هذه الدراسة لتوضح كثيرا من ملابسات هذه الفترة المهمة في تاريخ البلدين .

سادساـ وكنتيجة لكل ما سبق فقد أدى انقلاب مايو ١٩٦٩ بقيادة جعفر نميرى إلى انتهاء مرحلة شهدت العديد من الأزمات في العلاقات المصرية السودانية ، وبداية علاقات اتسمت بتحسن العلاقات بين البلدين ، وانتهى الأمر بالتقاء البرلمان المصري مع البرلمان السوداني وعقد المؤتمر المشترك لمجلسي الشعب المصري والسوداني في القاهرة من ٢٤ إلى ٣١ أكتوبر ١٩٧٧ . ومن ثم فقد رأيت أن الفترة السابقة على هذا الانقلاب هي التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة .

وقد قسمت هذه الرسالة إلى تمهيد تناول البرلمان السوداني من حيث نشأته وتكوينه وكتله السياسية ، وموقفة من العلاقة مع مصر ، ثم خمسة فصول .

ويتضمن الفصل الأول : الانتخابات البرلمانية لأول برلمان سوداني عام ١٩٥٣ ومحاولات إعلان وحدة وادي النيل ، وأسباب تحول الأحزاب الاتحادية إلى صف الاستقلاليين وإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان ، وما هي الأسباب التي جعلت عبد الناصر يوافق على استقلال السودان من داخل البرلمان ، وكيف اعتمدت بريطانيا على الحزب الوطني الاتحادي في تحقيق استقلال السودان ، مما أدى إلى التباعد بين بريطانيا وحزب الأمة ، والتقارب بين حزب الأمة ومصر مما جعل عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة هو الذي يرفض إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني ، وأصر عبد الله خليل على رأيه وأكد " إن الجنوبيين قد أوكلوا إليه إبلاغ رأيهم بأنهم قد لا يوافقون على أن يعلن الاستقلال من داخل البرلمان " ويستهدف هذا الفصل بحث كيف تكون أول برلمان سوداني ، وما هي القوى السياسية فيه ، وما موقفها من مصر ، وكيف تفاعلت مع التطورات السياسية للعلاقة بين البلدين .

ويتناول الفصل الثاني أزمة مياه النيل وتطورات هذه الأزمة بين البلدين وموقف البرلمان من مصر ، وكيف عملت بريطانيا لبذر بذور الخلاف بين مصر والسودان ، كما أشاعت بين السودانيين أن مصر لا تحرص على وحدة وادي النيل إلا لمجرد السيطرة على مياه النيل ، وظلت أزمة مياه النيل قائمة في فترة الحكم البرلماني الأول أو ما عرف بفترة (الحكم الديمقراطي الأول) ١٩٥٤ ــ ١٩٥٨ ، وكيف انتهى الأمر بتوقيع اتفاقية ١٩٥٩ بعد الانقلاب العسكري وانتهاء الجفوة المفتعلة بين البلدين ، وهنا يحق لنا أن نتساءل عن ظروف الانقلاب وأسباب تحول موقف الجيش السوداني ودوافع الموافقة على اتفاقية مياه النيل ؟ وهو ما سيكون مجالا للدراسة في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى .

ويتناول الفصل الثالث أزمة الحدود وتطورات هذه الأزمة بين البلدين وموقف البرلمان من مصر والتدخل الأمريكي لصالح السودان ، وكاد أن يحدث صدام مسلح بين البلدين ، وتم نقل القضية إلى مجلس الأمن وانتهى الأمر بإعلان مصر إرجاء تسوية الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية في السودان وكيف أثرت هذه الأزمة على نتيجة الانتخابات البرلمانية في السودان .

ويتناول الفصل الرابع موقف البرلمان السوداني من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ ، وتناول هذا الفصل الأهداف الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط ، وموقف البرلمان السوداني من المعونة الأمريكية للسودان والأحلاف العسكرية ،

وكيف استطاعت مصر عن طريق البرلمان السوداني إحباط محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية في السودان ، وانتهى الأمر باستضافة البرلمان السوداني لمـؤتمر القمـة العربي عام ١٩٦٧ والذي أقيم بمبنى البرلمان السوداني .

ويتضمن الفصل الخامس البرلمان السوداني بين الحكم العسكري والحكـم المـدني دراسـة مقارنة لموقفهما تجاه مصر وكيف تعاملت مصر مع برلمان الحكومة القومية وبرلمـان الحكـم العسكري وهو ما عرف بالمجلس المركزي ، ثم موقف مصر من الانقلابـات العسـكرية فـي السودان . انقلاب الفريق عبود ، وانقلاب جعفر نميرى ، وما هي الأسباب التي جعلـت مصـر تدعم انقلاب نميرى وكيف انتهى الأمر بإقامة برلمان وادي النيل بين الدولتين .

وقد ختمت الفصول الخمسة بخاتمة لأهم نتائج الرسالة .

أما فيما يختص بأهم مصادر الدراسـة فهي تنقسم إلى قسـمين :ـ

وثائق غير منشورة

وهى تحتوى على عدة خطابات من الصادق المهدي إلى الرئيس جمال عبد الناصـر ، بعـد هزيمة ٥ يونيو١٩٦٧، وخطاب آخر بمناسبة عيد ثورة ٢٣يوليو ، مجموعة السودان.

ـ خطاب من الصادق المهدي إلى السيد يوسف السباعي ، سكرتير منظمة التضـامن الأسـيوى الأفريقي ، مجموعة السودان .

ـ وكذلك تحتوى على عدة تقارير صنفت بسري جدا من وثائق الأرشيف السري للرئيس جمال عبد الناصر موجودة طرف الأستاذ الدكتور جمال شقرة منها :ـ

ـ تقرير عن السودان ، مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صـالح حـرب من السودان ، س / ف / ٥٥ / ١٢ سرى جداً ، القاهرة .

ـ خطاب من صلاح سالم إلى السيد على الميرغني،مجموعة السودان،برقم ٢٥٩٧٢٩/١٦.

ـ خطاب من صلاح سالم للسيد عبد الرحمن المهدي ١٩٥٧/٧/٢٧وثيقة تحت رقم ٩٨٦/٥/٨.

ـ وتقرير مرفوع إلى السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية السوداني عن أحداث موكب العمال وعن الصدام بين العمال والسفير الأمريكي بالخرطوم بتاريخ ١٠/٢٣ / ١٩٥٨ ، مجموعـة السودان .

ـ خطاب الحزب الجمهوري للرئيس جمال عبد الناصرـ مجموعة السـودان ، بـرقم ١٣٠ــ ٢٢٨٤٨

ـ تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم البكباشى محمد كامل أحمد ، ومفتش عام الري المصري بالسودان مهندس محمد كامل إبراهيم ، تقرير سرى جداً القاهرة ١١ /١٩٥٥/٨

ـ خطاب من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الفريق إبراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة السودانية بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٠ .

ـ خطاب إلى الرئيس جمال عبد الناصر من السيد محمد أحمد محجوب وزير خارجية السودان .

كما استطاع الباحث الإطلاع على الأوراق الخاصة بالمستشار البريطاني المستر لوس مساعد الحاكم العام عن نتائج اجتماعه مع أعضاء حزب الأمة ، كما استطاع الباحث بفضل الله تعالى الإطلاع على تقارير لم تنشر موجودة في هيئة المساحة للبعثات التعدينية في مثلث حلايب ، ومن الوثائق التي لم تنشر باللغة الإنجليزية والموجودة بدار الوثائق القومية بالخرطوم ، ومكتبة جامعة الخرطوم :ـ

- Message to Mr. Attlee from Ahmed Hussein,Cairo,August,1949,The Sudan collection. No.5.
-Letter from Fenner Banckwag to Al Sayed Abdel Rahman Al Madi, July11,1953,No,8/956.
-Summary of conversations With the Umma party on,30.November.1953, The Sudan collection.

كما استطاع الباحث الإطلاع على كثير من الوثائق بدار الوثائق القومية بالخرطوم ، ومكتبة جامعة الخرطوم المليئة بالوثائق وهى عبارة عن كنز للباحثين ، كما حصل الباحث على صور بعض الوثائق من مكتبة جامعة الخرطوم ، تحت عنوان مجموعة السودان ، وأوراق خاصة برواد الحركة الوطنية السودانية ونواب البرلمان السوداني والجمعية التأسيسية والمجلس المركزي، ومنها خطابات وأوراق خاصة بكل من إسماعيل الأزهري وأحمد خير ويحيى الفضلى وغيرهم .

ولا يفوتنى هنا أن أوجه شكري إلى جميع الأخوة الأفاضل في مكتبة جامعة الخرطوم ودار الوثائق القومية السودانية على حسن تعاونهم مع الباحث ، وهو ما لم يتوفر للباحث بدار الوثائق في مصر ومدى ما لقيته من عناء .

الوثائق المنشورة :

اطلع الباحث على الكثير من الوثائق المنشورة الموجودة بدار الوثائق بالخرطوم بمكتبة جامعة الخرطوم ومنها :ـ

– خطاب إسماعيل الأزهري للحكومة المصرية ، دفاع عن وحدة وادي النيل ، مجموعة السودان برقم ١٦٨٦٨٥ .

– مبادئ ولوائح حزب الاتحاديين ، مجموعة السودان برقم ١٦٨٧٠٨ .

– دستور حزب الأمة ، مجموعة السودان تحت رقم ١٥٢ .

– وثائق ومنشورات الحزب الجمهوري ، مجموعة السودان ، رقم ١٦٣٥١٦

– وثائق الجبهة المعادية للاستعمار ، مجموعة السودان برقم ، ١٣٣١٥٤ .

– تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية ، (جلسات البرلمان السوداني من ١٩٥٤– ١٩٦٨) الخرطوم ، ١٩٨٦.

– مضابط مجلس النواب بالبرلمان السوداني .

– مضابط مجلس الشيوخ بالبرلمان السوداني .

– مضابط المجلس المركزي .

– مضابط الجمعية التأسيسية .

– الجمهورية السودانية :تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب ، الخرطوم ، ١٩٥٦.

– تقرير لجنة التحقيق القضائية في الأسباب التي أدت إلى انقلاب عبود ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ الخرطوم ١٩٦٥.

– خطاب من الصادق المهدي إلى الجنرال يعقوب رئيس جمهورية نيجيريا ، يوليو ١٩٦٧ ، مجموعة السودان .

وزارة الإرشاد القومي : السودان – الذكرى الخامسة لثورة اكتوبر١٩٦٤ ، الخرطوم ، ١٩٦٩ مجموعة السودان،تحت رقم (١/١٤٤٢٥٠) .

– جمهورية السودان : وثائق المجلس الوطني تاريخ المجلس الوطني – تاريخ إنشاء البرلمان السوداني – ٢٠٠١.

– بيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء في مجلس الأمة ١٩٥٧.

– جمهورية مصر العربية : وزارة الدفاع – مصر والشرق الأوسط – القاهرة ١٩٨٢ .

ـ جمهورية مصر العربية : وزارة الخارجية ـ مصر ونهر النيل ـ القاهرة ، ١٩٨٣.
ـ برلمان الثورة ـ تاريخ الحياة النيابية في مصر (١٩٥٧ـ ١٩٧٧) ويشمل جلسات البرلمان من ١٩٥٧حتى عام ١٩٧٧ .

وكذلك اطلع الباحث على كثير من المصادر والمراجع موجودة فـي صـلب الدراسـة وفـي المراجع والمصادر .

ـ وثائق أمريكية أفرجت عنها وزارة الخارجية الأمريكية خاصـة بعلاقـة الولايـات المتحـدة الأمريكية بمصر والسودان ، وهى التقارير المرسلة من السفارة الأمريكية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، وكذلك تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية للسفير الأمريكي في القاهرة والسفير الأمريكي بالخرطوم واستطاع الباحث الحصول عليها من المركز الثقافي الأمريكـي بالقاهرة ، ومركز بحوث الشرق الأوسط ومنها :ـ

1ـ American Foreign Policy , 1950 – 1955 , Near and Middle East , South Asia , and Africa, Part XIII (Sudan) The Acting Secretary of State to the Embassy in Egypt,Washington,February 5,1953, Document no. 1093.
2ـ The Charge in the United Kingdom (Holmes)to the Department of State, London, Fabruary12,1953, Document no.1098.
3ـ The Secretary of State to the Embassy in Egypt,Washington,Fabruary13,1953,Document no.1099.
4ـ Anglo – Egyptian Agreement of the Sudan : Note from the Secretary of State to the Foreign Minister of Egypt , February 14 , 1953 .
5ـ The Secretary of State to the Director for Mutual Security, Washington, February 19,1953. No.1101.
6ـ The Ambassador in the United Kingdom (Aldrich) to the Department of State,London,February20,1953, No,1103. (Top secret)
7ـ Memorandum by the Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern,South Asian,and African Affairs(Jernegan)to the Secretary of State,Top secret, Subject:Procedure for Negotiations with Egypt, Washington,February24,1953, Document no.1104.
8ـ United States Participation in the Mixed Electoral Commission for the Sudan : Statement by the Department of State,March 23,1953.
9ـ Major problems of U.S. foreign policy 1954 , the Mediterranean – Middle East .

10– United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions,Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955.

11– Instruction from the Department of State to the Embassy in the Sudan, Washington, May,7,1956, Document no.235.

12– Basic Documents in United States Foreign Policy,1952-1961. Eisenhower Doctrine:Middle East,March 9,1957, Document No.71

13– Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13,1957. Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon, Document no.236.

14– Telegram From the Consulate at Asmara to the Department of State, Asmara, April 22,1957, Document No.237.

15– Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special Operating Guidance ,Washington September 25,1957, Document No.238 .

16– The Democratic Republic of the Sudan :Policy Statement of the Southern Question,Khartoum,1969.

17– The United States and Africa - United States Policy Formulation.

18– Report by Secretary of State Rogers Following a Visit to Ten African Countries,February 7-23, 1970.

(a) Letter from Secrtary of State Rogers to President Nixon Submitting the African Policy Statement ,March 26,1970.

(b)The United States and Africa:Policy Statement, Released on March 28,1970.

– المقابلات الشخصية :–

واستطاع الباحث بفضل الله سبحانه وتعالى خلال فترة بحثه في السودان مقابلة العديد من الشخصيات الحزبية ورواد الحركة الوطنية السودانية،وكذلك بعض نواب البرلمان السوداني والجمعية التأسيسية وبعض النواب عن دوائر الجنوب السوداني ، كما التقى الباحث بالسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق والذي أحسن استقبال الباحث في وقت اجتماع لمجلس الوزراء السوداني ، وكذلك في وقت اجتماع البرلمان السوداني (الجمعية التأسيسية) لحكومة الصادق المهدي الثانية وهى ما عرفت باسم الديمقراطية البرلمانية الثالثة ، وكذلك التقى الباحث بالأستاذ أحمد خير صاحب فكرة مؤتمر الخريجين وأحد مؤسسي حزب الاتحاديين وحزب الأشقاء والذي أصبح وزيرا للخارجية في حكومة عبود العسكرية ، والأستاذ أبيل ألير النائب

الجنوبي في البرلمان السوداني ونائب رئيس الجمهورية في عهد الرئيس نميرى ، كما التقى الباحث بأعضاء المكتب السياسي لجنوب السودان ، كما أجرى الباحث لقاء مع الأستاذ أحمد زين رئيس الحزب الوطني الاتحادي وعبد الحميد جبريل سكرتير الحزب ومع بعض أعضاء الحزب الوطني الاتحادي .

كما التقى الباحث بالدكتور ضياء نجل إبراهيم المفتى أول مرشح لرئاسة أول برلمان سوداني عام ١٩٥٤ ووزير التجارة في حكومة الأزهري ، كما أجرى الباحث لقاء مع بابكر قباني ومحمود الفاضلى وعبد الرحيم الحسيني ، كما التقى الباحث برمضان شول رئيس حزب السلام القومي ورئيس منظمة الوحدة الوطنية السودانية للسلام وأول مرشح جنوبي لانتخابات الرئاسة .

ـ الدوريات :ـ

لهذا المصدر أهمية خاصة في معظم الدراسات ، وفي دراسة البرلمان السوداني والعلاقات المصرية السودانية خاصة ، ويحتوى على تصريحات وخطب أدلى بها الذين شاركوا في الأحداث فمن الدوريات السودانية التي استعان بها الباحث صوت الأمة ، وصحيفة الأسبوع السودانية ، وجريدة صوت السودان ، وجريدة السودان الجديد ، ومجلة أم درمان ، والسودان الحديث ، وصحيفة الأيام السودانية .

ومن الدوريات المصرية مجلة وادي النيل ، وجريدة الشعب ، وجريدة المصري ، وجريدة الأخبار ، وجريدة الأهرام ، ومجلة الباحث العربي ، ومجلة الطليعة ، ومجلة السياسة الدولية ، وجريدة الوفد وصحيفة البلاغ ، ومجلة الإخوان المسلمون وجريدة الإخوان المسلمون .

ولقد قابلت الباحث العديد من الصعوبات خلال إعداده للرسالة خاصة قلة ما تناولته الأبحاث والدراسات في مصر عن البرلمان السوداني هذا من ناحية ، كما أن معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت العلاقات المصرية السودانية تقف عند استقلال السودان عام ١٩٥٦ ، بالإضافة إلى معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت العلاقات المصرية السودانية تتناولها من خارج مبنى البرلمان .

ومن ناحية أخرى رفضت دار الوثائق في مصر والخارجية المصرية الموافقة للباحث للإطلاع على الوثائق المصرية من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٩ لعدم موافقة الأمن ، فكان على الباحث الاعتماد على الله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا ثم الاستعانة بالوثائق والتقارير السودانية .

وأشكر الله سبحانه وتعالى أن وفقني في كتابة هذه الرسالة ولا أعنى بذلك أنها بلغت درجة الكمال فالكمال لله سبحانه وتعالى ، ولكن بذل فيها جهد ميسر ، وأشكر الله سبحانه وتعالى أن

وفقني للسفر إلى السودان عدة مرات ، ثم أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل في معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، كما أخص بالشكر المرحوم الأستاذ الدكتور محمد عبد العال رئيس قسم التاريخ السابق بالمعهد ، والأستاذ الدكتور السيد فليفل الذي تفضل بالإشراف على الرسالة وقام بمراجعتها فجزاه الله عني خير الجزاء ، والذي كان له فضل الإشراف على رسالتي للماجستير ، وصبر طويلا على عملي العلمي ، ووجهني لاستكماله مره بعد مرة ، حتى أتم الله على فضله ، وظهر إلى الأجود . فله جزيل شكري واحترامي ، كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور شوقي الجمل الذي تعلمت منه الكثير .

كما أشكر كل من عاونني في فترة بحثي في السودان وعلى رأسهم السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق ، كما أشكر الدكتور مدثر عبد الرحيم رئيس جامعة أم درمان السابق ، ورئيس وسكرتير الحزب الوطني الاتحادي في السودان ، وكل من عاونني في فترة بحثي في السودان من العاملين بدار الوثائق القومية بالخرطوم ، ومكتبة جامعة الخرطوم .

وأخيرا أرجو أن يكون بحثي ، وقد بذلت فيه ما وسعني من جهد ، بداية على الطريق العلمي الطويل ، وأن تكون فيه إضافة إلى الدارسات السودانية في مصر ، وأن تكون مرجعا يفيد الباحثين في مجال العلاقات التاريخية بين بلدي وادي النيل مصر والسودان ، وأعتذر عن كل تقصير فيه ، فالكمال لله وحدة .

وما توفيقي إلا بالله

الباحث / مصطفي كمال عبد العزيز محمد تاج الدين

التمهيد

البرلمان السوداني
(نشأته وتكوينه وكتله السياسية)

مرت البرلمانات المعاصرة بالعديد من مراحل التطور سواء من حيث الشكل والهيكل أو من حيث قاعدتها الاجتماعية ، ومدى تمثيلها لمجموع الأفراد وطابعها الجماهيري ، فمن حيث الشكل أو الهيكل انتقل البرلمان من كونه مجرد منتدى مؤقت يعينه الملوك والأمراء وقتما يشاءون ويلغونه وقتما يشاءون ، حتى أصبح الآن مؤسسة دائمة ، وركنا من أركان النظم السياسية في الدولة الحديثة ، وبصرف النظر عن حجم اختصاصاته القانونية أو تأثيره الفعلي في الحياة السياسية ، فقد أصبح من النادر اليوم أن نجد دولة بدون برلمان [١] .

وشهدت السنوات الأخيرة اهتماما أكاديميا بالدور الذي تلعبه البرلمانات في صنع السياسة العامة باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل في سن أو إقرار التشريعات [٢] ، التي من شأنها تقديم الحلول للمشاكل القائمة ودورها الرقابي على السلطة التنفيذية ، ورسم السياسة العامة [٣].

وقد نشأت فكرة البرلمان في السودان عندما أصدر الحاكم العام في عام ١٩٤٣ قانون إنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان ، وهذا المجلس قاصر على المديريات الشمالية فقط ، ويدل اسم المجلس على طبيعة اختصاصاته ، فكل قراراته استشارية ، ولقد وجد المجلس معارضة قوية من العناصر الوطنية في السودان[٤] ، وشكل الحاكم العام في عام ١٩٤٦ مؤتمر إدارة السودان ليدرس الخطوات اللازمة لإشراك السودانيين في إدارة بلادهم إشراكا أوسع نطاقا من ذي قبل ، وقدم مؤتمر إدارة السودان اقتراحاً بإنشاء جمعية تشريعية تكون أكثر تمثيلا للشعب السوداني من المجلس الاستشاري لشمال السودان[٥] ، وقاطعت جميع الأحزاب الاتحادية الجمعية التشريعية ، واعتبرها الشعب السوداني تحديا لإرادته ، وانتشرت المظاهرات في كل مكان ، وكانت الجمعية التشريعية قد انكشفت على حقيقتها ، واتضحت رسالتها ونوعية المشتركين فيها ، فلم تضم غير زعماء العشائر ، وبعض الموظفين المؤيدين للحكومة

---

(١) على سيد الصاوي : تطوير العمل البرلماني العربي ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد الخامس، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ٥٧.

(٢) وعن أهمية دور الأعضاء في البرلمان انظر : عزة وهبي وآخرين : مجلس الشعب والسياسة العامة (الدور التشريعي والرقابي) يونيه ٢٠٠١ ، ص ١١ــ ١٢ .

(٣) سمير عبد الوهاب : مجلس الشعب وقضايا النظام المحلى المصري ، مجلة النهضة، العدد الثاني عشر، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٣.

(٤) إبراهيم محمد موسى : التجربة الديمقراطية في السودان ، دار المأمون ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ٢٠ ــ ٢٣ .

(٥) مأمون سناده : الجمعية التشريعية ، ندوة تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، الخرطوم ٨ ــ ١٥ يناير ١٩٨٦ ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ص ص ٦ــ٧.

يعينهم الحاكم العام ، ومدة الجمعية ثلاث سنوات تبدأ من أول دورة ، ويجوز للحاكم العام حلها في أي وقت لأسباب يقدرها [١] ، ولم تعترف الحكومة المصرية بالجمعية التشريعية وقامت العديد من المظاهرات عند أول اجتماع للجمعية التشريعية [٢] .

أما عن البرلمان السوداني فقد جرت الانتخابات لأول برلمان سوداني في نوفمبر ١٩٥٣على ضوء اتفاقية السودان بين دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا في ١٣ فبراير ١٩٥٣ ، وقد أحاطت بها ظروف وملابسات متعددة لأنها كانت تعنى في المقام الأول تقرير المصير لشعب السودان بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال فكانت أول انتخابات برلمانية تشهدها السودان [٣] ، كما اتفقت الحكومة المصرية مع جميع الأحزاب السودانية الاتحادية والاستقلالية لمواجهة الجانب البريطاني في المفاوضات على تكوين لجنة الحاكم العام ، والسودنة ، والانتخابات البرلمانية وعلى وحدة الشمال والجنوب ، وجلاء الجيوش الأجنبية عن السودان ، فوحدة السودان في نظر الحكومة المصرية وديعة لا يمكن التهاون في أمرها، حتى تم توقيع اتفاقية السودان بين مصر وإنجلترا في عام ١٩٥٣ [٤] ، وكانت الأحزاب السودانية قبل الانتخابات البرلمانية تنقسم إلى قسمين ، الأحزاب الاتحادية التي تنادى بوحدة وادي النيل ، والأحزاب الاستقلالية والتي تنادى بالسودان للسودانيين ، والأحزاب الاتحادية هي حزب الأشقاء ، وحزب الاتحاديين، وحزب الأحرار ، وحزب وحدة وادي النيل ، وحزب الجبهة الوطنية ، وقد اندمجت كل الأحزاب الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢[٥] ، ورغم اختلاف الأحزاب الاتحادية حول الكيفية التي تتم بها وحدة وادي النيل ، إلا أنها كانت متفقة في الهدف وهو اتحاد البلدين مصر والسودان [٦] .

---

(١) عبد الماجد أبو حسبو : جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، جـ ١، دار صنب للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص ١٢٩ ، انظر أيضا : إبراهيم محمد موسى: مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية : كيف تعمل الجمعية ، بعض تعليقات على أعمالها أثناء الدورة الثانية ، فرع الاتصال العام ، صدر بتفويض من السكرتير الإداري ، أغسطس ١٩٥٠ .

(٣) تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان : بنك المعلومات السوداني ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ص ٢١ .

(٤) اتفاق بين الحكومة المصرية والأحزاب السودانية،رئاسة مجلس الوزراء ، القاهرة ١٩٥٣،ونظر أيضا: محمد مصطفي صفوت: مصر المعاصرة ١٨٨٢ - ١٩٥٨، القاهرة ،١٩٥٩، ص ٢٣٦ .

(٥) بشير محمد سعيد :السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ،الخرطوم،١٩٨٦، جـ١، ص ١١١،وانظر أيضا :
Shibeika, Mekki: The Independent Sudan,London,1959,p.488.

(٦) رأفت الشيخ:مصر والسودان في العلاقات الدولية، القاهرة ،١٩٧٧، ص ٤١٣ .

ويعتبر حزب الأشقاء هو أكبر الأحزاب الاتحادية ، ويمتاز أعضاؤه بـالقوة والمهـارة والمنـاورات الحزبية مما أكسبه شعبية كبيرة في السودان حتى أصبح هذا الحزب هو المسيطر على الحركة الوطنية في السودان منذ نشأته وحتى اندماجه في الحزب الوطني الاتحادي [١] ، وكان حزب الأشقاء والذي اسـتطاع أن يسيطر على مؤتمر الخريجين والأحزاب الاتحادية يعتمد في تمويله على مصر [٢] ، كمـا أن نجـاح حزب الأشقاء كان يرجع إلى عدم نشر مبادئهم على الملأ كما فعلت باقي الأحزاب [٣] .

وكان حزب الأشقاء يتمتع بتأييد عدد كبير في الخرطوم والمدن الكبرى في السودان ، وبين الطـلاب وبين العمال . والأشقاء لهم مكانه كبيـرة لدى الجماهيـر في السودان [٤] ، وتنظر بعض الأحـزاب الأخرى إلى الأشقاء بعين الشك وأنهم يعملون للحصول على مساعدات من مصر لطرد الإنجليـز ، ثـم يستقلوا بعد ذلك عن مصر [٥] ، وهذا ما دافع عنه سكرتير حزب الأشقاء في اجتماع نادى الخريجين[٦].

كما أكد إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء [٧] : " بأننا نطالب بقيام دولة وادي النيل الشاملـة

---

(١) Niblock ,Tim :Class and Power in the Sudan ,1889-1985 London,1987,p.196.

(٢) جعفر محمد على : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية بالسودان ، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة ، الخرطوم ، ١٩٨٧، ص ٢٢٢ .

(٣) أحمد خير : كفاح جيل ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٤٢ .

(٤) Abd El Rahim, Muddathir: Imperialism and Nationalism in the Sudan,Oxford,1969,p.174.

(٥) Jackson ,H .C :Behind The Modern Sudan,London,1955,p.213.

(٦) خطاب سكرتير حزب الأشقاء في اجتماع نادى الخرجين بأم درمان في ٢٠ فبراير ١٩٤٨م ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم برقم ١٦٨٧٠٨ .

(٧) ولد إسماعيل الأزهري بمدينة أم درمان في نوفمبر عام ١٩٠٠ ،وكان جده من العلماء الذين درسوا في الأزهر ولهـذا أطلق علية لقب الأزهري وأتم تعليمه في كلية غوردون قسم المعلمين عام ١٩٢١ وحصل على درجة البكالوريوس فـي الآداب من الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٩٣٠ ،وعمل بالتدريس في كلية غوردون ثم استقال ليتفرغ للعمل الحزبـي حتى أصبح رئيساً لحزب الأشقاء وكذلك تولى رئاسة الحزب الوطني الاتحادي الذي فاز في انتخابات ١٩٥٣، وأصـبح أول رئيس للوزراء في السودان في عام ١٩٥٤،كما تم اعتقال إسماعيل الأزهري في أعقاب انقلاب مـايو ١٩٦٩ فـي سجن كوبر وتوفي في يوم الثلاثاء ٢٧ أغسطس ١٩٦٩ وكانت وفاته فاجعة هزت السودان كله ، لأنه في نظر الشـعب السوداني زعيم الحركة الوطنية في السودان انظر :

Taha ,Abdel Rahman El Tayib : The Sudanese Labor Movement ,
A dissertation Submitted in partial Satisfaction of the requirements for the degree of doctor of philosophy in Business Administration,University of California, Los Angeles, 1970,p.410.

لحدود مصر والسودان تحت التاج المصري " [١] ، وكانت مجموعة الأشقاء هي المسيطرة على الحزب الوطني الاتحادي وكذلك على البرلمان السوداني ، وكانت أقوى الكتل داخل البرلمان السوداني ، ويرجح الباحث أن قوة ونشاط حزب الأشقاء يرجع إلى نشاط وكفاءة شخصية رئيس الحزب إسماعيل الأزهري ، ويلي حزب الأشقاء حزب الاتحاديين والذي يطالب أيضا بوحدة وادي النيل مع وجود حكومتين منفصلتين في الداخل على أن تكون دولة واحدة في الخارج [٢] .

والأحزاب الاستقلالية هي : حزب الأمة ، وحزب القوميين ، والحزب الجمهوري ، والحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب الوطني ، وحزب السودان ، وكانت تجمع الأحزاب الاستقلالية فكرة واحدة هي رغبتها في عدم الارتباط السياسي بين مصر والسودان ، فهي لا تقبل وحدة البلدين أو اتحادهما، كما يجمع بينها عامل أخر هو أنها جميعاً من صنع الإنجليز ، ولذا فقد كان كثير من المواطنين ينفرون منها لاعتقادهم الراسخ بأن كل ما يفعله الإنجليز في السودان ليس في مصلحة البلاد [٣] .

واتسمت الأحزاب الاستقلالية بأنها قصيرة العمر باستثناء حزب الأمة الذي يقوم أصلاً على أساس طائفي حيث ارتبط بالمهدية[٤] تحت زعامة السيد عبد الرحمن المهدي[٥] ، وهو الحزب الذي طالب بأن يكون السودان دولة مستقلة في الداخل والخارج (السودان للسودانيين)[٦] ، وعلى الرغم من أن الدعوة للاستقلال تمثّل في كل بلد الشرف والبطولة لكننا نجد دعاة الاستقلال في السودان يرميهم الكثير بكل نقيصة ، ذلك أن الحركة الاستقلالية قامت في السودان تحت رعاية البريطانيين باعتبارها أداة لقمع الطموح المصري في السودان والذي يهدف إلى بناء دولة كبيرة وقوية في المنطقة .

---

(١) خطاب إسماعيل الأزهري للحكومة المصرية ، دفاع عن وحدة وادي النيل ، ١٩٤٦ ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم برقم ١٦٨٦٨٥.

(٢) مبادئ ولوائح حزب الاتحاديين ، مجموعة السودان ، بمكتبة جامعة الخرطوم ، برقم ١٦٨٧٠٨ .

(٣) نشرت صحيفة البلاغ في العدد ٧٧٦٧ وثائق ومستندات تؤكد على أن الغرض من إنشاء حزب الأمة هو أن يكون ترياقاً مضاداً للحركة الوطنية في السودان من خلال تقرير سرى للسكرتير الإداري البريطاني إلى الموظفين البريطانيين في السودان وثيقة برقم M.82 / 4 / 1946..CS / SC R /36

(٤) تضم طائفة الأنصار أتباع المهدي ، ويرفض زعماء الأنصار وصف الأنصار بأنهم ثوار أبناء ثوار ، ويعتبر السيد عبد الرحمن المهدي هو أصغر أفراد عائلة المهدي زعيم الأنصار ،وينتشر الأنصار في كردفان ودارفور ، كما ينتشرون في بعض مناطق النيل الأزرق ، كما يوجد قلة منهم في الشرق والوسط والشمال ،انظر أحمد دياب:العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤، القاهرة ، ١٩٨٥، ٥٩.

(٥) إبراهيم محمد موسى : مرجع سابق ، ص ٥٥٦.

(٦) دستور حزب الأمة ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم تحت رقم ١٥٢ .

وقد خاض الاتحاديون المعركة الانتخابية البرلمانية تحت شعار وحدة وادي النيل ، في حين خاض حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية المعركة الانتخابية تحت شعار " السودان للسودانيين " ، وهاجم الاتحاديون هذا الشعار ، ووصفوه بأنه " كلمة حق أريد بها باطل " وأن حزب الأمة ينادى باستقلال السودان عن مصر ، لتتمكن بريطانيا من السيطرة على السودان ، وأن هذا هو الاستقلال الذي يسعى إليه حزب الأمة(١) ، كما اتهمت مصر كل سوداني ينادي بالاستقلال بأنه أجير الاستعمار البريطاني كما اعتبرت بريطانيا دعاة الوحدة أجراء الاستعمار المصري(٢) .

ويذكر السيد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار : " أن حزب الأمة لم يكن مبرأ من الأخطاء ، فمن أخطائه البارزة، أنه في بعض الظروف ، بالغ أكثر مما يجب في مهادنة الإنجليز ، وقد تبرم شباب الحزب من سياسته المهادنة هذه "(٣) ويعتبر حزب الأمة هو الوحيد من بين الأحزاب السودانية جميعاً الذي لم يعرف اسم رئيسه للناس منذ بداية تكوينه ، حتى دخوله الانتخابات البرلمانية(٤) ، وطالب الحزب الجمهوري الاشتراكي باستقلال السودان ولكنه عارض سيادة السيد عبد الرحمن المهدي وكانوا مستاءين من تسلط المهدي وبيت المهدي علي وسط وغرب السودان(٥) ، وطالب الحزب الجمهوري بحكومة سودانية جمهورية ديمقراطية حره مع المحافظة علي السودان بكامل حدوده الجغرافية (٦) .

كما عملت مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ على تجميع الأحزاب السياسية الاتحادية التي تطالب بالاتحاد مع مصر في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي ، ولتكوين كتلة اتحادية واحدة داخل البرلمان السوداني(٧) .

وهكذا نجد أن الكتل السياسية التي اشتركت في أول انتخابات برلمانية في السودان والتي تكون منها أول برلمان سوداني في عام ١٩٥٤ كانت كالتالي : —

الحزب الوطني الاتحادي الذي يطالب بالاتحاد مع مصر والذي يتمتع بتأييد طائفة الختمية

---

(١) أحمد سليمان : ومشيناها خطي ، جـ ١ ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ١٧ .

(٢) أحمد رشدي صالح : مسالة السودان ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٣٣ .

(٣) الصادق المهدى: جهاد في سبيل الاستقلال ، دار الصحف الاستقلالية ، الخرطوم ، ١٩٥٦، ص٤٩ ، انظر أيضا : زكى البحيرى: التطور الاقتصادى والإجتماعى في السودان ١٩٣٠— ١٩٥٦، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص٤٩٩.

(٤) جلال الدين الحمامصى : ماذا في السودان،القاهرة،١٩٤٥ص٣٧.

(٥) Bectold, Peter :Politics in the Sudan ,Parliamentary and Military Rule in an Emerging African Nation,London,1976,p.177.

(٦) وثائق ومنشورات الحزب الجمهوري مجموعة السودان ، بمكتبة جامعة الخرطوم ، رقم١٦٣٥١٦.

(٧) خضر حمد : الاستقلال وما بعده ، مكتبة الشرق والغرب ، الشارقة ،١٩٨٠، ص ١٧٠ .

برئاسة السيد على الميرغني [١] .

وحزب الأمة الذي يقوم أصلاً على أساس طائفي حيث ارتبط بالمهدية تحت زعامة السيد عبد الرحمن المهدي .

وكذلك الحزب الجمهوري الذي يقوم على أساس فكر ديني أولا ، والحـزب الجمهـوري الاشـتراكي والحزب الوطني الذي يتمتع بتأييد الطائفة الهندية ويطالبون باستقلال السودان ، كما شارك حزب الجنوب في الانتخابات البرلمانية ، وقد اعتاد الجنوبيون الميل لتأييد زعماء قبائلهم بغض النظـر عـن اتجاهـات الأحزاب السودانية ، وقد دخل حزب الجنوب الانتخابات مطالبين بالحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية [٢] .

وكانت الجبهة المعادية للاستعمار التي تمثل الواجهة السياسية للشـيوعيين قـد دخلـت الانتخابـات البرلمانية وهي تعتمد علي بعض النقابات العمالية ، وقدمت الجبهة أحد عشر مرشـحا فـي الانتخابـات البرلمانيـــة كما اتهم الشيوعيـون الطائفيـة بالتدخل السافر في الانتخابـــات [٣] ، وطالبـت الجبهـة المعادية للاستعمار باستقلال السودان بكامل الحدود الجغرافية تحـت النظـام الجمهـوري الـديمقراطي البرلماني ، وتوثيق روابط الكفاح المشترك مع الشعب المصري المناضل ضـد الاسـتعمار البريطـاني والأمريكاني ضد معاهداته وأحلافه [٤] .

ويتضح لنا من خلال الكتل السياسية التي اشتركت في أول انتخابات برلمانية في السودان والتي تكـون منها أول برلمان سوداني في عام ١٩٥٤ عدة نقاط أهمها :ـ

أولها ـ سيطرة الطوائف الدينية على الانتخابات البرلمانية وعلى البرلمان السوداني ، فالسـند الطـائفي

---

(١) أسس الطريقة الختمية في السودان السيد محمد عثمان الختم الكبير عقب وصوله إلى السودان في بداية القرن ١٩م قادما من الحجاز ، وأنشأ قرية سميت بالختمية في كسلا ، وتعتبر الطريقة الختمية من أوسع الطرق انتشـارا فـي السـودان وأقواها نفوذا وتشمل تبعيتها شمال السودان وشرقه ما عدا مناطق قليلة ، كما أن لها تبعية كبيرة في الوسـط ، وتـولى السيد على الميرغني رئاسة طائفة الختمية في أعقاب الحكم الثنائي للسودان ، وخليفته هو نجله محمد عثمان الميرغني ، انظر: يحيى محمد عبد القادر : شخصيات من السودان ـ أسرار وراء الرجال ـ جـ١ ، المطبوعات العربية للتـأليف والترجمة ، الخرطوم ص ٣٢.

(٢) Bectold, Peter: op ، cit,p.178.

(٣) محمد علي الطيب : الحركة الوطنية في السودان (١٩٣٦ ـ ١٩٥٦) رسـالة دكتـوراه، كليـة الآداب،جامعـة عـين شمس، ١٩٨٣، ص ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

(٤) وثائق الجبهة المعادية للاستعمار ، مجموعة السودان ، بمكتبة جامعة الخرطوم ، تحت رقم ١٣٣١٥٤ .

للأحزاب السودانية الكبيرة مثل حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وفر شعبية وانتشارا جغرافيا كبيرا وهياكل تنظيمية وإدارية لهذه الأحزاب [١] .

ثانيها ــ التنافس بين مصر وبريطانيا للسيطرة على البرلمان السوداني عن طريق الحزب الوطني الاتحادي المؤيد لمصر والجبهة الاستقلالية المؤيدة لبريطانيا .

ثالثها ــ بعد خروج القوات البريطانية من السودان أصبح التنافس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على البرلمان السوداني .

ولقد نصت المادة ٢٩ من قانون الحكم الذاتي على أن يتكون البرلمان السوداني من مجلسين مجلس شيوخ ومجلس نواب [٢] ، وكان أول اختصاص للبرلمان السوداني هو التشريع حيث نصت المادة ٣٠ من قانون الحكم الذاتي على أن الهيئة التشريعية للسودان تتكون من مجلسي الشيوخ والنواب ، وكان ثاني اختصاص للبرلمان السوداني هو ما نصت علية المادة ٩ من اتفاقية السودان بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان من أن فترة الانتقال تنتهي عندما يصدر البرلمان السوداني قرارا يعرب فيه عن رغبته في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام دولتي الحكم الثنائي بهذا القرار ، وكان ثالث اختصاصات للبرلمان السوداني هو إقراره لقانون انتخاب الجمعية التأسيسية التي تقوم بعد فترة الانتقال لتقرير مصير السودان وتضع الدستور الدائم ، وهناك اختصاص ينفرد به مجلس النواب وهو مراقبة الحكومة وحقه في سحب الثقة منها .

ويتكون مجلس الشيوخ من خمسين عضوا ، يعين الحاكم العام بمحض اختياره عشرين منهم وينتخب ثلاثون لتمثيل الدوائر [٣] .

ويتكون مجلس النواب من أعضاء منتخبين فقط ، ينتخبون لتمثيل الدوائر .

أما عن مؤهلات عضوية مجلس الشيوخ (الأشخاص السودانيون الذين لا تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة ويكونون من ذوى الأهلية لتلك العضوية) .

---

(١) طلعت رميح : مستقبل السودان ، الخرطوم ، ١٩٩٤، ص ٢٠٢.

(٢) النظام الديمقراطي النيابي هو أن يقوم الشعب باختيار نواب يمثلون السلطة التشريعية أو البرلمان الذي يختص بإصدار القواعد والقوانين ، كما يتولى إقرار السياسة العامة للدولة ، وقد يتكون هذا البرلمان من مجلس واحد أو قد يتكون من مجلسين انظر: محمد أبو زيد محمد على :الازدواج البرلماني وأثرة في تحقيق الديمقراطية ، القاهرة ،١٩٩٥،ص ب .

(٣) وتغيرت هذه المادة بعد استقلال السودان واستقالة الحاكم العام ، حيث نصت المادة ٤٤ من الدستور المؤقت على أن يؤلف مجلس الشيوخ من خمسين عضوا ، ويعين مجلس السيادة بمحض اختياره عشرين عضوا منهم وينتخب ثلاثون ، انظر : إبراهيم محمد موسى : مرجع سابق ، ص ١٤٢.

أما عن السودانيين الذين يرشحون أنفسهم في الدوائر الجنوبية يكونون من ذوى الأهلية لتلك العضوية إذا كانت أعمارهم لا تقل عن ٣٠ سنة .

أما عن مؤهلات عضوية مجلس النواب فهي كالتالي :ـ

ـ الأشخاص السودانيون الذين لا تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة .

ـ أن لا يكون قد صدر ضده حكم بالإفلاس ، أو يكون ممتلكاته موضع صلح مع دائنيه .

ـ أن لا يكون قد حوكم بالسجن مدة لا تقل عن سنتين خلال السبع سنوات السابقة على الانتخابات .

ـ أن يعرف القراءة والكتابة ، وأن يكون سليم العقل .

ويستمر كل مجلس شيوخ لمدة ثلاث سنوات من بداية أول دورة انعقاد له وهو غير قابل للحل .

ويستمر مجلس النواب لمدة ثلاث سنوات من بداية أول دورة له وعند انتهاء مدة مجلس النواب أو حله يستمر رئيس الوزراء والوزراء الآخرون في مناصبهم حتى تاريخ انعقاد أول جلسة لأول دورة لمجلس النواب الجديد .

ـ ويكون لكل مجلس رئيس .

ـ وفي حالة عقد جلسة مشتركة للمجلسين يرأسها رئيس مجلس النواب وفي حالة غيابه يرأسها رئيس مجلس الشيوخ [١] .

وكفل الدستور السوداني لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق في توجيه الأسئلة لمجلس الوزراء أو للوزراء دون تدخل من أعضاء البرلمان الآخرين [٢] .

وأشرفت على أول انتخابات برلمانية في السودان بعد توقيع اتفاقية السودان عام ١٩٥٣ لجنة دولية طبقاً لاتفاقية السودان وكانت تتكون من أربعة أعضاء يمثلون دولهم وهم الدكتور سكومارسن Mr, Sukumar Sen مندوباً الهند ورئيس لجنة الانتخابات ، وعبد الفتاح حسن مندوباً عن مصر [٣]، ومستر بيركنز Mr,Parkins . مندوباً عن الولايات المتحدة الأمريكية ، وجاك بنى Mr,Peny.J.S مدير المخابرات الإنجليزية السابق في السودان مندوب عن إنجلترا ، وثلاثة من السودانيين في اللجنة وهم

---

(١) السودان حقائق ووثائق ، القاهرة ، ١٩٥٨، ص ص ٥٩ــ ٦٤.

(٢) المادة ١٥ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب السوداني الأول ١٩٥٤ــ ١٩٥٧ ، انظر أيضا المادة ١٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ السوداني الأول ١٩٥٤ــ ١٩٥٧ .

(٣) عبد الفتاح حسن هو رئيس أركان الجيش المصرى في السودان ونائب وزير الدولة لشئون السودان وهو حفيد الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر ، انظر : يحيى محمد عبد القادر: مرجع سابق ، جـ ٢ ص ٢٥.

خلف الله خالد (حزب وطني) وعبد السلام عبد الله (حزب الأمة) وغردون بولي نائب المأمور الجنوبي ممثلا للجنوب [١] .

وكانت معركة الانتخابات البرلمانية معركة حامية حقاً نزلها الإنجليز بكل قوتهم في الشمال والجنوب ووقفوا إلى جانب كل حزب أو فرد يعمل ضد مصر والحزب الوطني الاتحادي [٢]، وحدث تبادل الاتهامات بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي ، وتطور الموقف ، وأصبحت البلاد علي شفا حرب أهلية. كما قدم الحزب الوطني الاتحادي شكوى إلى لجنة الانتخابات ضد حزب الأمة ، وذلك عندما قام وفد من الحزب الوطني الاتحادي بجولة انتخابية لتأييد مرشحهم في دارفور وهى من مناطق الولاء التقليدي لحزب الأمة ، وحدث هجوم مسلح من منظمة شباب الأنصار التابعة لحزب الأمة ، والتي كان أفرادها مسلحين بالرماح والحراب والعصي [٣] .

كما هاجم حزب الأمة الصحافة المصرية لشنها حملات قاسية ضد حزب الأمة والاستقلاليين، تصفهم بالخيانة ،والتنكر لمصر ، والسعي ليصبح السودان مستعمرة بريطانية ، واتهموا الصحافة المصرية لدعوتها الناخبين السودانيين – يومياً – لإسقاط مرشحي حزب الأمة. وقالوا إن الأموال المصرية كانت تتدفق إلي الجبهة الاتحادية والطوائف والهيئات المؤيدة لها، وأن مصر جندت أكثر من ألفين من السودانيين المقيمين بها والعاملين في مصر ، وأمدتهم بأموال كثيرة ، ومنحتهم عطلة تمتد إلي أكثر من شهرين ليسافروا إلى الدوائر الانتخابية في السودان التي ينتسبون إليها ، ويعملوا لدعم مركز المرشح الاتحادي فيها [٤] .

وأرسل حزب الأمة – هو الآخر – مذكرة شديدة اللهجة إلى اللجنة التي تشرف على الانتخابات البرلمانية مؤكداً لها : " أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ ، ولا يشك عاقل بأن الحكومة المصرية قد بذلت المال ، وسخرت الدعاية لقصم ظهر الحركة الاستقلالية ، وأنه إذا سمح لهذا التدخل السافر

---

(١) عبد الفتاح أبو الفضل : مصر والسودان ..بين الوئام والخصام ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٩٤ ، وانظر أيضا : الانتخابات البرلمانية في السودان ،بنك المعلومات السوداني ، الخرطوم،١٩٨٦، ص ٢٣.

(٢) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(٣)
Bectold, Peter : Parliamentary Elections in the Sudan, A dissertation presented to the faculty of Princeton University in candidacy for the degree of Doctor of philosophy ,Recommended for Acceptance by the Department of politics ,September, 1967,University Microfilms international , Michigan, U.S.A.1985,p.78.

(٤) أمين التوم : ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ص ص١٠٧–١٠٨.

بالاستمرار ، فسوف يقوم الأحرار السودانيون بالدفاع عن حريتهم وحرية وطنهم وقد تكون إجراءاتهم غير سلمية " [١] .

وأكد سكرتير الحزب الوطني الاتحادي للباحث : " بأن الحزب الوطني الاتحادي لم يحصل علي أي مساعدات مالية وقت الانتخابات البرلمانية من مصر أو من أي جهة أخرى وأن صلاح سالم لم يحضر أي أموال من مصر للسودان ، كما زعم البعض " [٢] .

ويرجح الباحث ما ذهب إليه حزب الأمة من أن مصر أنفقت الأموال الباهظة علي الحملة الانتخابية لصالح الحزب الوطني الاتحادي بدليل ما أكده صلاح سالم نفسه في مذكراته [٣] : " أنني كافحت لكي أرفع معونة مصر للسودان من ثمانين ألف جنية إلى مليونين من الجنيهات كل سنة " [٤] ، وما أكده حسين ذو الفقار [٥] : " من أن صلاح سالم هو الرجل الذي أعد للمعركة الانتخابية للبرلمان السوداني وتعهدها بالجهد والمال " [٦] ، ودليل آخر ما أكده أيضاً بعض أعضاء الحزب الوطني الاتحادي للباحث " من أن مصر ساعدتنا مالياً ووقفت بجانب الحملة الانتخابية بكل ما تملك " [٧].

---

(١) Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956, A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford College,1972,p.328 .

(٢) محضر نقاش بين الباحث وعبد الحميد جبريل سكرتير الحزب الوطني الاتحادي بمقر الحزب الوطني الاتحادي في السودان بتاريخ ١٩٨٩/١/١.

(٣) ولد صلاح سالم في مدينة سنكات شرق السودان حيث كان يعمل والده ، وتخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨ وكان عضو في اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، وتم تعينه وزيرا لشؤون السودان والإرشاد القومي ، انظر : محمد سعيد محمد الحسن ،الصاغ صلاح سالم والسودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ١٩٨٨، ص١١٧ ، انظر أيضا : Muhammad ,Ahmed Al-Awad :Sudan Defense Force- Origin and Role,1925-1955, Khartoum 1987,p.108.

(٤) محسن محمد:مصر والسودان(الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية)القاهرة،١٩٩٣، ص١٩٣.

(٥) حسين ذو الفقار صبري هو أحد ضباط الجيش المصري في السودان ، وشارك في المفاوضات المصرية البريطانية في أعقاب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأصبح بعد ذلك العضو المصري في لجنة الحاكم العام ، ثم المستشار السياسي للرئيس جمال عبد الناصر،انظر: يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ،جـ ٢، ص ٥٣ .

(٦) حسين ذو الفقار صبري: ثورة يوليو واتفاقية السودان ،، مطبعة سجل العرب، القاهرة ، ١٩٨٢ص ص١٠٢ـ١٠٣.

(٧) محضر نقاش بين الباحث ومجموعة من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي منهم عبد الرحيم الحسيني وبابكر قباني بتاريخ ١٩٨٩/١/١وفي ١٩٨٩/١/٧.

وحاولت الأحزاب السودانية أن تقترب من الجنوبيين لكسب أصواتهم في الدوائر الانتخابية ، كما قام الأزهري بزيارة إلي الجنوب ، في أعقاب الزيارة التي قام بها صلاح سالم وحاول استمالة الجنوبيين ، واكتسب شهرته بلقب الصاغ الراقص ، عندما أخذ يرقص وسط قبائل الدنكا (١) ، كما وعدهم الأزهري بأنه سوف يعطي الجنوب عناية خاصة ، عند تنفيذ المشروعات الإصلاحية ، ووعدهم بأن يشغل أبناء الجنوب عدداً كبيراً من الوظائف (٢) .

واستمرت جهود إنجلترا ومصر في اجتذاب الناخب السوداني كل إلى صفه ، حتى أجريت الانتخابات والتي بدأت في الثاني عشر من نوفمبر ١٩٥٣ ، وكان على إنجلترا ومصر والأحزاب السودانية أن تنتظر إعلان نتائج أول انتخابات برلمانية تجرى في السودان والتي تقرر إعلانها يوم ٢٩ نوفمبر (٣) ، وقد أسفرت انتخابات مجلس النواب عن فوز كبير للحزب الوطني الاتحادي يزيد على ضعف مقاعد حزب الأمة حيث نال الحزب الوطني الاتحادي واحداً وخمسين مقعدا ، وحزب الأمة اثنين وعشرين مقعدا ، وحزب الأحرار الجنوبي تسع مقاعد ، والحزب الجمهوري الاشتراكي ثلاث مقاعد ، والمستقلون أحد عشر مقعداً ونال ممثل الجبهة المعادية للاستعمار مقعداً واحداً (٤).

كما اكتسح الاتحاديون انتخابات مجلس الشيوخ ، فمن بين مقاعد مجلس الشيوخ الثلاثين المخصصة للانتخابات فاز الاتحاديون باثنين وعشرين مقعداً،في حين حصل حزب الأمة على ثلاثة مقاعد فقط ، كما حصل حزب الأحرار الجنوبي على ثلاثة مقاعد والمستقلون على مقعدين (٥) .

وكانت نتيجة الانتخابات مفاجئة للإدارة البريطانية خاصة لأنها كانت تعتقد أن أغلبية الشعب السوداني لا يرغب في الاتحاد مع مصر بأي طريقة ، واعتبرت الحكومة البريطانية أن فوز الحزب الوطني الاتحادي هو بمثابة نكران للجميل من الشعب السوداني تجاه الإدارة البريطانية التي حاولت بشتى الطرق استمالة الشعب السوداني إلى صفها (٦) .

---

(١) Edgar ,O.Balance: The Secret War in the Sudan,1955-1972,London,1977,p.37.

(٢) Woodward,P :Condominium and Sudanese Nationalism,Lodon,1979,p.154

(٣) عمر عبد الله : معركة البرلمان السوداني ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ص ١٠١ ــ ١٠٢ .

(٤) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق، القاهرة ،١٩٨٧، ص ١٤٩.

(٥) إبراهيم محمد موسى: مرجع سابق ، ص ٣٣٣، وانظر أيضا:
Abd El Fattah, Ibrahim El Sayed, Baddour :Sudanese – Egyptian Relation,Amesterdam, 1960,p.172.

(٦) Fabunmmi, L.A: The Sudan in Anglo Egyptian Relations , London ,1960, p.342.

وبعد نتيجة الانتخابات البرلمانية في السودان أعلن إيدن Mr. Eden في مجلس العموم البريطاني عن انتقاده الشديد لموقف الحكومة المصرية التي استطاعت التأثير على قرار السودانيين لصالح الحزب المؤيد لها والمدعم منها ، وهو الحزب الوطني الاتحادي ، وذلك من خلال الدعاية المصرية المكثفة من الصحافة والإذاعة المصرية والوسائل الإعلامية الأخرى ، وما قام به وزير الإعلام وشئون السودان في الحكومة المصرية (الصاغ صلاح سالم) من جهود أثرت على عملية الانتخابات ذاتها لصالح مصر ، وهو ما اعتبرته الحكومة البريطانية تصرفا " عدائيا " تجاهها . وأن المحاولات المصرية التى استهدفت التأثير على مجرى الانتخابات تمثلت في تقديم مصروفات مالية للسودانيين على شكل هدايا للمعاهد الدينية والتعليمية بالسودان ، وترتيب زيارات مستمرة لقادة الأحزاب السودانية إلى مصر ، وتجنيد كل العاملين المصريين بالسودان مثل موظفي الري المصريين والقيادة العسكرية المصرية بالخرطوم ، وخبراء التجارة العاملين بالعاصمة السودانية ، كما أن محمد أبو نار سكرتير وزير الإرشاد المصري ، أقام بشبه دائمة بالخرطوم ليباشر عمله بسهولة ويجرى اتصالاته بالقادة السودانيين ، وقام بتقديم بعض الهبات المالية للمدارس السودانية في الخرطوم والجزيرة " (١)

ويرجح الباحث أن التدخل المصري جاء مساويا للتدخل الإنجليزي في شئون السودان خاصة في الحملة الانتخابية ، فكلتا الدولتين قدمتا الأموال والرشاوى لأنصارهما (٢)، واستخدمتا كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، للتأثير على الحملة الانتخابية ، لدفع البلاد إلى الاتجاه الذي تريده ، ويعترف صلاح سالم بحقيقة الموقف المصري تجاه الحملة الانتخابية ، حيث يذكر في مذكراته " إنني أعترف بصراحة أن هذا الموقف الواضح السافر للحكام الإنجليز هو الذي دفعني لأن أقف بجوار الحزب الاتحادي المعتدى عليه بجوارحي وحواسي وأعصابي ،وموقفي هذا هو الذي حز في نفوس قادة حزب الأمة وانقطعت على أثره علاقات المودة والمحبة بيني وبين قادة الحزب (٣) .

---

(١) محمد عبد الحميد أحمد الحناوى : معركة الجلاء ووحدة ولدى النيل١٩٤٥ – ١٩٥٤ ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٥٤ــ ٣٥٥.

(٢) ولمزيد من التفاصيل عن الأموال والرشاوى لنواب البرلمان وللانتخابات البرلمانية ، انظر : اعترافات وزير الدفاع السابق خلف الله خالد الذي اعترف " بأن ميزانية الحزب الوطني الاتحادي تجئ من الأموال المصرية والتبرعات ، وأن الأموال والتبرعات كانت تجئ من مصر عن طريق صلاح سالم ،أو الضابط محمد أبو نار نائبه في شئون السودان ، وانظر أيضا : الفصل الخامس من الرسالة .

(٣) مذكرات صلاح سالم :جريدة الشعب ،العدد ٢١ ،بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٤.

ويذكر الأستاذ الدكتور حمدنا الله مصطفي : " أن بعض الاستقلاليين كانوا يرون عدم الاعتراف بنتيجة الانتخابات ولكن بعد تداول الرأي قررت الحركة الاستقلالية قبول النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات، وقرروا تنظيم المعارضة للاتجاه الاتحادي داخل البرلمان وخارجه " (١) .

واجتمع أول برلمان سوداني في يناير ١٩٥٤ بغرض انتخاب رئيس مجلس النواب والشيوخ وكان الحزب الوطني الاتحادي هو الحزب الغالب،ورشح لرئاسة مجلس النواب إبراهيم المفتي (٢) ولم يوافق الحاكم العام علي اختياره لأنه شخص بارز في حزب سياسي وهو الحزب الوطني الاتحادي ، وبدأت المشاورات بين الحزب الوطني الاتحادي والمعارضة لاختيار شخص محايد غير إبراهيم المفتي يرتضيه الجميع ليس له انتماء حزبي وتم اختيار بابكر عوض الله (٣) ، وفاز برئاسة مجلس الشيوخ الأستاذ أحمد محمد يس نائب من نواب الحزب الوطني الاتحادي (٤) .

وفي جلسة البرلمان السوداني بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٤ وبعد الإجراءات الخاصة بحلف اليمين تقدم نواب الحزب الوطني الاتحادي باقتراح لانتخاب إسماعيل الأزهري رئيساً للوزراء ، وأقترح الصديق المهدي انتخاب محمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء فنال إسماعيل الأزهري ٥٦ صوتاً ومحمد أحمد محجوب ٣٧ صوتاً ، وتم انتخاب إسماعيل الأزهري كأول رئيس للوزراء في السودان وأصبح محمد أحمد محجوب زعيماً للمعارضة (٥) ، وكون الأزهري الوزارة ، ونجح ببراعة في أن يعين زملائه في حزب الأشقاء الذين تم استبعادهم من قيادة الحزب الوطني الاتحادي كذلك احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية بجانب رئاسته للوزراء (٦) .

---

(١) حمدنا الله مصطفي : حزب الأمة السوداني ١٩٤٥ـ١٩٦٩، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص١٣٢.

(٢) إبراهيم المفتي أحد مؤسسي حزب الأشقاء وابن عم الأزهري ووزير الاقتصاد والتجارة في وزارة الأزهري ، وأصبح وزيرا للخارجية عام ١٩٦٦ ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء ، زار الباحث منزله بحي الرياض بجوار مطار الخرطوم في يوم الخميس ١/٥ / ١٩٨٩ وأجرى الباحث حوار مع ابنه الدكتور ضياء إبراهيم المفتى حول زيارات الحاكم العام لوالده لإقناعه بفكرة استقلال السودان عن مصر ، مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان ، (على عبد الرحمن ـ محمد أمين حسين ـ إبراهيم المفتى ـ عبد الماجد أبو حسبو ـ حماد توفيق ـ على حامد) معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ١٩٨٥، ص ٨٥ .

(٣) كان بابكر عوض الله يعمل قاضيا في الأبيض،وليس له أي انتماء حزبي، وأصبح بعد ذلك رئيس للوزراء بعد انقلاب مايو ١٩٦٩ ، وعن دوره في انقلاب مايو ١٩٦٩ ، انظر الفصل الخامس،ص٢٢٣.

(٤) ولد محمد أحمد يس في أم درمان في ٥ يوليو عام ١٩١٣ وتخرج من كلية غوردون قسم المهندسين ومن المؤسسين لحزب الأشقاء والحزب الوطني الاتحادي ، انظر:يحيى محمد عبد القادر:مرجع سابق،ص١١٣.

(٥) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

(٦) Niblock,Tim:op.cit,p.206.

وحددت الحكومة السودانية أول مارس ١٩٥٤ موعداً لإجراء مراسم الافتتاح الرسمي للبرلمان وقررت أن تدعو اللواء محمد نجيب لحضور هذه المناسبة بالإضافة إلي عدد من مندوبى بعض الدول لزيارة السودان [١] ، وأراد الأزهري أن يعطى افتتاح أول برلمان سوداني ما يستحق من الاهتمام العربي والدولي [٢] ، خاصة بحضور الرئيس المصري محمد نجيب [٣] .

وكان الأنصار [٤] ، يشعرون بمرارة شديدة بسبب هزيمتهم في الانتخابات فانتهزوا هذه الفرصة لحشد مؤيديهم،فكان نتيجة إعلان أول مارس عطلة رسمية وجود تجمعات هائلة في شوارع الخرطوم ، وأخذت أعداد كبيرة من المواطنين يبلغ عددها نحواً من عشرين ألفاً أغلبها من الأنصار تحاصر طائرة اللواء محمد نجيب في مطار الخرطوم [٥] .

ويذكر اللواء محمد نجيب في مذكراته عن أحداث مارس :" إن قلبي كان يخفق فرحاً وأنا في طريقي لزيارة السودان بعد حوالي ثلاثين عاماً ولكن ما إن نزلت من الطائرة حتى فؤجئت بتظاهرات حاشدة تهتف لا مصريِ ولا بريطاني السودان للسوداني ، ولم أجد في هذا الهتاف شيء مثير أو معادى فقد كان هذا هو ما نبتغيه فعلا، وفوجئت بالحاكم العام يحاول إيهامي بخطورة هذه التظاهرات وكان البوليس قد بدء الاشتباك معها وتساقط عدد القتلى والجرحى ، قدر بعد ذلك بحوالى ٣٣ قتيلاً و١٠٧ جريح ، مجزرة

---

(١)

Shibeika,Makki:op.cit,p.490.

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ،ص ٢٦٨.

(٣) ولد محمد نجيب في الخرطوم عام ١٩٠١ وهذا هو سر اهتمامه بشئون السودان الذي ولد فيه ونشأ وترعرع بين أحضانه ، وكان والده يوسف نجيب يوزباشيا في الجيش ثم مأمورا لوادي حلفا ، وحفظ محمد نجيب القران الكريم في كتاب واد مدني حيث عين والده مأمورا لها، أما والدته فمصرية ولدت ونشأت في السودان ، وقد اشتهر اللواء محمد نجيب بأن نصفه مصري ونصفه سوداني ، وقد ذهب البعض إلى أن أمه كانت سودانية وهذا غير صحيح إلا أن والده كانت له زوجه من السودان ، والتحق بالمدرسة الحربية بالقاهرة سنة ١٩١٧، وعين بالخرطوم بعد تخرجه في سنة ١٩٢٢ ، ونقل إلى الحرس الملكي بالقاهرة ، وحصل على ليسانس حقوق سنة ١٩٢٧، وعين مديرا لسلاح الحدود عام ١٩٥٠، ثم مديرا لسلاح المشاة قبل الثورة ، انظر : جريدة المصري العدد ٥٢٦٣ بتاريخ ٢٤ يولية١٩٥٢ ، وانظر: خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٦١ وانظر أيضا : محمد أمين حسونه : ٢٣ يوليو ثورة التحرير ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٤٩ ، انظر أيضاً : يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٩٩ ص ٥٣٠ ، وانظر أيضاً : محمد نجيب : رسالة عن السودان ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص٨٤ .

(٤) واسم الأنصار مأخوذ من قول الله سبحانه وتعالى " يأيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله " الآية١٤ من سورة الصف من القرآن الكريم .

(٥) بشير محمد سعيد: إدارة السودان في الحكم الثنائي ،الخرطوم،١٩٨٨،ص ص ١٢٥_ ١٢٦.

دموية رتبها الحاكم العام ليفشل تنفيذ الاتفاقية ويظهر الأمر كما لو أن عداء قد انفجر ضد مصر في السودان " [١] ، وهكذا نجد أن اللواء محمد نجيب يتهم الحاكم العام بتدبير أحداث أول مارس في السودان ليفشل تنفيذ الاتفاقية .

ويرجح الباحث أنه لا دخل للإدارة البريطانية في السودان في تدبير أحداث أول مارس فقد كان سقوط العديد من القتلى من الجنود الإنجليز وعلي رأسهم قائد شرطة الخرطوم الإنجليزي مما يدل علي أنه لا دخل للإدارة البريطانية في السودان لتدبير أحداث أول مارس ، كما كان في صحبة اللواء محمد نجيب سلوين لويد Mr. Selwyn Loued وزير الدولة للخارجية البريطانية لحضور حفل افتتاح البرلمان السوداني وكان أي خطر سيتعرض له اللواء نجيب كان بالطبع سيتعرض له وزير الخارجية البريطاني ، كذلك فإن إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء ووزير الداخلية لم يلقي بتبعية هذه الأحداث المؤسفة علي مستشاريه البريطانيين .

كما يلقى دنكان Duncan [٢] اللوم على مجلس الوزراء السوداني وإسماعيل الأزهري من خطورة دعوة اللواء محمد نجيب لحضور الافتتاح خوفاً من سخط حزب الأمة ، وخروج المظاهرات لكن مجلس الوزراء تجاهل هذا التحذير ، كما قام مجلس الوزراء السوداني بعمل غير مسئول أشعل من تحذيرنا بإعلان أول مارس عطلة رسمية ، فانطلق الآلاف في الشوارع وهجرت مدينة أم درمان وذهب أغلبية المواطنين إلي الخرطوم واحتشدوا حول المطار [٣]، ويصف دنكان Duncan الموقف بعد تغيير مسار ركب اللواء محمد نجيب ووصوله إلى سراية الحاكم العام " تحرك الأنصار من المطار إلى القصر في زى موحد والعرق يتدفق من أجسادهم والتذمر بين صفوفهم ، وسيوفهم ملطخة بالدماء وقتل قائد البوليس البريطاني وغيره من الجنود " [٤]، فلم ينتظر الأنصار أن تتربع مصر والأغلبية الاتحادية على عرش القرار البرلماني فاختاروا موعد الاحتفال بافتتاح أول برلمان سوداني للتعبير عن رغبتهم وعن تقلهم أمام كل ضيوف السودان الذين دعوا لحضور ذلك اليوم الخالد ،فخلدوه بمذبحة سوداء على مرأى ومسمع من العالم [٥] .

ويذكر أحمد حمروش : " بأنه لم تكن زيارة نجيب للسودان مناسبة في موعدها لا في مصر ولا في السودان ، من حيث الصراع علي السلطة في مصر ، والمشاكل في السودان نتيجة خروج حزب الأمة

---

(١) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ،القاهرة، ١٩٨١ ، ص ص ١١٩ ــ ١٢٠ ، وانظر أيضا :محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، القاهرة ، ١٩٨٤،ص ٢٩٣.

(٢) شغل المستر دنكان وظيفة مساعد الحاكم العام في ذلك الوقت .

(٣) يتمتع بالعطلات الرسمية في السودان جميع العاملين في الدولة سواء في القطاع العام أو الخاص حتى أصحاب الدكاكين والمحلات التجارية والباعة المتجولون،وقد شاهد الباحث ذلك بنفسه في أثناء زيارته للسودان .

(٤) Duncan, J.S.R.: The Sudan's Path to Independence,London,1957,p.180.

(٥) محمد أبو القاسم حاج حمد :السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ،بيروت،١٩٨٠،ص ٢٦٥.

مهزوماً في الانتخابات البرلمانية فكان الموقف متفجراً في السودان لاتهام حزب الأمة مصر بتدخلها في الانتخابات البرلمانية للتأثير علي الناخبين لصالح الحزب الوطني الاتحادي [١] ، وكانت صحيفة النيل قد حذرت إسماعيل الأزهري أيضا من دعوة مصر للاشتراك في افتتاح البرلمان ، وطلبت منه الاعتذار عن هذه الزيارة لأن هذه الزيارة ستحيى جراحهم التي سببها المصريون الذين استخدموا كل ما لديهم من نفوذ وعطايا مادية للتأثير على السودانيين في أثناء معركة الانتخابات البرلمانية [٢] .

ويرجح الباحث أن موقف حزب الأمة يرجع إلى أنهم اعتبروا أن هزيمتهم في أول انتخابات برلمانية في السودان هو بمثابة هزيمة المهدية أمام طائفة الختمية ، فكانت هزيمة طائفية أكثر منها سياسية ، خاصة والتنافس كان شديداً بين الطائفتين حتى وصل الأمر في بعض الأوقات لعدم التزاوج بين الطائفتين ، وكذلك فقد اعتبر حزب الأمة أن مصر هي السبب في هزيمتهم ، وكان الأزهري قد رفض السماح لشباب الختمية بإقامة مهرجانات أثناء افتتاح البرلمان حتى لا يحدث احتكاك بين الختمية والأنصار [٣] .

وعاد اللواء محمد نجيب إلي مصر في اليوم التالي في ٢ مارس ١٩٥٤ ، وتم تأجيل افتتاح البرلمان لمدة عشرة أيام ، وتم إعلان حالة الطوارئ في البلاد ، ومن ثم افتتح البرلمان في ١٠ مارس ١٩٥٤ بدون أي مظاهر احتفال [٤] .

وظن عبد الرحمن المهدي بعدما أثبت قوته بمظاهرات أول مارس أنه يستطيع إسقاط اتفاقية الحكم الذاتي ، كما طلب من الحاكم العام إلغاء اتفاقية (١٩٥٣) وإجراء انتخابات برلمانية جديدة ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت طلب المهدي ، ورأت السياسة البريطانية الجديدة بعد سيطرة مصر على البرلمان السوداني عن طريق الحزب الوطني الاتحادي ، بأنه من الخطورة الآن تبنى سياسة هدفها إعادة حزب الأمة إلى السلطة ، وسياسة الاعتماد على حزب الأمة فقط لم تكن مرضية في الماضي واتجهت السياسة البريطانية الجديدة إلى الاعتماد على الحزب الوطني .

وبعد أحداث مارس وصلت برقيات من الحاكم العام السير روبرت هاو Sir Robert Howe ولويد إلى الخارجية البريطانية تنادى بضرورة القيام باستعراض القوة ، وإلا فالحاكم العام لن يستطيع الحفاظ

---

(١) أحمد حمروش:قصة ثورة ٢٣ يوليو،جـ ٢، القاهرة ،١٩٧٧ ص ٣٨٨ .

(٢) نهلة عبد العظيم إبراهيم : القضية السودانية ١٩٣٦ـ ١٩٥٦ وموقف الصحف السودانية منها، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠، ص ٢٧٢.

(٣) جريدة المصري بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٠.

(4) Abd El Fattah, Ibrahim El Sayed Baddour : op.cit,p.164.

على النظام والقانون (خاصة إذا غيرت مصر لجنة الحاكم العــام) ، وكــان الموقــف فــي الخارجيــة البريطانية يؤكد بأنه لابد من الوقوف أمام الوزارة المصرية (وزارة الأزهري) وأنه إذا سمح للأزهــرى بتغيير تشكيل لجنة الحاكم العام ، واستبعاد ممثل السيد عبد الرحمن المهدى استنادا علــى مظــاهرات أول مارس ، فإن موقف بريطانيا سينهار (بمعنى أن مصر ستسيطر على لجنة الحاكم العام) وسيكون موقــف الحزب المحافظ خطرا فمن المستحيل الوصول إلى اتفاقية بشأن قناة السويس ، ومما أعلنه رئــيس وزراء إنجلترا " بأنه يجب ألا تنام وزارة الخارجية هذه الليلة " ، وجاء الرد من الخارجية البريطانيــة بالتهديــد بإعلان حالة طوارئ دستورية ، انتظارا لقرار البرلمان بتغيير لجنة الحاكم العــام ، وبعــد أن رفضــت الحكومة البريطانية إعلان حالة الطوارئ الدستورية انتظارا لقرار البرلمان بتغيير لجنة الحــاكم العــام ، رأى الحاكم العام إعلان حالة الطوارئ العادية لمدة عشرة أيام فقط ، ووافق السيد إسماعيل الأزهري على ذلك ، وكان الحاكم العام ذكيا في هذا القرار فقد كسب بذلك الأزهرى الذى أدرك أن الحاكم العام يريد منه الاستمرار في الوزارة وحرص على أن يعرف الأزهري أن لويد يريد إعلان حالة الطــوارئ الدســتورية وتعطيل البرلمان وحل مجلس الوزراء ، وأن الحاكم العام هو وحده الذى رفض وصدق الأزهــري ذلــك وسجله في مذكراته (١) .

(١) محسن محمد:مرجع سابق ، ص ص٢١٥ــ ٢٢٠.

الفصل الأول

البرلمان السوداني ووحدة وادي النيل

- البرلمان السوداني واستقلال الســـــودان .
- نظرة البرلمان السوداني لموقف مصر من استقلال السودان .

على الرغم من أن مصر عملت على توحيد الأحزاب السودانية الاتحادية في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهري لمواجهة الجانب البريطاني في المفاوضات ، والاستعداد لدخول أول انتخابات برلمانية في السودان في نوفمبر عام ١٩٥٣ والتي انتهت بفوز ساحق للحزب الوطني الاتحادي المؤيد للاتحاد بين مصر والسودان ، وكان مفروضاً أن تمضى الأمور إلى طبيعتها وتصل إلى نتيجة للاستفتاء تؤيد الاتحاد بين مصر والسودان وقد قامت بالفعل وليست المسألة أكثر من مسألة وقت تقتضيها طبيعة الإجراءات التي تؤدى إلى هذا الاتحاد خاصة بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات ، لكن الموقف الداخلي في مصر هو الذي أثر على الموقف في السودان ، كما أدى عزل اللواء محمد نجيب واعتقال الإخوان المسلمين وأخطاء صلاح سالم إلى التباعد بين الحزب الوطني الاتحادي ومصر .

وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية التي منعت الحكومة البريطانية من إثارة أي أزمة مع مصر بشأن السودان ، إلا أن لجوء مصر إلى المعسكر الشرقي وحصول مصر على السلاح الروسي في أعقاب قيام حلف بغداد ومهاجمة مصر لهذا الحلف ورفض مصر الاشتراك في منظمات الدفاع الغربية ورفض بريطانيا وأمريكا تسليم أسلحة لمصر ، أدت كل هذه الأسباب إلى التباعد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، ولهذا فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا الضوء الأخضر لتحقيق استقلال السودان عن مصر .

وأصبح البرلمان السوداني مسرحاً للتنافس بين مصر وبريطانيا للسيطرة على البرلمان قبل الاستقلال ، كما أصبح البرلمان السوداني مسرحاً للتنافس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال ، وعلى الرغم من سيطرة مصر على البرلمان السوداني خاصة بعد الانتخابات البرلمانية لأول برلمان سوداني ولكن انتهي الأمر بإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني نفسه ، فما هي الأسباب التي دفعت إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء لكي يعلن استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني ؟ وما هي الأسباب التي جعلت مصر توافق على استقلال السودان من داخل البرلمان بدون إجراء استفتاء ؟ وما هي نظرة البرلمان السوداني من موقف مصر من استقلال السودان هذا ما سيتناوله هذا الفصل بالدراسة بالتفصيل إن شاء الله تعالى .

موقف البرلمان السوداني من استقلال السـودان :

كان مفروضاً أن تمضى الأمور إلى طبيعتها وتصل إلى نتيجة للاستفتاء تؤيد الاتحاد بين مصر والسودان قد قامت بالفعل وليست المسألة أكثر من مسألة وقت تقتضيها طبيعة الإجراءات التي تؤدى إلى هذا الاتحاد خاصة بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات ، لكن الموقف الداخلي في مصر هو الذي أثر على الموقف في السودان (١) .

فقد أدى الخلاف الذي وقع بين اللواء محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة إلى إقالة اللواء محمد نجيب من كافة مناصبه ، وما أن ذاع خبر إقالة محمد نجيب في السودان حتى اهتز السودان وثار البرلمان السوداني بمجلسيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ وتساءلوا كيف يحدث ما حدث دون أن يكون لنا رأى نحن الذين نسعى إلى تحقيق الاتحاد مع مصر ؟ (٢) ، ووجه السيد عبد الرحمن المهدي نداء إلى أعضاء البرلمان السوداني بعد عزل نجيب : " لإعلان الاستقلال بدون قيد أو شرط فإن عدم الاستقرار في مصر يعتبر فألاً سيئاً للسودانيين ليبتعدوا عن المصير المجهول لمصر ، فالإطاحة بنجيب نهاية لمرحلة في الثورة المصرية (٣) ، تشير إلى أن مصر غير مستقرة ولا يعتمد عليها " (٤) .

وأكد خضر حمد (٥)سكرتير الحزب الوطني الاتحادي في تصريح له في جريدة السودان الجديد :

---

(١) محمد نجيب : مرجع سابق ، ص ١١٨.

(٢) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

(٣) وكان السيد عبد الرحمن المهدي يؤيد محمد نجيب حتى تدخلت مصر في الانتخابات البرلمانية لصالح الحزب الوطني الاتحادي ، وبعد اتفاق السيد عبد الرحمن مع اللواء نجيب وعودته إلى السودان أرسل السيد عبد الرحمن يقول :" وأنى لأسجل للرئيس اللواء محمد نجيب وأصحابه من ضباط الجيش البواسل ومن خلفهم شعب مصر عظيم شكري وامتناني للحفاوة البالغة التي قوبلنا بها خلال إقامتنا بالقاهرة ، وللروح الودية المخلصة الطيبة التي كانت تغمر جو المفاوضات بينهم وبين الوفد السوداني الاستقلالي حتى أسفرت عن اتفاقيتنا التي باركتها مصر وأيدها السودان تأييدا كاملا ". وكان اتفاق السيد عبد الرحمن المهدي مع نجيب خطوة هامة بالنسبة لعلاقة حزب الأمة مع مصر ، انظر : عبد الرحمن على طه : السودان للسودانيين " حقائق ووثائق " ، مطبعة شركة الطبع والنشر ، أم درمان ، ١٩٥٥، ص ١١٢ ، انظر أيضا :
Letter from Fenner Banckwag to Al Sayed Abdel Rahman Al Madi, July11,1953,No,8/956.

(٤) محسن محمد:مرجع سابق،ص٣١٧.

(٥) يعتبر خضر حمد من كبار الخريجين وقادة الحركة الفكرية والوطنية في السودان ، وكانت تنشر له في جريدة السودان عموده (في الهدف) وشارك في تأسيس حزب الاتحاديين وأصبح سكرتيرا له ثم سكرتيرا للحزب الوطني الاتحادي وتولى وزارة الري في حكومة إسماعيل الأزهري في عام ١٩٥٥ ، ثم عين عضوا بمجلس السيادة عام ١٩٥٦ وأعتقل في أعقاب انقلاب مايو ١٩٦٩ وتوفي في سبتمبر ١٩٧٠، انظر: مصطفي محمد الحسن: رجال ومواقف في الحركة الوطنية ، الخرطوم ،١٩٨٧ ،ص ص ٧٤_٧٥، وعن دور خضر حمد في مفاوضات مياه النيل بين مصر والسودان : انظر أيضا : الفصل الثاني من الرسالة .

" لا وحدة ولا اتحاد بغير نجيب "، وكان لهذا الخبر أثره في مصر ، كما عمت المظاهرات في شوارع الخرطوم وبعض مدن السودان الأخرى تهتف (لا وحدة بلا نجيب) [١] .

وكان اللواء محمد نجيب قد أصبح رمزاً للوحدة عند السودانيين ، فمدة خدمته الطويلة هناك وقرابته وعلاقته الوثيقة ومعرفته بالكثير من السودانيين جعلت منه شخصية محبوبة في السودان ولهذا كان يتمتع بشعبيه كبيرة في السودان [٢] ، كما يذكر محمد عمر بشير " أنه نتيجة لإبعاد اللواء نجيب الرئيس المصري المحبوب لدى السودانيين والذي يمت إلى السودان بصلة الدم ،أدى ذلك إلى تغير موقف أولئك الذين كانوا يدعون للوحدة مع مصر [٣] . كما اعتبرت جريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن في ذلك الوقت أن عزل اللواء محمد نجيب مأساة لكل سوداني [٤] ، وفي رسالة بعث بها المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم إلى ويلي موريس مدير الإدارة المصرية في وزارة الخارجية البريطانية بعد إبعاد نجيب :"بأن هذه الأحداث أدت إلى انخفاض أسهم مصر في السودان وأصبح الحاكم العام في موقف أقوى في مواجهة الأزهري...وبدأ الاختراق المصري للسودان يتراجع " كما بعث السودانيون ربع مليون برقية احتجاج واستنكار إلى مصر" [٥] .

ويؤكد سير قوين بل [٦] "بأن اعتقال اللواء نجيب في نوفمبر عام ١٩٥٤ وتحديد أقامته كانت بمثابة المسمار الأخير في نعش الوحدة " [٧] ويؤيد بيتر بيكتولد Bectold, Peter هذا الرأي بأنه في أعقاب اعتقال اللواء نجيب تحول الأزهري عن فكرة الاتحاد مع مصر ، [٨] وفي أعقاب إقالة نجيب أبدى حزب

---

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

(٢) عبد اللطيف عبد الرحمن :لمحات من الحركة الوطنية في السودان،الخرطوم،١٩٨٦، ص ٥٣، انظر أيضا :محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث(١٨٢٠-١٩٥٥)،الخرطوم،١٩٩٢، ص٣٦٣.

(٣) محمد عمر بشير:تاريخ الحركة الوطنية في السودان،الخرطوم،ص٣٣٦ .

(٤) The Middle East Journal,vol.10.No.4,London,1956, The Sudan collection.

(٥) محسن محمد:مرجع سابق،ص٣٠٨.

(٦) لقد شغل السير قوين بل منصب أخر وكيل بريطاني لوزارة الداخلية في الحكومة السودانية عند قيام الحكم الذاتي وله كتاب عن قصة حياته في السودان تحت اسم (ظلال على الرمال) صدر في لندن عام ١٩٨٣ باللغة الإنجليزية وترجمه إلى العربية حسين بيومي تحت اسم : إدارة السودان في الحكم الثنائي ، إعداد بشير محمد سعيد عام ١٩٨٨ . انظر نفس المرجع ، ص ١ .

(٧) بشير محمد سعيد : مرجع سابق ، الخرطوم،١٩٨٨، ص١٢٩.

(٨) Bectold, Peter :Politics in the Sudan, Parliamentary and Military Rule in an Emerging African Nation,London,1976,p.185.

الأمة أسفه لما يجرى في مصر وتساءل الحزب : ما موقف إخواننا الذين ينادون بالاتحاد مع مصر[١]؟

كما يذكر نائب رئيس المخابرات المصرية :" بأنه عمل كمراسل صحفي في السودان ، وأن البرلمان السوداني والرأي العام يؤيد الاتجاه الانفصالي لتأثره بتصرفات ثورة يوليو مع اللواء محمد نجيب" [٢] .

ويذكر عبد العظيم رمضان :" أن جذور التحول في الرأي العام السوداني نتيجة خشية السودانيين من الخضوع لحكم العسكريين " [٣] .

كما أدى حادث المنشية في مصر وما أعقبه من إحراق الحكومة لدار المركز العام للإخوان المسلمين بالقاهرة،ثم تشكيل محكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي لمحكمة الإخوان المسلمين ، ثم توالت الأنباء تحمل أنباء إعدام ستة من قادة الإخوان المسلمين وتخفيف حكم الإعدام على الهضيبى مرشد الإخوان المسلمين إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، واستنكرت جميع الهيئات الإسلامية في العالم قرارات محكمة الشعب وتصديق مجلس قيادة الثورة عليها [٤] ، وانفجر بركان الغضب في كل أنحاء السودان وعمت المظاهرات ساحاته فخرج الإخوان في مظاهرات بعد صلاة المغرب من جامع الخرطوم إلى أن وصلت إلى مبنى مجلس الوزراء تهتف بسقوط الدكتاتورية العسكرية (ولا اتحاد بلا إسلام) .

كما أصدر إسماعيل الأزهري أوامره بعدم التعرض للإخوان المسلمين [٥] ، كما خرج طلاب مدرسة الأحفاد يهتفون بسقوط الاتحاد وحياه الإخوان في مصر ، وتجمع طلاب مدرسة الأقباط في الخرطوم في فناء مدرستهم هاتفين ضد الإرهاب وقرروا الإضراب عن الدراسة تعبيراً عن احتجاجهم وقد تحدث إليهم ناظر المدرسة مهدداً إياهم بالفصل وإغلاق المدرسة ولكن الطلاب نفذوا الإضراب بالإجماع ، وكذلك

---

(١) عبد الرحمن على طه : مرجع سابق ، ص ١٢٧

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل :كنت نائبا لرئيس المخابرات،القاهرة،٢٠٠١،ص،١٢٣.

(٣) عبد العظيم رمضان:أكذوبة الاستعمار المصري للسودان ، القاهرة ١٩٨٨ ،ص١٦٧.

(٤) بلغ عدد المعتقلين من الإخوان المسلمين في عام ١٩٥٤ إلى ٢٩٤٣ معتقلاً ، وعدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب هو٨٦٧ ، وعدد الذين حكمت عليهم المحاكم العسكرية من الإخوان ٢٥٤، بعد كشف مخابئ الجهاز السري ، انظر: عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩٢٣ يوليو، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ص ١٣٤ – ١٣٥ .

(٥) يذكر الأستاذ الدكتور يونان لبيب " أن جماعة الإخوان المسلمين انتقلت من مصر إلى السودان في عام ١٩٤٦ إثر محاولة من جانب الإرساليات الإنجيلية في أم درمان لتنصير فتاه مسلمة ، فكون بعض أبناء المدينة فرعاً لجماعة الإخوان المسلمين " انظر: يونان لبيب: أيديولوجية الوحدة بين مصر والسودان ، السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، أبريل ١٩٧١.

كما يذكر الدكتور زكى البحيرى : أن المركز العام للإخوان المسلمين بمصر قام بإرسال عضوين للسودان وفتحوا ٢٥ شعبة للإخوان في أنحاء السودان ،انظر :زكى البحيرى : المفهوم الاجتماعي للإخوان الجمهوريين في السودان ، الندوة الدولية لحوض النيل ، القاهرة،١– ٧ مارس ١٩٨٧، ص ٣٠ ، انظر أيضا:جريدة الإخوان المسلمون ، العدد ١٦٥ ،بتاريخ١٩٤٦/١١/١٨.

تظاهر طلاب المدرسة الأهلية وانضم إليهم عدد كبير من جمهور الشعب السوداني وكانت توجه هتافات عدائية ضد الأوضاع القائمة في مصر [١] ، وبعد تنفيذ حكم الإعدام في الشيخ عبد القادر عودة وزملاءه من قادة الإخوان [٢] ، وفي صباح يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر ١٩٥٤ أرسل مجلس النواب ومجلس الشيوخ في السودان برقية إلى جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة ، جاء فيها " لقد قتلتم الحرية بإعدامكم قادة الإخوان المسلمين ، وإننا نستنكر بشدة تجاهلكم لوساطة الدول العربية ، وشعور المسلمين والرأي العام السوداني بصفة خاصة ، وإننا نحملكم مسؤولية هذه المجازر الانتقامية ، التي لن يغفرها لكم التاريخ " .

كما أدى جميع أعضاء البرلمان السوداني صلاة الغائب على أرواح شهداء الإخوان المسلمين ، وشاركهم في هذه الصلاة أعضاء المجلس البلدي بالخرطوم . وقد أم المصلين السيد مدثر البوشى النائب الاتحادي بالبرلمان السوداني ، وكان ذلك عقب انتهاء جلسة البرلمان السوداني يوم ٩ ديسمبر، كما أقيمت صلاه الغائب على أرواح شهداء الإخوان المسلمين في مساجد السودان . وظل الرأي العام في السودان سواء كان داخل أو خارج البرلمان السوداني يعبر عن تضامنه مع الإخوان المسلمين في مصر بشتى الطرق ومختلف الأساليب . فقد قرر التجار في أم درمان والخرطوم إغلاق متاجرهم ، احتجاجاً على إعدام الإخوان المسلمين في مصر ، كما أغلقت جميع الأندية الرياضة والاجتماعية والسياسية أبوابها بالأبيض [٣] .

ويذكر إبراهيم المفتى " أن الشعب السوداني عاطفي ومتمسك بالدين فعندما أعدمت الحكومة المصرية الإخوان المسلمين ، اعتبر الشعب السوداني أن هذه الحكومة تحارب الدين في شخص الإخوان المسلمين مما جعل البرلمان والرأي العام السوداني يتحول فعلاً عن فكرة الاتحاد مع مصر [٤] .

وقدم عضوان في مجلس النواب ، أحدهما من الحزب الوطني الاتحادي والثاني من حزب الأمة اقتراحا بأن يعرب المجلس عن أسفه لتنحية محمد نجيب ،والأحكام التي صدرت في مصر ضد الإخوان المسلمين ، ومطالبة الحاكم العام بالتدخل لتخفيف الأحكام ، ولكن الحاكم العام رفض أن يناقش البرلمان

---

(١) نوال عبد العزيز : دراسات في تاريخ العلاقات المصرية السودانية ، ١٩٥٤ – ١٩٥٦ ، القاهرة، ١٩٨٢ ، ص ص ١٣٦-١٣٨

(٢) تم إعدام محمود عبد اللطيف الذي اتهم بإطلاق الرصاص على الرئيس جمال عبد الناصر في حادث المنشية، كما تم إعدام كل من إبراهيم الطيب وهنداوى دوير ويوسف طلعت والشيخ محمد فرغلى ، انظر : صلاح الأسواني : من أرشيف محكمة الثورة ، جريدة الوفد تاريخ ٩سبتمبر ١٩٨٩ .

(٣) نوال عبد العزيز : مرجع سابق ، ص ص ١٤٢ – ١٤٥ .

(٤) إبراهيم المفتى : مشروع تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، مقابلات رواد الحركة الوطنية ، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٨٥ ،ص ٩٨ .

السوداني هذا الاقتراح طبقا لدستور الحكم الذاتي وصلاحيات الحاكم العام ، لأن المشروع يعد تدخلا لا مبرر له في الشئون الداخلية لحكومة خارجية [١] ، كما أرسل الحزب الجمهوري خطابا للرئيس جمال عبد الناصر يستنكر فيه كبت الحريات والأعمال العدوانية والدكتاتورية التي يقوم بارتكابها [٢] ، كما أن سياسة صلاح سالم التي انتهجها في السودان والتي اعتمدت على أسلوب الرشوة لتقرب بعض العناصر السودانية على حساب الآخر وموقفه من نجيب وتهجمه الشخصي على نجيب كان لها أكبر الأثر في نفوس السودانيين الموالين ، لمصر وتحولهم عن طريق الوحدة ، وباءت جهود صلاح سالم بالفشل لتحطيم شعبية إسماعيل الأزهري بتأليب أتباعه وأهل الجنوب عليه ،ومساندته لنور الدين الذي لم تنل شخصيته نفس وزن شخصية الأزهري وشعبيته [٣] .

ويذكر السير قوين بل : " أنه إذا صح القول بأن هناك رجلاً واحداً أسهم بقدر وافر في إضعاف قضية مصر والسودان وسعيها الدءوب لتحقيق الوحدة بين مصر والسودان ، فذلك الرجل هو الصاغ صلاح سالم، الذي أخطأ في فهم العقلية السودانية كما أخطأنا قبله ولم يقم اعتبارا لتطورها واستيعابها لما كان يجرى في العالم حولها من أحداث " [٤] .

ويذكر عبد اللطيف البغدادي: " بأنه على الرغم من كل الجهود التي بذلها صلاح سالم قبل انتخاب البرلمان السوداني ، فإنه وقع في كثير من الأخطاء بعد نجاح الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات فقد أصابه الغرور بعد نجاحه في هذه الجولة ، فبدأ يعامل الزعماء السودانيين بنفس الأسلوب الذي عاملهم به قبل نجاحه ، كما أنه كان يتعالى بطبيعته كرجل عسكري على رجال السياسة السودانيين، وكان يرى أن عليهم أن يسمعوا ويطيعوا له مما أدى إلى استياء الكثير منهم من هذه التصرفات " [٥].

ويذكر محمود الفضلى [٦] للباحث : " أن كثير من تصرفات وسياسة صلاح سالم في السودان كانت من وراء علم الرئيس جمال عبد الناصر" [٧] ، وأكد عبد الناصر للصحفي اللبناني جبران حايك :

(١) محسن محمد:مرجع سابق،ص ٢٥٥.

(٢) كما أرسل الحزب الجمهوري خطابا آخر إلى الرئيس جمال عبد الناصر يهاجم فيه رجال الثورة ويبين دور الثورة المصرية في تعجيل بلشفة العالم ،كما هاجم الحزب الجمهوري ثورة ٢٣ يوليو وتعاونهم مع المعسكر الشرقي الشيوعي ،خطاب الحزب الجمهوري للرئيس جمال عبد الناصر– مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم ،برقم ١٣٠ـ ٢٢٨٤٨.

(٣) محمد عبد الحميد أحمد الحناوى : مرجع سابق ،ص٣٥٦.

(٤) بشير محمد سعيد:مرجع سابق،ص ١٢٩.

(٥) جمال شقرة : الحركة السياسية في مصر من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤،رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢٠ .

(٦) يعتبر محمود الفاضلى من مؤسسي حزب الأشقاء وعضو بلجنة السودنة ، وأحد قادة الحزب الوطني الاتحادي ، وعمل درسا في المدرسة الأهلية فمحررا لجريدة الأشقاء التي تغير أسمها إلى الاتحاد والعلم ،انظر: يحيى عبد القادر:مرجع سابق،ج ١،ص ٧٤.

٧) محضر نقاش بين الباحث ومحمود الفاضلى بتاريخ ١٩٨٩/١/٧.

، أن أساس مشكلة السودان التنافس بين صلاح سالم ومحمد نجيب على شؤون السودان " [١] .

ويؤكد الدكتور عبد العظيم رمضان : " إن صلاح سالم لم يكد يتبين انقلاب إسماعيل الأزهري والحزب الوطني الاتحادي على شعار الاتحاد مع مصر ، حتى توهم أنه يتعامل مع حزب من الأحزاب المصرية التي ألغتها ثورة ٢٣ يوليو ، فلم يتردد في الدخول في صراع شديد مع إسماعيل الأزهري ، وحاول تأليب بعض أعوانه عليه ، كما عمد إلى استخدام الأموال وسيلة للإقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب، لكن إسماعيل الأزهري واجه التحدي بأسلوب مثير حيث خطب في الجماهير : " إن لحم أكتافي من مصر ، وقد دخلتها لابساً حذاء كاوتش ، ولكن هل يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون في مصر وصرخت الجماهير لا ... لا " أدى كل ذلك إلى نسف الثقة بين الزعماء السودانيين والحكومة المصرية بعدما أصبح هؤلاء ينظرون إلى الحكومة المصرية وصلاح سالم نظرة توجس فهي تمتلك أن تحرك أعدائهم بالأموال [٢] .

ولهذا يشير التقرير المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من اللواء صالح حرب بأنه [٣] " أصبح كل من يتكلم عن الاتحاد مع مصر يتهم بالخيانة في حق الوطن ، ولهذا أجمعت جميع الهيئات في السودان أنه لا مكان لإصلاح الأمور بين مصر والسودان إلا إذا كانت الخطوة الأولى إخراج صلاح سالم من حكومة مصر " [٤] .

كما أدت كل هذه الأحداث الداخلية في مصر من عزل اللواء محمد نجيب ومحاكمات الإخوان المسلمين والوجه الدكتاتوري لثورة ٢٣ يوليو ، إلى صدور بيان من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ يعلنون فيه " أن البرلمان السوداني سوف يلتئم في دورة استثنائية في السادس عشر من شهر يوليو ليقرر جلاء القوات الأجنبية عن أراضى السودان " [٥] .

كما اجتمع مندوبون عن حزب الأمة والحزب الجمهوري والحزب الجمهوري الأشتراكى والجبهة المعادية للاستعمار ، وقد وافقوا بالإجماع على الاستقلال التام [٦] .

---

(١) محمد عمر بشير : سلسلة آفاق سودانية حول العلاقات السودانية المصرية ،الخرطوم ،١٩٨٨،ص ٣٥.

(٢) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ص ١٧٤ – ١٧٥ .

(٣) اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق ، وتولى رئاسة جمعية الشبان المسلمين .

(٤) تقرير عن السودان ، مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان ، س / ف / ١٢/٥٥ سرى جداً ، القاهرة التقرير موجود لدى الدكتور جمال شقرة.

(٥) جريدة الأمة بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٦.

(٦) كان هذا الاجتماع يوم الاثنين ١٩٥٥/١/٢٩ بدار الجبهة المعادية للاستعمار بأم درمان ، انظر: عبد الرحمن على طه : مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

البرلمان وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية السودان :-

يذكر الدكتور زكى البحيرى " بأنه لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية اهتمام كبير بالسودان حتى عام ١٩٥٦ أي قبل استقلال السودان " (١) ، لكن الباحث يرى غير ذلك ، فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً فعالة على الإنجليز حملتهم على تصفية الحكم الثنائي في السودان وإجلاء قواته عن السودان قبل أن يتم عن أرض مصر نفسها ، وكان منطق الولايات المتحدة الأمريكية :" أنه لا يجوز ولا ينبغي لبلد أفريقي خفيف الوزن والثقل كالسودان أن يشكل عقبه تحول دون مساهمة مصر في مشاريع الأمن العسكري الغربي " (٢) .

وقد تعرض السير قوين بل لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية السودان وأكد :" أن اهتمامهم بالسودان بلغ درجه جعلت سفارتهم بالقاهرة تنشأ لها نقطة استماع دائمة لها بالخرطوم يمدها بالمعلومات والأخبار التي تمكنها من التقويم الصائب للأحداث ، وقد أدى بها حرصها على تلقى الأخبار الصحيحة أنها استبدلت بضابط الاتصال الذي بعثت به إلى الخرطوم في أكتوبر من عام ١٩٥٢ ضابطا أخر عندما تبين لها انه يتعاطف مع وجهة نظر الإدارة البريطانية التي تسيطر على مقاليد الأمور في العاصمة السودانية " (٣) .

كما أرسل وزير الدولة الأمريكي رسالة إلى الحكومة المصرية يعبر فيها :" عن رضا الولايات المتحدة الأمريكية عن الاتفاق ، الذي تم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية معرباً عن أمله في أن تكون هذه الاتفاقية بمثابة الخطوة الأولى في سبيل قيام تعاون بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية في المرحلة الانتقالية ، التي تسبق قرار الشعب السوداني ، وفي قيام تعاون مستمر في الشرق الأوسط ، كما أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتابع بكل اهتمام الجهود العظيمة التي تبذلها الحكومة المصرية للتغلب على المشاكل التي تواجه الشعب المصري وتمنت لها كل النجاح والتوفيق في جهودها " (٤).

---

(١) زكى البحيرى : موقف الولايات المتحدة من مشكلة الصراع في جنوب السودان ، ندوة مستقبل السودان في ضوء التغيرات الأخيرة ،٢٤ - ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .

(٢) أحمد سليمان: ومشيناها خطي ، الخرطوم ، ١٩٨٦، ص ص٢٠٣- ٢٠٤.

(٣) بشير محمد سعيد : سير قوين بل يروى ذكرياته ، إدارة السودان في الحكم الثنائي ، الخرطوم ، ١٩٨٨، ص ١١٨.

(٤)
American Foreign Policy , 1950 – 1955 , Near and Middle East , South Asia , and Africa , Part XIII (Sudan) Anglo – Egyptian Agreement of the Sudan : Note from the Secretary of State to the Foreign Minister of Egypt , February 14 , 1953 .

ويذكر محمد حسنين هيكل بأن : " الرئيس عبد الناصر عمل على استخدام الورقة الأمريكية ضد بريطانيا لتحقيق الجلاء عن مصر" [١] .

ويتضح من خلال الوثائق الأمريكية مدى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة السودان : " حيث أنها قابلة للانفجار خاصة إذا ما اختار السودان الانفصال عن مصر فإنهم سوف يجدون معارضة خطيرة من مصر لأن المصريين متورطون بعمق في السياسة السودانية ، وأن مصر تسعى لتعزيز هدفها في وحدة وادي النيل " [٢] .

وادي تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة المصرية إلى استمرار الخلافات بين بريطانيا وأمريكا حول القضية السودانية ، ويعترف بذلك إيدن Mr. Eden في مذكراته حيث أكد :" أن السفير البريطاني في القاهرة أشار في تقريره السنوي إلى أن السياسة الأمريكية بدت بصوره عامة متأثرة بالاعتقاد بأن مصر مازالت ضحية الاستعمار وأنها تبعاً لذلك مستحقة لعطف أمريكا ، وهي تبدو كذلك متأثرة بالرغبة في الوصول إلى حل سريع بأي ثمن وبالاعتقاد أنه إذا وجد الحل فسيكون كل شئ على ما يرام " [٣] ، كما يذكر المستر إيدن أيضا :" أن الولايات المتحدة الأمريكية واصلت الضغط علينا بشدة لإرضاء المصريين في السودان " [٤] . كما أن الضغوط الأمريكية منعت الحكومة البريطانية من إثارة أي أزمة مع مصر بشأن السودان [٥] .

وعلى الرغم من كل هذه الأسباب التي أدت إلى تحول البرلمان السوداني والأحزاب الاتحادية للاستقلال فإن الباحث يرجح أن سبب فصل السودان عن مصر هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية السودان ، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقف في صف مصر ضد بريطانيا من قضية السودان ، وذلك لحماية مصالحها في مصر والشرق الأوسط ، لتضمن الولايات المتحدة الأمريكية اشتراك مصر في منظمات الدفاع الغربية ، ولهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على بريطانيا لترك السودان لمصر، إلا أن لجوء مصر إلى المعسكر الشرقي وحصول مصر على السلاح الروسي في أعقاب قيام حلف بغداد ومهاجمة مصر لهذا الحلف ورفض مصر في الاشتراك في منظمات الدفاع الغربية ورفض

---

(١) محمد حسنين هيكل:لمصر لا لعبد الناصر،القاهرة،١٩٨٧،ص١٣٠.

(٢)
Major Problems of U . S . Foreign Policy 1954 , the Mediterranean – Middle East , p . 267 .

(٣) انتوني إيدن :مذكرات إيدن،ترجمة خيري حماد ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص٣٦٥.

(٤) نفس المرجع : ص ٣٣٦.

(٥) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ٢٢٦.

بريطانيا وأمريكا تسليم أسلحه لمصر ، أدت كل هذه الأسباب إلى التباعد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد المقابلة التي تمت بين عبد الناصر والسفير السوفيتي ، وعرض السفير السوفيتي على عبد الناصر أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتزويد مصر مما تحتاج إليه من أسلحة ، وقوبلت هذه الصفقة بانزعاج شديد في دوائر الغرب، كما شنت الصحف الأمريكية حمله عنيفة على مصر، خاصة بعد أن أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن وجود السوفيت في مصر يهدد الأمن الغربي والأمريكي (١) ، ولهذا فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا الضوء الأخضر لتحقيق استقلال السودان عن مصر، كما يتضح ذلك من الوثائق الأمريكية في ١٦ أغسطس ١٩٥٥حيث تشير هذه الوثائق إلى "اتهام مصر للولايات المتحدة الأمريكية بأنها عقدت اتفاقا مع بريطانيا لتحقيق استقلال السودان عن مصر" (٢) .

كما يشير التقرير السري المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر " بأن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بمحاولات عديدة لاستقطاب إسماعيل الأزهري لتحقيق استقلال السودان عن مصر " (٣) ، ومما يؤكد صحة رأى الباحث أيضا ما أكده يحيى محمد عبد القادر " إننا كنا ضد الاستعمار المصري الجديد، ولولا النجدة الأمريكية لتغيرت خريطة الشرق الأوسط الآن ولكان العلم المصري يحمل خمسة نجوم وربما ستة نجوم ومن يدرى ؟ (٤) .

ويؤكد صحة رأى الباحث أيضا ما أكده حسن نافعه :" كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في بريطانيا قوة منافسة ودخيلة على المنطقة وتستخدم أساليب بالية للسيطرة ، فلم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية مانع من أزاحتها وإحلال النفوذ الأمريكي محلها . وقد أدى هذا الوضع إلى خلق منطقة من المصالح المشتركة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية برزت في مواقف متعددة خلال الفترة من ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ " (٥) .

---

(١) فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ، ١٩٤٣ - ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ١٧٩ - ١٨١ .

(٢)

United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions ,(Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955.

(٣) تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم البكباشى محمد كامل أحمد ، ومفتش عام الري المصري بالسودان مهندس محمد كامل إبراهيم تقرير سرى جداً القاهرة ١٩٥٥/٨/١١ .

(٤) يحيى محمد عبد القادر :على هامش الأحداث في السودان ،الخرطوم ،١٩٨٧،ص ٢٤٧.

(٥) حسن نافعة : سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة ، ندوة سياسة مصر الخارجية : في عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ، ١٩٩٠، ص ٩٨٣.

ويرجع الباحث سبباً آخر لاستقلال السودان ، هو أن الأحزاب الاتحادية لم يكن عندها أصلا الفكر الاتحادي لتحقيق الاتحاد بين مصر والسودان ، بدليل ما أكده الأستاذ أحمد خير وزير الخارجية السوداني السابق [١] للباحث :"من أن كل الأحزاب الاتحادية كانت تعمل جاهدة لتحقيق الاستقلال ، وإذا لم يكن فيه استقلال يكون فيه اتحاد ، نعم لقد نادينا بالاتحاد مع مصر في الخطب وفي كل مكان ، ولكن لم يكن أحد يهدف إلى الاتحاد ، ولكن كل الأحزاب الاتحادية كانت تسعى لتحقيق الاستقلال بما فيهم حزب الأشقاء ، ولقد ارتبطنا بالحركة الوطنية المصرية لنحصل على الاستقلال ، بدليل أنهم ــ الأحزاب الاتحادية ــ ما إن حصلوا على حق تقرير المصير حتى أعلنوا الاستقلال ،ولكن الجماعة الوحيدة التي كانت تطالب بالاتحاد مع مصر بالحقيقة هي جماعة أو حزب وحدة وادي النيل " [٢] .

وأكد الصادق المهدي [٣] للباحث صحة كلام أحمد خير ، كما أكد الصادق للباحث أيضا :" أن جزءاً كبيراً من الحركة الاتحادية كان اتحاديا لأنه ضد الإنجليز وليس لأنه مع الوحدة مع مصر، وعندما تأكد لهم أن الإنجليز سيرحلون عن السودان لم يعد للدعوة الاتحادية وجود ، وطالبوا بالاستقلال" [٤] .

ولم تقف الحكومة البريطانية طوال هذه الفترة مكتوفة الأيدي أو في موقف المتفرج ، لكنها اغتنمت فرصة الأحداث ، التي وقعت في مصر وأثرت على السودان من عزل اللواء نجيب ومحاكمات الإخوان المسلمين وأخطاء صلاح سالم ، كما اغتنمت فرصة الأحداث الداخلية في السودان ، وبدأت تخطط لتحقيق أهدافها مع تغير كامل في السياسة البريطانية في السودان وإعادة النظر في خططهم ليوجهوا ضربة قوية لمصر في السودان ، فقد استدعى إيدن وزير الخارجية الحاكم العام ومستشاره لوس وعقد اجتماعا حضره كبار المسئولين في وزارة الخارجية ،والمسئولون عن شئون السودان للاتفاق على الخطوات القادمة،حتى يتجه الأزهري إلى الاستقلال وينحرف عن المبدأ الذي انتخب على أساسه،وهو الوحدة أو الاتحاد مع مصر .

ووضعت وزارة الخارجية البريطانية تقريرا عن السياسة التي تتبعها في السودان إزاء التطورات الجديدة، وأهم ما جاء في هذا التقرير " أن الإنجليز يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في السودان،والورقة

---

(١) ولد أحمد خير في عام ١٩٠٤ والتحق بكلية غوردون ،وهو صاحب فكرة مؤتمر الخريجين وتخرج من مدرسة الحقوق، وانضم لحزب الاتحاديين أول الأمر ثم انضم إلى حزب الأشقاء ، وعين وزير للخارجية في حكومة عبود عام ١٩٥٨، انظر: بشير محمد سعيد: أحمد خير ــ عطاؤه وبذله في خدمة السودان ــ الخرطوم ، ١٩٨٦، ص ص٤٤ــ٤٥ .

(٢) محضر نقاش بين الباحث والأستاذ أحمد خير بمنزله بحي الرياض بجوار مطار الخرطوم بتاريخ ١٩٨٩/١/١٠ .

(٣) الصادق المهدي هو حفيد السيد عبد الرحمن المهدي ودرس الاقتصاد في جامعة أكسفورد بإنجلترا ، وفي ١٩٦٦تولى رئاسة الوزراء وهو صغير السن وكان يبلغ من العمر ٣١ عاما ، وتولى رئاسة الوزراء للمرة الثانية بعد انتهاء نظام نميرى في ١٩٨٦، وبعد انقلاب محمد عمر البشير أصبح الصادق تحت الإقامة الجبرية حتى هرب إلى إريتريا في ١٩٩٦، هو يقود المعارضة السودانية بشكل حالي في المنفي ، انظر :

www. Sudan . net / government / biography .

(٤) محضر نقاش بين الباحث والصادق المهدي في دار حزب الأمة بأم درمان بتاريخ ١٩٨٩/١/١

الوحيدة الحقيقية في أيديهم والتي يستطيعون اللعب بها، هي سحب الموظفين البريطانيين من السودان حتى لا يجد السودانيون أمامهم عدوا إلا المصريين " ، وعرض لويد مذكرة على مجلس الوزراء البريطاني ، ووافق عليها المجلس وقال فيها:"لا أعتقد أن الدعاية والضغوط المصرية ستتوقف ، نظرا للسياسة المصرية الثابتة والمستمرة وهي وحدة وادي النيل ، والحاكم العام يشعر بأن السودانيين من جميع الأحزاب قلقون بشأن الخطر المصري ، وسوف يستاءون من الضغط المصري ،ومن المتوقع أن يتحولوا إلينا شيئا فشيئا طالبين المساعدة ، وستصبح القومية السودانية قوة للسيطرة ،وينبغي أن يكون هدفنا الاستفادة منها والخطوات العملية الفورية لتحقيق هذا الهدف هي :ـ

١ـ علينا دعوة رئيس الوزراء السوداني لزيارة إنجلترا ، فقد أظهر غيرته على استقلال السودان،وإقامة علاقات طيبة مع الحاكم العام ، وزيارته لهذا البلد ستمكننا من تقوية شعوره بالاعتماد علينا في المساعدة على تحقيق استقلال السودان...وان تتم الزيارة قبل استئناف اجتماعات البرلمان السوداني (١) .

٢ـ دعوة وفد من البرلمانيين السودانيين إلى لندن.

٣ـ الاهتمام بمبارك زروق (زعيم مجلس النواب وزعيم الأغلبية في البرلمان السوداني) (٢) عندما يأتي إلى هذا البلد في سبتمبر ، إذ له تأثير كبير في مجلس الوزراء السوداني ، وبالفعل قامت مجموعة من نواب البرلمان من الحزب الوطني الاتحادي المؤيدين للازهري بزيارة لندن .

٤ـ ونأمل أن نرسل بعثة تجارية إلى الخرطوم.

٥ـ مع الاهتمام بأمور هامة مثل التمثيل الخارجي ،أي سفارات سودانية وعلم وطني سوداني وغيرها مما يؤكد الهوية المنفصلة للسودان(٣) .

كما كتب لوس مستشار الحاكم العام مذكرة للخارجية البريطانية للاهتمام بتقوية الروابط مع الأزهري وتقوية الروابط بين البرلمان البريطاني والبرلمان السوداني (٤) ، كما فكرت الحكومة البريطانية في رشوة بعض أعضاء البرلمان السوداني من الحزب الوطني الاتحادي ، لمساندة فكرة الاستقلال (٥) .

ويرجح الباحث إلى أن اهتمام وزارة الخارجية البريطانية على أن تتم زيارة الأزهري إلى لندن قبل استئناف اجتماعات البرلمان السوداني ، حتى لا يعترض نواب البرلمان المؤيدين لمصر على هذه الزيارة.

---

(١) محسن محمد:مرجع سابق،ص ص ٢٣٤ـ ٢٣٥ .

(٢) يعتبر مبارك زروق من مؤسسي حزب الأشقاء ،وأحد قادة الحزب الوطني الاتحادي تولى وزارة المواصلات في حكومة الأزهري عام ١٩٥٤ ، ونجح في أول انتخابات برلمانية ، حتى أصبح زعيم مجلس النواب وزعيم الأغلبية في أول برلمان السوداني ، وعندما تشكلت الحكومة القومية في ١٩٥٦ من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي ، أصبح الحزب الوطني الاتحادي في المعارضة داخل البرلمان ، وأصبح مبارك زروق زعيم المعارضة داخل البرلمان ، انظر يحيى محمد عبد القادر : شخصيات من السودان ـ أسرار من وراء الرجال ـ جـ ١ ، ص ٥٧.

(٣)محسن محمد:مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(٤)نفس المرجع ، ص ٢٤٩.

(٥) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ص ٢٩٤ـ ٢٩٥.

وبعد أحداث مارس التي وقعت أثناء افتتاح البرلمان السوداني وفي منتصف أبريل عام ١٩٥٤ لم يكن البرلمان السوداني قد اختار العضوين السودانيين في لجنة الحاكم العام ، وهما الدرديرى محمد عثمان [١] وإبراهيم أحمد [٢] وأبدت مصر من ناحيتها رغبتها في الانسحاب من اللجنة ، إذا لم يتم تغيير إبراهيم أحمد عضو حزب الأمة وطلبت مصر عرض الأمر على البرلمان السوداني ، ووجد الحاكم العام أن مصر هي التي تدفع الحكومة السودانية- ولها الأغلبية في البرلمان - وسوف تعمل لتعديل اللجنة ، وسوف تعمل على خروج عضو حزب الأمة السيد إبراهيم أحمد منها ، وعرض الأزهري الأمر على البرلمان ، ووافق البرلمان السوداني في٢١ من أبريل على تغيير إبراهيم أحمد عضو لجنة الحاكم العام ،وتعيين سرسيو أيرو، وهو جنوبي بدلا من إبراهيم أحمد لتهدئة الرأي العام الجنوبي ، وكان حزب الأمة قد هدد بمزيد من الاضطرابات وحرب أهلية،في حال تغيير إبراهيم أحمد، وأعلن الحزب أنه سيقاوم حتى النهاية ، ولو أدى الأمر إلى مقاطعة البرلمان،ولكن السيد عبد الرحمن تقبل الأمر خوفا من ابتعاد مؤيديه الجنوبيين في حالة انسحاب حزب الأمة من البرلمان.

ويرجح الباحث أن السيد عبد الرحمن المهدي أعتقد انه يستطيع إلغاء الاتفاقية [٣] ، ولكن السبب الرئيسي هو أن الإدارة البريطانية هي التي ضغطت على المهدي للاستسلام للتغيير، فقد تغيرت قواعد اللعبة تماما،إذ أن الضغوط الأمريكية منعت الحكومة البريطانية من إثارة أزمة مع مصر،بشأن تعيين عضو في لجنة الحاكم العام [٤] .

وينكر الكثير من الكتاب والمؤرخين :أن استقلال السودان من داخل البرلمان تم فجأة ، عندما وقف الأزهري في البرلمان يجيب على سؤال برلماني عادى وفجأة قال :"أنه سيعلن استقلال السودان من داخل البرلمان في اليوم التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥" [٥] .

ويذكر جراهام توماس أحد الإداريين البريطانيين في السودان أن الأحداث الدامية التي وقعت أثناء افتتاح البرلمان السوداني جعلت الأزهري يعيد النظر في فلسفته الرامية إلى وحدة السودان مع مصر ،

---

(١) تخرج الدرديرى محمد عثمان من كلية غوردون عام ١٩١٤ ، وعين مدرسا بالمدارس الوسطي ، ثم عين قاضيا عام ١٩٣٢ ، وتولى رئاسة الجبهة الوطنية ولعب دورا هاماً في تكوين الحزب الوطني الاتحادي عام ١٩٥٣ ، ، انظر : يحيى محمد عبد القادر: مرجع سابق، جـ ٢، ص ١٤٦.

(٢) تولى إبراهيم أحمد رئاسة مؤتمر الخريجين العام مع إسماعيل الأزهري ، وأصبح نائب مدير كلية غوردون ، ومن مؤسسي حزب الأمة ، انظر : يحيى محمد عبد القادر: مرجع سابق، جـ ١،ص ٧٥.

(٣)حلمي جرجس غبريال : موقف الإدارة في السودان من نمو الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ، ١٩٨٦، ص٥٣٩.

(٤) محسن محمد:مرجع سابق ص ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٥) فاروق محمد أحمد: ذكريات وانطباعات ،الخرطوم ،١٩٨٦،ص٢٨،انظر أيضا:عبد اللطيف عبد الرحمن:مرجع سابق ،ص ٥٥ .

وتوصل إلى الاقتناع بأن الاستمرار في هذا الاتجاه سوف يزيد من مشاكل البلاد ، ويحدث انقسامات حادة خطيرة فقرر في اجتماع سرى مع محمد احمد محجوب زعيم المعارضة الاتفاق على استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني [١] ، كما يذكر محمد أحمد محجوب " لقد تقابلت سراً مع الأزهري في منزل ابن عم الأزهري بعيداً عن البرلمان ، وتم الاتفاق على أن يعلن الأزهري الاستقلال من داخل البرلمان [٢] ، إلا أن الباحث يرجح أن فكرة الاستقلال من داخل البرلمان جاءت بعد أحداث التمرد في الجنوب في أغسطس ١٩٥٥، كما جرت أحداث كثيرة من وراء كواليس البرلمان ، حتى تم إعلان الاستقلال من داخل البرلمان .

وفي أعقاب التحول وضع إسماعيل الأزهري برنامجاً للطواف بالأقاليم ، حيث طاف بشمال وشرق وغرب السودان خاصة بالمناطق الاتحادية ، وعاد الأزهري وهو مقتنع بأن الأغلبية تحولت عن فكرة الاتحاد مع مصر ، وألف لجنة من نواب البرلمان بالحزب المؤيدين للأزهري ، لدراسة شكل الحكم المنتظر ، وقررت اللجنة التخلي عن فكرة الاتحاد مع مصر[٣] ، ويذكر صلاح سالم :" أن الأزهري في طوافه على الأقاليم أخذ يدعو إلى الاستقلال في كل مكان يذهب إليه ويندد بفكرة الاتحاد " [٤] .

كما أنه بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات البرلمانية ، اعتبرت مصر أن قضية الاتحاد مع السودان قد حسمت ،لكن على الفور بدأ الإنجليز بالاتصال بكبار الختمية ،وشجع لوس مستشار الحاكم العام السيد عبد الرحمن وبعض الختمية على وحدة المعارضة داخل البرلمان ، وكيف يتم تكوين برلمان منفصل عن مصر (أي برلمان يكون أعضاؤه غير مؤيدين لمصر) ، وأكد مستشار الحاكم العام وليم لوس لميرغني حمزة [٥] :" أن العناصر المناصرة للاستقلال ستشكل

---

(١) جراهام توماس : السودان " الصراع من اجل البقاء " ترجمة : الطيب الزبير الطيب ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٢٧ .

(2) Mahgoub, Mohamed Ahmed : Democracy on Trial,London,1974,p.56.

(٣) إبراهيم المفتي : مرجع سابق ، ص ص ٩٨ – ٩٩ .

(٤) مذكرات صلاح سالم : جريدة الشعب ، العدد ٣٠ ، ٣ يوليو ١٩٥٦ .

(٥) ميرغني حمزة تخرج عام ١٩١٤ من قسم المهندسين بكلية غوردون وأنضم لمؤتمر الخريجين منذ تكوينه ، وعين وزيرا للزراعة في أول الأمر ثم استقال من منصبه ، وتشير التقارير السرية المرفوعة للرئيس جمال عبد الناصر إلى الاتفاق بين مصر وميرغني حمزة على توليته رئاسة الوزراء بدلا من إسماعيل الأزهري على أساس إعلان اتحاد مصر والسودان ، وبالفعل وفي أثناء عرض الميزانية على البرلمان السوداني ، سقطت حكومة الأزهري وتولى وميرغني حمزة رئاسة الوزراء ، ولكن أمام الضغوط الداخلية والخارجية أعيد انتخاب الأزهري لرئاسة الوزراء ، انظر : يحيى محمد: مرجع سابق ،جـ ٢ ص ١٥٠، وانظر أيضا : تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم البكباشي محمد كامل احمد ، ومفتش عام الري المصري بالسودان مهندس محمد كامل إبراهيم ، تقرير سرى جداً القاهرة ١٩٥٥/٨/١١ ، وعن موقف ميرغني حمزة من مفاوضات مياه النيل بين مصر والسودان ، انظر أيضا : الفصل الثاني من الرسالة .

أقوى كتلة ممكنة في البرلمان فأجاب ميرغنى حمزة : " بأنه إذا رأت المعارضة أن الحزب الوطني يشجع النفوذ المصري في السودان،فعليه أن يعترض من داخل البرلمان " (١) .

كما أشارت تقارير المخابرات الأمريكية في ١٦ أغسطس ١٩٥٥ إلى أن السودان سيختار الاستقلال عن طريق البرلمان (٢) .

وفي التقرير الذي رفعته لجنة سودنة الوظائف للبرلمان بأن عدد الوظائف التي سودنت وكان يشغلها بريطانيون بلغ ١٠٩٦ على حين بلغ عدد الوظائف التي شغلها المصريون وخضعت للسودنة نحو مائة وثلاثة وخمسين وظيفة (٣) ، وعقد مجلس النواب السوداني جلسته رقم ٣٢ في دورته الثالثة في يوم الثلاثاء السادس عشر من أغسطس ١٩٥٥ ، وقرأ رئيس مجلس النواب خطاب لجنة السودنة التي قررت في هذا الخطاب "أن عملية السودنة قد تمت ، ونصت المادة التاسعة في اتفاقية ١٩٥٣ على أنه بعد إتمام السودنة يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار ".

ووقف إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع في هذه الجلسة قائلا :" سيدي الرئيس أرجو أن أقترح أن يقدم خطاب إلى معالي الحاكم العام بالنص التالي " نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبتنا في الشروع في اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير فوراً ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا بتاريخ ١٢فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان " .

وتكلم بعد ذلك السيد الصديق المهدي(٤) نائب حزب الأمة عن منطقة كوستى / شمال قائلا :" إن جلاء الجيوش المحتلة لا يعنى توفير الجو الحر المحايد فحسب ، بل يعنى أكثر من هذا إحساس الأمة باسترداد كرامتها المسلوبة وشعورها بعزتها المنهوبة وإسعاد شعب السودان الموحد " (٥) .

---

(١) محسن محمد:مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٢)
United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions ,(Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955.

(٣) محاضر مجلس النواب رقم ٢٢بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٨.

(٤) الصديق المهدي هو الأبن الأكبر للسيد عبد الرحمن المهدي وتولى رئاسة حزب الأمة ودخل البرلمان السوداني نائبا عن حزب الأمة عن منطقة كوستى/ شمال ، وتوفي إلى رحمة الله سبحانه وتعالى في عام ١٩٦١ بعد أن أملى وصيته على ابنه الصادق المهدي .انظر:يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ص ٥٩،وانظر أيضا : أمين التوم : مرجع سابق ، ص ١٩٣.

(٥) جلسة مجلس النواب السوداني رقم ٣٢ في دورتة الثالثة بتاريخ ١٩٥٥/٨/١٦ .

وتكلم بعد ذلك ميرغنى حمزة (نائب حزب وطني عن دائرة أم درمان شمال) قائلا :" إنني أود أن أعبر عن خالص رجائنا وأملنا أن نجد العون الصادق في كل من حكومتي مصر وإنجلترا في تسهيل مهمتنا بكل وسيلة في تقرير مصيرنا ...ونتوجه بالنداء الحار إلى مصر الشقيقة التي طالما طوقت جيد هذا الشعب بمننها الكثيرة العظيمة وكان لمؤازرتها ومناصرتها لنا في كل مراحل نضالنا للتحرير أكبر الفضل في ما وصلنا إليه من نصر،أن تتوج أفضالها الكريمة وتختم صحائفها البيضاء هذه بتمكيننا من تحقيق ما نصبو إليه ونعمل له بكل عزم وصلابة وتصميم الأغلبية الساحقة من أهل هذه البلاد لاستقلالها التام وسيادتها الكاملة وأن تساير هذه الرغبة الجامعة ، كما نكرر ونلح في الرجاء أن تحرص مصر الرسمية على تجنب كل ما عساه أن يعكر صفو العلاقات المقبلة وأن تتوخى في مسلكها في هذه المرحلة العصيبة والمرحلة الحرجة خير ما يعين على توطيد تلك العلاقة برباط متين من الصداقة والتعاون الوثيق في المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بعد نوال استقلالنا " .

وتحدث بوث ديو (نائب جنوبي عن منطقة وادي الزراف) [1] ، وبدأ حديثه بالهجوم على مصر قائلا : " إن هذا الموضوع المطروح الآن أمام المجلس يذكرني بالبيان الذي أدلى به في يوم الخامس من فبراير سنة ١٨٩٧ أحد وزراء المالية السابقين في مجلس العموم البريطاني قائلا أن السودانيين الذين يناضلون من أجل حريتهم يجب أن يرفع عنهم الطغيان المصري ، ويجب أن أقول في الرد على ذلك بأننا نحن السودانيين سنضرب الآن آخر مسمار في نعش السيطرة الأجنبية وخاصة في الأقطار المجاورة التي قد تطمع في إعادة ما مثلت من فصول في الماضي " .

واعترض بعض النواب داخل البرلمان من نواب الحزب الوطني الاتحادي المؤيدين لمصر ووقف السيد محمد نور الدين (نائب عن الحزب الوطني عن دائرة حلفا) [2] يدافع عن مصر داخل البرلمان قائلا " إن الوفاء للكفاح الشعبي وللتاريخ الوطني يفرض علينا أن نذكر المواقف التاريخية التي سجلتها الحكومة المصرية في إعداد اتفاقية القاهرة وإنجازها، فالسوداني نبيل، والسوداني وفي ، والسوداني رجل لا يجحد اليد ولا ينكر الجميل ، وإذا كانت إرادة الشعب السوداني هي الحارسة الأولى لهذه الاتفاقية، فإن يقظتها هي التي عاونت الحكومة على التعجيل بطلب الجلاء وأن تلك اليقظة نفسها هي التي نطالبها اليوم بتوفير الجو الحر المحايد وكفالته، وبإطلاق الحريات العامة وإلغاء المواد والقوانين المقيدة لتلك

---

(١) بوث ديو كان عضوا في الجمعية التشريعية، ثم في أول برلمان سوداني ممثلا عن الجنوب وخاطب الأعضاء قائلا سوف انتحر إذا ما أصبحت شماليا ، انظر : يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، جـ ١ ، ص ١٥٤.

(٢) ولد محمد نور الدين في حلفا عام ١٨٩٧، ولقد أطلق عليه لقب الوكيل لأنه كان في وقت واحد في عام ١٩٤٦ وكيلا لحزب الأشقاء ووكيلا لوفد السودان ووكيلا للبنك الأهلي بأم درمان ودخل البرلمان السوداني عن دائرة حلفا عن الحزب الوطني الاتحادي وكان من أكثر المؤيدين لمصر داخل البرلمان السوداني،انظر يحيى محمد عبد القادر:مرجع سابق،جـ٢،ص ٣٦.

الحريـــات أو المعطلة لها فتتيح لجميع وجهات النظر المنصوص عنهما في الاتفاقية (اتفاقيــة ١٩٥٣) حيث يجرى استفتاء الشعب السوداني عليهما وهما الارتباط بمصر أو الاستقلال بمعنى الاستقلال الاتحادي أو الاستقلال الانفصـالي " .

وتحدث السيد حسن الطاهر زروق [١] نائب الجبهة المعادية للاستعمار (دائرة الخريجين) قائلا " إننـــا في المقام الأول نريد أن نقيم في بلادنا حكما ديمقراطيا يمثل المصالح الكبرى للشعب على أساس النظـــام الجمهوري البرلماني ... ونحن إذ نستعرض التاريخ الحافل للحركة الوطنية لن يفوتنا أن نـــذكر الشـــعب المصري الذي وقفنا معه في عام ١٩٢٤ ننادى باستقلال مصر واستقلال السودان ، ذلك الشـــعب المجيـــد الخالد الذي كافح معنا في تحطيم مشروع صدقي بيفن ومشروع خشبه — كامبل ،وأخيرا ضـــد الجمعيـــة التشريعية ، أن علاقة الكفاح المشترك مع شعب مصر لهي أنبل وأقدس ما قام ويقوم بيننا وبين مصر من علاقات ، واليوم نقف إلى جانب الشعب المصري ، ونود له بكل قلوبنا ما يرجوه من رخاء وديمقراطيـــة واطمئنان ".

واختتم محمد أحمد محجوب [٢] زعيم المعارضة جلسة البرلمان قائلا " يحق لنا في هذا اليوم أن نستعيد تاريخ هذه البلاد في إيجاز ...إننا لا نستجدى استقلالنا من أحد كائنا إنما هو حق نطلبه ونأخذه ، لقد قـــال السيد نائب حلفا (يقصد محمد نور الدين) مذكرا بحفظ الجميل لمصر إننا نحفظ اليد ولكن المـــن يـــذهب الصدقات ، واننا على استعداد دائما أن نرد الجميل مضاعفا ولكن ليس معنى ذلك أن نشرك فـــي حريتنـــا واستقلالنا ، إننا سنرد اليد لشعب مصر بمعاونته في كل المحن والشدائد والوقوف إلـــى جانـــب الشـــعب المصري لتوفير الديمقراطية والحريات " [٣] .

---

(١) ولد حسن الطاهر زروق في أم درمان في مايو من عام ١٩١٦ ، وتخرج سنة ١٩٣٦ مـــن قســـم المدرســـين بكليـــة غوردون والتحق بوظائف التدريس الحكومية ثم اشترك في أعمال مؤتمر الخريجين ، وكـــان مـــن مؤسســـي حـــزب الأحرار وأنضم بعد ذلك للجبهة المعادية للاستعمار ، انظر يحيى محمد عبد القادر:مرجع سابق،جـ٢،ص ص ١٦٩ـــــ ١٧٠، وعن دفاع حسن الطاهر زروق عن مصر داخل البرلمان السوداني أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ انظر : الفصل الرابع ، نفس الرسالة .

(٢) ولد محمد أحمد محجوب في الدويم عام ١٩٠٨وتخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٣٨ ثم عمل فـــي القضـــاء وانضـــم لحزب الأمة وكان أول سكرتير للجبهة الاستقلالية ، وكان أول زعيم للمعارضة في البرلمان السوداني ثم عين وزيـــرا للخارجية في وزارة عبد الله خليل،ثم رئيساً للوزراء بعد سقوط حكومة الفريق عبود ، وحدث صراع بينه وبين الصادق المهدي في الحكم البرلماني الثاني على رئاسة الوزراء ، انظر:

Warburg, Gabriel: Egypt and the Sudan Studies in History and Politics,p.114.

وعن دفاع محمد أحمد محجوب عن مصر داخل البرلمان الســـوداني أثنـــاء العـــدوان الإســـرائيلي علـــى مصـــر عـــام ١٩٦٧ انظر: الفصل الرابع في نفس الرسالة .

(٣) جلسة مجلس النواب السوداني رقم ٣٢ في دورة الثالثة ١٦ /١٩٥٥/٨ .

ومع انتهاء الجلسة وقف رئيس المجلس لطرح الاقتراح بأن يقدم خطاب إلى معالي الحاكم العـام بـالنص التالي " نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبتنا في الشروع في اتخاذ التـدابير اللازمة لتقرير المصير فوراً ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمة وشمال ايرلندا بتاريخ ١٢فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان " .

وبعد طرح الاقتراح كانت النتيجة تأييد جميع الأحزاب السودانية وأجيز هذا الاقتراح بالإجمـــاع [١]، ولما كانت المادة الحادية عشر من الاتفاق تنص على أن تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصـرية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير اللازمـة لتقريـر المصير ، تعهدت الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مـدة لا تتعـــدى ثلاثـة أشهر [٢] .

ومنذ الصباح الباكر كانت الجماهير قد احتشدت خارج مبنى البرلمان لمساندة أولئك المجتمعـين فـي داخل البرلمان ، حيث أغلقت المتاجر والدكاكين والمصانع ومكاتب الحكومة ، وظلت الجمـاهير تمـوج خارج مبنى البرلمان تحت وهج الشمس تردد هتافات (الجلاء ..الجلاء .. لا اسـتعمار .. لا أحـلاف .. الشعب يطالب بالاستقلال ..عاش السودان حراً مستقلا) مئات اللافتات تحمل الشعارات في أرجاء الميدان وفي الشوارع المحيطة بالبرلمان ، وبعد انتهاء هذه الجلسة خرج النواب والشيوخ ، يتقدمهم كل من رئيس الحكومة وزعيم المعارضة ، وحملت الجماهير القادة على الأعناق حتى وصلوا إلى مبنى وزارة الداخلية، حيث صعد الأزهري إلى مبنى الوزارة ، وخطب في الجماهير وأعقبه زعيم المعارضـة محمـد أحمـد محجوب في خطاب آخر [٣] ، رمزاً للتضامن الوطني في هذه اللحظات الحرجة من تاريخ السودان، وتـم جلاء آخر عسكري أجنبي في ٩ نوفمبر ١٩٥٥ [٤] .

ويذكر خضر حمد " كنا قد دعونا صحافة العالم لمشاهدة هذا اليوم وكانت مصر قد أرسـلت بعـض الصحفيين ، كما أرسلت صالح حرب وآخرين ، ليقفوا بأنفسهم على هذا المشهد ، الذي بلا شك يوضح لهم

---

(١) جلسة مجلس النواب السوداني رقم ٣٢ في دورة الثالثة ١٦ /١٩٥٥/٨ .

(٢) عبد الرحمن الفكي : تاريخ قوة دفاع السودان ، الخرطوم ، ١٩٧١ ، ص ٦٣ .

(٣) لقد شاهد الباحث بنفسه جوانب من هذه الأحداث من خلال شاشة التليفزيون السوداني بالاحتفال بذكرى استقلال السودان وذلك خلال زيارة الباحث للسودان .

(٤) أحمد محمد شاموق :ديسمبر ١٩٥٥ ، القاهرة،١٩٨١،ص ص ١١ – ١٢.

رغبات الشعب من خلال هتافاته ولافتاته ، وخرج المراقبون من هذا المشهد بأن السودان كله ينادى بالاستقلال حتى أن صالح حرب قال" إن إسماعيل الأزهري معذور إذ نادى بالاستقلال ، فهذه رغبة الشعب " كما أن صحفياً لبنانياً وهو جبران حايك (١) تطوع إلى أن يذهب ليقابل الرئيس جمال عبد الناصر ويطلعه على الحقيقة كما شاهدها (٢).

وبعد أن قابل حايك الرئيس عبد الناصر كتب هذا الخطاب من بيروت إلى يحيى الفضلى (٣) : "وفقا لما ذكرته ... فقد تمكنت من مقابلة الرئيس المصري ...قلت أرجو أن يسمح لي حضرة الرئيس بأن أتكلم بكل صراحة ... أن الأزهري : صادق عندما يقول : " إنه والحزب الوطني الاتحادي مالوا إلى الاستقلال دون الاتحاد تمشيا مع إرادة الشعب السوداني" ثم زدت على ذلك : ياسيدى الرئيس لاشك أن الحزب الوطني الاتحادي رأى أن لا يضيع الفرصة ، فأيد الاستقلال خوفا من خذل الشعب له ، ثم قلت لجمال : وبالرغم مما شاهدناه في جلسة البرلمان والمظاهرة الكبرى واعتكاف الحكومة والشعب ... أحببنا أن نلمس بأنفسنا الحقائق ، لأننا خشينا أن تكون الحكومة ، قد نظمت المظاهرة الكبرى(خارج البرلمان) ، وكل حكومة تستطيع تنظيم مظاهرة ضخمة عندما تشاء ، فقمت أنا وزميل لي ... بجولة في المدينة المثلثة ... وقد دامت الجولة خمس ساعات في السيارة،كنا نوقف كل رجل أو مجموعة رجال ، ونسألهم رأيهم ، فكان جواب المئات الذين اتصلنا بهم ، وهم من مختلف الفئات والأحزاب والطبقات :"الاستقلال "... قلت لجمال :" إنني أستطيع أن أؤكد أنه إذا جرت انتخابات أو حصل استفتاء فإن الاستقلاليين يفوزون بأكثر من ٩٥% ، فمصلحة مصر تقضى بأن تبادر إلى إعلان الاستقلال ... وأخيرا قدمت إليه مشروع حل يتضمن بضعة عشر بندا من الإجراءات الفورية :

١ ــ التخلي تخليا نهائيا عن نور الدين في الناحية السياسية ، وقلت للرئيس عبد الناصر كيف يجوز أن

---

(١) جبران حايك عضو وفد الصحافة البنانى أرسله يحيى الفضلى لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر للموافقة على استقلال السودان من داخل البرلمان ، وحضر العديد من جلسات البرلمان السوداني ، وبعد انتهاء الحكم البرلماني الأول للسودان ، قدم بحث في ندوة لعلم السياسة في بيروت عن البرلمان السوداني والديمقراطية البرلمانية ، نص خطاب الصحفي اللبناني جبران حايك إلى يحيى الفضلى وزير الشئون الاجتماعية في ٢٧أغسطس ١٩٥٥ ولقد نشر هذا الخطاب في كتاب:محمد عمر بشير : سلسلة آفاق سودانية حول العلاقات السودانية المصرية الخرطوم ،١٩٨٨،ص ص ٢٧-٣٥، ولقد حصل الباحث على نسخة من هذا الكتاب بعد طباعته مباشرة هدية من الأستاذ الدكتور الفاتح عبد السلام والدكتور محمد عمر بشير بعد عدة لقاءات بمعهد الدراسات الآسيوية والأفريقية بجامعة الخرطوم .

(٢) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٢٣٣.

(٣) يعتبر يحيى الفضلى الرجل الثاني في الحزب الوطني الاتحادي بعد إسماعيل الأزهري ، بل ويعتبر هو المحرك والعضو النشط لحزب الأشقاء والحزب الوطني الاتحادي وعين وزيراً للشئون الاجتماعية في حكومة الأزهري ،انظر : يحيى محمد: مرجع سابق، جـ ٢ ص ص ٥٤ــ٥٥.

يعتبر نور الدين ممثلا لمصر وذكرت أنني لم أتمالك نفسي في جلسة البرلمـــان في ٢٢ أغسطس من أن أقول لأحمد قاسم جودة [١] وكان إلى جانبي (أن مصيبتكم بنور الدين أعظم من بلائكم بالأزهري) بمعنى ترك الأزهري لمصر هو أقل ضررا لها في بقاء نور الدين معها، فضحك عبد الناصر ضحكة طويلة .

٢ ـ وقف الدفع والرشوة: وقد اعترف لي الرئيس أن مصر أنفقت في سنة واحدة خمسة ملايـين جنيه (بما فيها النفقات السرية) .

٣ ـ وقف الحملات والتدخل ... ولذا فإنني اقترح وقف جميع الحملات ضد السـودان فـي الصحف والإذاعة ووقف جميع التدخلات في شئون السودان ،وذكرت للرئيس أن السيد يحيى الفضلى خفف حملته على مصر ، وأوعز لراديو أم درمان بعدم التعرض وعدم الإساءة لعبد الناصر... وقد أعلمني قاسم جوده قبل مغادرتي القاهرة بعد ظهر الجمعة ١٩٥٥/٨/٢٦ أن الصحف تلقت بلاغا سريا بعدم مهاجمة الأزهري ووقف كل حملة عليه ... أن تعلن مصر استقلال السودان التام الكامل ، ... واستأذنت الرئيس مرة ثانيـة بأن أتحدث بملء حريتي في أمور ربما لا يكون لي حق التحدث فيها ، فأذن وقلـت : يجـب أن يسـتقيل الصاغ صلاح سالم من وزارة شئون السودان ، وإذا رفض الاستقالة فيجب إعفاءه ... وهنا قال لي عبـد الناصر أنه مع الأسف قد أبلغه صلاح سالم منذ يومين بأن الاتحاديين سيفوزون ،فضـحكت واستشـهدت بعبارة يحيى الفضلى :أنك" أيها السيد المحترم صلاح سالم لا تستطيع أن تشترى شعبا بكامله [٢] .

يتضح لنا من هذا الخطاب أن نواب الحزب الوطني الاتحادي جناح يحيى الفضلى وإسماعيل الأزهري أرسلوا جبران حايك لإقناع الرئيس جمال عبد الناصر بالموافقة على استقلال السودان من داخل البرلمـان بدلا من الاستفتاء، وكذلك تخلي مصر عن تأييد محمد نور الدين ، وذلك بسبب انقسام نواب الحزب إلـى جناحين جناح يحيى الفضلى وإسماعيل الأزهري ، وجناح نور الدين وخضر عمر ، ذلك الانقسام والعداء يرجع إلى ما قبل تكوين الحزب الوطني الاتحادي ، وكذلك يتضح لنا أيضا من هذا الخطاب محاولة إبعاد صلاح سالم عن السودان وذلك باعفاءه ، بسبب جهوده المتواصلة لتحقيق وحدة مصر والسـودان ، كمـا يتضح لنا أيضا محاولات تقديم الجانب السوداني عدة تنازلات منها حل أزمة مياه النيل في مقابل موافقـة مصر على استقلال السودان .

وأصدر السيدان (السيد على الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي) بياناً بمطالبة الأحزاب السودانية لتكوين حكومة قوميه [٣] ، وكان الحزب الوطني من أشد المعارضين للحكومة القومية قبل إعلان الاستقلال ولهذا عمل الحزب الوطني على الربط بين الحكومـة القوميـة وإعـلان الاستقـلال مـن داخل

---

(١) أحمد قاسم جودة صحفي في جريدة الجمهورية ، شارك في حضور معظم جلسات البرلمان السوداني ، وقبـل إعفـاء صلاح سالم ، استدعى مجلس قيادة الثورة أحمد قاسم جودة لشرح موقف البرلمان السوداني تجاه الاسـتقلال ، انظـر : عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ص ١٧٥ ـ ١٧٧ .

(٢) محمد عمر بشير : مرجع سابق ، ص ص ٢٧ـ ٣٥ .

(٣) عبد الماجد أبو حسبو: مرجع سابق ، ص ١٦٠.

البرلمان أي أن يكون إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ثمناً لقيام الحكومة القومية [١] ، ويذكر محمد عامر بشير كاتب البرلمان السوداني أن الحزب الوطني الاتحادي قبل أن يكون له نصف عدد الأعضاء في الحكومة القومية على أن يعلن الاستقلال من داخل البرلمان فور تكوين الوزارة القومية [٢] .

ويذكر خضر حمد أيضا : " بأن الجميع اتفق على أن هدف الحكومة القومية هو الوصول إلى استقلال السودان التام وسيادته الكاملة بأكثر الطرق العملية وأضمنها ، استقلال غير مشروط أو مقيد من أحلاف أو معاهدات أو مركز ممتاز لأي دولة من الدول،ووصلنا الاجتماع بعد هذا اليوم وقال عبد الله خليل [٣] سكرتير حزب الأمة في صراحة: إننا غير متفقين يعنى بذلك المعارضة ولكننا اتفقنا ضدكم أي الحكومة، وبدأ نور الدين يتحدث عن نصوص الاتفاقية وأن له صندوقاً هو صندوق العلاقة مع مصر ، وتحدث ميرغنى حمزة عن أهمية الاستفتاء بدلاً من إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، واتفاقنا فيما بيننا في الوطني الاتحادي على أن نحصل على موافقتهم على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ولو اقتضى ذلك أن نعطيهم عدد أكثر في الوزارات وأن تكون الرئاسة عندنا وانتقل النزاع الذي كان قائما بين الأحزاب وبصورة أشد إلى داخل البرلمان واستمر شراء النواب ورشوتهم في الخفاء " [٤] .

ومن المفارقات الغريبة أنه حين أعلن نواب الحزب الوطني الاتحادي تغيير اتجاههم السياسي من الارتباط مع مصر إلى الاستقلال التام ، نادى فريق من أعضاء البرلمان ممن ينتمون لحزب الأحرار الجنوبي بأن الجنوب يجب أن يرتبط مع مصر بنوع من الاتحاد ، وقد تم هذا التحول بإغراء وتشجيع من صلاح سالم [٥] .

---

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

(٢) محمد عامر بشير :الجلاء والاستقلال ،الخرطوم،١٩٧٥ ، ص ٥١ .

(٣) تخرج عبد الله خليل من قسم الهندسة من كلية غردون ثم التحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها كضابط عام ١٩١٢ وكان أول سكرتير عام لحزب الأمة وتولى رئاسة الوزراء بعد سقوط حكومة إسماعيل الأزهري عام ١٩٥٦،وتولى رئاسة الوزراء حتى انقلاب الفريق إبراهيم عبود في نوفمبر عام ١٩٥٨، انظر : يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق، جـ١، الخرطوم ١ ، انظر أيضا :

Holt ,Peter. M: A History of The Sudan From the Coming of Islam to the Present Day,London,1989,pp.170 –171.

(٤) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٣٧ ــ٢٣٩.

(٥) محمد حسن داؤد : مصر والسودان (أوراق من ملف العلاقة ١٩٥٢ــ١٩٩١) القاهرة ، ١٩٩٢، ص٦٣.

وبعد عدة مناقشات أصر خليل على رأيه وقال عبد الله خليل "إن الجنوبيين قد أوكلوا إليه إبلاغ رأيهم بأنهم قد لا يوافقون على أن يعلن الاستقلال من داخل البرلمان ، (وكان نواب الجنوب في البرلمان كانوا قد سافروا إلى مصر بدعوة من صلاح سالم ، وقدمت لهم العديد من الهدايا والوعود ، وتم إعداد حفل كبير لاستقبالهم) .

وطالب ميرغني حمزة أن تسير إجراءات الاستفتاء جنبا إلى جنب مع إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، وقال مبارك زروق :"إن طريقة إعلان الاستقلال من داخل البرلمان أسلم " واعترض السيد محمد نور الدين على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، واتفق الجميع على أن هدف قيام الحكومة القومية هو الوصول إلى استقلال السودان التام وسيادته الكاملة بأقصر الطرق واضمنها سواء كان ذلك عن طريق الاستفتاء أو من أن يعلن البرلمان الاستقلال أو عن أي طريق آخر استقلالا غير مشروط بشرط أو مقيدا بقيد من أحلاف أو معاهدات أو مركز ممتاز لأية دولة من الدول ،[1] وكان الأزهري قد عرض على السيد على الميرغني أن تقوم الحكومة القومية على أساس إعلان الاستقلال من داخل البرلمان الحالي [2] .

وفور قيام الحكومة القومية يطلب البرلمان السوداني من دولتي الحكم الثنائي ما يلي :

١ـ أن يعلن البرلمان السوداني استقلال السودان .

٢ـ أن تنتهي مهمة الحاكم العام فورا مع إعلان الاستقلال.

واقترح النائب البرلماني للجبهة المعادية للاستعمار أنه في حالة إقرار مطلب إعلان الاستقلال بواسطة البرلمان يتم إرسال وفد برلماني إلى الدولتين المتعاقدتين لاقناعهما بضرورة هذا الطلب ، ووافق المجتمعون على هذا الاقتراح على أن يكون إحدى الوسائل التي تنتهجها الحكومة القومية إذا رأت ضرورة لذلك [3] .

وكانت مصر قد أرسلت إنذار للأزهري بأن مصر لن تقف مع السودان في قرار الاستقلال مادام الحاكم العام البريطاني في منصبه ، كما اقترحت مصر أن تؤول سلطات الحاكم العام إلى لجنة قومية من السودانيين [4] .

---

(١) ضابط مجلس النواب جلسة بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٠.

(٢) صحيفة الأيام بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥.

(٣) جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٠.

(٤) Warburg Gabriel:Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society, the Case of Sudan,London,1978,p.87.

وفي جلسة الثلاثاء ١٣/١٢/١٩٥٥ بدأ الاجتماع بمناقشة موضوع الاتحاد الفدرالي بين الشمال والجنوب مما جعل السيد مبارك زروق زعيم مجلس النواب يعلن بأن الجمعية التأسيسية وحدها هي التي تستطيع أن تقرر مسألة الاتحاد الفدرالي .

واعتذر (نائب الجنوب عن منطقة ياي) بنجامين لوكي وقال :" إنه لا يقصد الاتحاد الفدرالي بالمعنى المتبادر،ولكنه يقترح تكوين لجنة من الشماليين والجنوبيين لتدرس موضوع تنسيق العلاقات بين الشمال والجنوب ، وعلى الفور وافق الجميع على أن يرفع هذا الاقتراح كتوصية للحكومة القومية، خاصة بعد أن صحح بنجامين لوكي معنى الاتحاد الفدرالي الذي يقصده ، وبعد ذلك قدم السيد محمد نور الدين اقتراح بالإسراع في مناقشة تكوين الوزارة القومية ، فأعترض نائب الجبهة المعادية للاستعمار (الحزب الشيوعي) الطاهر زروق بأن موقفا جديدا قد نشأ وهو استقالة الحاكم العام وهو موضوع هام وقد اقترحت بريطانيا أن يخلفه شخص محايد من سويسرا مثلا ، ومصر قد لا توافق ، ولكن مصر توافق على أن تحل محله هيئة سودانية بموافقة جماعية ، هذا هو الذي يجب أن يناقش الآن " فقال عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة " بإنه عندما سمع نبأ استقالة الحاكم العام من منصبه لم ير بأسا بأن يعمل العضوان السودانيان في لجنة الحاكم العام بالإضافة إلى اثنين آخرين للقيام بأعباء الحاكم العام ، ولكنني بعد أن فكرت كثيرا رأيت أن الموضوع يحتاج لدراسة أعمق من ذلك " ووافق الشيخ على عبد الرحمن (حزب وطني اتحادي)على اقترح مندوب الجبهة المعادية للاستعمار.

وتكلم مبارك زروق (حزب وطني اتحادي وزعيم المجلس) قائلا "إن الفرصة قد سنحت الآن لأن يعلن البرلمان الاستقلال فورا في الوقت الذي يرسل فيه البرلمان رأيه للدولتين بشأن الهيئة السودانية التي تعمل كرأس للدولة ،ومعنى هذا حل لجنة الحاكم العام الحالية ، وأن الطريق أصبح ممهدا لأن يعلن البرلمان الاستقلال لان مصر أعربت عن رأيها بأنها ستوافق على ذلك الإعلان إذا أجمع عليه السودانيون وإنجلترا لا تمانع وإذا لم ننتهز هذه الفرصة فسيكون الوضع أشبه بالوصاية الدولية ، فاعترض محمد نور الدين (حزب وطني) على ربط مسألة تعيين اللجنة السودانية التي تقوم مقام الحاكم العام مع إعلان استقلال السودان بواسطة البرلمان لأن في ذلك مخاطر "[١]

وحدثت عدة مناقشات بين الأعضاء حول هذا الموضوع فريق يؤيد تعين اللجنة التي تحل مكان الحاكم

---

(١) مضابط مجلس النواب الأول ، جلسة مجلس النواب ، الدورة الثالثة ، بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٥ .

العام أولا ، وفريق آخر يربط بين هذه اللجنة وإعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، وفريق ثالث يطلب موافقة مصر أولا على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، فقد أيد الشيخ على عبد الرحمن ، والسيد عبد الله خليل والسيد يوسف العجب تعين اللجنة التي تحل مكان الحاكم العام أولا، وأيد إبراهيم المفتى رأى مبارك زروق بأن يعلن البرلمان الاستقلال فورا ، ويجب ألا نضيع هذه الفرصة ثم بعد ذلك يتم تعين اللجنة التي تحل مكان الحاكم العام . وتحدث نائب الجبهة المعادية للاستعمار الطاهر زروق قائلا :" إن مصر قالت بصريح العبارة أنها توافق على إعلان استقلال السودان ، كما أن إنجلترا لا تريد أن تعين حاكما بريطانيا آخر " .

وبعد عدة مناقشات اقترح ميرغنى حمزة :"باستعجال تكوين اللجنة ثم يتم الاتصال بمصر وبريطانيا في مسألة إعلان الاستقلال" ، ووافق الجميع على هذا الاقتراح ، وأيد جميع الأعضاء في البرلمان اقتراح مصر بأن تؤول سلطات الحاكم العام إلى لجنة قومية وهي ما عرفت بمجلس السيادة ، مما أدى إلى تقديم استقالته للبرلمان السوداني ووافق البرلمان على استقالته [١] ، كما أخبرت السفارة البريطانية في القاهرة الحكومة المصرية باستقالة الحاكم العام من منصبة [٢].

وفي يوم الخميس ١٥ديسمبر ١٩٥٥عقد مجلس النواب جلسته رقم ٤٢في دورته الثالثة وفي بداية الجلسة تقدم السيد يعقوب حامد بابكر (نائب حزب الأمة عن دائرة شمال الفونج) بسؤال إلى السيد إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء : هل تلقت الحكومة البريطانية أي وعد من حكومة السودان بمنحها قاعدة جوية في السودان ؟ فأجاب إسماعيل الأزهري قائلاً : كلا ثم كلا" .

وتساءل (نائب بور) السيد بلن ألير : هل كلمة كلا هذه تنطبق على الاتفاق الذي قيل أنه أبرم مع بريطانيا وأمريكا بشأن الدفاع عن الصحراء ومن ضمنها هذه البلاد ؟

فأجاب إسماعيل الأزهري :"ليس من حق حكومتي أن تبرم اتفاقا كهذا ، كما وأنه ليس من سياسة حكومتي لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل أن تعقد أحلافا عسكرية مع دولة من الدول وأن مهمة حكومتي محددة في إتمام السودنة وقد تمت وإتمام الجلاء وقد تم ، ثم في جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال التام وقد تم هذا أيضا ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الاثنين القادم إن شاء الله وأرجو أن يقدموا عليه ويقروه بكل شجاعة وأؤكد أن حكومتي لم توقع اتفاقاً أو معاهدة مع أي شخص كان أو حكومة ولم تتقدم حكومتي بشيء مثل هذا إلى هذا البرلمان ولن تتقدم به في المستقبل إن شاء الله " .

ثم تساءل (نائب وسط النوير شرق) السيد داك داي : إذا لم يكن هناك اتفاق فعلاً فلماذا لا زالت بعض الطائرات الحربية تحلق فوق سماء السودان بعد الجلاء ؟

---

(١) مضابط مجلس النواب ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٣ .

(٢) بشير محمود بشير: مؤتمر الخريجين ، الخرطوم ، ١٩٨٨، ص ٣٤٥ .

أجاب السيد إسماعيل الأزهري قائلاً : أما أن الطائرات الحربية مازالت تحلق فوق سماء السودان فذلك راجع إلى اختصاص معالي الحاكم العام الذي أراد أن يتمسك بالحق الذي منحته إياه الاتفاقية في قوانين السودان ، ولكن من حسن حظ السودان فإن الحاكم العام قد قدم استقالته وهو في انتظار من سيعينه هذا البرلمان ليحل محله وعندها سيبارح السودان وأرجو أن يوفق البرلمان في يوم الاثنين القادم لاختيار لجنة قومية تصبح رأساً للدولة وتكون مستقلة تماماً وليست عميلة لأي دولة من دولتي الحكم الثنائي ، وبذلك ينتهي الحكم الثنائي وتكون للسودان السيادة التامة وعندها يكون من حق تلك اللجنة أن تسمح للطائرات الحربية أن تحلق فوق سماء السودان أو لا تسمح لها ... وأرجو أن تنتهي المفاوضات بين الأحزاب المتحدة ولا أقول المؤتلفة سريعا ويتم الاتفاق اليوم أو غداً ونتمكن في يوم الاثنين القادم من إجازة قرار إجماعي ونحقق للسودان سيادته التامة" . وانتقلت جلسة البرلمان بعد ذلك إلى مناقشة لجنة السيادة والحكومة القومية وانتهي الاتفاق على أن تكوين لجنة قومية ثلاثية لتحل محل رأس الدولة وتتكون من عضو من حزب الحكومة وعضو من أحزاب المعارضة وعضو من الجنوب [١] .

وبعد رفع جلسة مجلس النواب اجتمع مجلس الشيوخ واقترح مبارك زروق أن تكون صيغة إعلان الاستقلال من داخل البرلمان " أن من رأى المجلس أن يكون السودان دولة مستقلة كاملة السيادة وأن تتصل الحكومة بالدولتين المتعاقدتين (مصر وبريطانيا) للاعتراف بذلك استقلال " ، وخشي الأعضاء من عدم موافقة الدولتين فقال ميرغنى حمزة إنه لابد من الاتصال المسبق مع الدولتين حتى يكون الإجراء مضمونا وسليما [٢] .

وكان البرلمان قد وافق من قبل على إجراء الاستفتاء للاستقلال لكن بعد ذلك وجد البرلمان أن الاستفتاء يعقد الأمور [٣] .

ويذكر خضر حمد " بأننا خرجنا من البرلمان ورحنا ننتظر المفاوضين من المعارضة ونقلنا المعركة إلى صفوف النواب وحمل نوابنا على نواب حزب الأمة الذين كانوا جادين في تحقيق الاستقلال ، أما عبد الله خليل فظن هو وميرغنى ونور الدين أنهم يستطيعون المساومة ولكن عرفنا أخيراً أن نواب البرلمان من حزب الأمة قالوها صريحة لعبد الله خليل إن الأزهري إذا طرح موضوع الاستقلال فسيقفون معه ، ولم يكن لميرغنى في البرلمان نواب فقبل واتفق هو وعبد الله خليل على أن نور الدين إذا لم يوافق فسيتركونه، وفي الأيام القليلة أي الجمعة والسبت والأحد تمت بواسطة بعض الإخوان أشياء كثيرة اتفقنا عليها واتفقنا على كيف يقدم الاقتراح ومن يثنى حتى تكون الجهات كلها مشتركة في هذا العمل التاريخي واتفق الجميع

---

(١) جلسة البرلمان رقم ٤٣ في دورته الثالثة بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥ .

(٢) جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥.

(٣)
El-Madi, Mandour: A Short History of the Sudan ,London 1965 p.150

على أن ينتخب البرلمان لجنه مكونة من خمس سودانيين لتمارس سلطات الحاكم العام حتى يتم انتخاب رأس الدولة ، وتقاسمت الأحزاب عن طيب خاطر شرف تقديم اقتراح الاستقلال على أن يقدمه السيد عبد الرحمن محمد دبكه " نائب حزب الأمة " ويثنى الاقتراح السيد مشاور جمعه "حزب وطني اتحادي " (١).

وفي يوم الاثنين ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ عقد مجلس النواب جلسته رقم ٤٣ في دورته الثالثة تقدم السيد عبد الرحمن دبكه بالاقتراح التالي "سيدي الرئيس : أرجو أن اقترح الآتي أن يقدم خطاب إلى معالي الحاكم العام بالنص التالي " نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً ... ونأمل جادين أن تسرع الحكومة المصرية والبريطانية بالاستجابة لهذا النداء الصادر من برلمان الشعب السوداني وتعترفا باستقلالنا الكامل وسيادتنا التامة " وقال أيضا " إننا نريد لبلادنا استقلالا كاملا نظيفا ليس فيه لأي دولة نفوذ يخل بكيانه أو تدخل يقلل من حقنا في التصرف وفق مصلحة السودان " وأثنى هذا الاقتراح (نائب دار حامد غرب) مشاور جمعه ، وأكد السيد مبارك زروق قائلاً : " نحن لا نشك أن مصر وبريطانيا ستقران هذا الوضع وتعطيان اعترافهم فوراً لحرصهم على صداقتنا وسيختم هذا الاعتراف العلاقات الماضية بخيرها وشرها خاتمه سعيدة لنفتح صفحه جديدة في علاقتنا الخارجية أساسها المساواة والاحترام المتبادل " .

وفي نفس الجلسة داخل البرلمان أشاد مبارك زروق بالعلاقات مع مصر قائلا :" إنني أود أن أشير إشارة خاصة إلى مصر الجارة العزيزة التي رابطتنا بها روابط الإخاء والزمالة والعروبة والمصالح المتعددة ، والتي نكن لها كل ود ونتمنى لها ولشعبها كل سعادة وخير والتي لا تنكر أياديها الماضية.. . وأنه بالرغم من السحابة التي ظللت علاقتنا فترة من الزمن إلا أن هذا شئ طارئ لن يحول قلوبنا عن رجاء الخير لها فإذا توجت اليوم سالف خدماتها بهذا الاعتراف الناجز فإن السودان الحر المستقل لن ينسى لها هذه اليد ولتطمئن مصر إلى أن استقلال السودان ووقوفه إلى جانبها موقف الند إلى الند قوه ومنعه ليس لها وحدها فحسب ولكن لدول الشرق الأوسط كله" ، ومع أن لوائح المجلس تمنع التصفيق صفق الجميع ، حتى إن السيد محمد نور الدين الذي وهب حياته كسياسي لتحقيق وحدة وادي النيل ، وقف مؤيداً الاقتراح ومؤكداً "أن السودان المستقل سيكون أفضل شقيق وصديق لمصر" (٢) .

وتقدم مبارك زروق باقتراح لاختيار اللجنة الخماسية لممارسة سلطات رأس الدولة (٣) ، وأجيز الاختيار بالإجماع في نهاية جلسة البرلمان (٤) .

---

(١) خضر حمد : مرجع سابق ص ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) جلسة البرلمان يوم الاثنين ١٩٥٥/١٢/١٩ رقم ٤٣ الدورة الثالثة .

(٣) وهم أحمد محمد صالح ،وأحمد محمد يس ، والدرديرى محمد عثمان ،وعبد الفتاح المغربي وسرسيو ايرو من الجنوب.

(٤) جلسة مجلس البرلمان رقم ٤٨ الدورة الثالثة بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٦.

كما اجتمع مجلس الشيوخ يوم الخميس الموافق ١٩٥٥/١٢/٢٢ ووافق على الاقتراحات الأربعة التي أجازها مجلس النواب في جلسة يوم الاثنين الموافق ١٩ديسمبر وهي استقلال السودان وأن السودان أصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، وإعطاء الاعتبار الكافي بواسطة الجمعية التأسيسية لمطلب الجنوبيين لحكومة فيدرالية للمديريات الجنوبية الثلاثة ،كما وافق مجلس الشيوخ على تعيين مجلس السيادة ، كما وافق مجلس الشيوخ على قيام جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي للسودان ، وقانون الانتخاب للبرلمان السوداني المقبل [1] .

وعقب الانتهاء من هذه الجلسة التاريخية توجه الأزهري ومجلس الوزراء لزيارة السيدين كل في داره وأبلغهما القرار وتبادلا التهاني ، وتوجه رئيس الوزراء بعد ذلك إلى مكتبه حيث كان رؤساء البعثات الدبلوماسية في انتظاره وما أن وصل الأزهري إلى مكتبه حتى علم أن هناك اتصال تليفوني من القاهرة وكان المتحدث الرئيس جمال عبد الناصر الذي أبلغه تهانيه الشخصية وتهاني الشعب المصري باستقلال السودان [2] .

وفي لندن ناقش مجلس العموم (البرلمان البريطاني) قضية السودان ووافق البرلمان البريطاني حكومة ومعارضة على الاعتراف باستقلال السودان ، حتى أن رئيس حزب العمال الجديد تحدث لأول مرة في البرلمان بعد توليه رئاسة الحزب ، فأيد في خطابه استقلال السودان . [3]

وأعلنت السفارة البريطانية في القاهرة أن الحكومتين البريطانية والمصرية اتفقتا على الاعتراف باستقلال السودان الذي أعلنه البرلمان ، وأخذ ممثلو البلدين يضعون في القاهرة مشروعا بهذا الشأن يقوم على عدة قواعد :ــ

١ - الاعتراف باستقلال السودان .

٢ - سينهي الحكم الثنائي المعقود في عام ١٨٩٩وهو الاتفاق الذي حكمت بريطانيا ومصر السودان بموجبه .

٣ - سيلغى الاتفاق الذي عقد بين مصر وبريطانيا في عام ١٩٥٣والذي خول للسودان حق تقرير المصير . في فترة تنتهي عام ١٩٥٦.

٤- سيلغى اللجنة الدولية التي كانت ستتولى الإشراف على تقرير المصير .

٥ - سيلغى منصب الحاكم العام ، وقد خولت اتفاقية ١٩٥٣للسودان حق الاختيار بين الاستقلال أو الارتباط بمصر ، ولكن إعلان الاستقلال يوم ١٩ديسمبر من البرلمان السوداني جعل هذه الاتفاقية واتفاقية ١٨٩٩ منسوختين [4] .

---

(١) مضابط مجلس الشيوخ ، الدورة الثالثة ، جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٢.

(٢) أحمد محمد شاموق:مرجع سابق،ص٩٣.

(٣) أحمد محمد شاموق : مرجع سابق ،ص ٩٩.

(٤) محسن محمد:مرجع سابق،ص ٣١٧.

- نظرة البرلمان السوداني لموقف مصر من استقلال السودان :-

يذكر عبد الماجد أبو حسبو أحد الوزراء في حكومة إسماعيل الأزهري قائلاً :" أما عن المؤامرات التي تلت إعلان الاستقلال، فقد فتحت مصر نيرانها على حكومة الحزب الوطني الاتحادي ، وسلطت إذاعة ركن السودان كل نشاطاتها على الحزب وقياداته ، وبعد أن كانت إذاعة ركن السودان تعمل لفترات محدودة ، حولت إلى إذاعة كاملة تعمل ثماني عشرة ساعة في اليوم ، كلها هجوم على الحزب وحكومته فاتهمته بالخيانة والتنكر للمبادئ وعدم الثبات في المواقف وهكذا ، وكانت الإذاعة المصرية أقوى بكثير من إذاعة أم درمان ، وكان مداها يصل إلى كل أطراف السودان ، فتبلبل الرأي العام السوداني وكان لا بد من مواجهة تلك الحملة الضارية ، فاستدعاني أزهري وأوكل إلى الأشراف على الركن السياسي بإذاعتنا أم درمان للرد على تلك الحملة " .

كما يذكر أبو حسبو أيضا :" لقد قلت للرئيس أزهري ذات مرة إن حكومة مصر لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاءك وإزاء الحزب والحكومة ، وهي ستعمل جاهدة لإسقاط الحكومة ، فضحك وقال " هل كنت تتوقع غير ذلك ؟ نعم ستسقط الحكومة دون شك ، والحكومة المصرية قادرة على ذلك ، لأن لها أياديها بيننا ، ولكن الشيء الذي لا تستطيع فعله هو إلغاء الاستقلال الذي أصبح حقيقة كبرى فوق كل المطامع والمناورات ، فالاستقلال يحدث مرة واحدة وقد حدث ، ولا رجعة فيه ، وليحكم السودان بعد ذلك أي سوداني " (١) . و يذكر صلاح سالم " أنه عندما أخبره إسماعيل الأزهري بأنه قبل دعوة الحكومة البريطانية له بزيارة لندن فإن هذا الخبر وقع علي كالقنبلة وقالت الصحف البريطانية أن الأزهري يؤكد قيام كيان منفصل للسودان عن كل دول العالم وأن تسمية الحزب الاتحادي إنما تعنى اتحاد قبائل السودان " (٢) .

كما يذكر عوض إدريس : " (أنا أول من سمعت بقرار الاستقلال) فبعد عودة الأزهري من لندن ذهبنا لاستقباله وقال لنا:اطمئنوا يا أولاد خلاص ففهمنا أنه في طريقه لإعلان الاستقلال "(٣) .

وفي باندونج حيث انعقد أول مؤتمر لدول عدم الانحياز ، ووجهت الدعوة لحكومة الخرطوم وجاء وفد الخرطوم برئاسة إسماعيل الأزهري ، ووفد القاهرة برئاسة عبد الناصر وعضوية صلاح سالم (٤) ،

---

(١)عبد الماجد أبو حسبو :مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٢) مذكرات صلاح سالم : جريدة الشعب ، العدد ٢٨ ، ١٩٥٦/٧/١

(٣) عوض أحمد : من ذكريات الاستقلال ، صحيفة الأسبوع السودانية العدد ٧٦٥ ، ١/١/ ١٩٨٩.

(٤) أجتمع المؤتمر الآسيوي الأفريقي في باندونج لبحث المسائل المشتركة التي تعنى بلاد أسيا وأفريقيا،انظر: سياسة مصر الاستقلالية، وثائق وبيانات ، القاهرة،١٩٥٧ ، ص ٥ .

واتسم اللقاء بين الوفدين بالفتور ولاحظ كل من حضر هذا المؤتمر من أعضاء الوفود ومن الصحفيين التباعد الهائل في كل شئ بين وفد مصر ووفد السودان ، ولم يحضر الوفد المصري حفل الشاي الذي أقامه الأزهري لوفود المؤتمر[١] ، وكان الرئيس عبد الناصر قلقاً من كل هذه التطورات التي حدثت بين القاهرة والخرطوم ، وطلب من صلاح سالم أن يدعو الأزهري لزيارة القاهرة في طريق عودته ، وتم الاجتماع بين الوفدين، وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأزهري قائلا "إنكم أحرار ولا شك في أي اتجاه تسلكونه وترون فيه خير بلدكم ، ولكن أطلب شيئاً واحدا هو أن يعرف كل منا الآخر على حقيقته ولا داعي لكى أخدعكم أو تخدعوني ، وأحب أن أعرف رأيكم بوضوح حتى أكون على بينه من أمري ونهيئ بلادنا لقبول ما يستقر عليه رأى السودان الذي تقودونه "[٢] وشكا الأزهري من تدخل بعض المصريين في السودان في شئون حزبه ونوابه وضرب مثلا لذلك رجال مكتب الاتصال المصري الذين يتصلون بنواب البرلمان ويؤلبونهم على قيادة الحزب [٣] .

وعندما وجهت حكومة مصر الدعوة للأزهري لحضور الاحتفال بعيد الثورة كان في مصر الرئيس الإندونيسي سوكارنو وكبار الشخصيات ، وكان الاجتماع في ميدان عابدين ، ألقى سوكارنو خطبة أمام الجماهير وانتزع التصفيق من الناس وهم لا يعلمون ما يقول إلى أن يترجمه المترجم ، وجلس كل المعارضين للأزهري في الصفوف الأمامية ، ويذكر أحمد زين للباحث " أنه كان يجلس في الصف الثاني ، وهو تلميذ للأزهري ، وكان الأزهري يجلس في الصف الثالث ، وجاء جماعة من النوبيين وبعض السودانيين وهتفوا أمام الأزهري " عاش الثبات على المبدأ "كما شنت الصحافة المصرية هجوماً كبيراً على الأزهري وشن أحمد سعيد هجوما شديدا عليه عن طريق الإذاعة ووصفه بأنه تخلى عن الوحدة مع مصر ، مما يعتبر خيانة للعروبة [٤] ، وقد زاد إسماعيل الأزهري من حدة الخلافات عندما صرح لأحد الصحف الحزبية السودانية برأيه في مستقبل الحكم في السودان بأن يكون السودان جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها وبرلمانها كما أن مصر جمهورية (ولها برلمانها)، وتتجاوب الهيئة البرلمانية للحزب الوطني مع الأزهري في رؤيته للعلاقة بين مصر والسودان ، والمتمثلة في قيام جمهورية سودانية مستقلة لها رئيسها وبرلمانها ومجلس وزرائها ، وكان من شأن قرار الهيئة البرلمانية أن ازدادت اتهامات الحكومة المصرية للحزب الوطني الاتحادي وتصاعدت الضغوط على الأزهري ونواب البرلمان للرجوع عن آرائهم والعودة إلى وحدة وادي النيل [٥] .

---

(١) مذكرات صلاح سالم : جريدة الشعب ، العدد ٣١ ، ١٩٥٦/٧/٤ .

(٢) مذكرات صلاح سالم :جريدة الشعب ، العدد ٢٩.

(٣) جريدة الشعب العدد ٣١ــ ٣٢ ،٤ــ ٥ يوليو ١٩٥٦ .

(٤) محضر نقاش بين الباحث والأستاذ أحمد زين رئيس الحزب الوطني الاتحادي في منزله بالخرطوم بحري بحضور عبد الحميد جبريل سكرتير الحزب الوطني الاتحادي يوم ١٩٨٩/١/٤،انظر أيضا :
Henderson ‹K .D. D :Sudan Republic, New York,1965,p.160.

(٥) محمد حسن داؤد : مرجع سابق ، ص ص ٥٧ــ٥٨.

كما أدى تصريح الأزهري إلى مزيد من الانقسام داخل صفوف الحزب الوطني ففريق أيده وفريق آخر تمسك بالاتحاد مع مصر مثل محمد نور الدين، وأيد حزب الأمة هذا التصريح ، واعترضت مصر على تصريح الأزهري وصرح صلاح سالم " أن مصر لم تقبل أي تسوية بغير وحدة وادي النيل " (١) وأوعزت إلى محمد نور الدين أن يرفضه وأن يحاربه إلى الحد الذي جعله يدعو الحزب للاجتماع بوصفه وكيلا للحزب الوطني الاتحادي أثناء غياب إسماعيل الأزهري ،وعين محمد نور الدين بعض أعوانه في هيئة الحزب ، وأصدر قراره بفصل إسماعيل الأزهري وخضر حمد ويحيى الفضلى من الحزب ، ونصب نور الدين نفسه رئيساً للحزب ، والطيب محمد خير سكرتيرا عاماً للحزب (٢) ، أعطى صلاح سالم هذا الخبر كل اهتمامه وفتح له كل أبواب الدعاية من صحافة وإذاعة ، واستطاع نور الدين أن يكون مجموعة اتحادية داخل البرلمان لتعمل من اجل وحدة مصر والسودان ، وأنقسم نواب الحزب الوطني الاتحادي داخل البرلمان إلى جناحين جناح نور الدين والطيب محمد خير المؤيد لمصر ، وجناح الأزهري يحيى الفضلى (٣) .

وبعد عودة الأزهري عمل على دعوة الحزب الوطني للاجتماع ، وحضر الاجتماع ١٧٤عضوا ، وبناءً على طلب من شيوخ ونواب الحزب الوطني بفصل نور الدين والطيب محمد خير ، وأيد الاجتماع بالإجماع فصلهم ، واستقلال السودان التام (٤) ، كما عمل صلاح سالم على الوقيعة بين الأزهري والميرغني زعيم طائفة الختمية فقد جاء في خطابه إلى السيد على الميرغني : " فهل يرضى مولانا عن الخلافات الشديدة التي تجرى الآن حول إدخال عناصر جدد في الحزب أو عدم إدخالهم ؟ فهذا يقول بتقوية الختمية في الحزب ، وذلك يقول لتقوية عناصر المثقفين،وثالث يسعى لتقوية أنصاره في حزب الأشقاء جناح كذا ، ورابع يقوى الجناح الآخر، إلى غير ذلك من الخلافات التي إن تركت وشأنها لأدت حتما إلى انهيار في الحزب وفي البرلمان ، وكسب مؤكد للذين يتربصون بكم الدوائر ، ولم ينسوا بعد مرارة الهزيمة والفشل ... ولهذا فمن الضروري العمل على توحيد جميع العناصر لتكوين جبهة موحدة داخل البرلمان "(٥) وعلى اثر ذلك صدر بيان من السيد على الميرغني بعدم عقد الاجتماعات السياسية بمنزله أو الزج بجماعة الختمية في معترك الصراع الدائر بين الأحزاب (٦) .

---

(١) Warburg, Gabriel:op.cit,p.82

(٢) خضر حمد :مرجع سابق ، ص ص ٢١٤- ٢١٥ .

(٣) El-Amin, M.N: The Emergence and Development of the leftist Movement in the Sudan During the 1930's and 1940's,Khartoum,1984,p.120.

(٤) عبد الفتاح أبو الفضل : مصر والسودان ..بين الوئام والخصام ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٩٤ ،ص٢٨٣، وانظر: خضر حمد: مرجع سابق ص ٢٢٤.

(٥) خطاب من صلاح سالم إلى السيد على الميرغني،مجموعة السودان،برقم ٢٥٩٧٢٩/١٦.

(٦) إبراهيم محمد موسى: مرجع سابق ، لخرطوم،١٩٧٠،ص ٥٥٣.

كما أكد صلاح سالم لوكيل وزارة الخارجية البريطانية لشئون الشرق الأوسط بأنه أمر الإذاعة بوقف كل الحملات ضد بريطانيا ، وأنه سيكون أفضل صديق لبريطانيا في الشرق الأوسط، ولكني لا أريد معارك معكم حول السودان ،وطلب صلاح سالم من المندوب البريطاني إلى مساندة مصر ، وعدم العمل ضد الوحدة بين مصر والسودان ، ورحبت السفارة البريطانية في القاهرة بالتغيير الكامل في سياسة مصر وصلاح سالم ، ورحبت بالاتفاق مع صلاح سالم ، وبعث لوس خطاب إلى وكيل حكومة السودان في لندن يقول :" وصلت السفارة البريطانية إلى حدها الأدنى من الغباء والسذاجة " وكتب لوس مستشار الحاكم العام قائلا " المصريون لم يتخلوا لحظة عن عزمهم في السيطرة على السودان" وبناء على هذه التقارير التي رفعت للخارجية البريطانية من مستشار الحاكم العام رفضت إنجلترا مطالب صلاح سالم [١] ، وكانت مهمة وليم لوس Mr. William مستشار الحاكم العام في السودان هي توفير المناخ الذي يسمح لبريطانيا بالانسحاب من السودان على ألا تحل مصر محلها ، كما عمل على تكوين جبهة معارضة قوية ضد مصر داخل البرلمان السوداني [٢] .

وكانت أخر محاولة لتحقيق وحدة وادي النيل قبل استقلال السودان أشارت إليها التقارير السرية المرفوعة للرئيس جمال عبد الناصر ، حيث تشير إلى المقابلة التي تمت بين السيد على الميرغني ، والمهندس خليل إبراهيم وحضر المقابلة اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق ، والدرديرى عثمان، وأفاد التقرير أنه " نتيجة لاقتناع السيد على والدرديرى بكل ما قيل عن مساوئ حكم الأزهري ، يمكن القول أن السيد على لا يعترض على سقوط حكومة الأزهري ، ويشير التقرير أيضا إلى أن هناك محاولات للتعاون مع جماعة ميرغنى حمزة ومصر تنفيذا لتوجيهات الرئيس جمال عبد الناصر ، وقد رسم المهندس خليل في هذا التقرير خطوطا معينة لهذا التعاون ومنها :-

١- اتفاق الطرفين على المبدأ من حيث تقرير المصير بإعلان قيام جمهورية مستقلة ذات سيادة في اتحاد مع مصر مكفول بروابط دستورية لتنظيم المصالح المشتركة .

٢- متى تم الاتفاق على المبدأ عين جهة الجماعتين لإسقاط حكومة الأزهري .

٣- لا مانع في هذه الحالة من أن يقوم ميرغنى نفسه (ميرغنى حمزه) بتشكيل الحكومة منضماً إليها نور الدين .

ومما يحفزنا على السعي لكسب جماعة ميرغنى حمزة هو ما ثبت لنا من أن السيد على قد اتخذ درديرى عثمان مستشاراً له يحرص على وجوده في كل حديث يجرى بيننا وبينه وأن رجال الختمية يرتاحون إلى أن يرأس الحكومة ميرغنى وليس نور الدين .

---

(١) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٤٢-٢٤٦.

(٢) محسن محمد : مرجع سابق ، ص ١٨٢ ،وانظر أيضاً:عبد الفتاح أبو الفضل:المرجع السابق ،ص ٢٦٧.

(ترك تشكيل لجنة الانتخابات إلى تقدير البرلمان السوداني)

نود أن نعلن عدم ارتياحنا إلى ذلك ، إذ أن الاعتماد على أغلبية برلمانية تسند ما نريد أمر ليس مأمونا أو ميسورا في كل الأوقات ولذلك فإنه يحسن عدم الإصرار عليه واعتباره اقتراحاً ذكر في معرض المناقشة للأخذ به أو العدول عنه...تعقد الليلة الهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي ، وقد جرت اتصالات بين أعضائها دلت على أن الجميع يشترطون عدم تقرير شئ فيما يتعلق بالرئاسة الجديدة أو أي تنظيم في الحزب في وضعة الجديد ،كما ...أن الغالبية الكبرى رأوا على أن يقتصر الفصل على خمسة هم الأزهري يحيى الفضلى المرضى ،مبارك زروق ،خضر حمد وأن هناك من يرى فصل الأربعة الآخرين وأرجاء فصل الأزهري في الوقت الحاضر ،لكننا اتفقنا على أن يكون القرار شاملاً للخمسة بما فيهم الأزهري بعد أن يشرح للهيئة سوء اتجاهه ونواياه ، وينتظر أن يصدر قرار الهيئة الليلة لنوافيكم به بمجرد صدوره إن شاء الله .

(تجميع النواب)

تقدم الاتصال بالنواب عن زى قبل وأمكن الاتفاق مع عدد المترددين ،كما توالى حضور الجنوبيين من بلادهم ، وسيظل الاتصال جاريا حتى آخر لحظة قبل انعقاد الجلسة [١] .

ويذكر عبد الماجد أبو حسبو :"عملت مصر على إسقاط حكومة إسماعيل الأزهري ، وكانت خطة إسقاط الحكومة تتجه في اتجاهين،الأول:بذر بذور الخلاف داخل صفوف الحزب الوطني الاتحادي باستغلال بعض العناصر للوقوف ضد الحزب ، والثاني جمع أطراف المعارضة لإسقاط الحكومة ،خاصة السيد على الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي ، وقد لعبت الحكومة المصرية دورا مهما في هذا اللقاء ، وأصدر السيدان بيانا بمطالبة الأحزاب السودانية لتكوين حكومة قومية [٢] .

ويذكر خضر حمد :" وفي العاشر من نوفمبر سنة ١٩٥٥ تمت المؤامرة ، وأسقطت حكومة الأزهري وذلك عند عرض الميزانية على البرلمان السوداني ،إذ رفضوا مناقشة الميزانية للقراءة الثانية ،وأعتبر ذلك بمثابة تصويت بعدم الثقة ،وكانت نتيجة التصويت ٤٩صوتاً للمعارضة و٤٥ صوتاً للحكومة ، وانفض البرلمان في الحال وذهبنا إلى مجلس الوزراء،وكتب الأزهري استقالته وأرسلها إلي الحاكم العام الذي قبلها في مساء نفس اليوم " وعندما علم الناس بالخبر عند إذاعته اجتاح الناس غضب شديد ، وجاءت الجموع الحاشدة من كل مكان تهتف للأزهري وعم هذا الشعور كل السودان واجتمع السيد على بأعضاء الحكومة وتراجع في موقفه وبطلبه بقيام حكومة قومية .

واجتمع البرلمان السوداني في الخامس عشر من نوفمبر ، وجرى التصويت بين ،إسماعيل الأزهري وميرغنى حمزة ، وحصل الأزهري على ٤٨ صوتا ، مقابل ٤٦ صوتا حصل عليها ميرغنى حمزة الذي

(١) تقرير من مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم بكباشي محمد كامل أحمد ، ومفتش عام الري المصري بالسودان محمد كامل إبراهيم ،تقرير (سرى جداً) إلى الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٨/١١/ ١٩٥٥ (موجود طرف الدكتور جمال شقرة).

(٢) عبد الماجد أبو حسبو: مرجع سابق ، ص١٦٠.

رشحته المعارضة داخل البرلمان ، وبعد انتخاب الأزهري مرة أخرى قرر أن يعود الوزراء جميعهم كما كانوا وكانت فرحة الشعب لا تعادلها فرحة وكسب الحزب الوطني بهذه الحركة مكسبا ضخماً [١] .

وكما أن لمصر دوراً كبير في إسقاط الأزهري كان السيد على الميرغني مسئولاً أيضا عن ذلك فقد أشار على نواب الختمية في البرلمان فأيدوا الأزهري ، ثم قال لهم اسحبوا منه الثقة فسحبوها ، وكان السيد على قد طلب من أربعة من نواب الختمية كان الأزهري قد عينهم وكلاء برلمانيين أن يصوتوا ضد الأزهري في البرلمان ، وامتنع النائب الشيوعي الوحيد في البرلمان السوداني حسن الطاهر زروق عن التصويت في المرتين عند منع الثقة عن الأزهري وعند منحها [٢] ، واتصل صلاح سالم بعبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي ، والشفيع أحمد الشيخ سكرتير عام اتحاد العمال ، لتأييد مصر داخل البرلمان السوداني ، وفي لقاء صلاح سالم بالشيوعيين بين لهم أن من أبرز نقاط الخلاف مع الولايات المتحدة رفضها إمداد مصر بالسلاح [٣]، وفي مقابلة بين حسين ذو الفقار صبري وسكرتير الحزب الشيوعي السوداني قال حسين " ماذا تريدون منا وقد أصبحنا مثلكم شيوعيين نشترى السلاح من روسيا وأصبحتم انتم مثلنا تطالبون بالالتزام بنصوص الاتفاقية بعد أن كنتم رفضتموها جملة وتفصيلا " وقد بدأ التحول في سياسة الحزب الشيوعي من مصر واضحا في صحيفة الميدان ابتداءً من العدد الرابع عشر بعد المائة حيث شنت الصحيفة في شهر أكتوبر ١٩٥٥حملة على الأزهري واتهمته بالتآمر على تعطيل إجراءات تقرير المصير، وأنه لا سبيل أمامنا غير التمسك بقرار البرلمان بالاستفتاء الشعبي ، وبدعوة اللجنة الدولية ، وكان ذلك ردا على تصريح الأزهري الخاص بإسناد مهام الجمعية التأسيسية للبرلمان وإعلان الاستقلال ، وكما جاء في رد نائب الجبهة في البرلمان " أن الجبهة تقوم بالدفاع عن حق الشعب في الاستفتاء الشعبي لتقرير المصير وليس عن طريق البرلمان " [٤] .

ولقد أدى التقارب بين مصر والحزب الشيوعي السوداني إلى وقوف ممثل الجبهة المعادية للاستعمار بجانب مصر داخل البرلمان السوداني مما أدى إلى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية ، ولهذا أشارت التقارير الأمريكية بأنه يجب أن ندعم الاتجاه الديني للسودان لمواجهة الشيوعية ونقلص العوامل التي يمكن أن تسهل دخول الشيوعية والغزو المصري للسودان [٥] ، ولهذا كان يلتقي السيد عبد الرحمن المهدي مع شباب الجبهة لدعم الاتجاه الديني وللتنسيق بينهما داخل وخارج البرلمان [٦].

---

(١) خضر حمد : مرجع سابق ،ص ص ٢٢٧-٢٢٩.

(٢) محسن محمد: مرجع سابق ص٣٠٦.

(٣) أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يولية مصر والعسكريون ، مجتمع جمال عبد الناصر ، عبد الناصر والعرب ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص ٩٤٠.

(٤) أحمد سليمان: ومشيناها خطى ، جـ ٢، ص ص ٢٨٠ــ ٢٨٢.

(٥) Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan, Objectives and Special Operating Guidance ,Washington , September 25,195

(٦) مذكرات الأمام عبد الرحمن المهدي ، القاهرة ،١٩٩٦، ص ١٣٦.

وكانت أخطر أزمة أحدثت تباعداً بين القاهرة والخرطوم قد ظهرت في أعقاب التمرد الذي وقـع فـي منطقة توريت بجنوب السودان في يوم ١٩٥٥/٨/١٨ ، وامتد التمرد ليشمل كل المديرية الاستوائية ، فقـد تمرد الجنود في الجنوب وقتلوا كل الشماليين من تجار ، وموظفين ، وضباط ، وكانـت مجـزرة دمويـة رهيبة ، قتل فيها ٣٣٦ من الشماليين ، واتهمت الحكومة السودانية صلاح سالم بتدبير هذا التمـرد لتعطيل الاستقلال [١] ، فبعد ٤٨ساعة من قرار البرلمان ببدء عملية تقرير المصير تمردت قوات الفرقة الاستوائية بمنطقة توريت وكسر المتمردون مخازن السلاح وقتلوا كل الضباط والمدنييـــن الشماليين [٢] .

واتهم الكثير مصر بتدبير التمرد في الجنوب خاصة بعد أن استدعى صلاح سالم وفد من الجنوب إلى مصر وتم عمل احتفال كبير لاستقبالهم في مصر ، وقدمت لهم العديد من الهدايا والوعود وانتهي الأمـر بتأييدهم للاتحاد بين مصر والسودان ، وظن الكثير أن مصر أثارت وفد الجنوب ضد الشمال مما أدى إلى أحداث التمرد [٣] ، كما يذكر دكتور مدثر عبد الرحيم : " بعد تحول نواب البرلمان تجاه الاستقلال خاصة بعد قرار البرلمان ببدء عملية تقرير المصير ساعدت مصر على التمرد لتغيير موقفه " [٤] ، كمـا بثـت الإذاعة المصرية دعاية كانت تنقل لغالبية الجنوبيين باللهجات الجنوبية لكي يسـتميلوا أكبـر عـدد مـن الجنوب ، كما هاجمت مصر الأزهري واتهمته بإهمال مطالب الجنوب ، ويصف بشير محمد سيد " موقف مصر من الجنوب كالذي يضع البنزين على النار " [٥] .

وعند مناقشة أحداث الجنوب في البرلمان السوداني يوم ٢٢من أغسطس١٩٥٥،أراد نواب الجنوب في البرلمان إسقاط حكومة الأزهري،ولكن حزب الأمة رفض مطلب نواب الجنوب كنوع من المسـاومة مـع الأزهري أي تهديده دون إسقاطه ، وقال مبارك زروق وزير المواصلات في البرلمـان وزعـيم مجلـس النواب " إن الحكومة تعتقد أن أيادي أجنبية وراء أحداث الجنوب، وأنه يأسف لأن بعض أعضاء المجلـس يمتدح هذه الأيادي (وكان الوزير بذلك يجيب على نور الدين ويقصد من ذلك نور الدين ومصر) [٦] .

وقد أكد محمود الفضلي للباحث بأن طائرة مصرية أخذت تجوب مناطق جنـوب السـودان وتـوزع المنشورات وتقذفها من الطائرة ، وقد أخبر إسماعيل الأزهري محمود الفاضلي بهذه الأخبـار فـي وزارة الدفاع ، فقام محمود الفاضلي على الفور وتوجه إلى الإذاعة واخذ يهاجم صلاح سالم قائلا : " صـلاح سالم يتحدث عن السودان ورأسه تحت حبال المشنقة ،مسكين جمال عبد الناصر جعل الضبـاط الأحرار

---

(١) محضر نقاش بين الباحث ومحمود الفضلي في منزلة بأم درمان في ١٩٨٩/١/٧.
(٢)محسن محمد: مرجع سابق،ص ٢٩٢.
(٣) Warburg, Gabriel:op.cit,p.84
(٤) أجرى الباحث لقاء مع الدكتور مدثر عبد الرحيم رئيس جامعة أم درمان بمنزلة ، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٨ وبتاريـخ ١٩٨٩/١/١٠، انظر أيضا :
Abd El Rahim, Muddathir: op.cit,p211.
(5) Said Beshir Mohammed : the Sudan Crossroads of Africa,London,1956,p.57.
(٦) مناقشة أحداث الجنوب في البرلمان السوداني جلسة بتـاريخ ١٩٥٥/٨/٢٢،انظـر أيضـا : محسـن محمـد:مرجع سابق،ص ٢٩٨.

يتصرفون في مصر كما شاءوا وأعطى كل واحد منهم ضيعه يضاف إليها ضيعه اسمها السودان أعطاها لصلاح سالم يتصرف فيها كما يريد " (١) .

كما طالب اتحاد العمال من نواب البرلمان بالاحتجاج داخل البرلمان ، وأن يسجل جميع النواب والشيوخ احتجاجا صارخا داخل وخارج البرلمان ضد نشاط الجواسيس الإنجليز ، وأن يتم قفل الإرساليات المكمن الرجعى للاستعمار وطرد الإنجليز من الجنوب ووقوف الدعايات المصرية المغرضة (٢) .

وعلى الرغم من اتهام جميع الهيئات والأحزاب في السودان مصر بتدبير أحداث الجنوب ،وحتى داخل البرلمان السوداني قام الأعضاء بمهاجمة مصر ، كما أخذت الصحف السودانية وإذاعة أم درمان في مهاجمة مصر ، إلا أن الباحث يرجح أنه لم يكن لمصر أي يد في حوادث الجنوب ، وقد استطاع الباحث خلال زيارته للسودان الحصول على العديد من الأدلة التي تثبت براءة مصر ، وعدم تورطها في أحداث التمرد في الجنوب ، فقد أكد جيمس أجور عضو المكتب السياسي لجنوب السودان والنائب الجنوبي في البرلمان السوداني للباحث " بأنه لم يكن لمصر أي يد في أحداث التمرد " (٣) .

كما أكد أبل ألير نائب الرئيس جعفر نميرى للباحث (٤) " أنه لم يكن لمصر ولا صلاح سالم أي يد في أحداث الجنوب "وعندما تناقش الباحث مع أبل ألير عن قصة الطائرة المصرية والمنشورات قال أبل ألير " أما عن موضوع الطائرة المصرية فانه غير صحيح ،ولا تصدق هذا الكلام " ، فقال له الباحث هذا الكلام لم يذكره محمود الفضلى للباحث فقط ،بل أصبحت قصة موجودة في الكتب ،وأطلعه الباحث على كتاب حصل عليه من الخرطوم لمحمد سعيد محمد الحسن تحت عنوان (صلاح سالم والسودان) فتعجب أبل ألير ونظر للباحث بدهشة فأخذ الكتاب من الباحث وقرأه باهتمام ،فأكد أبل الير للباحث مرة أخرى :" لا تصدق هذا الكلام ،ثم إن الطائرة وهي في طريقها إلى الجنوب لابد لها من التزود بالوقود في الخرطوم وتعجب أبل ألير قائلا كيف تأتى الطائرة من مصر إلى جنوب السودان وتعود مرة أخرى إلى مصر بدون أن تتزود بالوقود مثلا،ومن ثم فهذه الرواية لا أساس لها من الصحة " (٥) كما نفي الدكتور جعفر كرار في لقائه مع الباحث أن يكون لمصر أي يد في تمرد الجنود وأحداث الجنوب (٦)، ويضاف إلى ذلك

---

(١) محضر نقاش بين الباحث ومحمود الفضلى في أم درمان بتاريخ ١٩٨٩/١/٧.

(٢) محمد سليمان :اليسار السوداني في عشرة أعوام ،١٩٥٤ــ ١٩٦٤،الخرطوم،١٩٧١.

(٣) أجرى الباحث لقاء مع جيمس أجور James Ogilo Agor ممثل ملكال في البرلمان السوداني في المكتب السياسي لجنوب السودان في الخرطوم بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٩ .

(٤) أبل ألير عضو الجمعية التأسيسية عن مركز بور في أعالي النيل في جنوب السودان ،وشغل منصب وزير شئون الجنوب في حكومة نميرى عام ١٩٦٩، ثم أصبح نائب لرئيس الجمهورية جعفر نميرى من أكتوبر ١٩٧١ حتى عام ١٩٨٢ وأجرى الباحث لقاء مع الأستاذ أبل ألير بمكتبه في الخرطوم يوم الاثنين ١٩٨٩/١/٩.

(٥) محضر نقاش بين الباحث وابل الير في مكتبه في الخرطوم بتاريخ ١٩٨٩/١/٩.

(٦) الدكتور جعفر كرار هو أحد مؤسسي حزب الأشقاء،أجرى الباحث لقاء معه في مكتبه بالخرطوم،بتاريخ ١٩٨٩/١/٥.

ما أكده محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة من أن سبب التمرد هو تخوف الجنوبيين من أن يضعهم رحيل القوات البريطانية تحت رحمة الشماليين [١] ، خاصة بعد تهديد الأزهري لهم باستخدام كافة أنواع القوة وقت اللزوم مما اعتبر تهديدا صارخا للجنوب [٢] .

كما تم تعيين لجنة برئاسة قاضى سوري للتحقيق في حوادث الجنوب ، وانتهت اللجنة من عملها ورفعت تقريرها لوزير الداخلية السوداني في فبراير ١٩٥٦، ولم تشر نتيجة التحقيق إلى أي تدخل لمصر أو صلاح سالم في أحداث التمرد [٣] ، ويذكر صلاح عبد اللطيف " إن التمرد وقع بعد أن شعر الجنوبيون بأن الوعود التي قدمت لهم لم تتحقق ، ولم يعين سوى ثمانية منهم في مقاعد الحكم الإداري التي بلغ عددها ٨٠٠ مقعد ، وكذلك كانت القيادة الجنوبية في القوات المسلحة لا يزيدون عن ٩ ضباط من بين ٣٣ ضابطا، ومعظم العساكر الصغار من الجنوبيين ، فقد أوجد ذلك تذمرا لدى الجنوبيين فخرج عدد من السياسيين الجنوبيين من الحزب الوطني الاتحادي " [٤] . وبعد أحداث التمرد اشتكى بعض نواب الجنوب في البرلمان في العديد من جلسات البرلمان من أن الجنوبيين قد ذهبوا إلى مراكز التجنيد ورفض تجنيدهم وأجابت الحكومة السودانية " بأن القوات المسلحة السودانية قومية وغير مرتبطة بقبيلة أو منطقة " [٥] .

ويذكر الصادق المهدي أيضا " لقد كانت حوادث الجنوب محنة كبرى للسودان في وحدته ، وحدث التمرد نتيجة خيبة أمل كثير من الجنوبيين عقب إعلان نتائج السودنة وشعورهم بالحرمان من الاشتراك في إدارة البلاد " [٦] ولم يتهم الصادق مصر بتدبير أحداث الجنوب .[٧] ، كما يذكر الدكتور يونان لبيب " إن أسباب التمرد هو عدم الاهتمام بمطالب الجنوب التي حملها نوابهم وإهمال هذه المطالب الخاصة بالسودنة " [٨] .

---

(١) ويؤيد المحبوب عبد السلام رأى محجوب في أسباب التمرد ، انظر المحبوب عبد السلام : فصول في حريق الجنوب السوداني ، أم درمان ،١٩٨٩، ص ٣٦ ، أنظر أيضا :

Mahgoub, Mohamad Ahmed : op.cit,p.56.

(٢) يونان لبيب وآخرون : مشكلة جنوب السودان ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، ص ١٤٨،وعن إنذار الأزهري للجنوب انظر أيضا : عبد المنعم عباس : مشكلة جنوب السودان ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣، ص ٣٨٥

(٣) الجمهورية السودانية : تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب ، ١٩٥٦ ، ص ٢.

(٤) صلاح عبد اللطيف:نشأة وتطور الأحزاب الجنوبية في السودان،السياسة الدولية،العدد ٩١.

(٥) محاضر البرلمان السوداني ،الدورة الأولى ، الجلسة رقم ٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٩ .

(٦) الصادق المهدي :مرجع سابق،ص ١٦١، انظر أيضا: عبد القادر إسماعيل :مشكلة جنوب السودان ،دراسة لدور الأحزاب السياسية من ١٩٤٧إلى ١٩٧٢، رسالة ماجستير ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ، ١٩٩٢، ص ١٢٣.

(٧) محضر نقاش بين الصادق المهدي والباحث بمقر حزب الأمة بالسودان.

(٨) يونان لبيب وآخرون : الرجع السابق ، ص١٤٨.

وعلى الرغم من أن البعض يتهم بريطانيا بتدبير التمرد في الجنوب ، [١] إلا أن الباحث يرجح أنه لاجد لبريطانيا أي يد في تدبير حوادث الجنوب . وتدهورت العلاقات المصرية السودانية في أعقاب التمرد الدموي للجنود في جنوب السودان ، ويتضح ذلك من خلال التقرير المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان ، وهو تقرير سرى جداً جاء فيه " عاد فجر اليوم إلى القاهرة اللواء صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين من رحلته إلى السودان وصالح حرب من أشد الرجال إيمانا بوحدة وادي النيل ، وقد اتصل بمجرد عودته بالأميرالاى عبد الفتاح حسن ثم قابله وهو يكاد يبكى قائلا إن مبدأ الاتحاد قد انتهي ، ولم يعد له وجود ويتلخص ملاحظاته في الآتي :-

- أصبح كل من يتكلم عن الاتحاد يتهم بالخيانة في حق الوطن ، ولهذا أجمعت جميع الهيئات في السودان أنه لا مكان لإصلاح الأمور بين مصر والسودان إلا إذا كانت الخطوة الأولى إخراج صلاح سالم من حكومة مصر .

- أن الدعاية ضد مصر عنيفة ومركزة ، وتناولت ضمن ما تناولته اتهام مصر إن حقاً أو زوراً أنها دبرت حوادث الجنوب وأن الحكومة السودانية منعت إحضار جثث الضباط السودانيين الشماليين الذين قتلوا في تلك الحوادث وبينهم (اثنان بكباشيان) خشية حدوث اعتداءات على المصريين إذا خرج الجمهور المشيع عن حدوده ، واحضر من الجنوب بالطائرة شاويش جنوبي يدعى أوفيل يدعى أن الصاغ عبد المنعم عبد الحى وراء حوادث الجنوب .

وقال إن في مكتب الاتصال المصري من هما أسوأ دعاية لمصر وهما (كمال حسين ومحمود عطية) اللذين سبق أن طالبت نقلهما وقد أعيدا في هذه الأيام بأمر صلاح سالم .

وقال إن الشعور ضد خليل إبراهيم مفتش عام الري يسير من سيئ إلى أسوأ نظراً إلي الرشاوى التي ينفقها في سبيل الحصول على تأييد الاتحاديين (ولم يظهر أي أثر فعلى لهذا التأييد على الرغم من ضخامة الأموال التي استقطعت من دم المصريين وصرفت هناك) ويخشى أن تعم الاعتداءات على رجال الري المصري ، وأن خليل إبراهيم زار المهدي ورجاله وعرض عليهم تعاون مصر معهم على حساب الأزهري فقيل له لا نسمح بهذا التلاعب ومحاولة ضرب فريق بأخر وأن السبيل هو ترك الأمور الداخلية للسودانيين [٢] ، واشتكى المهدي من تدخل رجال الري في الشئون الداخلية للسودان [٣] .

وفي جلسة البرلمان السوداني في أعقاب تمرد الجنوب ثار كثير من النواب ضد محمد نور الدين عندما دافع عن الاتحاد مع مصر، كما قام العديد من النواب داخل البرلمان السوداني بمهاجمة مصر بسبب أحداث الجنوب [٤] .

---

(١) عادل رضا ،الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان،القاهرة ،١٩٧٥، ص ٢٢.

(٢) تقرير عن السودان مرفوع إلى الرئيس عبد الناصر حول عودة اللواء صلاح حرب من السودان ، س/ف/٥٥/١٢/سرى جـ ، القاهرة ١٩٥٥/٨/٢٤، موجودة طرف الدكتور جمال شقرة.

(٣) مذكرات الأمام (السيد) عبد الرحمن المهدي ، القاهرة ،١٩٩٦، ص ١٣٦.

(٤) جلسة البرلمان السوداني في ١٩٥٥/٨/٢٢.

وفي اليوم التالي لعرض التقرير السري من اللواء صالح حرب على الرئيس جمال عبد الناصر انعقد مجلس قيادة الثورة لمناقشة الموقف في السودان وحضر الاجتماع كل من اللواء صالح حرب وخليل إبراهيم لإعطاء صورة عن الموقف في السودان ، وأكد خليل أن نور الدين الذي تعتمد عليه مصر هناك ضعيف وليست له شخصية والملتفون حوله قلة لا تذكر ، وأن ليس هناك حل غير إعلان استقلال السودان وفي نفس اليوم شرح صلاح سالم الموقف من وجهة نظره فأعطى مجلس قيادة الثورة صورة سوداء لما يحدث في السودان وخاصة فيما يتعلق بتمرد الجنوب هناك والدم الذي أريق بين الشماليين والجنوبيين ، وذكر أن ما حدث من إراقة الدماء قد التصق به على أنه هو المتسبب فيه ، وكان يخشى أن يقوم الشماليين بالانتقام من المصريين الموجودين هناك ، كما أبدى رأيه في إعلان استقلال السودان بقرار من جانب مصر حتى يظهر هذا الاستقلال كأنه منحة من مصر ، بدلا من أن يأخذه السودانيون قسراً عند تقرير المصير ، ثم قدم استقالته لمجلس قيادة الثورة على أساس إعلان استقلال السودان [١] ، وقال صلاح سالم" إن ما أحزنه أن هؤلاء الذين قادوا ضده هذه الحملات في الصحافة السودانية هم بعض زعماء الحزب الوطني وأنهم نسوا أنه قطع المفاوضات مع الجانب البريطاني لعزمهم على فصل الجنوب عن الشمال وقمت برحلة للجنوب وحصلت على توقيعات من زعماء العشائر على تأييدهم على وحدة السودان ، وقابل الجانب البريطاني بها وسلم بوحدة البلاد "[٢] وقد استقر في يقين صلاح سالم أن هناك مؤامرة ضده أدت إلى استقلال السودان وهذه المؤامرة يشترك فيها حسين ذو الفقار صبري وعبد الفتاح حسن ثم اتهم على صبري وزكريا محي الدين وأنور السادات بالاشتراك في المؤامرة وأنهم يرغبون في التخلص منه [٣] ، وأن الذي سيؤدى بالبلاد إلى التهلكة هو زكريا محيى الدين وعلى صبري مدير مكتب عبد الناصر الذي ينفذ سياسة الأمريكان والإنجليز ورأوا أن يتخلصوا من صلاح سالم واتهم أنور السادات في الاشتراك في المؤامرة لإبعاده عن قضية السودان ليتولاها أنور السادات بعد ذلك بدلا منه " ، فقال جمال عبد الناصر" إن المسألة أصبحت اتهاماً لبعض من أعضاء المجلس بالخيانة ومدير مكتبي ومعنى ذلك أنني أنفذ سياسة الأمريكان والإنجليز،والمسألة أصبحت صلاح سالم والمجلس وليست مسألة السودان التي أصبحت فرعية"، وكان جو مجلس قيادة الثورة مشحونا ضد صلاح لأنه جرح كل شخص فيه وكان زكريا محي الدين وأنور السادات ثائرين وفي حالة غضب شديد،وأضاف عبد الناصر " أن مسألة السودان انتهت ،لأن مجلس النواب السوداني سيجتمع غدا ليقرر عمل استفتاء على تقرير المصير ،ومعنى هذا استقلال السودان " [٤].

---

(١) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ص ١٧٥ – ١٧٧ .

(٢) محمد سعيد محمد الحسن : الصاغ صلاح سالم ، ١٩٥٢ـ ١٩٥٦ ، الخرطوم ١٩٨٨، ص ص ٨٩ – ٩٠ .

(٣) لمعي المطيعي : هذا الرجل من مصر (الصاغ صلاح سالم) مقال في جريدة الوفد العدد ٢٧٧ ، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٧

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفي : انقلاب ٢٣ يوليو والسودان ــ ندوة ثورة يوليو والعالم العربي ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصرة في المدة من ٣ــ٥ مارس ١٩٩٠، إعداد وتقديم عبد العظيم رمضان القاهرة ١٩٩٣،ص ٢٣٥.

وقد استدعى مجلس قيادة الثورة ، كلا من عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان وحسين ذو الفقار صبري عضو لجنة الحاكم العام بالسودان لشرح الظروف التي جعلت الحزب الاتحادي السوداني يتحول من دعوته للاتحاد مع مصر إلى الدعوة إلى الاستقلال ، فأثار كل النقاط السابقة ، وانتهي إلى أنه لا أمل هناك يرجى في الاتحاد بل سيطالب السودانيون كلا من مصر وإنجلترا بإعلان استقلال السودان في اليوم المحدد لجلاء كل من الجيش المصري والجيش البريطاني عن السودان ، واقترح عبد الفتاح حسن "إعلان مصر استقلال السودان فورا حتى يصبح وكأن مصر هي التي أخذت هذه الخطوة قبل تقرير المصير لثبات حسن نيتها ، ولإعادة الثقة بين البلدين بدلا من أن يحصل السودان علي استقلاله رغم إرادة مصر ، وعلى أن تقوم مصر بعمل ميثاق وطني مع كل زعماء السودان يتم فيه الاتفاق على مياه النيل وعدم ارتباط السودان بأي معاهدات أو أحلاف عسكرية مع أي دولة أجنبية " على هذا النحو أصبحت المسألتان المطروحتان في أواخر أغسطس سنة ١٩٥٥ أمام مجلس قيادة الثورة هما : استقالة صلاح سالم وإعلان استقلال السودان وقد قبل المجلس استقالة صلاح سالم أما مسألة إعلان استقلال السودان من طرف مصر،فعلى الرغم من أن جميع الآراء قد أجمعت على ضرورة ذلك إثباتا لحسن نية مصر وتوطيدا لعلاقتها بالسودان إلا أن المجلس رفضهما لسببين :-

أولهما :ـــ أن وسائل الأعلام المصرية كانت تضلل الرأي العام في مصر ولا تشرح لهم حقيقة ما يدور في السودان ، حيث يذكر " عبد اللطيف البغدادي (كان الرأي العام في مصر يعتقد أن الاتحاد سيتم فعلا ، كما تشير وسائل الأعلام عندنا وبالتالي الأمر يستلزم ضرورة القيام بعمل تمهيدي يسبق هذا الإعلان المقترح ، حتى لا يصدم الرأي العام عندما يفاجأ بهذه الحقيقة) [1] ويؤكد صحة ذلك ما نشرته جريدة الأهرام تحت عنوان استقبال شعبي لصلاح سالم بالخرطوم ، وأن الحشود الضخمة حملت سيادته علي الأعناق ، وسط الهتافات بحياته فكانت تقول (صلاح سالم بطل الاتفاقية - صلاح سالم بطل السودان) ونشرت جريدة الأهرام صورة لصلاح سالم في المطار وفي الحقيقة لم يظهر في هذه الصورة سوى الحرس الخاص لصلاح سالم فقط وهم عبارة عن أربعة أشخاص [2] .

ثانيهما :ـــ ما عبر عنه جمال عبد الناصر من أن ذهابه إلى السودان ليعلن من هناك موافقة مصر علي استقلال السودان ، وحتى يصبح هو بطل استقلال السودان كما طلب صلاح سالم سوف ينتج عنه خسائر لشخصه داخل مصر وكان مما قاله جمال عبد الناصر إنه (من الأفضل في مثل تلك الحالة أن يذهب إلى الكنغو ولا يعود إلى مصر بعد أن يعلن هذا الاستقلال) وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد أبدى رغبته في تولى مسألة السودان بنفسه ثم تراجع بعد ذلك لأنه على حد تعبيره (موضوع فاشل وهولا يحب لنفسه أن يصبح فاشلا) [3] .

---

(١) عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ،ص ص ١٧٨-١٧٩.

(٢) يذكر صلاح سالم أن سبب الزيارة هو تهنئة الشعب السوداني بالاستقلال انظر :الأهرام ، العدد ١٩٥٥/١٢/٢٥.

(٣)عبد العظيم رمضان :مرجع سابق ، ص ص ١٨٠-١٨١.

ويرجح الباحث أن سبب تراجع عبد الناصر عن موضوع الاستفتاء أن السودانيين سيقولون عقب الاستقلال لقد أخذنا استقلالنا غصبا عن مصر ،وهذا ما أشار إليه الصحفي اللبناني لعبد الناصر [١] .

وسرعان ما حملت الأنباء إلى السودان قرار مجلس قيادة الثورة بإعفاء الصاغ صلاح سالم من كافة مناصبه ، وخشي البعض من أن يؤثر ذلك علي مواطني السودان فكتبت جريدة النيل السودانية (أيها المواطنون يستطيع جمال عبد الناصر أن يقصي صلاحا ويستطيع أن يطلق سراح نجيب،ولكنه لا يستطيع أن يفك أسر الألوف من المصريين الذين حكمت عليهم الدكتاتورية المصرية بالفناء بين الأغلال وغياهب السجون ، وقد يستطيع أن يفعل كل شئ إلا شئ واحد وهو أن يعيد الحياة إلى شهداء الإخوان المسلمين الذين أزهق أرواحهم ظلما وعدوانا أيها السودانيون إن عليكم لواجب مقدس وهو التفافكم حول مبدأ الاستقلال واذكروا العهد الذي قطعته لكم حكومتكم وهو تمكينكم من الاستقلال الكامل والسيادة) [٢] .

وبعد الاستقلال رفض الأزهري اقتراحا بقبول صلاح سالم كأول سفير لمصر في السودان[٣]، وفكر صلاح سالم في الإقامة الدائمة في السودان في عام١٩٥٧ فأرسل بذلك للسيد عبد الرحمن المهدي ،وكذلك عبد الله خليل رئيس الوزراء في ذلك الوقت [٤] ، فوافق خليل ولكن عبد الناصر حذر خليل سراً " بأنني لا أستطيع أن اعتبر نفسي مسئولا عن تصرفات صلاح إذا سمحتم له بالإقامة " [٥].

وفي أول يناير عام ١٩٥٦وفي داخل مجلس البرلمان السوداني أعلن رئيس مجلس النواب افتتاح الجلسة رقم ٥٣ في دورة انعقاد المجلس الثالثة ،وادي أعضاء مجلس السيادة القسم أمام مجلس النواب والشيوخ ، وفي بداية الجلسة طلب رئيس مجلس النواب من إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء أن يتفضل،ووقف إسماعيل الأزهري وتسلم خطاب من عبد الفتاح حسن مندوب مصر ، كما تسلم خطاب آخر من مندوب إنجلترا وطلب الأزهري من رئيس المجلس أن يسمح له بتلاوة هذه الخطابات التي تسلمها الآن من مندوبى الحكومة المصرية ، والحكومة البريطانية،وبدأ إسماعيل الأزهري يقرأ خطاب الرئيس عبد الناصر:" السيد رئيس وزراء حكومة السودان(السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)

إن الحكومة المصرية عملاً بنواياها التي جاهرت بها وبمسعاها الذي جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فوراً الاعتراف بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة .

---

(١) محمد عمر بشير : المرجع السابق ،ص ص ٣٠-٣٢.

(٢) نوال عبد العزيز : مرجع سابق ،ص ص ١٦٨ ١٦٩ .

(٣) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ص ٩٤٦.

(٤) محسن محمد:مرجع سابق،ص٣٠٦.

(٥) خطاب من صلاح سالم للسيد عبد الرحمن المهدي ١٩٥٧/٧/٢٧وثيقة تحت رقم ٨ــ٥ــ٩٨٦.

وقد أصدرت الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الإعلان المرفق كما اعتمدت نيابة السيد الأميرالاى أركان حرب عبد الفتاح حسن عنها لتقديم هذا الإعلان ولى عظيم الشرف بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الحكومة المصرية في أن أزجى إلى سيادتكم خالص التهنئة بهذا اليوم الخالد في تاريخ السودان ، وأن أبتهل إلى الله أن يسدد خطاه في حاضره ومستقبله ، وتفضلوا بقبول خالص مودتي واحترامي .

(إعلان) استجابة للقرار الذي اتخذه البرلمان السوداني في ١٩ ديسمبر والذي أعلن فيه أن السودان سيصبح دولة مستقلة كاملة السيادة، وطلب فيه من دولتي الحكم الثنائي أن تعترفا بهذا الإعلان .

فإن حكومة مصر تعترف بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة اعتباراً من تاريخ أول يناير ١٩٥٦ ، وتأمل حكومة جمهورية مصر في الوقت الذي تعترف فيه باستقلال السودان أن تستمر حكومة السودان في رعاية الاتفاقات والوفاقات التي عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان أو اتفقتا على تطبيقها على السودان وسيكون من دواعي سرورنا تأييد الحكومة السودانية لذلك ،وترجو حكومة جمهورية مصر أن تتعاون معها حكومة السودان في كل الخطوات الضرورية لتصفية الإدارة الثنائية في السودان" .

كما استأذن الأزهري من رئيس المجلس في أن يقرأ خطاب سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني : ياصاحب السعادة : " لي عظيم الشرف أن أخطركم أنني قد انتدبت المستر باركر الوكيل البرلماني ليذهب إلى الخرطوم ليسمعكم قرار حكومة صاحبة جلالة ملكة المملكة المتحدة وشمال أيرلندا عن استقلال السودان ، وأن يحضر الاحتفالات التي ستقام في اليوم الأول من شهر يناير ، مع خالص التقدير والاحترام تسلمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا قرار البرلمان السوداني الذي يعلن فيه أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة والذي يطلب فيه من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان ، وإجابة لهذا الطلب فقد خولتني حكومة المملكة المتحدة العظمى وشمال أيرلندا بأن أحيطكم علما بأننا نعترف منذ تاريخ اليوم بأن السودان قد أصبح دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، وبينما نتقدم بهذا الاعتراف تثق حكومة المملكة المتحدة بأن حكومة السودان ستظل تنفذ الاتفاقات والمعاهدات التي أبرمت نيابة عنها والتي طبقت على السودان بواسطة دولتي الحكم الثنائي ، ويسرنا أن تؤيدوا بأن هذه هي نية حكومة السودان ، وتأمل حكومة المملكة المتحدة أن تتعاون معها حكومة السودان في جميع الخطوات المؤدية إلى تصفية الحكم الثنائي ، مع خالص التقدير والاحترام [1] " .

واختتم إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء حديثه بأن طلب من رئيس المجلس ومن أعضاء البرلمان " أن يتقدم بتعليق بسيط على خطاب الحكومة المصرية ، وخطاب الحكومة البريطانية ، في أن نبدأ في ممارسة السلطات الخاصة بالشئون الخارجية التي كانت من قبل وبمقتضى أحكام دستور الحكم الذاتي السابق والأوضاع السابقة له من اختصاص الحاكم العام ، وسوف نتقدم للحكومتين البريطانية والمصرية

---

(١) محاضر جلسات البرلمان السوداني ، جلسة رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٥٦/١/١.

بطلب تحديد تلك المعاهدات والاتفاقات التي يشير إليها خطابا الاعتراف قبل أن نعطى التزاما عنها وسنعرض على المجلس الموقر بيانا بها " .

واختتم جلسة البرلمان السيد بابكر عوض الله رئيس مجلس النواب بكلمة قال فيها : " أرجو أن يسمح لي حضرات الشيوخ والنواب المحترمين أن أوجه كلمة قصيرة في هذا الاجتماع التاريخي ... وأنه ليشرفني أعظم الشرف أن يقع هذا الحادث العظيم إبان قيامي بمسؤولية الرئاسة لأول مجلس نواب سوداني وأن يوكل إلى بهذه الصفة واجب رئاسة هذا المؤتمر الوطني الفريد الذي كان ثمرة طيبة لتعاون ممثلي الأمة حكومة ومعارضة ، كما أثنى على الحكومة المصرية من موقفها تجاه استقلال السودان "(١) .

وبعد الجلسة اصطف جميع أعضاء المجلسين - مجلس النواب ومجلس الشيوخ - في فناء البرلمان ، يتقدمهم في الصف الأول أعضاء لجنة السيادة ،ثم الوزراء وأخيرا أعضاء مجلس النواب والشيوخ ،وكانت الجماهير الغفيرة تسد الطرقات وتتبع موكب البرلمان السوداني للاحتفال بالاستقلال (٢) ، وبعد انتهاء جلسة البرلمان السوداني خرج أعضاء البرلمان ،وسار موكب أعضاء البرلمان إلى سراي الحاكم العام وبدأ الاحتفال باستقلال السودان عندما بدأ ثلاثة من ضباط الجيش السوداني ينزلون العلمين (المصري والبريطاني) فيتسلمهما إسماعيل الأزهري ويسلمهما لمندوبي بريطانيا ومصر ،ثم قام إسماعيل الأزهري يشاركه زعيم المعارضة في البرلمان السوداني في رفع علم السودان (٣) ، وأطلقت المدفعية مائة وعشرة طلقة تحية للعلم السوداني الجديد الذي رفع في سماء السودان لأول مرة ،فكانت لحظة لم يقو الكثيرون على تحملها فانفجروا في البكاء ،ولم يتمالك السيد عبد الرحمن المهدي نفسه فبكى فرحا ثم نهض وسار في خطى مهرولة لا تتناسب مع سنة فوقع على الأرض وصافح إسماعيل الأزهري وشد على يديه مبادلاً التهنئة (٤) ، وقد تأثر الباحث عندما شاهد هذه الأحداث بنفسه على شاشة التلفزيون السوداني في الاحتفال بذكرى استقلال السودان (٥) .

---

(١) محاضر جلسات البرلمان السوداني ، جلسة رقم ٥٣بتاريخ ١٩٥٦/١/١.

(٢) أحمد محمد شاموق : مرجع سابق ،ص ١٢١.

(٣) يتكون علم السودان من ثلاثة ألوان هما اللون الأزرق رمز النيل واللون الأصفر رمز الصحراء والأخضر رمز الزراعة ، انظر عباس عثمان الخليفة : بين الجلاء والاستقلال ، جريدة السياسة السودانية العدد ٨٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/١، انظر أيضا ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث ، الخرطوم ١٩٧٥،٢٦٤.

(٤) Duncan,S.R.:op.cit,p207.

(٥) لقد شاهد الباحث بنفسه جوانب من هذه الأحداث من خلال شاشة التليفزيون السوداني بالاحتفال بذكرى استقلال السودان وذلك خلال زيارة الباحث للسودان .

ويذكر أمين التوم : " بأنه عندما تم رفع علم السودان الجديد ،انهمر الدمع من عين السيد عبد الرحمن المهدي ،وكان وجود السيد على الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي معا في هذا المشهد تعبيراً قويا عن وحدة الشعب السوداني[١]، ويذكر محمد فائق : " أن جمال عبد الناصر أراد أن يكسب مشاعر الجماهير السودانية وهي تحتفل باستقلالها" [٢] .

ويذكر الأستاذ الدكتور شوقي الجمل " أن قيام جمهورية مستقلة ذات سيادة على أرض السودان يعتبر أفضل حل لقضية السودان ، ويهيئ الجو السليم لقيام علاقات طبيعية سليمة بين طرفي الوادي [٣] .

وأبدى البكباشي زكريا محي الدين وزير الداخلية والمسئول عن وزارة شئون السودان اغتباطه واستجابة حكومته لرغبات الشعب السوداني التي أعرب عنها في البرلمان في قراره الإجماعي باستقلال السودان " [٤] ، كما كشفت رسائل التهاني المتبادلة بين الحكومة المصرية والسودانية، والأقوال التي رددتها الصحف في البلدين عن الوحدة الروحية التي تربط بين البلدين ، كما كتب أنور السادات "إلى أهلي في السودان،إن يوم استقلالكم ،هو يوم انتصاركم ،ويوم سيادتكم الكاملة...وأدعوكم لكي نحقق حياة جديدة على ضفاف النيل " كما أكدت الصحف السودانية " وليثق إخواننا المصريون أن ليس هناك سوداني واحد يفكر في الانفصال عن مصر،ولن يبعد السودان عن مصر شي " [٥] .

ورحبت الحكومة البريطانية بقرار البرلمان السوداني الخاص بالاستقلال وأعلنت أنها تقوم الآن بمباحثات مع الحكومة المصرية فيما يتعلق بالخطوات النهائية لتنفيذ القرار [٦] .

وعلى الرغم من أن صلاح الدين حافظ يذكر في رسالته للدكتوراه أن " السودان لم يكن من الأمور ذات الأهمية بالنسبة لمجلس قيادة الثورة ،وأن جمال عبد الناصر لم يكن مهتما بالسودان ولم يكن مهتما بالرباط بين مصر والسودان ولم يكن يهمه تقوية هذا الرباط أو ضعفه "[٧] ، إلا أن الباحث يرجح أن كل هذه الآراء ليس لها أساس من الصحة والأدلة على ذلك كثيرة ومنها اعتراف الرئيس جمال عبد الناصر

---

(١) أمين التوم :مرجع سابق ،ص ١٢٨.

(٢) محمد فايق : عبد الناصر والثورة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٦

(٣) شوقي الجمل : الدور الأفريقي لثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٩٤ ،ص ٣١.

(٤) جريدة الأهرام ، الثلاثاء ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، العدد ٢٥٢٢٢ .

(٥) إبراهيم أحمد العدوى:يقظة السودان،القاهرة،١٩٧٩،ص ص١٥١-١٥٢.

(٦) أحمد محمد شاموق : مرجع سابق ، ص ٩٤.

(٧) صلاح الدين حافظ :موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من المسألة السودانية حتى الاستقلال٥٢_١٩٥٦،رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،القاهرة ،١٩٩٩،ص ص،٢٦٥-٢٦٨ .

للصحفي اللبناني بأن مصر أنفقت في سنة واحدة خمسة ملايين جنيها (بما فيها النفقات السرية) بخصوص السودان لأن صلاح سالم ابلغه بأن الاتحاديين سيفوزون في الانتخابات [1] .

ومنها أيضاً اهتمام الرئيس عبد الناصر بزيارة السيد على الميرغني إلى مصر وموافقة الرئيس عبد الناصر في تمليك السيد على قصر البستان بالإسكندرية رغم عدم موافقة رئيس لجنة المصادرة [2]، واهتمام عبد الناصر بمتابعة التقارير اليومية المرسلة من السودان خاصة بعد أحداث الجنوب ومنها ما عبر عنه عبد الناصر" من أن ذهابه إلى السودان ليعلن من هناك موافقة مصر على استقلال السودان ، وحتى يصبح هو بطل استقلال السودان كما طلب صلاح سالم سوف ينتج عنة خسائر لشخصه داخل مصر وكان مما قاله جمال عبد الناصر أنه (من الأفضل في مثل تلك الحالة أن يذهب إلى الكنغو ولا يعود إلى مصر بعد أن يعلن هذا الاستقلال) بالإضافة إلى أن الرئيس جمال عبد الناصر قد أبدى رغبته في تولى مسألة السودان بنفسه ثم تراجع بعد ذلك لأنه على حد تعبيره (موضوع فاشل وهو لا يحب لنفسه أن يصبح فاشلا) [3] ، كما أن الرئيس عبد الناصر أراد أن يتفرغ للخطر الإسرائيلي ، ويعترف الرئيس عبد الناصر بذلك حيث يذكر " أن معركة الدفاع عن الشرق الأوسط ، أو معركة الأحلاف العسكرية المفروضة من الخارج ، لم تلبث أن قادتنا إلى اشتباكات خطوط الهدنة مع إسرائيل ، هذه الاشتباكات التي بدأت بالغارة الإسرائيلية الشهيرة على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، وقبل هذه الغارة لم نكن نشغل أنفسنا كثيرا بخطر إسرائيل ... ولكن دخان الغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ تجلى ليكشف حقيقة خطيرة ، تلك هي أن إسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة ، وإنما إسرائيل في حقيقة أمرها رأس حربة للاستعمار ومركز تجمع لقوى أخطر من إسرائيل وأخطر من الاستعمار وهي الصهيونية العالمية "[4] .

---

(١) محمد عمر بشير:مرجع سابق ،ص ص ٣٠ - ٣٢ .

(٢) محمود محمد الجوهرى : ٧ سنوات في مجلس قيادة الثورة ، القاهرة ١٩٧٨، ص ٧٦.

(٣) عبد العظيم رمضان :مرجع سابق ص ص ١٨٠-١٨١ .

(٤) بيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء في مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ ، المجلد الأول ، ص٤٣ .

الفصل الثاني

موقف البرلمان السوداني من أزمة مياه النيل

- موقف برلمان حكومة الأزهري من أزمة مياه النيل .
- موقف برلمان الحكومة القومية من أزمة مياه النيل .
- انقلاب عبود واتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ .

عملت بريطانيا منذ احتلالها للسودان على السعي لبذر بذور الخلاف بين مصر والسودان على مياه النيل ، وأشاعت بين السودانيين بأن هدف مصر من وراء العمل من أجل وحدة مصر والسودان هو السيطرة على مياه النيل ، والحصول على نصيب الأسد من مياه النيل ، وهكذا كانت مسألة مياه النيل أحد الأسلحة التي شهرها البريطانيون في تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية من جانب ، وإذكاء نار الفتنة بين مصر والسودان من جانب آخر .

وكانت بريطانية تؤكد للسودانيين أنها تعمل لحماية مصالح السودان في مياه النيل ضد الأطماع المصرية ، وبعد خروج القوات البريطانية من السودان ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في ازدياد أزمة مياه النيل وعلى عدم حلها وعلى عدم الوصول إلى اتفاق بين البلدين ، وذلك لإضعاف مركز مصر داخل البرلمان السوداني ، وظهر ذلك خلال مفاوضات مياه النيل بين مصر والسودان أثناء الحكومات البرلمانية في السودان ، ولهذا طالب النواب من داخل البرلمان السوداني بضرورة إعادة النظر في اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩.

كذلك كلما تأزمت العلاقات المصرية السودانية ، كلما برزت مسألة مياه النيل في العلاقات بينهما على أنها قضية كبرى وحساسة في الصحافة وفي البرلمان ، وعندما جرت المفاوضات بين مصر والسودان على مسألة مياه النيل رفض الجانب السوداني الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالي ، لحجز مياه الفيضان ، التي تذهب إلى البحر كل عام سدى ، وانتهى الأمر بفشل المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة السودانية ، نتيجة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شئون السودان الداخلية ، إلى أن جاءت الحكومة العسكرية الأولى للسودان في أعقاب انقلاب الفريق إبراهيم عبود ، والذى قام على الفور بإرسال اللواء محمد طلعت فريد على رأس وفد إلى القاهرة ، لحل أزمة مياه النيل بين مصر والسودان ، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل ، وتوصل المسؤلون في البلدين إلى اتفاق لتنظيم المصالح المالية والمائية والتجارية والجمركية المشتركة بينهما ، ووافق الجانب السوداني على بناء السد العالي ، وهنا يحق لنا أن نتساءل عن ظروف الانقلاب العسكرى ، وأسباب تحول موقف الجيش السوداني ، ودوافع الموافقة على اتفاقية مياه النيل ، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل بين مصر والسودان ، وهو ما سيكون مجالا للدراسة في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى .

موقف برلمان حكومة الأزهري من أزمة مياه النيل :-

يعتبر نهر النيل من أطول انهار العالم حيث يبلغ طوله ٦٨٢٥ كم ، وتقدر مساحة حوضه بنحو يزيد عن ثلاثة ملايين كم مربع ، ويصل إيراده عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب ، وهذه كمية قليلة مقارنة بأنهار أخرى تقاربه في الطول مثل نهر الأمازون ، وينبع النيل من إقليم هضبة البحيرات الاستوائية ٤والهضبة الإثيوبية ، وتضم المنابع الاستوائية بحيرة فكتوريا، ومتوسط عمقها ٤٠ متر ، ولكن تصل في أعمق أجزائها إلى ٨٠ متر وتعتبر من أعذب بحيرات العالم [١] ، كما يعتبر نهر النيل من أهم الأنهار العالمية ، فمياهه تخترق أراضى تسع دول أفريقية هي زائير – رواندا – بوروندي – أوغندا – كينيا – تنزانيا – إثيوبيا – السودان – مصر ،كما أن المسافة بين ابعد أطراف روافد بحيرة فيكتوريا ، ومدينة رشيد المصرية على البحر الأبيض المتوسط تبلغ ٦٧٠٠كيلو متر ،ويغطى النيل مساحة تبلغ ٢,٩٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع وهو ما يمثل عشر مساحة القارة الأفريقية [٢] .

كما يذكر المهندس أحمد فهمى [٣] :" أن نهر النيل ينبع من ثلاثة منابع مستقلة ، وهى الهضبة الإثيوبية والهضبة الاستوائية وحوض بحر الغزال جنوب غرب السودان ، وإن كانت مياه هذا القطاع تضيع ، كما أن نسبة مساهمة الهضبة الاستوائية في مياه النهر تمثل ١٥% ، بينما تساهم الهضبة الإثيوبية بنحو ٨٥% ،وهناك ٣٦ مليار م٣ من المياه تضيع في مستنقعات جنوب السودان ، بالإضافة إلى ١٢ مليار م٣ تضيع في أثيوبيا ، وقد حصلنا على هذه المعلومات الأخيرة مؤخراً بعد فتح قنوات الاتصال والتعاون مع أثيوبيا ، وقبل ذلك كانت معلوماتنا الفنية عن أثيوبيا منعدمة تقريباً " [٤] .

وليس في العالم كله نهر ارتبطت به حياة السكان الذين يعيشون في حوضه ارتباط سكان حوض النيل بالنهر الذى يجرى فيه ، وليس هناك شعوب يتوقف مستقبلها الاقتصادى من حيث التوسع في أراضيها واستصلاح الصحارى ، كما يتوقف المستقبل الاقتصادى لشعب وادى النيل على المشروعات

---

(١) حالة الوطن : التقرير الإستراتيجي السوداني الأول ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٣٠٥ .

(٢) جمهورية مصر العربية :وزارة الخارجية – مصر ونهر النيل – القاهرة ،١٩٨٣، ص ١٣ .

(٣) المهندس أحمد فهمى عبد الله هو رئيس قطاع مياه النيل في وزارة الري .

(٤) أحمد فهمى : الجانب الفنى للتعاون مع دول حوض النيل حتى بداية مبادرة ١٩٩٨، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الري المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ص ٢-٣.

التي يمكن أن تقام للتحكم في النهر تحكما يزيد من كمية الماء الذى يمكن تخزيه من فصل الفيضان ، وليس هناك نهر لعب في توحيد واديه وتشابك مصالح سكانه مثل ذلك الدور الذى لعبه نهر النيل في مختلف عهود التاريخ (١) .

كما يذكر الأستاذ الدكتور السيد فليفل :" بإنه لم يلعب نهر في الدنيا في حياة شعب من الشعوب ما لعبه النيل في حياة مصر ، فهو لم يصنع نظامها المائى والزراعى فقط بل أيضا نظامها السياسي وعقيدتها الدينية ووحدتها الوطنية ، فلأجل توحيد النظام المائى وتنسيق جداول الري في الأقاليم ، انبثقت الوحدة السياسية المصرية ، وقامت الدولة المركزية (٢).

وتعتبر السودان أول دولة يأتى منها نهر النيل إلى مصر ، حيث يجتمع النيل الأزرق مع الأبيض في الخرطوم ويشكلا معا ذلك النهر الذى يأتى إلى مصر كل عام في موسم الفيضان (٣) ، كما تنفرد السودان أيضا بوضع خاص ، إذ يعتبر نفسه دولة مصب في مواجهة دول أعالى النيل الأخرى ، وفي نفس الوقت دولة منبع بالنسبة لمصر من خلال الأمطار المتساقطة على غرب وجنوب السودان ، فضلاً عن كونه دولة معبر لمياه الهضبتين الاستوائية والإثيوبية الواصلة لمصر ، ويعتبر السودان دولة وفرة مائية في ضوء كميات المياه الواصلة إليه من مختلف المصادر وقدراته التنموية في الحاضر والمستقبل، وأن ما قد يعانيه من ندرة مائية إنما يرجع بالأساس إلى مساحة السودان كأكبر دولة إفريقية (٤)

ومما يوضح أهمية النيل لمصر وحيوية ارتباطها مع جيرانها في الجنوب ، أن مشاريع الري في أعالى النهر وأوسطه لفتت نظر العناصر الأجنبية من القارة ، فأدركوا أن التحكم في مياه النيل من السودان يكون له نتائج خطيرة بالنسبة لمصر (٥) ، ولذا كانت بريطانيا تضغط على مصر عن طريق السودان ، لأنهم يعرفون أن الحياة في مصر تعتمد كلياً على مياه النيل القادمة من السودان لمصر، ومن

---

(١) رئاسة مجلس الوزراء :وحدة وادى النيل ،القاهرة ١٩٤٧،ص ١.

(٢) السيد فليفل : الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل ، المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا،القاهرة ،١٩٩٨، ص ١

(٣)عايدة العلى سرى الدين :السودان والنيل (بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي) بيروت ،١٩٨٨، ص ١٢.

(٤)مروان بدر: الأبعاد السياسية لمشروعات التعاون المائى بين دول حوض النيل ، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الري المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢،ص ١٥.

(٥) فيليب رفله : العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ،القاهرة ،١٩٦٩ ،مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ١٥٨ .

أجل استكمال مشروعات الري وإنشاء السدود والتطور والرخاء في مصر والسودان ، فلابد للعمل من أجل وحدة البلدين ، ولهذا إذا عملت بريطانيا في عكس هذا الاتجاه (وحدة مصر والسودان) فلابد من أن يحدث نزاع بين البلدين [١] ، كما قامت بريطانيا باستمالة مجموعة من الشباب السوداني لخلق تيارات معادية لمصر ، كما أدخلت الإدارة البريطانية في السودان في عقول السودانيين أن مصر تريد السيطرة على مياه النيل [٢] ، ونظرا لما يتمتع به النيل من أهمية كبيرة فأن التحكم في مياه النيل من السودان يكون له نتائج خطيرة بالنسبة لمصر ، ولهذا كانت مصر تهتم اهتماما شديداً بوجود حكومة سودانية قوية لتأمين أمن مجرى النيل الذى يعتبر شريان الحياة لمصر [٣] .

ويذكر الأستاذ الدكتور شوقى الجمل :"وللنيل أهمية خاصة بالنسبة لمصر ، ولهذا حرصت على تأمين مصالحها في مياه النيل ، التي تحقق لها الرخاء والتنمية ودرء التهديدات ، التي تمس هذه المصالح تحقيقا لأمنها القومى " [٤] ، ويذكر المهندس أحمد فهمى : " إن المشروعات المائية بدأت في مصر على النهر منذ فترة طويلة ، ففي عام ١٩٠٢ أنشئ سد أسوان ، وهذا السد لم يكن يحجز الفيضان كاملاً وإنما جزء منه ، كذلك لم يكن السد يعمل إلا بعد هبوط الفيضان وعند نسبة معينة من الطمى ، وكان السد يتولى تخزين المياه في الفترات العالية ليعطيها للنهر خلال نفس العام ، وأمام تزايد احتياجات مصر من المياه ، تم التفكير في استغلال كميات أكبر من المياه التي تأتى مع الفيضان وتضيع في البحر ، خاصة أن الفيضان كان يصل أحيانا إلى ١٥٠ مليار متر مكعب ، وأحيانا يأتى منخفضاً مثل ٤٢ مليار م٣ كما حدث عام ١٩١٢ ، لذلك كان التفكير في إنشاء خزان السد العالي لاستيعاب الفيضان بالكامل لتعويض سنوات الانخفاض في الفيضان ،ومواجهة مخاطر الفيضان العالي ، وقد حمى السد مصر بصورة واضحة بفضل الله تعالى ، وقد أبرمت من أجله اتفاقية مع السودان لأنه يمتد في أراضى السودان لمسافة ١٥٠كم ، وبهذا ضمنت مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب ، والسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب ،وتصل نسبة البخر ١٠مليار م٣ ، أي أن مجموع ذلك ٨٤ مليار م٣ ، وهو متوسط تصرف النيل الطبيعى عند أسوان ، وأن ما تم اقتسامه بين مصر والسودان هو الفائدة من بناء السد وليس إيراد النهر كما تدعى أثيوبيا ، بعد استغلال نحو مليار كانت تضيع للبحر " [٥] .

---

(١) Message to M. Attle from Ahmed Hussein,Cairo,August,1949,The Sudan collection. No.5.

(٢) قاسم إسماعيل الهوارى: السودان في المفاوضات المصرية البريطانية١٩٢٠-١٩٥٣،رسالة ماجستير،كلية الآداب،جامعة القاهرة ١٩٧٤، ص ٣.

(٣) منصور خالد : العوامل الخارجية في الصراع السوداني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩١ ، يناير، ١٩٨٨.

(٤) شوقى الجمل : مرجع سابق ، ص ١٥٩.

(٥) أحمد فهمى : مرجع سابق ، ص ص ٢–٣ .

وتعتمد مصر على نهر النيل كمصدر وحيد لاغنى عنه للمياه ويكاد يشكل حوالى ٩٩% من مصادر المياه العذبة في مصر . أى أن أمن مصر القومى يعتمد على ذلك النهر دون نزاع سواء للشرب أو للزراعة أو للمواصلات أو غيرها من الأعمال الاقتصادية الأخرى .

كما أن مصر بالنسبة لنهر النيل دولة مصب فقط حيث تشارك ثمانية دول أخرى في حوض ذلك النهر، وبالتالى فأن مصر وحدها لاتتحكم في ذلك النهر ولا تستطيع ذلك دون معاونة وموافقة وتعاون الدول الثمانى الأخرى التي تشكل مجتمعة مع مصر ما يعرف باسم دول حوض نهر النيل ، فهناك تشابك للمصادر المائية لنهر النيل وتشعبها بين جميع هذه الدول الأفريقية . وأن أية سياسة تجاه مياه النيل ، تعنى مخاطبة الدول الثمانى سالفة الذكر . حقيقة أن بعض التقديرات تقدر نصيب أثيوبيا من المياه الوافدة إلى مصر عن طريق نهر النيل الأزرق بحوالى ٨٥% من إجمالي المياه الواردة من دول حوض النيل جميعاً ، إلا أن ذلك لا يعنى إهمال ١٥% المتبقية من الوافدة من الدول السبع الأخرى ، وخاصة أن مصر ستكون في حاجة إلى توفير كل قطرة ماء تستطيع أن تحصل عليها من أجل الاستفادة منها في مواجهة احتياجاتها المستقبلة . أن طبيعة النهر قد حتمت على الدول التسع الاشتراك سويا في حوض نهر واحد ونظرا لأن النهر وروافده ومنابعه مجزأ بين هذه الدول الثمانى يصبح من الاستحالة الوصول إلى اتفاقيات ثنائية دون أن تثير حفيظة الدول الأخرى ، ويتميز السودان دون بقية دول حوض النيل الأخرى من حيث إمكانية عقد اتفاقية ثنائية دون الإخلال بحقوق الدول الأخرى ، على أساس أن ما يتم الاتفاق عليه يكون قد عبر بالفعل الدول الأخرى مثل أثيوبيا أو أوغندا وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى توقيع اتفاق عام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه النيل بسبب بناء مشروع سد خزان أسوان المعروف باسم " السد العالي " [١]

لهذا كان مشروع السد العالي حيويا للغاية بالنسبة لمصر وكانت ثورة ٢٣يوليو تضعه في مقدمة أهدافها فالرقعة الزراعية المصرية في حاجة ماسة تقابل الزيادة في عدد السكان ، كما أن مياه النيل لم تكن تفي بحاجات الري للأراضى المنزرعة ، فضلا عن تعرض البلاد لأخطار الفيضانات ، ويعتبر مشروع السد العالي أكبر مشروع لتخزين المياه في الشرق الأوسط بل في العالم [٢]، وإنجازه يؤدى إلى توفير مياه الري اللازمة للتوسع الزراعي لكل من مصر والسودان لمقابلة الزيادة الكبيرة في السكان

---

[١] علاء الحديدى : السياسة الخارجية تجاه مياه نهر النيل ، السياسة الدولية ،العدد ١٠٤ ، إبريل ١٩٩٤ ، انظر أيضا: عايدة العلى سرى الدين : مرجع سابق ، ص ص ١٥ـ ١٦.

[٢] سالم نصر حبيب : لماذا السد ؟ وماذا بعد السد ، ملف الطليعة عن السد العالي ، مجلة الطليعة ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥.

ويحفظ للبلاد مقادير هائلة من مياه النيل ، التي تذهب إلى البحر كل عام في وقت الفيضان ويقى البلاد من الفيضانات العالية ويوفر مصدرا لتوليد الكهرباء[١] ،وأكد عبد الله خليل رئيس وزراء السودان لنيكسون نائب الرئيس الأمريكى : " أن خطر النيل الحالى يكمن في الفيضان الذى من الممكن أن يغرق أراضى الجزيرة ، ويسبب خسائر كبيرة ، ولهذا يجب أن تنال السودان أهمية خاصة في مشروع ايزنهاور " [٢] .

وكما يذكر الدكتور محمد عوض " أن الغرض من السد العالي هو المحافظة على مياه النيل ، حتى لا تنصرف إلى البحر دون أن ينتفع بها الناس " [٣] ويذكر الدكتور السعيد البدوى : " أن أهمية السدود على الأنهار الكبرى في أفريقيا ترجع للاستفادة من كمية المياه الضخمة ، كما أقيمت السدود بقصد توفير المياه للزراعة ومن أجل توليد الكهرباء ، والتخلص من شبح الفيضانات المائية ، وتسهيل النقل والمواصلات ، وفي مصر اجتمعت هذه الأمور جميعاً الكهرباء وتوفير المياه والسيطرة على الفيضانات والمواصلات والتغلب على شبح المياه في سنوات الجفاف ، وفي السودان أقيم سد الروصيرص وسنار وجبل الأولياء ، لتوفير المياه وتوليد الكهرباء [٤] ، وبعد أبحاث عميقة قام بها خبراء عالميون وجدوا أن خير مكان لإقامة السد العالي هو جنوب خزان أسوان ، وكانت تقديرات تكاليف بناء السد ١٠٠٠مليون دولار ، منها ٤٠٠ مليون بالعملات الأجنبية وقد عرض البنك الدولي أن يقدم نصف المبلغ إذا قدم البريطانيون والأمريكيون النصف الآخر [٥] .

ولم يكن هناك اتفاق رسمي قبل اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ يحدد ما يسحبه السودان من مياه النيل[٦] .

---

(١) فؤاد المرسى : مرجع سابق ، ص١٩٣، وعن أهمية مشروعات الري ، وانظر: محمد شوكت التونى : أحزاب وزعماء ، ١٩١٩-١٩٥٢ ، جـ ١ ، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٠٤.

(٢)
Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13,1957(Subject,Visit of Vice Present Richard M. Nixon).

(٣) محمد عوض محمد : نهر النيل ،القاهرة ،٢٠٠١،ص ٣٠٤.

(٤) السعيد البدوى : المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا-٢٦- ٢٧ أكتوبر،١٩٩٨،ص ص ٢٤٩-٢٥١، انظر أيضا : عبده مسعود : مجتمع السد العالي ، ملف الطليعة عن السد العالي ، مجلة الطليعة ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥.

(٥) فؤاد المرسى : مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ـ ١٩٥.

(٦) وكان الذى دعا إلى ضرورة عقد اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ هى الأبحاث التي بدأت لزراعة ارض الجزيرة في السودان ، أنظر : محمد عبد الغنى سعودى : النيل (دراسة في السياسة المائية) ندوة العلاقات المصرية السودانية، القاهرة،١٩٨٩، ص ١٩٥ .

كان من المعروف أن أي مياه يسحبها السودان يجب ألا تؤثر على احتياجات مصر ، وبمعنى آخر يمكن للسودان أن يسحب ما يشاء من الماء في فصل الفيضان ، وكانت اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ والتي استمر العمل بها حتى سنة ١٩٥٩ حينما عدلت باتفاقيات أخرى راعت الظروف الجديدة والتطورات الحديثة التي مر بها كل من القطرين الشقيقين [١] ، وفي تقرير مشترك بين السفارة الأمريكية والبريطانية في مصر اعترف بوجود شعور بالخوف عند المصريين من عداء السودان لمصر في حالة انفصاله عنه مما يهدد إمدادات مياه النيل ، ووجود اعتقاد بين المصريين بأن بريطانيا تريد أن تطول سيطرتها على السودان ، حتى تجعل مصر أسيرة لها، وأوصى التقرير بالتفكير في إمكانية ضمان دولي لاتفاقية مصرية سودانية حول مياه النيل [٢] .

وتذكر هدى عبد الناصر " بإنه خلال المفاوضات المصرية البريطانية بخصوص السودان كانت حجة المفاوض المصرى تقوم على نفس المنطق الاستعمارى الذى استندت إليه بريطانيا في احتلال قناة السويس، ألا وهو ضرورة تامين المصالح المصرية الدائمة في السودان مثل نهر النيل "[٣] ، ويرى الباحث أن أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر ليس كأهمية قناة السويس بالنسبة لبريطانيا ، ويوجد فرق كبير بين الأثنين .

وأشارت التقارير البريطانية :" أن هدف السياسة البريطانية في السودان هو أن العلاقة الوحيدة التي يجب أن تبقى بين مصر والسودان هى علاقة المياه ، بحيث تضمن إنجلترا لمصر ما تحتاجه من مياه لزراعة أراضيها في الوقت الحاضر والمستقبل ، ويذكر أحمد دياب :" بإن معنى هذه التسوية أن تنقطع الصلة بين مصر والسودان إلا ضمانات فيما يتعلق بمسألة مياه النيل ، وقد سار على هذه السياسة معظم الساسة المصريين ، وصاروا يرددون نغمة ضمانات مياه النيل " [٤] وما يردده البعض من أن مصر لا تحرص على وحدة وادى النيل إلا لمجرد حصولها على ما تحتاج إليه من ماء النيل ، فهذا التفكير المادى البحت بعيد عن الشعور المصرى [٥] ، وهذا ما أكده الأستاذ الدكتور حمدنا الله مصطفي : " إن بريطانيا جعلت قضية السودان منذ البداية محلا للمساومة مع مصر" [٦]

---

(١) وعملت بريطانيا على تقسيم الفيضان السنوى بين مصر والسودان من خلال اتفاقية ١٩٢٩، انظر :
Excerpted From Compton 's Excerpted From Compton 'Interactive Encyclopedia Copyright 1993,1994, Compton 's New Media, Inc.

(٢) هدى جمال عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ ، لقاهرة ، ١٩٨٧،ص ٣٣٥.

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٤١ .

(٤) أحمد دياب :العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤،القاهرة ،١٩٨٥،ص ص ١٢٤-١٢٥.

(٥) نادية حسن سالم :البعد التاريخى للتكامل السوداني المصرى ، السياسة الدولية ،العدد٧١،يناير١٩٨٣.

(٦) حمدنا الله مصطفي : مرجع سابق ، ص ١٣٤.

كما كانت بريطانيا تعمل لإبعاد جميع المؤثرات المصرية عن السودان ، فمثلا عمدت السياسة البريطانية في السودان لحل مشكلة نقص الأيدى العاملة ، بجلب هذه الأيد من خارج مصر والسودان خاصة الهند وذلك لإبعاد جميع المؤثرات المصرية عن السودان [١] ، وكانت حجة السياسة البريطانية في ذلك هى ارتفاع أجور العمالة المصرية والإداريين المصريين [٢] ، كما أن اختلاف نظم الحكم في بلدين متجاورين لا يقود بالضرورة إلى خلاف وصدام بينهما ، ولكن في ظروف نشأة الدولة السودانية أدى ذلك لمزيد من التوتر ذلك لأن النظام في مصر يتجه إلى حسم القضايا بسرعة لأن مركز صنع القرار فيه واحد، ويميل للسرية في التفاوض وفي تناول القضايا الحساسة ، والنظام البرلمانى بطبيعته بطئ والقضايا تبحث علنا ، ومراكز صنع القرار متعددة والرأي العام يعبر عن موقفة بحرية ويشكل قوة ضاغطة ، ومؤسسات المحاسبة قائمة ، ولذا فان المفاوضات حول بعض القضايا الحساسة مثل مياه النيل تعقدت وتصاعدت ، والصراع حول هذه القضايا دار علنا داخل البرلمان وعلى أعمدة الصحف ، وفشل البلدان في الوصول إلى اتفاق حول مياه النيل [٣] .

وكانت الضغوط تتزايد داخل البرلمان السوداني والحزب الوطنى الاتحادي من أجل توزيع عادل لمياه النيل بين مصر والسودان ، ونتيجة لذلك تصاعدت الشكوك وسط مجتمع السياسة السودانية حول أهلية الحزب الوطنى لتحقيق هذا الهدف ، فالروابط المالية والسياسية والتنظيمات الوطيدة بين القيادات العليا للحزب الوطنى الاتحادى والنظام المصرى كانت تثير شكوكاً قوية حول قدرة هذه القيادات على مواجهة أرباب نعمتها ، وعبرت هذه الشكوك عن نفسها بشكل جلى في استقالة ثلاثة من الوزراء الأساسيين من الحزب الوطنى الاتحادى ،وكان من بينهم وزير الدفاع ووزير الزراعة والري ، والمعروفان بعلاقاتهما الوطيدة بالسيد على الميرغنى وطائفة الختمية ، وكان الوزراء قد حذروا من ضعف الحكومة وترددها في مواجهة ضغوط الحكومة المصرية ،وارجعوا استقالاتهم إلى طغيان

---

(١) إبراهيم شحاته حسن :السياسة البريطانية في السودان وأثرها على العلاقات المصرية السودانية ١٨٩٩-١٩١٤،رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ،١٩٦٨،ص ٣٩٦.

(٢) يواقيم رزق مرقص :تطور نظام الإدارة في السودان ،القاهرة ،١٩٨٤،ص ٣١٦.

(٣) محجوب محمد صالح :العلاقات المصرية السودانية واشكالات الإدراك المتبادل ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل ،مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ، القاهرة من ١٣- ١٥ مايو ١٩٨٩، القاهرة ،١٩٩٢،ص١٤٨ .

النفوذ المصرى داخل الحزب والبرلمان ، وضعف موقفه حول مياه النيل ، ونتيجة لكل ذلك ، بالإضافة إلى الخوف من استقالات أخرى أجبر الحزب الوطنى الاتحادى على تبنى موقف صلب في الجولات الأولى لمفاوضات مياه النيل [١].

وفي داخل البرلمان السوداني قام بعض الأعضاء بمهاجمة الحكومة السودانية وإسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء، واتهموا الحكومة بأنها تتهاون مع مصر في مياه النيل ، وردد الكثير من النواب الأسئلة داخل البرلمان عن مياه النيل وعن نصيب السودان من مياه النيل ، وطبيعة العلاقات مع مصر حول مياه النيل ؟ وعلى أثر هذا الهجوم على حكومة الحزب الوطنى الاتحادى داخل البرلمان قام إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ورئيس الوزراء في نفس الوقت بالاتصال بالمسئولين في مصر وطلب منهم الإسراع بمفاوضات مياه النيل ، وسافر السيد خضر حمد وزير الزراعة والري السوداني إلى مصر في يوم السبت ٢٦مارس ١٩٥٥ لإجراء مفاوضات مياه النيل، ويذكر خضر حمد في مذكراته " بأننى وصلت إلى القاهرة الساعة الرابعة مساءً وكان في استقبالى الزميلان مبارك زروق وحسن عوض الله وكان في استقبالى أيضا السيد عبد الفتاح حسن ، نيابة عن صلاح سالم ، وفي الساعة التاسعة مساءً تناولنا العشاء ومعنا صلاح سالم في منزل جمال عبد الناصر ، وكان واضحاً من حديث الجانب السوداني أن الاستقلال هو الطريق السليم للاتحاد ، وأن السودان الحر المستقل يستطيع أن يحقق الاتحاد مع مصر الحرة المستقلة، واستمر الحديث إلى الساعة الواحدة والنصف صباحاً ، وكان صلاح سالم يحاول إقناعنا بالاتحاد ، وأن أخطار الاستقلال كثيرة جدا ، وسألني صلاح سالم ما هو رأى لجان الحزب الوطنى ؟ فأخبرته بأن الأغلبية الساحقة تؤيد الرأي الذى أدلى به إسماعيل الأزهرى لجريدة الأيام ، ولجنة واحد فقط هى لجنة عطبره تقول بالاتحاد فكان رد صلاح سالم " يعنى مفيش فايده " وفي يوم الأحد ١٩٥٥/٣/٢٧ اجتمع خضر حمد بصلاح سالم والشرباطى [٢]، والدكتور محمد أمين وعبد الفتاح حسن وتحدث خضر حمد مع صلاح سالم عن النتائج المترتبة على حل مسألة مياه النيل حلاً عادلاً ، وطلب خضر حمد من صلاح سالم بأنه لا يريد أن يعالج المسألة من ناحيتها الفنية ، لأن هذا الجانب له أهله من الفنيين وأنه لم يعد موضوعاً فنياً بقدر ما هو سياسى لإعداد تقرير لإعلانه داخل البرلمان ، وقد وافق صلاح سالم على هذا الرأي وأيده وذكر المخاوف من الاستقلال ، وقال أن الوضع بالنسبة لهم أحرج لأنهم " في مصر مازالوا طلاب اتحاد " .

---

(١) تيسير محمد أحمد على : زراعة الجوع في السودان ، ترجمة محمد على جادين ، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩٦.

(٢) الشرباطى وزير الري المصرى في ذلك الوقت ، انظر : محمد الجوادى : البنيان الوزارى في نصف قرن ١٨٧٨ – ٢٠٠٠ ،القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٧٠.

وكتب خضر حمد ملخص ما دار في نقـاط مختصرة إلى السيد إسـماعيل الأزهـرى رئيـس الوزراء :-

١- أولاً أشعر بتمسكهم الشديد جداً لأنهم يعتبرون هذا الموضوع مسألة حيـاة أو مـوت بالنسـبة لهم ويعتبرون أن أي كمية من المياه يأخذها السودان قبل قيام السد العالي إنما هى تخفيض للأرض المزروعة في مصر [١] ، ولن يستطيع صلاح سالم أن يقف يوما من الأيام ويقول للشعب المصرى أو لآلاف منـه يجب أن تموت أرضكم وبالتالى تموتون لأن السودان يريد أن يزرع كـذا فدان من الأرض.

٢- أريد بهذا الكلام أن يدلل على أنه لا يمكن السماح للسودان بأي نصيب من المياه قبـل قيـام السـد ، والسد العالي هو الوسيلة الوحيدة لتوفير ماء جديد يستطيع أن يأخذ السودان منه نصيباً معقولاً .

٣- كان المفهوم أن كمية المياه تعنى متوسط مياه النيل ٨٤ مليار متر مكعب من المياه ، مصر تأخذ منها ٤٨ والسودان ٤ والباقى ٣٢ مليار تقول مصر إن التبخير في السد العالي ١٠ مليـارات أو ١٢ والـذى يوزع هو ٢٠ أو ٢٢ مليار ، ولكن الدكتور محمد أمين يقول الآن " إن المتوسط هو ٨٠ مليـار ومصـر تأخذ ٥٢ بإضافة التبخير في كل من أسوان وجبل أولياء ، والسودان يأخذ ٤ مليارات فيكون المجموع ٥٦ من ٨٠ الباقى ٢٤،وخرج أخيرا بأن ما يراد تقسيمه هو ١٦ مليار متر مكعب من المياه.

٤- أنكر الدكتور أمين أنه موافق أو سبق أن وافق على خزان الروصـيرص مبـدئيا ، وهـذا ليـربط بينه وبين السد العالي ومعنى ذلك أن الموافقة متوقفة على موافقتنا على قيام السد العالي [٢] .

ويذكر يحيى عبد المجيد " بأنه قد دعت حاجة السودان إلى تدبير مياه إضـافية للتوسـع فـي مشـروع الجزيرة إلى حين الإتفاق على قيام خزان الروصيرص إلا أن مصر أخذت موقفا متشدداً " [٣] ،

ويذكر خضر حمد أيضا " بإننى ذكرت لهم أن وجهات النظر مختلفة تمامـاً وكـان المعـرف غيـر هذا وأشرت إلى مسألة الـ ٨٤ مليار ، منه نصيب مصر ٤٨ مليار والسـودان ٤ والبـاقى ٣٢ وهنالـك

---

(١) عن كمية المياه التي تخصص للزراعة في مصر قبل السد العالي وبعد السد ، انظر: (٢) سالم نصر حبيـب : مرجـع سابق ، ص ١٤٠ .

(٢) خضر حمد:مرجع سابق .ص ص ٢٠١-٢٠٣.

(٣) يحيى عبد المجيد : مسالة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية ، بحث ألقـى فـي نـدوة العلاقـات المصـرية السودانية ، ١٩٨٩، بالقاهرة ، ص ص ١٨١-١٨٢، انظر أيضا : سامية عبد العزيز درويش : المقارن النيلية في السودان - دراسة جغرافية - رسالة ماجستير معهد الدراسات والبحوث الأفريقيـة ، جامعـة القـاهرة ، ١٩٨٠، ص ٩٤ .

اختلاف من حيث الخسائر الناتجة عن التبخير ، ومعنى ذلك أن الفنيين أشرت إلى الدكتور أمين لم يتفقوا على شيء ، وذكرت له أن المفاوض السوداني أرسل له وجهة نظره مكتوبة ووعد هو بارسال رده ولكنه حتى الآن لم يفعل وذلك هو السبب المباشر للتأخير ، واتفقنا على أنه من الخير البدء في المفاوضات حالا حتى نعرف بالضبط المقدار الذى يراد تقسيمه ، وقال صلاح سالم " إنه إذا عرف المقدار الذى سيقسم كان من حق السودان أن يطالب بإنصافه لأنه ظلم سابقا ، واتفقنا على أنه لابد من بدء استئناف المفاوضات حالا وفي أقرب فرصة لننتهى من هذه المشكلة وهنا طلب الشرباطى أن يكون الاجتماع في القاهرة " وكتب خضر حمد ملاحظاته للأزهرى : بأن الدكتور أمين وهو الخبير والعالم في هذا الموضوع لا يتحدث ، وكثيرا ما وافق على رأى صلاح أو الشرباطى وهو خطأ ، أما الشرباطى فهو حاقد على المستر مورس ويظنه يعقد الأمور ويعتقد أن المفاوضين السودانيين يتأثرون برأيه ، وقد نفيت له هذا وقلت له أنه يظلم المفاوضين السودانيين بقوله هذا ، ولكنه اعتذر وقال إنه لم يذهب إلى هذا المعنى وبقيت بعض أشياء تتعلق بمهندسين من الهند والباكستان ،وما يجب أن يقوم به وكيل حكومة السودان من اتصال بالسفارات المختصة [١] .

وتشير الوثائق الأمريكية إلى أهداف السياسة الأمريكية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة مياه النيل حيث تشير الوثائق إلى أن " الاهتمام المصرى بمياه النيل جعل كل اهتمامها كوضع طبيعي ضمان موارد المياه الحالية ، وأن مصر تذهب إليها كمية كبيرة من المياه غير مستعملة وأكثر من حاجتها، علاوة على ذلك فمساعدات البنك الدولي مشروطة على اتفاق مسبق بين مصر والسودان للمساهمة في بناء السد العالي في أسوان ،وعلى اتفاق تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان ، ويجب أن تشجع الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد علاقات سودانية مصرية حميمة على النهر يجعل التعاون وثيقاً بينهما (تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية) وتعرف كل دولة حصتها لحدوث استقرار بين البلدين " [٢] .

ويذكر خضر حمد:" بأنه في أثناء المفاوضات حول مياه النيل في القاهرة كنت قد أحضرت معى

---

(١)خضر حمد:مرجع سابق .ص ص ٢٠٣ــ ٢٠٤ .

(٢) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions,Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955

من السودان قصيدة للشاعر أحمد محمد صالح عنوانها (إلى نجيب في عليائه) [١] بغرض أن تكتب بخط جميل وأن يعمل لها لوحة أكلاشيه وأنه في أثناء وجودى في ورشة الأكلاشيه حضرت النيابة العسكرية ،وبدأ المحقق يسألنى عن القصيدة فأخبرته بأصلها وأنها من نظم الأستاذ أحمد محمد صالح وإنني معجب بها لسببين أولهما : لأنها من جيد الشعر ، وثانيهما : لأنها ثناء على نجيب وهو رجل يهمنى شخصيا لأنه صديقى وأن هذه القصيدة نشرت في السودان مرتين وأذيعت كذلك ووجدت قبولا من جماهير الشعب السوداني ، وقصصت عليه قصة كتابتها وكيف فكرت في عمل لوحة لها هنا لنطبع منها الصور المطلوبة في السودان ، وقال المحقق إنها في الأصل إساءة لرجال الثورة ،فقلت إنها في الأصل ثناء على محمد نجيب ، والتعريض جاء عرضاً ، فقال إنها تسئ للعلاقات بين القطرين ، فقلت هذا خطأ فالعلاقات مازالت حسنة ، والقصيدة نشرت مرات وأذيعت ،فقال ألا ترى فيها إساءة لرجال الثورة ؟ فقلت ليس المهم عندى، ولكن المهم هو ما فيها من ثناء على محمد نجيب ، وأنا لست ناظم القصيدة حتى أضع ما أريد وأحذف ما أريد ،فسأل عن أثرها في الشعور العام في مصر ؟ فقلت وما علاقة الشعور العام في مصر بها،وأدت هذه المسالة إلى أزمة أحدثت بوادرها تباعدا بين القاهرة والخرطوم " [٢] ويذكر خضر حمد أيضا "بأننى لم أترك الأمر واتصلت بصلاح سالم فكان في اجتماع مع مندوبين من سوريا وسافرت إلى السودان وكان في توديعى محافظ القاهرة مندوبا عن الرئيس جمال عبد الناصر، وأطلعت الرئيس إسماعيل الأزهرى على كل شئ وذكرت له كل ما حدث من تحقيق ،وأبديت رغبتى في ألا أذهب لمفاوضات مياه النيل بالقاهرة ولكنه لم يوافق ، وطلب منى أن اعمل على اخذ الوفد السوداني وأن أسرع بتحديد الموعد للمفاوضات " .

وفي داخل البرلمان قابل خضر حمد كلا من السيد عبد الرحمن عبدون ، وميرغنى حمزة ، وأطلعهم على ما دار بينه وبين صلاح سالم والشرباطى والدكتور محمد أمين واستمع إلى آرائهما، وحدث العديد من المناقشات داخل البرلمان قبل سفر الوفد السوداني للقاهرة لاستكمال مفاوضات مياه النيل ، وبعد الاجتماع بين خضر حمد وميرغنى حمزة ، وكان ميرغنى حمزة وزيراً للرى ثم استقال من منصبه بسبب تهاون إسماعيل الأزهري مع مصر بشأن مياه النيل [٣] .

---

(١) وهى قصيدة للأستاذ احمد محمد صالح عنوانها " إلى نجيب في عليائه "

يا صاحب القلب الكبير تحية من أمة أوليتها الإحسانا

انظر : مصطفي محمد الحسن : مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٢) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ص ،٢٠٤ــ٢٠٥.

(٣) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق ، ص ٩٦.

واتفق الجميع داخل البرلمان السوداني على إنهاء المفاوضات سواء كان ذلك بالاتفاق أو بالخلاف النهائى كما تم الاتفاق على عدم ربط السد العالي وتقسيم المياه ، أو السد العالي وخزان الروصيرص ، كما تم الاتفاق أيضا على أن يخطر الجانب المصرى بأننا سنقدم على إنشاء خزان الروصيرص ولا حجة لهم في تأجيله أو ربطة مع السد العالي والفارق بينهما من حيث النتائج بعيد جداً [١].

وتحدث السيد يعقوب حامد بابكر (نائب حزب الأمة عن دائرة شمال الفونج) أمام نواب البرلمان قائلا " إن رفع مستوى معيشة الشعب السوداني لا يتم إلا عن طريق الزراعة التي تتوقف على المياه ، وطلب من الحكومة السودانية أن تعمل على إلغاء اتفاقية مياه النيل المعروفة باتفاقية ١٩٢٩ ،والتي أعطت السودان نسبة ضئيلة من مياه النيل ، كما أن هذه الاتفاقية تحتم على السودان ألا يقدم على إنشاء أي مشروع على النيل للاستفادة منه وألا يقوم بتوليد الكهرباء أو يتخذ أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها ما لم يحصل على موافقة مصر مسبقا ، ولقد أصبح السودان الآن في حاجة ماسة إلى إنشاء خزانات عديدة للتوسع في زراعة الأراضي ، ولتنفيذ المشروعات العديدة على النيل وفروعه وعدم ربط إنشاء خزان الروصيرص بإنشاء السد العالي الذى سيغرق أراضى السودان

كما تحدث العديد من النواب عن مساؤى اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ وطالبوا بإلغائها ، مما جعل الحكومة تستعجل وفد مفاوضات مياه النيل [٢] ، وتكون وفد المفاوضات السوداني من السيد خضر حمد وزير الزراعة والري ووكيل وزارة الري والمستر موريس مستشار الري وبعض المهندسين ، وانعقد الاجتماع للمفاوضات بغرفة المؤتمرات بوزارة الإرشاد القومى وحضر المهندسون من الجانبين، كما حضر صلاح سالم وعبد الفتاح حسن والشرباطى الذى افتتح جلسة المفاوضات وأكد على أن صلاح سالم لا يرى أي عائق يقف في سبيل أن يأخذ أي منا النصيب العادل من ماء النيل ويقدر ظروف السودان السابقة التي حرمته والتي تحتم علينا أن نجعل له اعتبارا خاصة في هذه المرة ، كما اختتم السيد الشرباطى موجها الحديث للمهندسين قائلا " الآن سنتركك لتتباحثوا كمهندسين لوادى النيل كما طلب منهم أن يضعوا الأرقام الصحيحة أمامنا لتسهلوا علينا مهمتنا كثيرا "

---

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص ٧٤

(٢)جلسات مجلس البرلمان السوداني ،الدورة الثالثة من محاضر المجلس بتاريخ ٢٨مارس ١٩٥٥.

ويذكر خضر حمد " بأننى خرجت مع صلاح سالم إلى مكتبه وتحدثنا في مواضيع مختلفة وهامة وأخيرا تعرضت إلى تحقيق النيابة في المرة الماضية وقال لى كنت أريد أن أفاتحك في الأمر لولا انـك سـبقتنى فقلت له أنه تصرفا بوليسيا بليدا فاعتذر صلاح سالم ، وتركنا المهندسين هنـاك يسـتأنفون المفاوضـات واستمروا إلى وقت متأخر ، وأخبرنى المستر موريس بأن المفاوض المصرى يعـرض علـيهم أربعـة مليارات أخرى ويقول لهم أن نصيب السودان سيرتفع بذلك إلى مائة في المائة وأن المهندسين المصـريين وزعوا عليهم مذكرة فيها دراسة للسد العالي من مجلس الإنتاج القومي إلى جانب مذكرة أخرى كتبها لهـم المستر هرست والمستر بلاك في نفس العام [1] ، ويذكر هيكل " أن الدولة الوحيدة التي تتعامل معها مصر بدبلوماسية عالية هى السودان من أجل موضوع مياه النيل " [2] ويذكر خضر حمد بأنه:" تم الاجتماع مرة أخرى بين الوفدين وأنكروا علينا هذا العدد (الـ٤مليارات) وقالوا إنه رأى فردى ،وبـدأ النقـاش وكـان الشرباطى أكثرهم انزعاجا لعرض الأربعة مليارات ،وقال الشرباطى "نريد أن نعرف رأيكم في عرضـنا وطلب إبعاد الأربعة مليارات فقلت له أن الأمر بالعكس فنحن الذين نريد معرفة رأيكـم فـي عروضـنا المقدمة لكم منذ ديسمبر ١٩٥٤ ، وأظهرت دهشتى من ربطهم الموضوع بالسد العالي واقترح الشـرباطى أن ندون مقترحاتنا وأن يردوا عليها ووقعنا جميعا على ما جاء في المذكرة التي تحوى العرضين، وكنـا جميعا ناسف لعدم الوصول إلى حل مرضى للجميع ، وأثناء كتابة العروض بواسـطة المهندسـين مـن الجانبين كان يبدو على صلاح سالم القلق وسألنى هل سمعت بقرار العشرة ؟ فقلت لم أسمع إليـه ، وقـد اجتمعوا بالأمس ليلا فمن أين لى أن أعرف النتيجة الآن فقال ما فيش فايده"[3] أما عن لجنة العشرة فقـد كان الحزب الوطنى قد كون لجنة من عشرة من النواب لوضع الصيغة التي يتفقون عليها لتقرير المصـير لتقدم لهيئة الحزب ولجنته البرلمانية ، وسميت لجنة العشرة وهى مشكلة من عشرة أعضاء بتحديد مستقبل العلاقات بين مصر والسودان ، وقررت لجنة العشرة مساء ٣١ مارس ١٩٥٥ استقلال السودان وسيادته التامة [4] .

---

(١) خضر حمد : مرجع سابق ، ص٢٠٨.

(٣) محمد حسنين هيكل: لعبة السلطة في مصر ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٤٧.

(٣) خضر حمد : مرجع سابق ، ص٢٠٨.

(٤) محسن محمد: مرجع سابق ، ص٢٨٣.

كما اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى يوم ٧ أبريل فأيدت قرار لجنة العشرة وقررت أيضا أنه يجب أن تحدد المسائل المتعلقة بمياه النيل عن طريق تنسيق المصالح وبواسطة اتفاقيات رسمية بين الحكومتين ، وأصدر البرلمان السوداني قرارا مستندا إلى قرار لجنة العشرة بأن الأمر (تقرير المصير) لا يدعوا إلى إجراء استفتاء أخر بشأن شكل الحكم القادم في السودان ،وأنه يعتبر أن جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان استقلالا للسودان [١] . ،يذكر خضر حمد بأنه " وبعد انتهاء المهندسين من إعداد المذكرات ووقعوا عليها . وطلب الجانب السوداني أن يسمع رأى الجانب المصرى في المقترحات التي سبق أن قدمت من الجانب السوداني إلى الدكتور محمد أمين مندوب مصر في ديسمبر من السنة الماضية بالخرطوم وهى تتلخص في الأتي:ـ

١ ـ أن يحدد نصيب السودان في محصول النهر الطبيعى قبل قيام السد العالي أو أي مشروعات أخرى على الأسس الآتية :

أولاً – أما على أساس الأرض الجيدة السهلة الري وعلى أساس المقننات المصرية المائية للفدان .

ثانياً – على أساس السكان باعتبار أن ماء النيل جميعه لسكان وادى النيل يقسمونه بينهم بعدالة تامة

ثالثًا ـ على أثاث رأى لمستر كولى عضو اللجنة الدولية المحايدة في سنة ١٩٢٠ وهو يقضى بالاعتراف بكل من مصر والسودان بالحق المكتسب آنذاك أي سنة ١٩٢٠ ويقسم الفائض بالتساوى بين البلدين [٢] .

٢ ـ وفي حالة أخرى يعترف كل من مصر والسودان بالحق المكتسب الحالى ، وأن يقسم الفائض قبل الابتداء بالسد العالي وإنشاء أي مشروع أخر على أي نسب معقولة وعادلة يصل إليها الطرفان .

٣ـ أن يكون للسودان الحق في إقامة منشآت على النيل لاستغلال نصيبه من الماء في كلا الحالتين كخزان الروصيرص مثلاً .

---

(١) خضر حمد :مرجع سابق ،ص ص ٢٠٩ـ ٢١٠ .

(٢) ويذكر جاكسون أن الاستفادة من المشروعات على النيل بالنسبة لمصر والسودان يرجع إلى طبيعة العلاقات بين البلدين ، انظر :

Jackson,H.C:Behind The Modern Sudan,London,1955. p.239.

٤ـ أن يعوض سكان حلفا التعويض الكافي قبل إقامة السد العالي .

٥ـ ومتى عرف السودان نصيبه في كل حالة فهو مستعد لان يدرس بروح طيبه واستعداد تام أي مشروع أو مشروعات تريد مصر أقامتها للاستفادة من نصيبها من الماء (١) .

وبعد فشل مفاوضات مياه النيل بين البلدين (٢) ، وعدم الوصول إلى حل مرضى للجميع كان لابد من شرح أسباب فشل مفاوضات مياه النيل بالكامل على البرلمان السوداني فأعد السيد بشير عبد الرحيم وكيل وزارة الري السوداني بيانا تفصيليا ليلقيه أمام البرلمان السوداني ، فأيد الجميع موقف الوفد السوداني في مفاوضات مياه النيل للمحافظة على حقوق السودان في مياه النيل وعدم التفريط في أي من حقوق البلاد (٣).

وكان الجانب المصرى قد عرض على الجانب السوداني الاقتراحات الآتية كأسس عادلة لتقسيم صافي الفوائد المستجدة المضمونة سنوياً التي يمكن تدبيرها من أى مشروع من مشروعات ضبط نهر النيل يعرضها أى من الطرفين ويتم الموافقة عليها بواسطة خبراء محايدين يتفق عليهم وهذه الأسس هى:ـ

أولاً : اتخاذ مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة التامة للأجيال المقبلة في مصر والسودان أساسا

لتقسيم صافي الفوائد المستجدة المضمونة من مياه النيل باستمرار في كافة السنين وذلك بتقسيم هذه الفوائد على الأسس الآتية :ـ

(أ) عدد السكان في كل من البلدين حسب تعداد محايد يجرى في وقت واحد في كل منهما .

---

(١) خضر حمد :مرجع سابق ،ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠.

(٢) يتكون الجانب السوداني من السادة : (خضر حمد – بشير عبد الرحيم – سيد عمر العوض – محمود جادين – صغيرون الزين).

(٣) مذكرة كيل وزارة الري أمام البرلمان ، جلسة البرلمان الدورة الثالثة بتاريخ ٣/ ٧/١٩٥٥.

(ب) تقدير الاحتياجات المائية من النيل للمساحات المستجدة في مصر والسودان على أساس تطبيق نمـط زراعى واحد في البلدين يتفق على ما هو مطبق في مصر حالياً .

(ج) تقسيم صافي الفوائد المستجدة المضمونة من المياه باستمرار في كافة السنيين علـى أسـاس تطبيـق النسبة الناتجة في البندين (أ) و (ب) معا .

على أن الجانب المصرى [١] ، قد قبل أن يجرى التقسيم حسب (ج) باعتبار صافي الفوائد محسوبة عنـد أسوان مع ما في ذلك من تحمل مصر لفاقد نقل المياه من أسوان إلى مناطق الزراعة بمصر بينمـا يأخـذ السودان نصيبه بزيادة تعادل مقدار الفاقد في نقل المياه بين السودان وأسوان وذلك مما يزيد حصة السودان بما يكفي التساوى بين البلدين .

ثانياً ــ لم يعرض الجانب المصرى أي أرقام للمناقشة قبل الاتفاق على هذه الأسس .

ثالثا ــ الحقوق المكتسبة لكل من مصر والسودان في مياه النيل لا تكون موضع مناقشة في أي وقت من الأوقات ، ولا يمكن أن تمس هذه الحقوق مهما كانت الظروف . [٢]

وبعد الانتهاء من مفاوضات مياه النيل بغير الوصول إلى حل مرضى لجميع الأطـراف [٣] ، هــاجم صلاح سالم وفد المفاوضات السوداني ، كما هاجم صلاح سالم خضـر حمـد وزيـر الـري السـوداني والمستشار الإنجليزي المستر موريس الذى اتهمه صلاح سالم بأنه كان السبب في فشل المباحثات السابقة ، ويذكر صلاح سالم أيضا "أن هذا المستشار الإنجليـزى كـان يصـر خـلال مفاوضـات ميـاه النيـل

---

(١) تكون الجانب المصرى من صلاح سالم – أحمد عبده الشرباطى – سمير حلمى – أحمد سليم – محمد أمـين طـاهر أبو الوفا – حسن زكى – يوسف سميكة .

(٢) خضر حمد :مرجع سابق ،ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠.

(٣) عن أسباب فشل المفاوضات بين مصر والسودان ، انظر : الباب المفتوح بين القاهرة والخرطـوم ،مجلـة الطليعـة، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥.

على أنه المتحدث الرسمي باسم السودان " كما هاجم القائمقام سمير حلمى (وهـو عضـو مصـر في مفاوضات مياه النيل) " الوفد السوداني الذى لم نتمكن من مناقشتهم على أساس فنـى أو هندسـى ولـم يرتضى الوفد السوداني أن يناقش الطرق الفنية التي تكفل الانتفاع الكامل بمياه النهر في كل مـن مصر والسودان وان الوفد السوداني يريد أن يقسم شيئا مجهولا " (١) .

واستطاعت المخابرات المصرية الاطلاع على التقارير السرية التي كان يرسلها يوميا كارل ما يكـل المستشار البريطانى من السودان إلى وفد المفاوضات السوداني بالقاهرة ، وعرضها على الرئيس جمـال عبد الناصر وصلاح سالم ، وجميع التقارير السرية عبارة عن توجيهات تدعوا إلى التشـدد فـي موقـف السودان من حصة مياه النيل ، مما كان له أثر في كشف المخطط الذى كـان يمثلـه المسـتر مـوريس المستشار البريطانى في القاهرة والذى تسبب في إفشال المفاوضات (٢) ، ويدل ذلك علـى صـحة كـلام المستر جاكسون Jackson بأن الاستفادة من المشروعات على النيل بالنسبة لمصر والسودان يرجع إلى طبيعة العلاقات بين البلدين ، فإذا كانت العلاقات طيبة بين البلدين يتوصل الطرفان إلى حل لمشكلة ميـاه النيل (٣) .

كما تشير الوثائق الأمريكية إلى أن السفير المصرى في الولايات المتحدة الأمريكية طلب مـن وزيـر الخارجية الأمريكى التدخل لمساعدة مصر في تحسين العلاقات المصرية السودانية لتنفيذ اتفاقية مياه النيل، ووافق وزير الخارجية الأمريكى على النظـر فـي الأمـر (٤) ،ويـذكر خضـر حمـد أيضـا " وممـا

(١) جريدة الأهرام العدد ٢٤٩٧١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٥.

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل :كنت نائبا لرئيس المخابرات،القاهرة،٢٠٠١، ص ٢٤١ .

(٣) Jackson,H.C.:op,cit, p.239

(٤) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions,Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955.

يلاحظ أن المفاوضات التي قطعت لم تحدد أنصبه بعينها، ولكن وصلنا إلى ثمانية مليارات متر مكعب من المياه تضاف إلى الأربعة السابقة وبذلك يصبح نصيب السودان ١٢ ملياراً ، كما أننا تحدثنا عن تعويض سكان حلفا تعويضاً عادلاً ووقفنا عند هذا الحد وذلك لأن المتفق عليه أن تدفع مصر تكاليف خزان القربة ، وهى عشرة ملايين جنيه لتخزن ملياراً ، وتم الاتفاق أيضا على أن تتولى مصر بناء مدينة حلفا في المكان الذى نختاره وكان صلاح سالم يحمل خريطة حلفا ويقول إنهم على استعداد لبنائها في المكان الذى نحدده لهم ، ولذلك تكاد تكون مسألة بناء حلفا وبناء خزان خشم القربة ليروى خمسمائة ألف فدان يعيش عليها أهالى حلفا وسكان المنطقة الذين بها مسالة لا تحتاج إلى بحث [1] ، أما الذى أردنا أن نشير إليه في العرض ، هو تعويض الأهالى عن نخيلهم ومزارعهم تعويضاً عادلاً ، لقد كان الموضوع من الأهمية بمكان يجعل كل منا يتحين الفرص لإثارته من جديد " [2] .

ولقد كان الرئيس جمال عبد الناصر قلقاً من كل هذه التطورات التي حدثت بين القاهرة والخرطوم ، وطلب من صلاح سالم أن يدعو الأزهرى لزيارة القاهرة ، وتم الاجتماع في مكتب الرئيس جمال عبد الناصر في رئاسة مجلس الوزراء [3] ، وأثير موضوع مياه النيل وقدمت مصر عرضا جيداً برفع نصيب السودان إلى ١٤ مليار متر مكعب من المياه ، وكان مع الرئيس إسماعيل الأزهرى السيدان مبارك زروق زعيم البرلمان وحسن عوض الله ولم يعتبر إسماعيل الأزهرى ومن كان معه هذا العرض اتفاقاً وقال في وضوح " إن هذه الاتفاقيات والمفاوضات لا يقوم بها السياسيون ولكنها من شأن الفنيين " ويذكر خضر حمد " أن مصر لا تريد أن تعترف بوجود الفائض الذى يذهب إلى البحر والذى أرادت من أجله أن تقيم السد العالي وتريدنا أن نفهم أن هذا الفائض لن

---

(١) خزان خشم القربه : يبلغ طول الخزان ٣٥٠ مترا وطول الجناح الترابى الغربى ١٥٥٠ متر والجناح الترابى الشرقى ٨٣٠ مترا ، وارتفاع السد عن قاع النهر ٥٠مترا وعرض قمة السد ١٢ مترا وطول بحيرة السد ٨٠ كيلو متر ومساحتها ١٢٥ كم٢ واقصى عمق لها ٤٠ مترا ، ويصل منسوب الحجز العادى إلى ٤٧٣ مترا وتبلغ سعه التخزين ١,٣مليار م٣ وبه سبعه أبواب لتصريف مياه الفيضان ، وللخزان بابان للترعة الرئيسية سعة الواحدة ٤× ٥, ٧ أمتار، انظر : سامية عبد العزيز درويش : المقارن النيلية في السودان ــ دراسة جغرافية ــ رسالة ماجستير، معهد الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠، ص ٩٨ .

(٢) خضر حمد :مرجع سابق ،ص ٢١١.

(٣) مذكرات صلاح سالم : جريدة الشعب ، العدد ٢٩ .

يكون حقيقة واقعة إلا بقيام السد العالي ، وبذلك نتحمل نحن (السودان)الفاقد من التبخير مناصفة مع مصر ، لأننا سننتفع من السد العالي ، كما أن السد العالي يقوم ليحجز نصيب مصر ولها أن تنشئة أو تتركه ، والماء يمر على السودان أولا وللسودان أن يأخذ حاجته أو نصيبه دون أن يتحمل نصيبه في الماء الذى سيتبخر في بحيرة السد العالي ولذلك نريد أن نعرف نصيبنا من الـ ٣٢ مليار متر مكعب من المياه الذاهبة إلى البحر وألا تربط بقيام السد العالي ، أما النقطة الثانية فهى أننا لا نعتبر هناك مقارنه بين خزان الروصيرص والسد العالي ولذلك لا يمكن أن نربط بين قيامهما سوياً أي لا يقوم خزان الروصيرص إلا إذا وافقنا نحن على قيام السد العالي ، وقد أكد الجانب المصرى فيما سبق عدم تعارض خزان الروصيرص مع السد العالي حتى إذا تأخر السد العالي فلا يقتضى ذلك تأخير خزان الروصيرص "[1] ، وقد اقترح خبراء الري المصريون في المحادثات ،أن تزاد حصة السودان من مياه النيل إلى ٨ مليارات من الفيضان الطبيعى للنيل في أسوان بعد إتمام بناء السد العالي ،ويستخدم السودان حاليا ٤ مليارات مقارنة بـ ٤٨مليارا لمصر ، ومجمل ما يصل من مياه النيل الطبيعية إلى أسوان حوالى٨٤ مليارا ، وعلى ذلك يكون اقتراح مصر هو أن تأخذ ٢٨مليارا ، والسودان ٤مليارات من الـ ٣٢ مليارا المستخدمة حاليا ، ويرى خبراء الري في السودان أن يكون أقصى نصيب للسودان حوالى ٢٥ مليارا [2] .

وبعد فشل مفاوضات مياه النيل أصدر حزب الأمة عدة بيانات تتهم الحكومة بالسماح لمصر بالتدخل في شئون البرلمان والجيش والسعى لهدم الحياة البرلمانية الديمقراطية ، وأن حزب الأمة سيكافح عن

---

(١) خضر حمد :مرجع سابق ،ص ٢١١.

(٢) ويذكر الحاكم العام روبرت هاو : " بأن هناك صلة طبيعية واحدة وخاصة بين البلدين وهى النيل لكن ، أهمية ذلك ليست في أن نهرا واحدا يجرى بين البلدين ، بل أن البلدين يتنافسان في استخدام مياه كلاهما في حاجة متزايدة إليها ، وعلى ذلك فان النيل سياسيا هو النقيض للارتباط بين مصر والسودان ، واهم سمة تميز النهر بالنسبة للمصريين ، أنه يمر بالسودان قبل مصر وهذا ما يجعلهم مهتمين بتأمين إمداداتهم من المياه بواسطة السد العالي في أسوان بغض النظر عن مصالح السودان ، كما أنه لا توجد أسس حقيقية لعلاقة سياسية خاصة بين مصر والسودان فحسب بل أن الصلة الطبيعية الهامة الوحيدة بينهما هى مصدر الخلاف السياسى وستظل كذلك ، وأن مصر في هذا الأمر الحيوى سوف تستغل حتما أي ارتباط سياسى لتحقيق مصالحها الخاصة " انظر : محسن محمد : مرجع سابق ، ص٢٤٥.

حق السودان في مياه النيل [١] ، كما اتهم حزب الأمة إسماعيل الأزهرى بتفريطه في ميـــاه النيل كما أثار حزب الأمة النواب داخل البرلمان ضد مصر وضد إسماعيل الأزهرى [٢] ، وأدى ذلك إلـــى اتساع الجفوة بين الحزب الوطنى الاتحادى ومصر بسبب مفاوضات مياه النيل ، ورغبة مصر في عدم إعطاء السودان كميات إضافية من المياه قبل إتمام السد العالي [٣] .

هكذا نجد أن مسألة مياه النيل استحوذت على اهتمام السودانيين والبرلمان الســوداني ، لأن التقـارير الصحفية السودانية خلال هذه الفترة نقلت إليهم أن المصريين متحفظون في إعطاء السودان حصته الكاملة من مياه النيل بما يمكنه من استصلاح أراضى زراعية جديدة أو إقامة خزانات ، ممـا أدى إلـى إثـارة أعضاء البرلمان السوداني ضد مصر [٤] .

وفي أثناء مفاوضات مياه النيل إذ بصحف القاهرة الصادرة في ٨ أبريـل ١٩٥٥ تؤكـد علـى فشـل المحادثات بشأن مياه النيل ، كما ذكرت العناوين الرئيسية للصحف المصرية (ضبط وزير سوداني وهـو يعد منشورات ضد الحكم في مصر) ، (الوزير يرأس وفد السودان في مفاوضات مياه النيل فيعمل علـى فشلها) ونشرت الصحف المصرية صورة لخضر حمد وزير الري السوداني وهو في إحدى مطابع

---

(١) كان وفد من الإخوان المسلمين برئاسة عبد الحكيم عابدين قد سافر إلى السودان قبل الثورة لمقابلة أعضاء حزب الأمة لإقناعهم بوحدة وادى النيل فقال لهم السيد عبد الرحمن المهدى " يا أستاذ عبد الحكيم ماذا تقولون في الملك فاروق ؟ فسكت عابدين ولم يرد ، فقال السيد عبد الرحمن إنكم غير راضيين عنه وتعملون على الخلاص منه ، إذن لماذا تطوقون رقابنا مع رقابكم ؟ وما هذه الحجج التي يحتج بها رجال السياسة عندكم ، نيل واحد ، ونهر واحد ، كم من البلاد يخترقها نهر واحـد وكل منها مستقل عن الآخر ، ولغة واحدة ، كثير من البلاد يتكلم أهلها لغة واحدة وليس بينهما اتحاد ، ولكـن أن تقـول أن الوحدة على أساس الإسلام وحينئذا أكون كافرا لو ناديت بالانفصال " انظر: محمد العـدوى : حقـائق وأسـرار الإخـوان المسلمون،القاهرة،١٩٨٠،ص ص٦٠-٦١.كما أوضح المستر وليم لوس مستشار الحاكم العام لوفد حزب الأمة " بأن هـدف مصر في السودان بأن تستولى على الأراضى السودانية وألا تقوم دولة على حدودها قد تعاديها في يوم من الأيام فتحرمهـا من السيطرة على مياه النيل " انظر :
Summary of Conversations With the Umma party on ,30.October.1953, The Sudan collection.

(٢) محسن محمد:مرجع سابق،ص ٢٧٠

(٣) نفس المرجع ،ص ٣٢٠.

(٤) محمد سعيد محمد الحسن:عبد الناصر والسودان ،الخرطوم ،١٩٩٢،ص٢٩.

القاهرة ويقف بجانبه وكيل نيابة أمن الدولة [١] .

وهكذا نجد أن مسألة مياه النيل كانت أحد الأسلحة التي شهرها البريطانيون في تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية من جانب ، وإذكاء نار الفتنة بين مصر والسودان من جانب آخر [٢]، ويذكر خضر حمد " بأننى سارعت إلى إعداد بيان تفصيلى بما جرى في المحادثات وكذلك موضوع القصيدة ، وعقدت بدار وكالة حكومة السودان مؤتمرا صحفيا حضره مندوبو وكالات الأنباء ، وقلت للصحفيين اسألوا عن المنشورات وماذا فيها وفي أي مطبعة طبعت ؟ ولما كان الرأى العام والبرلمان في السودان مهتما بهذه المسالة اهتماما زائدا ويتابع تطوراتها منذ أن سمع بها فقد أعددت بيانا لكى اطلع الرأى العام على الحقيقة وأذعت بيانا مفصلاً وكان الناس يلتفون حول الراديو في الأماكن العامة واستقبل الناس البيان استقبالا حسنا مؤيدا لموقفي وعدم تفريطى في حقوق السودان " [٣].

ويذكر الدكتور البخاري الجعلى بإنه " كلما تأزمت العلاقات المصرية السودانية ، كلما برزت مسالة مياه النيل في العلاقات بينهما على أنها قضية كبرى وحساسة في الصحافة ليس فقط في الصحافة المصرية والسودانية ، ولكن في الصحافة العربية بوجه عام ، ومن المؤسف أن من يرددها فإنما يرددها بعلم وبغير علم " [٤] .

وفي محاولة من الحكومة السودانية للدفاع عن نفسها أمام البرلمان ، وأن هدفها هو التوسع في المشاريع الزراعية ، وتوضيح سياستها تجاه مياه النيل قامت بالكشف أمام نواب البرلمان عن المفاوضات التي كانت سرية حتى ذلك الوقت [٥] ، فقد ألقى وكيل وزارة الري السوداني بيان في مجلس النواب قال فيه "لقد استنفد السودان نصيبه القليل من المياه منذ عام ١٩٥٢ ، واضطر لأن يستدين ٢٠٠ مليون م٣ حتى الآن بسبب القيود التي تفرضها اتفاقية ١٩٢٩ ، ونتيجة لذلك أدت الاتفاقية

---

(١) جريدة الأهرام ،العدد ٢٤٩٧١ ، بتاريخ ١٩٥٥/٤/٨.

(٢) يحيى عبد المجيد : مرجع سابق ، ص١٨١.

(٣) خضر حمد :مرجع سابق ،ص ٢١١.

(٤)البخارى الجعلى : مناقشة في ندوة العلاقات المصرية السودانية ، في الفترة ١٣الى١٥مايو، ١٩٨٩، بالقاهرة ، ص ٢١٤.

(٥) جلسة البرلمان الدورة الثالثة بتاريخ ٣/ ١٩٥٥/٧ .

إلى تقييد تنميتنا الزراعية إلى درجة أن التوقف الكلى بات وشيكاً ، كما أن العرض الحالى يتناقض مع كل مقاييس العدالة والأخلاق ومع تعاليم القرآن الكريم ، كما أن صلاح سالم تحدث بحماس عن النوايا الطيبة التي يجب أن تسود علاقات البلدين ،ولكننا نعتقد أن هذا الحديث كان كلاماً معسولاً ، ولهذا ترى حكومة السودان أن اللجوء إلى أى شكل من أشكال التحكيم الدولي أصبح أمراً ملحاً " [١] .

كما تحدث وزير الري أمام النواب قائلا " إن هذا الموقف الجديد الذى توصل إليه هو وزملاؤه الوزراء بالطريقة التالية أجد نفسى مضطراً إلى الاعتذار أمام البرلمان عن الثقة السابقة في الحكومة المصرية فيما يتعلق بمشكلة مياه النيل ،إننى اعترف الآن بالخطأ ، وبالتالى أعود إلى الصواب فالحقيقة المرة هو أن ما كنا نعتقده مياه كان مجرد سراب ، لذلك كان علينا الاعتماد على الله سبحانه وتعالى ، ثم على قوة حقوقنا والضمير العالمى ، من أجل ضمان نصيبنا الحقيقى من مياه النيل " [٢] .

---

(١) منكرة كيل وزارة الري أمام البرلمان ، جلسة البرلمان الدورة الثالثة بتاريخ ٣/ ١٩٥٥/٧ .

(٢) جلسة مجلس النواب السوداني الأول ، الدورة الثالثة ، بتاريخ ٣/ ١٩٥٥/٧ .

ومع تصاعد الضغوط وتواصلها ، طرحت الثقة في حكومة الأزهري وأسقطت ، وذلك رغم الأغلبية البرلمانية الواضحة التي كان بتمتع بها الحزب داخل البرلمان وبدون إجراء انتخابات جديدة ، وكان هذا الحدث دليلا على قوة نفوذ مصر داخل البرلمان خاصة وأن الذين صوتوا ضد الحكومة كانوا وكلاء برلمانيين في الحكومة نفسها، ولم يتمكن الحزب من استعادة وضعه إلا بعد مناورات سياسية حامية ، ووعد بتكوين حكومة ائتلافية في المستقبل القريب ، ومنذ تلك اللحظة بدأت المناورات والمؤامرات السياسية بشكل مستمر ، وأصبحت الحكومة تركز كل طاقتها فقط من أجل البقاء في كراسي الحكم ، وبحكم انشغالها بهذه المناورات والمؤامرات ، لم تجد أى وقت لمواجهة مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية (1) ، وكان وفد من حزب الأمة قد سافر إلى إنجلترا ، وطلب الصديق المهدى من المستر لويد وقف تدخل المصريين في الانتخابات البرلمانية وفي شئون السودان ، وتساءل إبراهيم أحمد :"هل هناك فائدة من اللجوء إلى الأمم المتحدة لمنع تدخل المصريين في الانتخابات البرلمانية وفي شئون السودان ؟ (2) فرد لويد :" من المستبعد أن تناقش الأمم المتحدة أي شكوى من أقلية برلمانية " ، ونصح لويد الوزير البريطانى ممثلى حزب الأمة بأن تستغل المعارضة موضوعات بتكرار الأسئلة البرلمانية داخل البرلمان السوداني ، حتى تكون الحكومة مجبرة على اتخاذ موقف مع الاستقلال أو ضد مصر ، والأدوات التي تستغل لهذا الغرض هى تكرار الأسئلة البرلمانية حول مياه النيل والعملة المفضلة (3) .

كما استجاب روبرت هاو الحاكم العام البريطانى في السودان لتعليمات الوزير البريطانى المستر لويد بالتركيز على نقاط معينة داخل البرلمان السوداني ومنها مياه النيل والعملة المفضلة (4) ،

---

(١) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق ، ص٩٧.

(٢) تفاصيل لقاء وفد حزب الأمة بالمستر لويد أنظر: جريدة صوت الأمة،العدد ٤٧٩، ١٩٨٩/١/١.

(٣) محسن محمد: مرجع سابق،ص ٢٢٩

(٤) مضابط للبرلمان السوداني جلسة بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٠.

ففي جلسة البرلمان السوداني عمل الحاكم العام البريطانى على إثارة نواب البرلمان ضد مصر ، وذلك للمطالبة بنصيب عادل من حصة السودان من مياه النيل ، كما تحدث الحاكم العام عن المشاريع الزراعية وعن التوسع في المشاريع الزراعية حيث قال " لقد تم مسح حوض النيل لتقدير مساحة الأراضى القابلة للزراعة والري وسنبدأ حالاً التوسع في منطقة المناقل ليشمل مساحة قدرها ٨٠٠,٠٠٠ فدان وسياسة حكومتى تعمل على تشجيع التوسع في مشاريع الزراعة " (١) وكان النواب في البرلمان وخاصة أحزاب المعارضة يرددون الأسئلة البرلمانية حول مياه النيل والعملة المفضلة (٢) .

وفي ٨ إبريل سنة ١٩٥٧ تم توقيع اتفاقي الدفع والعملة بين الحكومتين المصرية والسودانية ، ويتضمن الاتفاق المالى أن تقوم حكومة السودان بسحب البنكنوت المصرى والعملة المعدنية المتداولة من السودان وفقا للبرتوكول المرافق للاتفاق ويشمل تسليم البنكنوت المصرى المسحوب من جميع الفئات إلى فرع البنك الأهلي المصرى بالسودان في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار العملة السودانية ، وتسلم العملة المعدنية المصرية المسحوبة لوزارة المالية المصرية في القاهرة للاستبدال في مدة لا تتجاوز آخر يونيو ١٩٥٨ (٣) ، واستمر البنك الأهلى المصرى يعمل كأداة مالية للحكومة ، وبذلك ظل هذا البنك يحتفظ بالودائع الحكومية ، ويقوم بمهام البنك المركزى ،مثل تقديم التسهيلات للحكومة وإدارة

---

(١)الجلسة الافتتاحية للبرلمان السوداني بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٠، انظر أيضا : محسن محمد: مرجع سابق،ص ٢٢٩ .

(٢) وأما موضوع العملة فقد ظل السودان يستعمل العملة الورقية المصرية حتى استقلال السودان وبعد إعلان الاستقلال اصبح من أهم مقومات الاستقلال أن يكون للسودان عملته الخاصة ، وقامت حكومة إسماعيل الأزهري بطبع عمله ورقية سودانية ووقع عليها إسماعيل الأزهري بوصفه رئيساً للوزراء ، فلما علمت أحزاب المعارضة بتوقيعه على العملة نصحته بالكف عن طباعتها، ولكن الأزهرى اعتقاداً منه أن وجود اسمه على العملة الورقية سيقوى موقفه السياسي بين البسطاء من المواطنين ومضى في طباعه عمله ورقيه بتكلفة بلغت ثمانين ألف جنيه ممهوره باسمه ، وبعد تولى خليل رئاسة الوزراء كانت العملة قد تم طبعها ولم توزع ، وبعد نقاش طويل في البرلمان رؤى أن توقيع الأزهري على العملة كان خطأ ، وأن عمله البلاد يجب أن تكون ذات مظهر قومى لا صله للحزبيه ، وأن التوقيع عليها يجب أن يكون قاصراً على المسؤولين في الشئون المالية والمصارف ، لذلك قررت الحكومة إحراق العملة أنظر : أمين التوم :مرجع سابق ،ص ١٤٠، انظر أيضا :
Abd El Rahman, Mohamed Ali : Fluctuations and Impact of Government Expenditure in The Sudan 1955-1967, Khartoum , 1974,pp5-8.

(٣) سمير المنقبادى : تطور المركز الدولي للسودان ، القاهرة ١٩٨٥،ص ٣٠٧.

المعروض النقدى في البلاد وغيرها ، وبكلمات أخرى كان البنك الأهلي يسيطر سيطرة قوية على الاقتصاد السوداني حتى عام ١٩٦٠عندما أسس بنك السودان.

وقد أدى قرار تجاهل اتفاقية مياه النيل (بسبب أزمة الحدود بين مصر والسودان) إلى زيادة المشاريع الخاصة ، ومكن الحكومة السودانية أيضاً من السير قدماً في خططها الطموحة لتوسيع مساحة الزراعة المروية باتجاه الغرب عن طريق تشييد خزان جديد في منطقة الروصيرص ، وهذا الخزان الجديد قد يساعد أيضا على زراعة مليون فدان جديد بعيداً على النيل ،ورغم الاحتجاج المصرى وصلت الحكومة العمل في كلا المشروعين ، ومتجاهلة اتفاقية١٩٢٩،وبدأت مصر في البحث عن كل الوسائل الممكنة لإيقاف سياسة التوسع الزراعى السوداني، في القطاعين العام والخاص ، وكان البنك الأهلى المصرى أفضل أداة لتحقيق هذا الهدف ، لأنه يقوم بمهام البنك المركزى للسودان فقام البنك بتقييد التسهيلات الائتمانية وتخفيض حجمها إلى ٨٠% من حجم تسهيلات السنة الأخيرة للحكم البريطانى وزيادة سعر الفائدة على القروض وإجراءات أخرى مماثلة .

وفي رد عنيف على هذه الضغوط الاقتصادية المصرية، قامت الطبقة الحاكمة السودانية باتخاذ عدة إجراءات عن طريق البرلمان بهدف مواجهة سياسة تقييد القروض غير المتوقعة من قبل البنك الأهلي المصرى ، فاصدر البرلمان قراراً بإنشاء البنك الزراعى السوداني الذى بدأ عملة في عام ١٩٥٩، وضاعفت الحكومة جهودها للحصول على قروض أجنبية بشكل عام وأمريكية بشكل خاص [(١)] ، مثل قروض الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهى من أهم المؤسسات التابعة للبنك الدولي ، التي منحت قرضا لمصنع النسيج السوداني وقرضا آخر للبنك الصناعى السوداني لم يسحب البنك منها إلا ٧٠٠٠٠ جنية ، ثم ألغي كلية بسبب قطع السودان لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في أعقاب حرب سنة ١٩٦٧ [(٢)] ، وفي أعقاب تحول مصر إلى المعسكر الشرقى وحصول مصر على الأسلحة الروسية في أعقاب قيام حلف بغداد ومهاجمة مصر لهذا الحلف ، ورفض مصر الاشتراك في منظمات الدفاع الغربية خاصة بعد رفض بريطانيا وأمريكا تسليم أسلحه لمصر ، أدت كل هذه الأسباب إلى تباعد بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد المقابلة التي تمت بين عبد الناصر والسفير السوفيتى ،

---

(١) تيسير محمد أحمد على : ، ص ص ١٢٧- ١٢٩.

(٢) فرهاد محمد على محمد : مشكلات التنمية الصناعية في جمهورية السودان الديمقراطية دراسة علمية وعملية عن الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧١،رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،قسم النظم السياسية والاقتصادية ، ١٩٧٥، ص ١٣٠

وعرض السفير السوفيتى على عبد الناصر أن يقوم الاتحاد السوفيتى بتزويد مصر مما تحتاج أليه من أسلحه ، وقوبلت هذه الصفقة بانزعاج شديد في دوائر الغرب ، كما شنت الصحف الأمريكية حملة عنيفة على مصر خاصة بعد أن أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أن وجود السوفيت في مصر يهدد الأمن الغربى والأمريكى ، كما كان ذلك التحول بداية النزاع في منطقة الشرق الأوسط (١) ، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن وجود السوفيت في مصر يؤدى إلى انتشار الشيوعية داخل القارة الأفريقية عن طريق مصر والسودان ، ولذا فقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا الضوء الأخضر لتحقيق استقلال السودان عن مصر ، كما يتضح ذلك من الوثائق الأمريكية حيث تشير هذه الوثائق إلى اتهام مصر بأن الولايات المتحدة الأمريكية عقدت اتفاقا مع بريطانيا لتحقيق استقلال السودان عن مصر (٢) ، وفي اجتماع بين السفير المصرى في واشنطن ومساعد وزير الخارجية الأمريكي في أواخر شهر مايو ١٩٥٦ طلب المسئول الأمريكي من السفير المصرى " بأنه إذا كانت مصر راغبة في بناء السد العالي فعليها أن تعلن في بيان رسمي امتناعها عن عقد المزيد من صفقات السلاح مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية " (٣) ، ورفضت مصر المقترحات الأمريكية ،فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب عرضها للإسهام في مشروع السد العالي ، وبطريقة مجافية لكل عرف دبلوماسى فليس من المعتاد أن يقابل سفير دولة وزير الخارجية وقبل أن تنتهى المقابلة يكون العالم قد عرف بما صرح به الوزير وهو مازال في مكتبه مع السفير (٤) .

ويذكر الرئيس جمال عبد الناصر : " بعد ست سنوات تم سحب العرض بتمويل السد العالي ، وكانت هذه ضربة قوية لآمالنا " (٥) ، وقال دالاس وزير الخارجية الأمريكى " أردت أن أقول لعبد الناصر أن موسكو تستطيع أن تعطيه أسلحة للحرب ، أما نحن نستطيع أن نعطيه السلام " (٦).

---

(١) فؤاد المرسى : مرجع سابق ، ص ص١٧٩ـــ١٨١،وانظر أيضا:
Ferrell,H.Robbrt :American Diplomacy A history , London , 1975,p.743.

(٢) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions,Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955.

(٣) فؤاد المرسى : مرجع سابق ، ص ١٩٧.

(٤) نفس المرجع ، ص ص ٢٠٣ـــ ٢٠٤.

(٥) خطابات الرئيس جمال عبد الناصر ومقابلاته الصحفية ١٩٥٩،القاهرة ٢٠٠١،ص ٥٥٩ ، ص ٣٢٦.

(٦) محمد الطويل : برلمان الثورة (تاريخ الحياة النيابية في مصر١٩٥٧ـــ ١٩٧٧) القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٥٥٩ .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية متأكدة من عدم إمكانية مصر على تمويل مشروع السد العالي بمثل هذه الاعتمادات الضخمة ، لأن الأمريكان يفهمون ضمنا أن حالة الاقتصاد المصرى سوف ينهار تماما [١] ، وأكد بوجين بلاك مدير البنك الدولي في تقريره " أن مصر سوف تعبئ كل الموارد المالية ، وسوف تلزم نفسها بسياسة داخلية وخارجية من أجل تنفيذ مشروع السد العالي " [٢] ، وقامت الحكومة السوفيتية بالإعلان عن استعدادها لتمويل السد العالي ، وما أن تم الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتى على تمويل المرحلة الأولى من مشروع السد العالي ، حتى فوجئت مصر بأن حكومة السودان التي يرأسها عبد الله خليل تعلن إسقاط اتفاقية مياه النيل ، وتضيف إلى ذلك أنها سوف تنفذ مشروعا جديدا لبناء سد على النيل في منطقة الروصيرص، ولم تكن عند مصر أى اعتراضات على تنفيذ مشروع خزان الروصيرص ، ولكنها كانت ترى أن تنفيذ المشروع يجب أن يتم بتنسيق بين مصر والسودان ،وأن يكون في حدود اتفاقية مياه النيل ،وذلك لأن أى إخلال باتفاقية مياه النيل كفيل بأن يشجع قوى أخرى عند منابع النيل على تنفيذ مشروعات للسحب من مياه النيل دون أى تنسيق بين دول حوضه ، وأحست القاهرة أن موقف السودان ينطوى على منطق سياسى أكثر مما يعتمد على حقائق اقتصادية ، وكان مما أثار الشكوك أكثر أنه في وسط المناقشات الدائرة بين القاهرة والخرطوم أعلن في واشنطون فجأة أن بعثة من البنك الدولي سوف تسافر للخرطوم للتفاوض في تمويل سد الروصيرص ، وكان هذا كله ينطوى على مخاطر واسعة ويقود البلدين إلى احتمالات صدام لاشك فيه ، وكانت وجهة نظر مصر أن مصر والسودان كليهما معرض للخطر إذا ما أسقطت اتفاقية مياه النيل ،وأن الحكومة البريطانية هى التي تحرض السودان على كسر اتفاقية مياه النيل لأن معنى ذلك أنه سوف يطلق يد بريطانيا في مستعمراتها الأفريقية عند منابع النيل في التصرف بمياه النيل على أى نحو تريده [٣] كما قدمت بريطانيا والولايات المتحدة عدة دراسات لتخزين المياه في أثيوبيا ، وذلك لصرف النظر عن مشروع السد العالي ، وللضغط على مصر والسودان ،وظلت أزمة مياه النيل قائمة بين مصر والسودان أثناء حكومة عبد الله خليل لعدم اعتراف نواب حزب الأمة وعبد الله خليل باتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ [٤].

---

(١) جايل ماير:الولايات المتحدة الأمريكية وثورة يوليو١٩٥٢-١٩٥٨،ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو،القاهرة، ١٩٩٨،ص٢٨٤.

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٦٤.

(٣) محمد حسنين هيكل:سنوات الغليان ، حرب الثلاثين سنةجـ١ ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ٤٠٠.

(٤)

Edgar, O.Balance: The Secret War in the Sudan,1955-1972,London,1977,p.47.

ويذكر يحيى عبد المجيد : " أدى إعلان إلغاء اتفاق ١٩٢٩،من جانب واحد إلى تدهور العلاقات بين مصر والسودان " [١] ، وكان البنك الدولي قد اشترط للمساعدة في مشروع السد العالي أن يكون هناك اتفاق مسبق بين مصر والسودان وعلى تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان [٢] ، وبعد إعلان مصر نبأ اتفاقيتها مع الاتحاد السوفيتى لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع السد العالي ، أرسل عبد الله خليل السيد ميرغنى حمزة وزير الري إلى مصر لإجراء مفاوضات مياه النيل [٣] .

وقبل إجراء الانتخابات البرلمانية في السودان عام ١٩٥٨ رأت الحكومة السودانية القومية التي يرأسها عبد الله خليل والتي تتألف من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى الموالى لمصر أن تبدأ مرحلة الانتخابات البرلمانية بعلاقات ودية مع مصر ، حيث يذكر السيد على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطى المؤيد للحكومة المصرية ، ووزير الداخلية في حكومة عبد الله خليل "أنه قبل الانتخابات البرلمانية السودانية لعام ١٩٥٨اتفقنا مع عبد الله خليل رئيس الوزراء ، بأن نرسل وفد إلى مصر لنعيد المفاوضات بخصوص مياه النيل ، وإذا بدأنا الانتخابات وكانت علاقة الحكومة مع مصر علاقة ودية فإن ذلك سيؤثر على نتيجة الانتخابات البرلمانية [٤] ، وبعد ظهور نتيجة الانتخابات البرلمانية ،والتي انتهت بفوز حزب الأمة بأغلبية المقاعد ، وتم تشكيل الحكومة القومية الجديدة من حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى ، وفي أول مارس عام ١٩٥٨ بدأت أعمال الدورة الأولى ، وبعد عدة استجوابات داخل البرلمان السوداني لميرغنى حمزة وزير الري أكد أمام مجلس النواب :" بأن العقبة التي وقفت في سبيل الاتفاق في كل المفاوضات التي أجريت بين مصر والسودان بشأن مياه النيل هى مطلب السودان لتعويض مجز عما يصيبه من غرق للأراضى السودانية بعد قيام السد العالي ، وكان الجانب المصرى يدرك سلامة مطلب السودان ولم يعترض عليه كليا من حيث المبدأ ولكنه كان يأمل مع الوقت أن لا

---

(١) يحيى عبد المجيد:مسالة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية،بحث ألقى في ندوة العلاقات المصرية السودانية ، في الفترة ١٣ إلى ١٥مايو ، ١٩٨٩، بالقاهرة ، ص ص ١٨١-١٨٢.

(٢) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions,Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955.

(٣) Edgar, O.Balance: op,cit,p.47.

(٤) على عبد الرحمن الأمين:مشروع الحركة الوطنية ،الخرطوم،١٩٨٥، ص ١٩.

يتحمل كل العبءَ الذى يمكن أن تنال منه مصر خيراً وفيراً في الماء لرى مزيد من أراضيها ولإنتاج الكهرباء لتغطية كل احتياجات مصر من الطاقة الضرورية لها " ، وكان البرلمان السوداني يعطى المفاوض السوداني السند للإصرار على موقفه من تعويض يتناسب مع الخسارة التي ستصيب السودان بقيام السد العالي وغرق للأراضى السودانية " [١] .

وكان السيد ميرغنى حمزة يعرض على مجلس الوزراء والبرلمان السوداني كل صغيرة وكبيرة عن هذا الأمر الهام ، ويستعين بآراء النواب في كثير من المسائل التي كانت تعترض المفاوضات مؤخرا وكان النواب يهتمون بمطلب السودان بتعويضه تعويضا مجزيا تماما عما سيفقده عندما تمتد بحيرة السد العالي إلى داخل حدود السودان وتغمر شلالات شمال السودان ، التي أثبتت الدراسات العلمية والفنية المتوفرة لدى المفاوض السوداني بأن موقعها يمكن أن يستغل على نطاق واسع ، وتمد السودان بكل الطاقة الكهربائية التي يحتاجها للإضاءة والصناعة .

ويرجح الباحث أنه في أعقاب انتهاء أزمة الحدود ، والموقف المتشدد لمصر تجاه أزمة الحدود أثناء الانتخابات البرلمانية السودانية لعام ١٩٥٨ ، لم ينسى عبد الله خليل هذا الموضوع وفتح ملف مياه النيل فبعد فوز حزب الأمة بأغلبية ساحقة في الانتخابات البرلمانية وسيطرة حزب الأمة مدعوماً بالولايات المتحدة الأمريكية طالب بعض النواب في البرلمان بعرض تقسيم المياه وملف النيل على التحكيم الدولي ... ومع تطور الأزمة قامت الحكومة السودانية بإغلاق خزان سنار قبل موعد إغلاقه وذلك لسد احتياجات مشروع المناقل من المياه ، واعتبرت الحكومة المصرية أن الحكومة السودانية قامت بمخالفة اتفاقية ١٩٢٩ .

وقامت مصر بتقديم مذكرة بهذه المخالفة لميرغنى حمزة وزير الري السوداني بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٠وبعد اجتماع الهيئة البرلمانية لحزب الأمة ومجلس الوزراء ردت الحكومة السودانية بأن السودان لم يعرف في أى وقت من الأوقات أن اتفاقية ١٩٢٩ ملزمة له، كما أوردت المذكرة السودانية نفس الرد على أزمة الحدود بأن السودان عند نيلة لاستقلاله كان قد أبدى ملاحظات وتحفظات لدولتي الحكم الثنائي بأنه لن يكون ملزما بأية معاهدات أو اتفاقيات أبرمت نيابة عنه قبل الاستقلال مالم تعرض علية تلك المعاهدات والاتفاقيات ويقرها ، وذلك في بيان السيد رئيس الوزراء السابق (الأزهرى) الذي ألقاه أمام

---

(١) مضابط مجلس النواب السوداني الثانى ، اجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٥/١.

البرلمان السوداني في أول يناير ١٩٥٦، ولو كانت لحكومة مصر وجهة نظر فيما يختص لسارعت بتقديمها أما قبل الاستقلال أو عند تسلمها الكتاب الذى بعث به السيد رئيس الوزراء السابق في الثالث من يناير ١٩٥٦إلى الرئيس جمال عبد الناصر، كما أوردت المذكرة بأن حكومة القاهرة لم ترد على حكومة الخرطوم حين طلبت توضيح الاتفاقات الملزمة لها في أعقاب خطابى دولتى الحكم الثنائى مصر وبريطانيا بالاعتراف باستقلال السودان [١] .

وفي جلسة مجلس النواب ومع تطور الأزمة اعترض مبارك زروق زعيم المعارضة في البرلمان السوداني وهاجم ميرغنى حمزة وزير الري وحكومة خليل لإغلاق خزان سنار [٢] ، وأعتبر إسماعيل الأزهري أن هذا الموضوع يسئ للعلاقات بين الدولتين خاصة وأن مصر لا تمانع في صرف أى سلفة مائية للسودان ، ووقف ميرغنى حمزة أمام مجلس النواب قائلاً :" بإن المشكلة في أن نصيب السودان الحالى من مياه التخزين لا يكفي لرى مشروع الجزيرة ومشروع المناقل عند إتمامه والمقدرة بـ ٧١٥ مليون متر مكعب إضافية عن نصيبه البالغ ٤ مليارات متر مكعب ، وعلى ذلك يكون مجموع ما يحتاجه السودان هو ١٤٩٧مليون متر مكعب إضافية عن نصيبه البالغ أربعة مليارات م٣ ...كما تم الرد على مذكرة الحكومة المصرية بهذا الشأن " كما طالب بعض النواب في البرلمان بإلغاء اتفاقية ١٩٢٩،وطالب البعض بعرض الأمر على لجنة تحكيم دولية .

---

(١) محمد حسن داؤد : مرجع سابق ، ص ص ٨٠ـ٨١.

(٢) قامت الحكومة السودانية بإغلاق خزان سنار قبل الموعد المحدد والمتفق علية بأسبوعين ، تبدأ كميه المياه المخزونة في خزان سنار في الانخفاض تدريجيا لمرورها إلى مصر ، وفي ١٠ يونيو يصل سطح المياه بالخزان مليون متر مكعب ، تمر من الفتحات الأكثر انخفاضا في السد في حاله فصل الجفاف للنهر ، بالإضافة إلى أن جميع الفتحات بالسد مرفوعة بواباتها ، لأن الفيضان السنوى يبدأ تدريجيا من شهر مايو ، ومن ١٥ يوليو تغلق بعض الفتحات ، فيصل مستوى المياه إلى منسوب النهر في ٣١ يوليو إلى ٢٠, ٤١٧ م وعند هذا المستوى أصبحت كمية المياه المطلوبة لتغذية القناة الرئيسي متوفرة خلال أغسطس وسبتمبر وأكتوبر وفي أثناء ارتفاع الفيضان تمر المياه من الطرق التي تم تصميمها على مستوى الفتحات عند ٢٠, ٤١٧ م وفي أول نوفمبر تغلق هذه الفتحات .

-وفي نهاية الشهر نفسه تزداد نسبة المياه المخزونة حتى تصل إلى منسوب٧٠ ,٤٢٠ م والتي يحتفظ بها طوال شهر ديسمبر ، وفي الفترة من يوليو إلى ديسمبر يكون التدفق الطبيعى للنهر كافيا بالنيل الأزرق ويسمح بتوزيعها كالأتى :ـــ يسمح منه بكميه تمر إلى مصر، و يسمح منه بكميه تأخذها قناة الجزيرة ،و يسمح منه بكميه تستخدم في ملئ الخزان ، وخلال الفترة من ١٩ـ يناير إلى ١٠ يونيو فإن كل التدفق الطبيعى للنيل الأزرق يتم تخزينه كاحتياطى لمصر ، انظر : حسن على محمد أحمد المكحل الشريف: مشروع الجزيرة في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٠٤ـــ١٩٢٩، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ص ص ١٤٥ـ ١٤٦، انظر أيضا : سامية عبد العزيز درويش :مرجع سابق ، ص ٩٤.

كما طالب أحد نواب حزب الأمة " بالعمل من أجل رفع مستوى المياه المخزون في سد سنار ، وكذلك إنشاء العديد من الخزانات في السودان مثل خزان الروصيرص وحتى على الرغم من اعتراض الحكومة المصرية ...فهذا حق السودان في مياه النيل التي ظلت تستمتع بها مصر وحدها منذ اتفاقية ١٩٢٩، ولهذا فلن نسمح بأي قطرة مياه تنزع من السودان وهذا حقنا الطبيعي في مياه النيل " (١) .

وفي جلسة مجلس النواب أثار عضو البرلمان الجنوبى بيل كيك (دائرة بور الشمالية) أزمة مياه النيل داخل البرلمان بعد حديثه عن المجاعة التي يتعرض لها أبناء الجنوب لعدم توفير الحكومة الذرة لأبناء الجنوب مع توفرها في الشمال ، مما أدى إلى أن فقد العديد من أبناء الجنوب أرواحهم خاصة الذين يتعرضون للمجاعة ، كما أن مشكلة مياه الشرب مازالت قائمة في الجنوب منذ عام ١٩٥١دون أن تسعى الحكومة لحلها " (٢) .

وانتقلت أزمة مياه النيل من مجلس البرلمان إلى مجلس الشيوخ ، ففي جلسة مجلس الشيوخ السوداني بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٨ تكلم العديد من النواب حول أزمة مياه النيل بين مصر والسودان ، كما طالب العديد من النواب بتشييد العديد من خزانات المياه مثل خزان خشم القربة ، وتحدث ميرغنى حمزة أمام مجلس الشيوخ قائلاً : "أن مصر لا تمانع في إقامة خزانات المياه في السودان مثل خزان الروصيرص وخزان خشم القربة ، ولكن تشييد خزان كخزان خشم القربة يتوقف على السد العالي ، وأنه إذا تم الاتفاق على السد العالي فيكون أسبقية خزان خشم القربة بعد إنشاء خزان الروصيرص مباشرة " (٣) .

ويؤكد البعض من أن إثارة مشكلة الحدود ومياه النيل بين البلدين في ذلك الوقت بالذات كان انعكاساً لتزايد الشكوك وتوتر العلاقات بين الحكومتين الذى استغلته بعض المصالح الخارجية المتناقضة وعملت على تصعيده ، من خلال التدخل في شؤون البلدين ، وظهرت هذه الحقيقة في الأحداث التي صاحبت مناقشات إنشاء السد العالي (داخل البرلمان) ، كما كانت الرأسمالية الزراعية السودانية تنظر بغير اطمئنان إلى هذا السد ، الذى اعتبر مفخرة مصر في التاريخ الحديث ، وقدرت تكلفته في تلك الفترة

---

(١) مضابط مجلس النواب السوداني الثانى ، اجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٥/١.

(٢) مضابط مجلس النواب ، جلسة مجلس النواب رقم ٢ الدورة الأولى الجلسة رقم ٧ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢١،وعن عن أحوال السكان في الجنوب ،انظر : محمد المعتصم : جنوب السودان في مائة عام ،القاهرة ،١٩٧٢، ص ص ٨٢–٨٣

(٣) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة مجلس الشيوخ السوداني بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٨

بمليار دولار ، وكانت ترى أنه سيمكن مصر من السيطرة على مواردها من المياه ، ولكن على حساب إغراق عدة أميال من الأراضى السودانية في الشمال ،وهكذا تسبب هذا المشروع الضخم في خلق توتر إضافي في العلاقات المصرية السودانية [١] .

كما تدخل الشيخ على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطى لحل الأزمة بين مصر والسودان حيث يذكر على عبد الرحمن " ووافق السيد عبد الله خليل على سفرى إلى مصر وكان معى السيد أمين السيد ، واجتمعنا مع الرئيس جمال عبد الناصر وذكريا محيى الدين والشرباطى وزير الري واتفقنا على كل شي بخصوص مياه النيل ،وفي يوم عودة الوفد السوداني إلى السودان لعرض ما اتفقنا عليه في مصر على عبد الله خليل وقع انقلاب عبود [٢] في السودان في نوفمبر ١٩٥٨" [٣] .

انقلاب عبود واتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل :

كان الخلاف حول مشكلة مياه النيل في عهد حكومة الأزهرى هو توزيع كمية المياه بين الدولتين ، ومطالبة السودان لمصر بالتعويض الكافي لسكان حلفا، وربط مصر بين إقامة خزان الروصيرص وبين السد العالي ، وذلك على عكس ما حدث في ظل حكومة عبد الله خليل ، حيث لم يعترف عبد الله خليل ولا غالبية نواب البرلمان من حزب الأمة باتفاقية ١٩٢٩، كما عمل خليل علي تدويل أزمة مياه النيل ، فاعترض السيد على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطى وشريكه في الحكم والموالى لمصر ، وهدد بعرض الأمر على نواب البرلمان فتراجع عبد الله خليل خشية حدوث تقارب بين نواب حزب الشعب الديمقراطى ونواب الحزب الوطنى الاتحادى داخل البرلمان الأمر الذى قد يؤدى لسقوط الحكومة

---

(١) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق ،ص ١٣١.

(٢) ولد الفريق إبراهيم عبود ببلدة محمد قول بالبحر الأحمر عام ١٩٠٠ ، واكمل تعليمه بقسم المهندسين بكلية غوردون ثم بالكلية الحربية وتخرج منها عام ١٩١٨ كضابط مهندس برتبة ملازم ثانى ، والتحق بسلاح الأشغال العسكرية في الجيش المصرى ، وظل به حتى انسحاب القوات المصرية في عام ١٩٢٤ ، وقد حاز نيشان قوة دفاع السودان للضباط الوطنيين ، وتنقل بين وحدات الجيش المختلفة ، وفي ١٩٥٦/٤/٤تقلد منصب القائد العام للجيش السوداني ، وكان ثانى سوداني يتقلد هذا المنصب ، أنظر : عبد العزيز محمد موسى : جنوب السودان خلال الحكم العسكرى الأول ١٩٥٨ ـــ ١٩٦٤ ،ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، قسم التاريخ ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠ ، يحيى محمد عبد القادر ، المرجع السابق ، ١٣٧ .

(٣) على عبد الرحمن الأمين:مقابلات رواد الحركة الوطنية ، ص ١٩.

وسحب الثقة منها [١].

ويرجح الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في ازدياد أزمة مياه النيل ، وعلى عدم حلها وعلى عدم الوصول إلى اتفاق بين البلدين ، وذلك لإضعاف مركز مصر داخل البرلمان السوداني ، وذلك للتأثير على النواب للموافقة على المعونة الأمريكية،وهذا ما حدث وبدليل ما أكده عبد الفتاح أبو الفضل من أن الأجهزة الأمريكية قامت بالتعاون مع أجهزة المخابرات البريطانية في إحداث القلق في العلاقات المصرية السودانية ، فقد حرضتا حكومة خليل في إسقاط اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩، عقب إعلان مصر نبأ اتفاقيتها مع الاتحاد السوفيتى لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع السد العالي ، وأعلنت السودان أنها سوف تقوم بتنفيذ مشروع جديد في الروصيرص ، فقامت فجأة المظاهرات الصاخبة في السودان ضد ما أسمته بالتواطؤ بين حكومة السودان وقوى الغرب المعادية للقومية العربية والوحدة، وبعد انقلاب عبود كانت مصر أول دولة تعترف بحكومة عبود بعكس ما كان متوقع لخليل ، وإمعاناً في التحدى كتب عبد الناصر لعبود : " إن مصر على استعداد لكل عمل يهدف إلى توثيق الروابط بين البلدين والحكومتين والشعبين، ويهدف إلى إعادة احترام اتفاقية مياه النيل ، وأن مصر لا تمانع حتى في اقتسام فائض مياه السد العالي بعد تنفيذه بين مصر والسودان بما يحقق مصالح القطرين لخدمة المشروعات الحيوية ، وأن مصر تؤيد مطلب السودان في إقامة أى مشروعات على النيل ومنها مشروع سد الروصيرص ، وعقب ذلك أعلنت حكومة عبود أن الأسباب التي كانت تحول دون الاتفاق مع القاهرة قد زالت بزوال الحكومة القديمة [٢] .

ويذكر الرئيس جمال عبد الناصر :" وفي أثناء وجود عضو مجلس السيادة السوداني هنا في مصر تكلمت معه وقلت له طبعا السودانيون إخوننا ، ولابد أن نحل مشاكلهم وأنا مستعد ، وطلب منى أن أرسل دعوة إلى عبد الله خليل ، وطبعا نيتنا حل المشاكل ، لسنا نريد خلق مشاكل وأرسلت دعوة إلى عبد الله خليل ، وطبعا لم يتحدد ميعاد لوصوله، وفجأة قام جيش السودان الوطنى بثورة ، وأعلن أن هذه الثورة للقضاء على الفساد والقضاء على الاستغلال ، وكنا أيدنا هذه الثورة لعدة أسباب أولا : نحن نعلم أن جيش السودان هو جيش وطنى... وكلنا نعرف من هو قائد الثورة ونعرف أنه رجل وطنى صميم إذ كان قام بثورة فللسودان ولمصلحة السودان ومن أجل المحافظة على استقلال وحرية السودان

---

(١)على عبد الرحمن :مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان،ص ص١٦ ــ ١٧.

(٢) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : تأملات في ثورات مصر ، ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٧٨ــ ٨٨ ، انظر أيضا : محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ،ص ٤٠١.

ومن أجل المحافظة على إبقاء السودان خارج مناطق النفوذ ،التي كان بدأ يتسرب إليها في أشكال مختلفة ولكنا نعرف كبار الضباط وباقى الضباط في السودان ونعرف أنهم رجال وطنيون لا يهدفون إلا لخدمة وطنهم... وبهذا أعلنا أننا نؤيد ونساند الثورة الوطنية في السودان، وشكرناهم على إشارتهم أن الخلاف بين بلدينا خلاف مفتعل ، وعلى إشارتهم انهم سيعملون بالتضامن مع الدول العربية والجمهورية العربية المتحدة ، أن حكومة السودان أعلنت البارحة ، أنها فتحت باب الاستيراد من مصر الذى كان موقوفاً قبل ذلك اليوم هنا في الإقليم المصرى ، قررنا فتح باب الاستيراد من السودان الذى كان موقوفا من قبل وبهذا فعلا كما قال قائد ثورة السودان الفريق عبود الجفوة المفتعلة تنحل بكلمة سهلة ، وأزالوا الوضع المفتعل ، وكان من اللازم أن نرد في الحال لتعود الأمور إلى طبيعتها وإلى أوضاعها الطبيعية والى ما كانت عليه ، فأصدرنا اليوم قرارا بإعادة فتح الاستيراد مع السودان إذن يجب أن نكون دائما على حذر وعلى بينه من دسائس الاستعمار الذى يريد الوقيعة بيننا وبين جميع الدول العربية أنه يتطلع إلى خصام بين مصر والسودان ويقف يشاهد مبتهجا وسيحاول الاستعمار أن يتبع سياسة التفرقة حتى يبسط نفورة في هذه المنطقة " (١) .

وكانت حكومة الخرطوم بالفعل تتجه نحو الارتباط بحلف بغداد ، الحلف الموالى للغرب ، وتضاعفت مخاوف مصر من زيارة نيكسون للخرطوم ، وقبول السودان اللاحق للمعونة الأمريكية المرتبطة بمشروع أيزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط ،وقد أدى هذا التطور بشكل خاص إلى تزايد شكوك وتخوف مصر ، واعتبرته محاولة جديدة لعزلها ، ولذلك أبدى نواب حزب الشعب الديمقراطي المؤيد لمصر أثناء مناقشات المعونة الأمريكية عدم رغبتهم في التعاون مع حزب الأمة في البرلمان ، وصاروا لا يشاركون في اجتماعات اللجنة البرلمانية ، ونتيجة لفشلهما في حل خلافاتهما ، وإيقاف التدهور المتواصل في الأوضاع الاقتصادية ، ومواجهة الضغوط المصرية المتزايدة ، وضغوط المعارضة المتصاعدة ، لم يستطع الحزبان المتحالفان سوى الاتفاق على تأجيل دورة انعقاد البرلمان حتى الانتهاء من حل خلافاتهما ، كما أشارت تقارير المخابرات العسكرية إلى حالة سخط واستياء وسط صغار الضباط ، وكان بعضهم قد حوكم قبل شهور قليلة بتهمة محاولة القيام بانقلاب عسكرى ، ومعظم هؤلاء الضباط موالين للضباط الأحرار في مصر ومجرد احتمال حدوث انقلاب موالى لمصر ، وبالتالى إخضاع احتياجات الزراعة السودانية للاحتياجات المصرية يمثل سبباً كافياً لإحداث الذعر والرعب في

---

(١) مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمرات التعاون ، القاهرة ، ١٩٥٨.

صفوف حزب الأمة ،واتصل حزب الأمة بكبار الضباط في الجيش السوداني وطلب منهم تكوين حكومة انتقالية مؤقتة ، وفي صباح يوم انعقاد البرلمان في دورته الجديدة ، قام القائد العام للجيش وزملاؤه ضباط القيادة العامة لأول مرة في تاريخ السودان بانقلاب عسكرى [١] .

وفي أعقاب قيام انقلاب عبود حضر وفد سوداني إلى مصر لتوقيع اتفاقية مع مصر لحل مشكلة مياه النيل [٢]، أما عن أسباب تحول موقف الجيش السوداني ودوافع الموافقة على اتفاقية مياه النيل ؟

يرجح الباحث بأن عبد الله خليل اتفق مع عبود قبل الانقلاب بأنه بعد استقرار الأحوال ، وقبول المعونة الأمريكية بكامل شروطها ، يسلم الفريق عبود الحكم مرة ثانية لعبد الله خليل ،لكن عبود رفض تسليم الحكم مرة ثانية لحزب الأمة ، وأنهى الجفوة المفتعلة مع مصر وعقد اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ ليحصل على تأييد مصر في مواجهة حزب الأمة والمعارضة ، ومما يدل على صحة رأى الباحث ما أكده خليل " من أن الضباط خدعوه لأنهم اتفقوا معه على تأليف حكومة من المدنيين والعسكريين بالتشاور معه " [٣] ودليل على صحة رأى الباحث أيضا ما أكده أبو حسبو عن عبد الله خليل فيقول " لقد كان الانقلاب أمريكياً لحما ودما فهم الذين خططوا له ونفذوه بواسطة رجلهم خليل فقد كان خليل رجل الأمريكان والغرب ولم يكن يخفي خليل هذا بل كان يفاخر به ويدافع عن موقفه " [٤] .

وحاولت بريطانيا أن تنصب نفسها كطرف رئيسى مع السودان قبل اتفاقية ١٩٥٩عن طريق عبود، وجاء الرد المصرى على لسان الحكومة السودانية بعدم السماح لأية دولة أجنبية التدخل في مفاوضات بشأن مياه النيل لأن المفاوضات تجرى بين دولتين مستقلتين ، ولهذا رفضت مصر والسودان السماح لأي جهة أجنبية الاشتراك في المفاوضات القائمة بين مصر والسودان بشأن مياه النيل [٥] ، وكان أحمد خير وزير الخارجية في حكومة عبود قد أعلن أنه سوف يعمل على تقوية العلاقات بين السودان والدول الأفريقية والدول العربية وخاصة تحسين العلاقات مع مصر [٦] .

---

(١) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق، ص ١٣٣ـــ ١٣٥.

(٢) محى الدين الحضرى : الموعد (عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨في السودان) مكتبة جامعة الدول العربية.

(٣) أمين التوم :مرجع سابق ، ص ص ١٥٦ ــ ١٥٧ .

(٤) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٥) حسن على محمد أحمد :دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية ١٩٢٩-١٩٥٩،رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة، ٢٠٠٠،ص٢٥٨.

(٦) Holt ,Peter. M: A History of The Sudan From the Coming of Islam to the Present Day,London,1989,p.171.

وفي ٨ نوفمبر ١٩٥٩ تم توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان بمقر وزارة الخارجية المصرية وكان يرأس الوفد المصرى في المفاوضات زكريا محى الدين وزير الداخلية [١]، وتولى رئاسة الوفد السوداني اللواء محمد طلعت فريد [٢] ، وقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتى :ـ

نظراً لأن نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا و لزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان و الجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الآن .

ونظراً لأن هذه الأعمال تحتاج إلى إنشائها وإدارتها إلى اتفاق و تعاون بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها و استخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة و المستقبلة .

ونظرا إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل و لم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتى :ـ

ـ أولا : الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١ـ يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر و زيادة إيراده المنوه عنها في هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨مليارا من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً.

٢ـ يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها ، ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويا.

ـ ثانياً : مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

١ـ لضبط مياه النهر والتحكم في تدفق مياهها إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل .

---

(١) محى الدين الحضرى : الموعد (عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨في السودان) مكتبة جامعة الدول العربية.

(٢) ولد اللواء محمد طلعت فريد بأم درمان في يناير ١٩٣١ وأكمل تعليمه بأم درمان ، ثم التحق بكلية غوردون وأتم تعليمه فيها وتخرج منها في ١٩٣٨/١/١وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن رقى لرتبة الأميرالاى في ١٩٥٦/٦/٢٨ ثم لواء في ١٩٥٨/٧/١ وبعد انقلاب ١٩٥٨ في السودان أصبح من أعضاء المجلس العسكرى الحاكم في السودان ، وتولى رئاسة الوفد السوداني لمفاوضات مياه النيل انظر: الموعد (عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨في السودان) انظر أيضا : عبد العزيز محمد موسى : مرجع سابق ،ص ٩٦.

٢ـ ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأي أعمال أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

٣ـ يحسب صافي الفائدة من السد العالي أساس متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان في سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨٤ مليارا سنوياً من الأمتار المكعبة ويستبعد من هذه الكمية الحقوق لمكتسبة للجمهوريتين وهى المشار إليها في البند (أولا) مقدرة عند أسوان ، كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي فينتج من ذلك صافي الفائدة التي توزع بين الجمهوريتين .

٤ـ يوزع صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة ١٤,٥ للسودان إلى ٧,٥ للجمهورية العربية المتحدة متى ظل متوسط الإيراد في المستقبل في حدود متوسط الإيراد المنوه عنه في البند السابق .

وهذا يعنى أن متوسط الإيراد ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدر بـ ٨٤ مليارا وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالى بعشرة مليارات فإن صافي فائدة السد العالي يصبح في هذه الحالة ٢٧ مليارا ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤,٥ مليارا ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧,٥ مليارات، ويضم هذان النصيبان إلى حقهما المكتسب فإن نصيبها من صافي إيراد النيل بعد تشغيل السد العالي الكامل يصبح ١٨,٥ مليارا لجمهورية السودان و ٥٥,٥ مليارا للجمهورية العربية المتحدة [١] ، فإذا زاد المتوسط فإن الزيادة في صافي الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

٥ـ لما كان صافي فائدة السد العالي المنوه عنه في الفقرة ـ ٣ ـ يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان في سنوات القرن الحالى مستبعدا من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر في السد العالي فإن المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالي الكامل .

---

(١) وافقت السودان على منح مصر مليار ونصف سلفة من نصيبها للمضى في برامجها للتوسع الزراعى ، انظر : جمهورية مصر العربية : وزارة الخارجية ـ مصر ونهر النيل ـ ص ٩٩.

٦- توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين في السد العالي لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التي اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق .

٧- تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائياً قبل يوليو سنة ١٩٦٣[١].

٨- من المسلم به أن تشغيل السد العالي الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين في جبل أولياء ، ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء في الوقت المناسب .

ثالثاً : مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل :-

نظراً لأنه تضيع الآن كميات من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط من المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى في البلدين فإن الجمهوريتين توافقان على ما يأتى : -

١- تتولى جمهورية السودان - بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة - إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض ، ويكون صافي فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة ويساهم كل منهما في جملة التكاليف بهذه النسبة أيضاً ، وتتولى جمهورية السودان الإنفاق على المشروعات المنوه عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها في التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها في فائدة هذه المشروعات .

---

(١) تم ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السودانيين الذين غمرت أراضيهم بمياه التخزين إلى منطقة حلفا الجديدة بجوار منطقة كسلا في شرق السودان وتم بناء مبنى مستقل لكل واحد منهم على نفقة الحكومة المصرية ،حيث دفعت مصر تعويضا قدرة ١٥مليون جنية مصرى انظر : جمهورية مصر العربية :وزارة الخارجية - مصر ونهر النيل - القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٠٠.

٢- إذا كانت حاجة الجمهورية العربية المتحدة ، بناء على تقدم برامج التوسع الزراعى الموضوعة ، إلى البدء في أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المنوه عنها في الفقرة السابقة بعد إقراره من الحكومتين في وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك ، فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء في المشروع ، وفي خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار يتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبه في المياه التي يدبرها المشروع في التواريخ التي يحددها لهذا الانتفاع ويكون هذا البرنامج ملزماً للطرفين .

وعند انتهاء السنتين فإن الجمهورية العربية المتحدة تبدأ في التنفيذ بتكاليف من عندها، وعندما تتهيأ السودان لاستغلال نصيبها طبقاً للبرنامج المتفق عليه فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التي حصلت عليها من صافي فائدة المشروع على ألا تتجاوز حصة أى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

رابعاً : التعاون الفنى بين الجمهوريتين :

١- لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتي الجمهوريتين والسير في البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده وكذلك لاستمرار الأرصاد المائية على النهر في أحباسه العليا توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة، بعدد متساو من كل منهم [١] ، يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها : -

(أ) رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التي تهدف إلى زيادة إيراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات في صورتها النهائية قبل التقدم بها إلى حكومتي الجمهوريتين لإقرارها .

(ب) الإشراف على تنفيذ المشروعات التي تقرها الحكومتان .

---

(١) عن الجهاز الفنى لمياة النيل انظر : ملحق رقم ٣ اتفاقية ١٩٥٩ بملاحق الرسالة ، وعن الهيئة الفنية المشتركة وأعمالها ، انظر : محمد شوقى عبد العال ، الأبعاد القانونية للتعاون المائى بين دول حوض النيل ، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الري المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٣٥ - ٣٩ ، انظر أيضا: ملف الطليعة عن السد العالي ، مجلة الطليعة ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥.

(ج) تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التي تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التي تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين في البلاد التي تقام فيها هذه المشروعات

(د) تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها في الفقرة (جـ) بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل من موظفي الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالي وسد أسوان وطبقاً لما يبرم من اتفاقات مع البلاد الأخرى عن المشروعات أعالى النيل المقامة داخل حدودها .

(هـ) لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحة الإيراد ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالي لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة في أية سنة من السنين فإنه يكون من عمل الهيئة أن تضع نظاماً لما ينبغى أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة في السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضررا على أى منهما وتتقدم بتوصياتها في هذا الشأن لتقرها الحكومتان .

٢ـ لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين في البند السابق ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته في كامل أحباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفنى للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة في السودان وفي الجمهورية العربية المتحدة وفي أوغندا .

٣ـ تصدر الحكومتان قرارا مشتركا بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدبير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين ، وللهيئة أن تجتمع في القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل ،وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية الإدارية والمالية .

خامساً : أحكام عامة : ١ـ عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث في شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فإن حكومتي جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة يتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها [1] .

---

(١) طلب الجهاز المصرى الفنى لمياه النيل من أثيوبيا موافقة السودان قبل الشروع في تنفيذ أي مشروع على النيل ، وعن الموقف الأثيوبى بعد الاتفاقية ، انظر : مروان بدر : مرجع سابق ، ص ص ١٨ ـ ٢١.

وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالاتصال بالمختصين في حكومات البلاد ذات الشأن - كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظام التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الأعمال ، وبعد إقرار هذه لتفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية .

- نظرا إلى أن البلاد التي تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدين تطالب بنصيب في مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سويا مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأى موحد بشأنها وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر فإن هذا القدر محسوباً عند أسوان يخصم مناصفة بينهما . وتنظيم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها في هذا الاتفاق مع المختصين في البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها .

سادساً : فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالي الكامل :

نظراً لأن انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما في صافي فائدة السد العالي لن يبدأ قبل بناء السد العالي الكامل والاستفادة منه فإن الطرفين يتفقان على نظام توسعهما الزراعى في فترة الانتقال من الآن إلى قيام السد العالي الكامل بما لا يؤثر على احتياجاتهما المائية الحاضرة .

سابعاً : يسرى هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين على أن يخطر كل من الطرفين الطرف الآخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسى .

ثامناً : يعتبر الملحق رقم ١ والملحق رقم ٢ (أ) و (ب) المرفقان بهذا الاتفاق جزءا لا يتجزأ منه[١]
حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩هـ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ [٢] .

---

(١) تابع إتفاقية سنة ١٩٥٩ (ملحق رقم ١ وملحق رقم ٢ انظر : وزارة الخارجية: مصر ونهر النيل ، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٩٩- ١٠١ .

(٢) نفس المرجع ، ص ص ٩٥- ٩٨.

وهكذا أدت اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ إلى زيادة نصيب السودان من المياه من ٤ إلى ١٨,٥ مليار متر مكعب من مجموع المياه المتوفرة للبلدين البالغة ٨٤ مليار م٣، والأمر الحاسم في هذه الاتفاقية كان هو اعتراف السودان بحقوق مصر المكتسبة في اتفاقية ١٩٢٩، وموافقته على تشييد السد العالي ، وفي مقابل ذلك التزمت مصر بدفع ١٥مليون جنية مصرى كتعويض عن المناطق السودانية التي سوف تغمرها مياه بحيرة السد العالي ، ولإعادة توطين ٥٠ الف من النوبيين السودانيين سكان تلك المناطق ، وأثارت الاتفاقية استياء أوساط واسعة من الشعب السوداني خاصة الأحزاب السودانية ، وذلك لأن كميات المياه التي خصصت للسودان ومبالغ التعويضات كانت اقل مما كانت تطالب به الحكومة المدنية السابقة (٣٢مليون جنية بدون تكلفة المبانى العامة) [١] ، ويذكر إبراهيم المفتى :" قدرت تكاليف نقل حلفا في ذلك الوقت بمبلغ ١٠٠ مليون " [٢] .

وما أن تم توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان حتى عمت الفرحة في البلدين ، وقد عبرت صحف المصرية والسودانية عن هذه الفرحة ، فخرجت الصحف السودانية كلها بالعناوين العريضة في صدر صفحاتها الأولى تشيد بالاتفاق [٣] .

كما أرسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية شكر للرئيس إبراهيم عبود على إنهاء الجفوة المفتعلة بين البلدين وكيف أن قوة السودان العسكرية والاقتصادية والزراعية حماية لظهر مصر ، ثم تحدث عن الاستعمار والتدخل الأجنبي الذى عمل على الوقيعة بين الدولتين [٤] ، وبعد توقيع اتفاقية ١٩٥٩ وفي حديث للرئيس جمال عبد الناصر لنيويورك تايمز عن النفوذ الأجنبى في السودان قال " لقد كان هذا النفوذ هو الذى وضع العراقيل في دروب التفاهم بين الشعبين المصرى والسوداني ،وأن الاتفاقية التي توصلنا إليها مع السودان هذا الأسبوع تؤكد هذه النظرية عندما أزيل النفوذ الأجنبى تم التوصل إلى الاتفاقية " [٥].

---

(١) تيسير محمد أحمد على :مرجع سابق ، ص ١٤٠.

(٢) إبراهيم المفتى : مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٣) جريدة صوت السودان بتاريخ١٩٥٩/١١/٩ ،وأنظر جريدة السودان الجديد بتاريخ١٩٥٩/١١/١٠

(٤) خطاب من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الفريق إبراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة السودانية بتاريخ ١١/١٠ / ١٩٥٩ ،مجموعة السودان .

(٥) خطابات الرئيس جمال عبد الناصر ومقابلاته الصحفية عام ١٩٥٩، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٥٥٩

وبعد توقيع اتفاقية ١٩٥٩ أعلنت الحكومة الأثيوبية عن عدم اعترافها باتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان بحجة أن هذه الاتفاقية غير عادلة ، وأعلنت أن القانون الدولي لا يقبل كلمة " الحقوق المكتسبة" وان الحقوق الثابتة لدولة ما مشتركة في نهر دولى ، وأعلنت أن مصر والسودان لم تأخذا رأى الحكومة الأثيوبية ،التي أعلنت تنصلها صراحة من اتفاقية ١٩٥٩ ، كما أرسلت أثيوبيا احتجاجا على بناء السد العالي (١) الذى اتخذ قرار بنائه دون إجراء مشاورات كبيرة مع أثيوبيا ، ومن المعروف أن أثيوبيا مرتبطة بالمشروعات الأمريكية عن طريق المعونات الفنية ، كما أعلنت الحكومة الأثيوبية أن الاتفاقية (١٩٥٩) مقصورة على مصر والسودان فقط مع تجاهل بقية دول الحوض الأخرى مما أدى بهذه الدول إلى إثارة المطالب بحصتها في مياه النيل بالرغم من وفرة موارد المياه بأنواعها (٢) ، كما رأت أثيوبيا أن لها الحق في استغلال ما تراه مناسبا لمصالحها خاصة وقد تم الاتفاق بين مصر والسودان على توزيع مياه النهر الذى ينبع في أرضها دون مشورتها ،وبالرغم من هذا حرص عبد الناصر على وجود علاقة طيبة مع إمبراطور أثيوبيا (٣) .

ويذكر الأستاذ محمد فايق " أن أثيوبيا كإحدى الدول المشتركة في حوض نهر النيل عملت على عرقلة أى اتفاقية جديدة خاصة بتوزيع مياه النيل ،وكان الاتفاق بين مصر والدول المشتركة معها في حوض النيل أمرا ضروريا في ذلك الوقت حتى تستطيع المضى في تنفيذ مشروع السد العالي" (٤) ، ويذكر أحمد الرشيدى " كانت هناك محاولات متكررة من جانب إسرائيل – منذ أوائل الخمسينات – للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الموارد المائية العربية ، وثانيا هناك حاله أثيوبيا التي ما تفتأ من حين إلى آخر تلوح باستخدام مياه النيل كسلاح سياسى ضد مصر التي يعتمد اقتصادها بل وحياتها كلها على هذه المياه وبدرجة أساسية... وأن ثمة مصلحة حقيقية مؤكدة لمصر في تأمين وصول مياه النيل إليها (٥) .

---

(١) وقد تم إنشاء جسم السد العالي في شهر فبراير ١٩٦٨، وتم وضع حجر الأساس لمحطة توليد القوى الكهربائية في ٩ يناير ١٩٦٣ ، وقد بدأت إدارة المحطة في ١٥ أكتوبر ١٩٦٧، انظر:شوقى الجمل : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

(٢) حسن على محمد احمد : مرجع سابق ، ص ص ٢٥٧-٢٥٩.

(٣) منصور خالد:جنوب السودان في المخيلة العربية ، لندن ٢٠٠٠ ، ص ٩٤.

(٤) محمد فايق :مرجع سابق ،ص٨٨.

(٥) أحمد الرشيدى : مصر ومياه النيل ، آفاق أفريقية مجلة دورية فصلية تعنى بالقضايا الأفريقية المجلد الثانى – العدد الخامس ربيع عام ٢٠٠١ .

كما أرسلت تنزانيا مذكرة رسمية لمصر والسودان " بأن معاهدة ١٩٢٩ لم تعد سارية المفعول لتنزانيا وأعطت لمصر مهلة لمدة سنتين لوضع ترتيبات جديدة يتفق عليها البلدان وإن لم يحدث ذلك لا تعتبر تنزانيا ملتزمة باتفاقية ١٩٢٩،[١] وتبعتها كل من أوغندا وكينيا في ذلك [٢]، وقد ردت مصر على تنزانيا بمذكرة رسمية أكدت فيها على وجهة نظرها باستمرار اتفاقية ١٩٢٩ والالتزام بها إلى أن يتفق الطرفان على معاهدة أخرى [٣] .

وفي إحدى خطب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمرات التعاون أكد على " أن الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا عملتا على إثارة المشاكل بين مصر والسودان على مياه النيل بعدما فشلوا في الحرب العسكرية والحرب الاقتصادية والضغط والإذاعة والحرب النفسية والدعاية ، ولم ينفع كل هذا ، ولا الشعب قام بثورة ، ولامات من الجوع ، إذن فلنعاكسهم في مياه النيل ، وهذا الكلام كتبته الجرائد سنة ١٩٥٦ ، وبدأت المشاكل تظهر بيننا وبين السودان إنما على أى أساس ؟ حينما قال عبود إن المشاكل بيننا كانت مفتعلة ، كان يعلم الحقيقة مشاكل مفتعلة ، المشاكل على المياه ، مشاكل مفتعلة ، المشاكل على المياه ، كل سنة فيه ٣٠مليار متر مكعب يذهب إلى البحر ففيه مياه تكفينا وتكفي السودان ،

---

(١) تطالب بعض الأصوات في تنزانيا بإعادة النظر في المعاهدات التي أبرمته في السابق حول الانتفاع المشترك بمياه النيل على أن تلك المعاهدات قد أبرمت في العهود الاستعمارية وقبل أن تحصل شعوب المنطقة على استقلالها ، وتشير هذه الأصوات إلى اتفاقية ١٩٢٩ التي أبرمت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كممثلة عن السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا ، وأهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هو النص على " ألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على الخيرين التي ينبع منها سواء في السودان أو الدول الأخرى الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها إنقاص مقدار الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبة على أى وجه يلحق الضرر بمصالح مصر " علاء الحديدى : السياسة الخارجية تجاه مياه نهر النيل ، السياسة الدولية ،العدد ١٠٤ ، إبريل ١٩٩٤ ، انظر أيضا : عايدة العلى سرى الدين : مرجع سابق ، ص ص ١٥_ ١٦.

(٢) حالة الوطن : التقرير الإستراتيجي السوداني الأول ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٣٠٧.

(٣) زكى البحيرى : النيل ومصر _ الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل من ١٨٩٩حتى نشوب الحرب العالمية الثانية _ المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا،١٩٩٨ص٤١ ، انظر أيضا :
Holt ,Peter : op,cit,p.169.

ويأتي الإنجليز ويقولون أن لنا نصيبا في المياه ، فعندك أوغندا والكنغو ويروحون إلـى الحبشـة ويقف إمبراطور الحبشة والقى تصريحا ويقول نحن لم نسمع بالاتفاقيات ، ويقف وزير خارجيـة الحبشـة يعطى تصريحات ولم نرد على هذا الكلام ، لأننا كنا نعرف من الأصل ، وقلنا لنـرد علـى الأصل ولا داعى للرد على الفرع ، الأصل الذى يدس بيننا وبين إخواننا في السودان ،وصحفي أجنبى تكلم فقلت له لا فائدة ، فنحن سكان شمال وادى النيل ، والسودان ساكن جنوب وادى النيل نفس الفترة، ولن نهجـر هـذا الوادى فإلي أين سنذهب ؟ أنذهب إلى أمريكا وسكانها لن يتركوها لنا ، لقد تجاورنا مائـة مليـون سـنة وسنظل كذلك ليوم القيامة نحن في الشمال وهم في الجنوب ، لكن فيه واحد سيرحل من هنا بل من أفريقيا كلها ، إنهم انتم أيها المستعمرون الذين ليس لهم مكان في أفريقيا أو في وادى النيل ، وعلاقتنا مع السودان علاقة أبدية وعلاقة طويلة ، وإن اختصمنا يوما ، فسنصفو ثانى يوم وإن اختلفنا شهرا فسنصفو بعد ذلـك لان مصالح السودان ومصالحنا تعتبر مصالح مشتركة " [١] .

ويذكر محجوب صالح :" بأن مصر استطاعت أن تصل في سـهولة ويسـر مـع الحكـم العسـكرى في السودان إلى اتفاق حول مياه النيل ، وقام الرئيس جمال عبد الناصـر بـأول زيـارة لـه للسـودان بعد الاستقلال في ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ ، للمشاركة في احتفالات الذكرى الثانية للانقلاب [٢] ، فـي وقـت اتحدت فيه كل القوى السياسية في السودان في جبهة واحدة معارضـة للنظـام العسـكرى الحـاكم فـي السودان ، وقدمت مذكرة بعد أسبوع من زيارة جمال عبد الناصر للسودان تطالب فيها الجيش بالعودة إلى ثكناته العسكرية [٣] ، عندما تقدم بعض النواب في برلمان المجلس المركزى باستجواب حـول موضـوع السلفة المائية وهل ستكون حق مكتسب لمصر ، كما تحدث بعض النواب عن مدى أهمية هـذه الاتفاقيـة خاصة بالنسبة للسودان مما جعل نائب القائد العام يعلن مـن داخـل المجلـس " بـأن هـذه الاتفاقيـة

---

(١)مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمرات التعاون ،القاهرة ، ١٩٥٩.

(٢) لم تكن هذه أول زيارة لعبد الناصر للسودان حيث يذكر السادات " أن عبد الناصر نقل إلى السودان وظـل هنـاك لمدة عامين كاملين بين ديسمبر ١٩٣٩وديسمبر ١٩٤١ " انظر:عبد العظيم رمضان :تطور الحركة الوطنيـة فـي مصر(١٩٣٩ــ ١٩٤٥)،جـ ٤،القاهرة،١٩٩٨،ص ١٣٨.

(٣) محجوب محمد صالح :العلاقات المصرية السودانية –وإشكالات الإدراك المتبـادل–نـدوة العلاقـات المصـرية السودانية ، ص ١٤٨.

أعطت السودان العديد من المزايا بالإضافة إلى أنها أنهت الجفوة المفتعلة بين الدولتين الشقيقتين ، كما أدت هذه الاتفاقية إلى التوسع الزراعى في حوالى ضعف المساحة المنتفعة في الوقت الحاضر بما يزيد المساحة بحوالى ٢٠٠% ، وكذلك ضمان احتياجات الري لجميع الأراضي المنزرعة في أقل السنين إيرادا ، كما أن هذه الاتفاقية ستؤدى إلى التوسع في زراعة القطن وزيادة الدخل السنوى للحكومة والدخل القومى من الزراعة بحوالى ٢٠٠% ، وإقامة العديد من المشروعات على النيل الأبيض ، والانتفاع بالسدود التي ستقوم الحكومة بإنشائها ، واستغلال سقوط المياه منها في توليد الكهرباء على نسبة توليد الكهرباء من خزان أسوان الحالى ، وكذلك إمكان ملء الخزانات التي تقيمها حكومة السودان من المياه الرائقة نسبيا مما يطيل في عمرها ، وقد بدأت الحكومة فعلا بتنفيذ مشروع المناقل الذى تبلغ مساحته حوالى ٨٠٠ ألف فدان ، وقد نفذ منه حتى الآن المرحلة الأولى وتبلغ حوالى ٢٠٠ ألف فدان [١] ، كما أن أي نفع يعود على مصر يعود على السودان في نفس الوقت... كما هاجم التدخلات الأجنبية (خاصة من جانب بريطانيا) كما أكد أن مسألة مياه النيل أمر يخص حكومة السودان والجمهورية العربية المتحدة وحدهما وأن محاولات بريطانيا إنما هى محاولات مكشوفة تستهدف عرقلة مباحثات مياه النيل ، وأن على بريطانيا وفرنسا أن تفهما جيدا أن حكومة الجمهورية السودانية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة مستقلتان استقلالا كاملا لا غبار عليه ، وهما حين يتفقان على مصالحهما فانهما يعرفانها أكثر من أى دولة أخرى ، والجمهوريتان ليس في حاجة إلى وصاية عليهما من أى دولة أخرى[٢] ، وعلى الرغم من عدم معارضة أعضاء المجلس المركزى لاتفاقية مياه النيل خلال المناقشات داخل المجلس إلا أنه بعد إجراء الانتخابات البرلمانية وقيام الحكم البرلمانى الثانى ، وفوز حزب الأمة في

---

(١) اتخذت حكومة عبد الله خليل إجراء أدى إلى أيجاد أزمة بين البلدين في ٢ يوليو ١٩٥٨ بقيامها برفع منسوب النيل أمام خزان سنار لرى المرحلة الأولى من مشروع المناقل . وهو ما عد خرقا لاتفاقية مياه النيل ، يحد من كمية المياه الواردة إلى أسوان في ذلك الوقت مما يلحق خسائر بالمزروعات المصرية ، انظر : محمود خليل : العلاقات المصرية السودانية ــ الثوابت والمتغيرات على ضوء مشكلة حلايب ، السياسة الدولية ، العدد١١٣ ، يوليو ١٩٩٣.

(٢) مضابط المجلس المركزى إجراءات الدورة الأولي للمجلس المركزي .

الانتخابات البرلمانية بأغلبية ساحقة في عام ١٩٦٥، وتولى محمد أحمد محجوب وزير الخارجية في حكومة عبد الله خليل رئاسة الوزراء ، هاجم الكثير من النواب في البرلمان اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ بين مصر والحكم العسكرى في السودان [١] .

واعترضت قطاعات كبيرة حول قانونية وشرعية اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ وافتقاره للتفويض الشعبى، وفي عدالة الاتفاق نفسه ، وفي الحصة التي حصل عليها السودان ، وفي غمر أراضى غالية من ارض السودان وفي التعويض المالى عنها والذى ألحق بالاتفاق [٢] ، فقد تحدث نائب حزب الأمة عن دائرة مساليت أمام مجلس النواب عن " شرعية اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ وافتقارها للتفويض الشعبى وفي عدالة الاتفاق نفسه ...كما هاجم الدكتاتورية العسكرية وكيف تسببت في ازدياد مشكلة الجنوب ، كما أن الحكم العسكرى اختار الاستمرار في حرب باهظة التكاليف أدت إلى مزيد من التدهور الاقتصادى ، كما أن الحكم العسكرى حرم أبناء الجنوب من الاشتراك في الإدارة وفي التنمية الاقتصادية ، كما عمل إلى مزيد من الانقسام بين الشمال والجنوب ... على الرغم من أن النيل يشكل رباطا طبيعيا بين الشمال والجنوب ، وسوف يتوقف مدى استخدام مياهه لتوفير احتياجات عدد متزايد من السكان على التمكن من استخدام المياه التي تضيع اليوم في منطقة السدود استخداما افضل ، كما أن الروابط الاقتصادية روابط متينة بين الشمال والجنوب ، يصعب فصمها ، ولابد من الاهتمام بمشاريع النيل وأقامه السدود ... ولهذا يجب علينا أن نحافظ على حقوق السودان في مياه النيل والعمل على إلغاء المعاهدات التي وقعها الحكم العسكرى والدكتاتورية العسكرية مع مصر ونعتبر أن هذا أمرا ضروريا... والاهتمام بالوحدة السياسية بين شمال وجنوب السودان لتنفيذ هذه المشروعات " [٣] . ويذكر الصادق المهدى : " أن دول منابع النيل بعد اتفاقية ١٩٥٩ صارت تطالب بنصيب محدد في مياه النيل للرى الزراعى وللإنتاج الكهرومائى ، هذا الوضع الجديد يوجب سياسة مائية جديدة لحوض النيل ،

---

(١) جلسات البرلمان السوداني ،الحكم البرلمانى الثانى ،الدورة الأولى بتاريخ ٢٧يوليو ١٩٦٦.

(٢) يحيى عبد المجيد :مسالة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية،ندوة العلاقات المصرية السودانية ، ص ١٨٢.

(٣) جلسة مجلس النواب (الجمعية التأسيسية) جلسة الدورة الثانية بتاريخ ١٩٦٧/١/٤.

تتطلب تعاون مصر والسودان لرسمها بما يحافظ على مصالحها المكتسبة ويستجب استجابة عادلة لمطالب دول المنبع " [١] .

وهكذا عملت بريطانيا على اتساع الخلاف بين مصر والسودان على مياه النيل وذلك للسيطرة على مصر،وبعد خروج القوات البريطانية من السودان قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الدور، وعملت على استمرار تخزين أكبر قدر من مياه النيل خارج مصر وذلك ليسهل معه التحكم في الحكومة المصرية ودليل ما أكدته الوثائق الأمريكية من أن السفير المصرى في الولايات المتحدة الأمريكية طلب من وزير الخارجية الأمريكى التدخل لمساعدة مصر في تحسين العلاقات المصرية السودانية لتنفيذ اتفاقية مياه النيل ووافق وزير الخارجية الأمريكى على النظر في الأمر [٢] .

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في ازدياد أزمة مياه النيل وعدم الوصول إلى اتفاق بين البلدين ــ وذلك لإضعاف مركز مصر داخل البرلمان السوداني ــ وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل بين مصر والسودان . يرجح الباحث أن الرئيس جمال عبد الناصر كان يعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية لن توافق على أى اتفاقية لمياه النيل بين مصر والسودان إلا إذا كانت تحت رعايتها ، ولهذا بلغ من ذكاء الرئيس جمال عبد الناصر أنه بمجرد حدوث نزاع بينه وبين الاتحاد السوفيتى في عام ١٩٥٩ انتهز هذه الفرصة ، وعلى الفور قامت مصر بسحب مبعوثيها من الاتحاد السوفيتى وطلبت من الولايات المتحدة استضافتهم وتقديم منح لهم . وأجيبت مصر إلى طلبها خلال أربع وعشرين ساعة وتدخل الرئيس الأمريكى شخصيا لدى الجامعات لتذليل كل العقبات القانونية والإدارية [٣] ، ولهذا استغل الرئيس جمال عبد الناصر فرصة وجود علاقات طيبة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، وقام بمخاطبة الفريق عبود لإجراء مفاوضات مياه النيل ، ودليل على صحة رأى الباحث أن الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٩ قام باعتقال نحو ثلاثمائة من

---

(١) الصادق المهدى : مياه النيل ــ الوعد والوعيد ــ القاهرة ،٢٠٠٠، ص ١١٣.

(٢) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions,(Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955.

(٣) حسن نافعة : سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة ، ندوة سياسة مصر الخارجية : في عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية ، ١٩٩٠، ص ٩٧٨.

الشيوعيين في مصر وسوريا ، وعندما جاءت مناسبة زيارة خروشوف إلي مصر في مايو ١٩٦٤ في مناسبة تحويل مجرى النيل عند السد العالي ، فقد أخرجهم الرئيس جمال عبد الناصر من المعتقلات التي مكثوا فيها خمس سنوات كاملة (١) ، ودليل آخر على صحة رأى الباحث ما أكدته الوثائق الأمريكية إلى أن " الاهتمام المصرى بمياه النيل جعل كل اهتمامها كوضع طبيعى ضمان موارد المياه الحالية ... علاوة على ذلك فمساعدات البنك الدولي مشروطة على اتفاق مسبق بين مصر والسودان للمساهمة في بناء السد العالي في أسوان ،وعلى اتفاق تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان ، ويجب أن تشجع الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد علاقات سودانية مصرية حميمة على النهر يجعل التعاون وثيقاً بينهما (تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية) ويعرف كل دولة حصتها لحدوث استقرار بين البلدين " (٢) .

أما عن أهمية اتفاقية ١٩٥٩ فلا زالت تحكم العلاقة المائية بين مصر والسودان ،صحيح أن هناك أصواتاً في السودان تطالب بين الحين والآخر بمراجعة هذه الاتفاقية أو حتى إلغائها خاصة كلما توترت العلاقات بين البلدين ، إلا أن الاتفاقية صمدت أمام كل هذه العواصف ، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن للسودان مصلحة أكيدة في الإبقاء على هذه الاتفاقية لما تقرره له من حقوق ، وتحققه له من فوائد ليس في مواجهة مصر فحسب ، ولكن في مواجهة دول أعالي النيل الأخرى (٣) .

ولم ينته الحديث عن أزمة مياه النيل واتفاقية ١٩٥٩ داخل البرلمان السوداني إلا بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧، فقد تزايد التعاطف مع مصر ، وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها في أصعب اللحظات في تاريخ مصر ، فقد وقف الشعب السوداني كله اتحادين وغير اتحاديين مع مصر (٤) ، ولم تعد المناقشات داخل البرلمان بعد هزيمة ١٩٦٧ عن تقسيم المياه وأزمة مياه النيل مع مصر ، ولكن عن مشاريع الري ، فقد تحدث محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء السوداني أمام البرلمان عن الاهتمام بمشاريع الري والزراعة في الجنوب مثل مشروع قناة جونجلى للمساهمة في دعم الاقتصاد القومى وتشغيل الأيدى العاملة (٥) .

---

(١) عبد العظيم رمضان : الوثائق السرية لثورة يوليو ، جـ ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص ٣٢ .

(٢) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions, (Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955

(٣) مروان بدر : مرجع سابق ،ص ١٩ .

(٤) مأمون سنادة : ندوة العلاقات المصرية السودانية ، ص ١٦٩ .

(٥) محاضر الجمعية التأسيسية (البرلمان السوداني) ، لدورة الأولى ،الجلسة الثانية بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٠.

وتؤكد الشواهد أن مصر لا تحرص على وحدة وادى النيل لمجرد حصولها على ما تحتاج إليه من مياه النيل ، فهذا التفكير المادى البحت بعيد عن الشعور المصرى، ولكن مصر حريصة على السودان ، لأنه جزء من حدود هذا الوطن ، ولأن أبناءه مواطنون حقيقيون بدمهم ولغتهم وعقيدتهم وشعورهم وآمالهم وأنسابهم ، فعندما تنادى مصر بوحدة وادى النيل لا تستند إلى حق الفتح أو حق الكشف والتعمير ، ولا استغلال موارد السودان لمصلحة مصر ، لتستعيد ما صرفته مصر من ملايين أو مبدأ السيادة أو إلى غير ذلك من المصطلحات [١] ، بل ترمى مصر إلى تقرير الحقيقة الواقعة التي لا ينكرها أحد ، وهى أن مصر والسودان قطر واحد جمعت بين شماله وجنوبه الجوار والعوامل الطبيعية وطبيعة العادات والتقاليد واللغة والدين [٢] .

ويذكر عبد القادر إسماعيل " بأن كل من مصر والسودان أدركت أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تسعيان إلى خلق دويلات في منابع النيل ومنطقة البحيرات العظمى ، وتدخل ضمن مخططها السودان لكى تمتد يد إسرائيل بالعبث في مياه النهر ، وتهيمن وتسيطر على مجريات الأمور فيها ، فكل من مصر والسودان تأخذ في اعتبارها أن أى مشروعات على النهر إنما هى لصالح كل من مصر والسودان بجانب أى اتفاقيات بينهما تدعم العلاقات السياسية ، حيث التقيا عند هدف واحد من أجل استخدام مياه النيل ،ويعتبر مشروع جونجلى ثمرة كبيرة من ثمرات التعاون في إطار اتفاقية مياه النيل ، وفي عام ١٩٧٥ تم توقيع اتفاق لاستخدام مياه النهر يكفل تسعة مليارات متر مكعب لكل من مصر والسودان ،يتم بمقتضاه إنشاء هيئة مياه النيل المشتركة التي تمت بناء على الاتفاق ،وانطلاقا من ذلك جاء التعاون الكامل مع دول حوض نهر النيل [٣] .

---

(١) ويذكر الدكتور يونان لبيب :" عن مدى تأثير الفكر السياسى المصرى في السودان حتى أن الجماعات السياسية مثل الإخوان المسلمون في أقصى اليمين والشيوعيون في أقصى اليسار وكلتاهما نشأت من منابت مصرية وقد استمدت أصولها من الأرض المصرية " ، انظر : يونان لبيب رزق:أيدلوجية الوحدة بين مصر والسودان ،السياسة الدولية،العدد ٢٤،ابريل ١٩٧١.

(٢) نادية حسن سالم :البعد التاريخى للتكامل السوداني المصرى ــالسياسة الدولية ،العدد ٧١،يناير ١٩٨٣،

(٣) عبد القادر إسماعيل الشربينى : جنوب السودان في ظل اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢(دراسة تاريخية) رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٠، ص٢٧٩.

وعلى أية حال فإنه لم يتم التفكير الجدى والفعلى لشق قناة جونجلى إلا بعد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ بما يعنى أن قضايا التنمية مرتبطة بالسلام في جنوب السودان ، وترى القيادات الجنوبية أن قناة جونجلى سوف تعود بالخير على جنوب السودان والقناة تمتد من قرية جونجلى شمال بور حتى تلتقى بالنيل الأبيض ونهر السوباط ،بطاقة قدرها ٢٥مليون متر مكعب يوميا في السنوات التي يحدث فيها أى نوع من الاضطرابات وقت الفيضان [١] ، وقد بدأ تنفيذ المشروع في عام ١٩٧٨وكان مقدرا أن ينتهى في عام ١٩٨٥ إلا أن ظروف الحرب الأهلية في جنوب السودان والنزاع القائم بين الحكومة وجيش تحرير السودان حالت دون إتمام المشروع [٢] .

كما يرى الباحث أن كمية مياه النيل للسودان قبل اتفاقية ١٩٥٩ كانت قليلة بالنسبة لنصيب مصر بدليل ما أكده صلاح سالم " من أنه إذا عرف المقدار الذى سيقسم كان من حق السودان أن يطالب بإنصافه لأنه ظلم سابقاً " [٣] وتؤكد الوثائق الأمريكية صحة كلام الباحث حيث تؤكد الوثائق : " بأن الاهتمام المصرى بمياه النيل جعل كل اهتمامها كوضع طبيعى ضمان موارد المياه الحالية وان مصر تذهب إليها كمية كبيرة من المياه غير مستعملة وأكثر من حاجتها " [٤].

وهكذا نجد أن أزمة مياه النيل أزمة مفتعلة بدليل ما أكده جبران حايك الصحفي اللبنانى للرئيس جمال عبد الناصر : " بأن الفضلى والمرضى (وزراء في حكومة الأزهرى) قالوا إن مسألة مياه النيل

---

(١) نفس المرجع : ص ٢٩٠.

(٢) حمدى عبد الرحمن حسين : مشكلة جنوب السودان : أعمال ندوة مصر وأفريقيا - الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة - بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ، ١٩٩٠، ص ص ٢١٩ - ٢٢٠، انظر أيضا : عايدة العلى سرى الدين : مرجع سابق ، ص١٢

(٣) خضر حمد : مرجع سابق ،ص ٢٠٣.

(٤) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions,Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955.

سهلة الحل إذا ما اعترفت مصر باستقلال السودان ، وأن السودان لم يعد يمانع في نيل مصر قرضا من البنك الدولي للسد العالي " [١] .

كما وافقت أخيرا أثيوبيا على تبادل بعثات من الصحفيين المصريين العاملين في صحف قومية وحزبية ومندوبين من مجلس الشعب وخبراء فنيين لزيارة أثيوبيا وزيارة أى مكان يقترحونه للإطلاع على حقائق الأمور ، وبالمثل وافقت مصر على استقبال بعثة مشابهة .

كما أن التعاون المصرى السوداني يعتبر من أفضل نماذج التعاون على مستوى العالم بخصوص مياه النيل ، وكل ما يخص مياه النيل يعرض على الهيئة المشتركة لمياه النيل المصرية السودانية ، والهيئة تجتمع كل ٤ شهور في مصر مرة والسودان مرة [٢] .

---

[١] خطاب من الصحفي اللبنانى جبران حايك إلى يحيى الفضلى في ٢٧ أغسطس ١٩٥٥،ولقد نشر هذا الخطاب في كتاب:محمد عمر بشير : حول العلاقات السودانية المصرية ،ص ص ٢٧-٣٥.

[٢] محمود أبو زيد وزير الري والموارد المائية :مبادرة حوض النيل وصور التعاون الحالى مع دول الحوض وآفاق المستقبل ، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الري المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢،ص ص ٩ – ١١.

الفصل الثالث

البرلمان السودانى وأزمة الحدود بين مصر والسودان

- حلايب والحدود بين مصر والسودان .
- الانتخابات البرلمانية وأزمة الحدود .

بعد استقلال السودان فى بداية عام ١٩٥٦وسقوط حكومة الحزب الوطنى الاتحادى فى نفس العام ، أصبح السيد عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة رئيسا للوزراء ، وشهدت العلاقات المصرية السودانية العديد من الأزمات ، خاصة بعد الموقف السلبى للحكومة السودانية تجاه مصر من العدوان الثلاثي على مصر فى عام ١٩٥٦ ، مما أدى إلى قيام العديد من المظاهرات الشعبية فى السودان احتجاجا على الموقف السلبى للحكومة السودانية من العدوان .

كما شهدت هذه الفترة أول نزاع على الحدود بين مصر والسودان عام ١٩٥٨ على منطقة حلايب ، وذلك عندما أعلنت مصر قبل الانتخابات البرلمانية السودانية أن تلك المنطقة ضمها الاستعمار إلى السودان فى وقت سابق ، وقامت مصر بإرسال قوات من حرس الحدود إلى تلك المنطقة ، مما أدى إلى إعلان رئيس الحكومة السودانية عبد الله خليل : " بأن السودان سيحارب مصر إن لم تسحب جيشها من أرضه " ، وأرسل على الفور إلى المنطقة بقوة مدرعة من قوة دفاع السودان بأوامر واضحة ، أن تسترد أي شبر من الأرض السودانية فى منطقة حلايب ، إذا رفض الجيش المصرى الانسحاب منها ، وتم نقل القضية إلى مجلس الأمن ، وظلت تلك الأزمة والمواجهة قائمة فترة من الزمن ، حتى انسحبت القوات المصرية وأعلنت مصر إرجاء تسوية موضوع الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية السودانية ، وهنا يحق لنا أن نتساءل عن سبب تراجع مصر عن موقفها ؟

فما هى أسباب ذلك ؟ وكيف عالجت الدولتان الأزمة الحدودية ؟ وكيف أديرت المنطقة فى ظل النزاع حولها وعلى الرغم من أن معاهدة ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا اعترفت بأن الحدود السودانية تقع جنوب خطى عرض ٢٢ ، وبهذا تكون منطقة حلايب واقعة ضمن الأراضى المصرية إلا أن مصر تركت هذه المنطقة فترة طويلة تابعة للجهاز الإداري السودانى ، وتقربا من مصر للشعب السودانى على أساس أن الوحدة أو الاتحاد لابد أن يقوما بين البلدين .

وقد أدى هذا الموقف المصرى إلى تأجيل استعادة مصر أراضيها فى حلايب وشلاتين ، وبمشيئة الله تعالى سيحاول هذا الفصل توضيح كيف تأثرت الانتخابات البرلمانية السودانية فى عام ١٩٥٨ بأزمة الحدود بين مصر والسودان .

١- حلايب والحدود بين مصر والسودان :-

ظهرت علي الخرائط أول حدود بين مصر والسودان بمقتضى فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١، وكانت نقطة الحدود حسب ما جاء في هذا الفرمان تبدأ عند (خليج راوى) على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وتحديداً عند خط عرض ٢١,٥ شمالاً .

ويذكر الدكتور جمال شقرة " بإنه لا يوجد اتفاق بين المؤرخين والجغرافيين بشأن نشأة الحدود الجنوبية لمصر قبل صدور فرمان فبراير ١٨٤١ومع ذلك فالأرجح أن حدود مصر الجنوبية ظلت فى مواقع تكاد تكون مطابقة أو قريبة من خط الحدود الحالى ٢٢ شمال خط الاستواء " (١) ، ولقد استمرت منطقة وادى حلفا حتى عقد اتفاقية ١٨٩٩ (٢) ، داخله ضمن نطاق أراضى مصر الأصلية كما كانت تسمى فى ذلك الوقت ، فلما عقدت هذه الاتفاقية زحزح خط الحدود المصرية السودانية إلي خط ٢٢ شمالاً (٣) .

ولقد نصت هذه الاتفاقية على أن تطلق لفظ السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى الدرجة ٢٢ من خطوط العرض وهى :

أولا – الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ .

ثانياً – الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

ثالثاً – الأراضى التى قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان (الحكومة المصرية والحكومة البريطانية) (٤).

---

(١) يذكر الدكتور رجب عبد الحليم " بأن الحدود كانت موجودة فى عصر محمد على بدليل وجود جمارك في ميناء عيذاب" انظر : أعمال ندوة مثلث حلايب (رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨، ص ٥٠٥ .

(٢) بعد استيلاء إنجلترا على السودان بقوات مصر وأموالها وقضت على المهدية ، أكرهت إنجلترا الحكومة المصرية على إبرام اتفاقية ١٩يناير سنة ١٨٩٩ التى جعلت السودان شركة بين مصر وإنجلترا،وأصبح ما يعرف بالحكم الثنائي للسودان وتراجع الحد بين مصر والسودان ، فصار ينتهي هذا الخط عند الخط ٢٢ من خطوط العرض ،وأصبح حد السودان الشمالي يبدأ عند فرص شمالى وادى حلفا ،بعد أن كان الحد الجنوبى لمصر يصل إلى جزيرة ساى جنوبى وادى حلفا ، انظر: عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ،القاهرة ،١٩٨٣،ص١٦١.

(٣) جمال شقرة : أزمة حلايب سنة ١٩٥٨، أعمال ندوة مثلث حلايب (رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٧٥ .

(٤)راشد البراوى: مجموعه الوثائق السياسية(المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس)القاهرة ١٩٥٢ ص ص ١٠٤ – ١٠٥.

ويذكر الأستاذ الدكتور شوقى الجمل في نقد هذه الاتفاقية ما يلى :

١ـ بأنه لم يتوفر الشرط الأساسى الضرورى لصحة أي اتفاقية ، وهو أن يكون طرفي الاتفاق متكافئين وأن يتاح جو الحرية التامة لكل طرف ، لكن الوضع كان غير ذلك تماماً فالإنجليز كانوا أصحاب السيادة فى مصر ، وكانت الحكومة البريطانية قد أوضحت بصراحة للوزراء المصريين بأنه من لا يقبل منهم السير وفق السياسة البريطانية فعليه أن يتخلى عن منصبه .

٢ـ لم يكن للخديوى الحق فى عقد المعاهدات أو الاتفاقيات مع الدول الأجنبية ما عدا الاتفاقيات التجارية وما يتعلق بالضرائب ،ولم يكن له الحق فى التنازل للغير عن الحقوق والامتيازات الممنوحة لمصر ، فسلطة الخديوى كانت مقيدة بالفرمانات العثمانية .

كما يذكر الأستاذ الدكتور شوقى الجمل " بأن كرومر قصد بذلك ألا يترك مجالا لتركيا للاعتراض بدعوى أن الاتفاقية تعنى تنازلا من الخديوى عن جزء من الأملاك العثمانية بدون إذن من السلطان ، كما وضعت الاتفاقية فى يد الحاكم العام البريطانى سلطات واسعة " ، وقابلت الصحف العربية والأجنبية هذا الاتفاق بموجة من الاستنكار ، واعتبرته سلبا لحقوق مصر، وجاء فى إحدى الصحف الفرنسية " إن أفظع اغتصاب فى هذا الجيل قد وقع ، وهو عقد اتفاق بين الغاصب والمغصوب العاجز " [(١)] .

كما يذكر الدكتور محمود أبو العينين : " بأن خط الحدود كما يظهر خط فلكي يبدأ من ناحية الغرب ، يقع في صحراء العوينات عند تقاطع خط عرض ٢٢ شمالاً مع خط ٢٤ شرقاً في ملتقى الحدود المصرية الليبية السودانية ، ثم يمتد شرقاً فى خط مستقيم إلى أن يصل إلى ساحل البحر الأحمر جنوبي قرية حلايب المصرية " [(٢)] .

وقد حدثت عدة تعديلات على هذا الخط وهو ما عرف بالتعديل الأول ، وهو ما عرف أيضا بنتوء وادى حلفا ــ حدث بمقتضى قرار رئيس الوزراء المصرى مصطفى باشا فهمى [(٣)] ، الموجه لمحافظ النوبة

---

(١) شوقي الجمل : تاريخ سودان وادي النيل ، جـ ٣ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٨٤ ــ ١٨٦، انظر أيضا : علي محمد بركات : السياسة البريطانية واسترداد السودان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٣٤ .

(٢) محمود أبو العينين :مثلث حلايب والعلاقات المصرية السودانية ــ رؤية سياسية ، أعمال ندوة مثلث حلايب (رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ص٢٤٤ ــ٢٤٥

(٣) يعتبر مصطفى باشا فهمى رئيس أطول الوزارات عمرا فى تاريخ مصر الحديث (١٨٩٥ــ ١٩٠٨) ووزير الداخلية فى نفس الوقت ،وأصدر بهذه الصفة الأخيرة قرارين لترتيب الأوضاع على الحدود المصرية السودانية ، لازالا يثيران جدلا وضجيجا حتى يومنا هذا ،فقد صنع هذان القراران ما عرف بالحدود الإدارية ، وأحدهما هو الذى خلق مشكلة حلايب ، انظر : يونان لبيب:حلايب الملف السرى (ترتيبات مصطفى باشا) ، جريدة الأهرام ، العدد ٣٩٧٤٢ ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥.

بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٩٩ ، وكان الغرض منه إحداث تعديل جزئى فى خط الحدود عند مدينة حلفا السودانية بحيث يبتعد الخط قليلا عند الشمال ، ولا يحرمها من زمامها الزراعى لكى يسهل عملية السفر للسودانيين القادمين لمصر عبر ميناء فرص العميق ، [١] كما جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من البربة ناحية فرص ومن الجهة الشرقية على البربة الكائنة بناحية أدندان ، وأنه وضع هناك علامتان على كل منهما الشمالية (مصر) والجنوبية (السودان) [٢] .

وبالرغم من الجدل الذى قد يثار فى شأن هذا التعديل من الناحية القانونية أي حول ما إذا كان التعديل يمثل جزءاً مكملاً لاتفاق الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا [٣] أم إنه لا يعدو أن يكون تعديلاً إدارياً فقط ، وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد غمرت مياه السد العالي المنطقة ، ولم يعد هناك مبرر لإثارة الخلاف بشأن هذا التعديل ، فيما عدا ما يمكن أن ينشأ حول حقوق الصيد فى هذه المنطقة (خاصة وهى منطقة غنية بالثروة السمكية) [٤] .

التعديل الثانى " مثلث حلايب " .

وقد نشأ مثلث حلايب في أعقاب إصدار مصطفى باشا فهمى وزير الداخلية المصرى في ٢٥ يوليو ١٩٠٢ قرارا آخر بتعديل الحدود التي تقع شرق النيل ، أيد فيه توصيات لجنة مشتركة ، تم تكوينها من قبل لدراسة تسهيل إدارة القبائل التي تسكن علي الحدود ، ومن أجل الإبقاء علي وحدة تلك القبائل حيث تدار القبيلة بأجمعها بواسطة إحدى الدولتين مصر والسودان [٥] .

وتم تكوين لجنة حدود مشتركة برئاسة محافظ أسوان ، وعضوية ممثلين لحكومة السودان والحكومة المصرية للنظر فى حدود تتفق وواقع هاتين القبيلتين ، وحددت صلاحية اللجنة بأن تفحص وتتحرى فى شأن الحقوق المكتسبة للقبائل البدوية المصرية والسودانية ، والتوصل لحدود بحيث تكون كل قبائل

---

(١) وكان عدد السكان فى هذا المكان وهو ما يعرف باسم (نتوء حلفا أو لسان حلفا أو تجويف حلفا) فى ذلك الوقت يقدر بنحو١٣ ألف نسمة ، انظر : محمد صبحى عبد الحكيم : أعمال ندوة مثلث حلايب (رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨،ص ٤٥.

(٢) محمود أبو العينين : مرجع سابق ص ٢٤٤ ،وانظر أيضا : يونان لبيب:حلايب الملف السرى (ترتيبات مصطفى باشا) جريدة الأهرام ، العدد ٣٩٧٤٢ ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، وانظر أيضا :

Entre l'Egypte et le Soudan – Halayeb au bout du monde , Al-Ahram Hebdo,N.50,29/8/1995.

(٤) أنظر الخريطة رقم ١ فى ملاحق الرسالة ، من كتاب أحمد الرشيدى : الحدود المصرية السودانية ، السياسة الدولية ، العدد١١١، يناير ١٩٩٣

(٥) على حسن عبد الله : الحكم والإدارة فى السودان ،الخرطوم ،١٩٨٦، ص ٩٨.

البشارين بصفة نهائية من مسئولية حكومة السودان ، وأن تكون قبائل العبابدة بصفة نهائيـة تحـت إدارة الحكومة المصرية [١] ، وتم الاتفاق بأن حدود مناطق القبائل التابعة لحكومة السودان تشمل كـل أراضـى قبائل البشارين، وأن حدود مناطق القبائل التابعة للاختصاص الإداري للحكومـة المصـرية تشـمل كـل أراضى البدو العبابدة باستثناء قبيلة المليكاب بما فى ذلك آبار (بيخوات) التابعة لحكومة السودان [٢] .

وفي شهر نوفمبر ١٩٠٢ أصدر وزير الداخلية قراراً يشأن قبائل عربان مصر والسودان نـص علـى ضم قبائل البشارية والملكاب قبلى إلى السودان ، وقبائل العبابدة إلى مصر " وأصبح الحد الفاصل بـين هذه القبائل يبدأ من " كرسكو على النيل إلي جبل بارتازوجا إلي بئر حسيمة عمر إلي جبـل أم الطيـور ، فجبل طقروب الفوقانى فبئر مينيجا ، ثم إلى بئر شلاتين على البحر الأحمر " [٣] .

ويسكن منطقة حلايب مجموعة من السكان يغلب عليهم طابع البداوة حيث ينتقلون من مكان إلى آخـر ويعملون كرعاة للإبل بصفة أساسية ،وإن كانوا يزرعون بعض مساحات مـن بطـون الأوديـة ، وأهـم الجماعات الموجودة فى المنطقة :ـ

١ـ العبابدة وهم ينتشرون فى الجزء الشمـالى من منطقـة حلايـب [٤] ، وينقسـمون إلـى جماعـات أصغر ويرجعون بأصولهم إلى العـرب [٥].

٢ـ البشاريون وينتشرون فى الأجزاء الجنوبية من منطقة حلايب .

٣ـ الرشايدة وهى جماعة قليلة العدد، وتوجد لهم فروع فى السودان وإريتريا [٦] .

---

(١) انظر خريطة رقم (٢) توزيع المجموعات البشرية فى ملاحق الرسالة ، مأخوذة من كتاب : وحدة وادى النيل ، رئاسة مجلس الوزراء ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

(٢) البخارى عبد الله : نزاع الحدود بين السودان ومصر ، ندوة العلاقات المصرية السـودانية بـين الماضـى والحاضـر والمستقبل ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وجامعة الخرطوم ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ص ٤٩٨ـ٤٩٩.

(٣) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(٤)
Gabriel Warburg :The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib , March 1994, www. Sudan . net / government / biography.

(٥) يرجع نسب العبابدة إلى عبد الله بن الزبير بن العوام الذى جاء من المدينة المنورة لفتح مصر كمـا أن مقـابر أولاده الثلاثة موجودة الآن بقرية اوسيم ، انظر:محمد مختار الشرقاوى : التنمية المتواصلة لمثلث حلايب ، أعمـال نـدوة مثلـث حلايب (رؤية تنموية متكاملة) جامعـة القـاهرة ،معهـد البحـوث والدراسـات الأفريقيـة ، مـايو ١٩٩٧ ، القـاهرة ١٩٩٨ ،ص٣٦٧.

(٦) السعيد البدوى : الظروف الجغرافية وتنمية الموارد الطبيعية ، أعمال ندوة مثلث حلايب(رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧، القاهرة ١٩٩٨،ص ٧٤.

والمثلث الذى يشكل منطقة حلايب يبلغ وفق هذا التحديد نحو ١٨ ألف كم ، ويقدر عدد سكانه بنحو ١٣١١٨ نسمة [١] ، ينتمون إلي قبائل البشاريين والعبابدة وأعداد قليلة من قبائل أخرى[٢]. والبشاريون يشملون أغلبية السكان في الإقليم ، وهم ينتمون عرقياً إلي الكتلة البجاويه ، التي تضرب في المناطق شرق السودان ، ومن نهر عطبره حتى الحدود المصرية ، وتعمل قبائل البشارية بالصيد والرعى وكذلك تجارة الإبل ، كما يعمل بعضهم في مناطق الذهب بوادى العلاقى ، ورغم فقرهم عموماً فقد كانوا أكثر حالاً نسبيا من غيرهم [٣] ، وعلى الرغم من انقسام مناطق العبابدة والبشارية ولكن حتى الآن يتم التجول بينهم بشكل حر عبر الحدود [٤] .

مثلث جبل بارتازوجا :

وفى سنة ١٩٠٧ تم التعديل الإداري الثالث، حيث تم تبادل الرسائل بين مدير عام مصلحة المساحة المصرية ، وسردار الجيش المصرى ،حيث أرسلت المخابرات المصرية خطاباً فى١٦ يوليو ١٩٠٧الى مصلحة المساحة المصرية وانتهى الأمر بموافقة المخابرات المصرية فى الثانى والعشرين من شهر يوليو ١٩٠٧ على جعل الحد الفاصل بين قبائل العربان بدلاً من أن يصل ما بين بارتازوجا وكرسكو ، يقف عند نقطة تقاطعه بخط عرض ٢٢ شمالاً ، ويتحد معه متجهاً إلي الجهة الغربية ، وبذلك أعيدت قبائل المليكاب إلى مصر إدارياً ، وتجدر الإشارة إلى أن منطقة (جبل بارتازوجا) منطقة صغيرة لا تزيد مساحتها عن ٦٠٠ كيلو متر مربع ، كما أنها تتسم بفقرها الشديد إذا ما قورنت بمثلث حلايب [٥] .

ويذكر الدكتور محمود أبو العينين " بأن ثمة لغزاً يكمن وراء قرار وزير الداخلية المصرى ذاته عام ١٩٠٢ [٦] ، وعلى الرغم من أن وثيقة سرية بريطانية تؤكد على علاقة البشارية بمصر ، وأن أفخاذ قبيلة البشارية تتنوع روابطها بمصر أكثر مما ترتبط بالسودان ، كما جاء فى هذه الوثيقة " أن الترتيبات الإدارية لم تتم لأسباب بشرية متعلقة بمصلحة أبناء القبائل المقيمين شمال خط ٢٢ بقدر ما تمت لأسباب

---

(١) حسب إحصائية ١٩٩٧.

(٢) السعيد البدوى : مرجع سابق ،ص ص ٧٤ ــ ٧٦ .

(٣) محمود أبو العينين : مرجع سابق ، ص٢٤٦.

(٤) Gabriel Warburg :The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib , March 1994

(٥) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ ــ ١٧٩ .

(٦) محمود أبو العينين : مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

إدارية قد تصل برغبة حكام الخرطوم البريطانيين فى التعامل مع ناظر واحد للبشارية ، الذين أثروا أن يضعوهم جميعاً في سلة إدارية واحدة " (١) ، وهكذا نشأت مشاكل الحدود بين الدول الإفريقية ، نتيجة لتخطيط الدول الاستعمارية لها لتحقيق سهولة إداراتها للمستعمرات دون النظر للعلاقات والتنظيمات التى كانت سائدة فى ذلك الوقت .(٢)

ويرجح الباحث أن هذا التقسيم هو تقسيم إدارى داخل الدولة الواحدة مثلما حدث فى ضم مديرية التحرير وغيرها من مناطق محافظة البحيرة إلى محافظة المنوفية ، وبدليل ما أكده الدكتور محمود أبو العينين من " أن موقف وزير الداخلية المصرى قد يمكن تفهمه من زاوية نظر الحكومة المصرية ، التى لم تكن ترى أن ثمة فارقا كبيراً بين الأرض التى تقع تحت الإدارة المصرية أو السودانية ، حيث كانت الإدارة المصرية هنا وهناك فى نفس الوقت ، كما كان هدف الحكومات المصرية فى ذلك الوقت استرجاع وحدة وادى النيل " (٣) .

وعلى الرغم من أن إعلان الحكومة المصرية الخاص بإلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ قوبل بالترحاب من جانب جميع الأحزاب السودانية لكن الحاكم العام أكد أن واجبه هو حكم السودان ، طبقا لهذه الاتفاقيات ، وأنه سيقاوم بشدة أى محاولة للتدخل فى نظام الحكم القائم فى السودان ، وقد استنكرت الحكومة البريطانية إعلان الحكومة المصرية بإلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ على اعتبار أنه عمل من جانب واحد ، ولذلك فهو غير قانونى ولا يعتبر قائما أو نافذ المفعول، لتناقضه الكلى مع مبادئ الأمم المتحدة (٤) .

وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لفض النزاع بين الحكومة المصرية والبريطانية ، وطلبت من الحكومة المصرية الالتزام بالاتفاقيات الدولية وأن تغييرها يتم عن طريق اتفاق ودى بين الطرفين بدلا من عمل من

---

(١) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، وانظر أيضا :
Gabriel Warburg :The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib , March 1994 , www. Sudan . net / government / biography.

(٢) حسين شريف : السياسة الخارجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٨ .

(٣) محمود أبو العينين : مرجع سابق ، ص ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .
انظر أيضا ، يحي جمال عثمان : الحدود الإدارية في السودان ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، ١٩٩ ، ص ٣٩.

(٤) الدرديرى محمد عثمان : مذكراتى ١٩١٤- ١٩٥٨ ،الخرطوم ١٩٦١ ،ص ص ٥٧- ٥٨، انظر أيضا:انتونى ايدن: مرجع سابق ،ص ٣٢٥ ، وانظر أيضا : قاسم إسماعيل الهوارى : تطور الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦- ١٩٥٦ رسالة دكتوراه ،كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ،ص ٤٨٦.

جانب واحد ، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مقترحات للحكومة المصرية لحل الأزمة [١] ، وقد رفضت الحكومة المصرية المقترحات الأمريكية الخاصة بالسودان، وفى ذلك الوقت تزايدت هجمات الفدائيين على القوات البريطانية فى منطقة القناة فى أعقاب إلغاء الاتفاقيات [٢] ، ويذكر محجوب "بأن السودان كان أكبر مصدر إزعاج بالنسبة لمصر وبريطانيا ، كما أحدث النحاس بإلغاء الاتفاقيات حالة من الغليان فى العلاقات المصرية السودانية " [٣] .

وعلى أية حال فبعد استقلال السودان ووقوف الولايات المتحدة الأمريكية ضد وحدة وادى النيل وفصل السودان عن مصر خاصة بعد انحياز مصر للمعسكر الشرقى وبعد قيام السيد إسماعيل الأزهري بإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني ، وتبدد حلم وحدة وادى النيل ، وبدأت مسالة التحديد الدقيق بين البلدين تطرح نفسها أمام العلاقات المصرية والسودانية حتى نشبت الأزمة بين مصر والسودان بشأن الحدود والتى اشتهرت باسم " أزمة حلايب " أو ما عرف بمثلث حلايب ، وحاول كل من الطرفين عرض وجهة نظره فى هذا المثلث [٤] ، وهذا ما توقعته الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعلاقات المصرية السودانية ، إذا ما اختار السودان الاستقلال عن مصر ، حيث يتضح من خلال الوثائق الأمريكية مدى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة السودان ، حيث أنها قابلة للانفجار خاصة إذا ما اختار السودان الانفصال عن مصر ، فإنهم سوف يجدون معارضة خطيرة من مصر لأن المصريين متورطون

---

(١)

American Foreign Policy , 1950– 1955 ‹Near and Middle East , South Asia , and AFRICA, Part XIII (Sudan) Egyption Abrogation of Condominium in the Sudan :Statement by the Secretary of State ,October 10 ,1951. Document no. No.70.

(٢) بعد أن ألقى وزير الخارجية البريطانى بيانه فى مجلس العموم البريطانى فى ١٩٥١/٧/٣٠يعلن فيه معارضة بريطانيا لوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، ورد وزير الخارجية المصرى فى السادس من أغسطس عام ١٩٥١ على بيان وزير الخارجية البريطانى وقال فيه " إن وزير الخارجية البريطانى قد أغلق بتصريحاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات " ، كما تناول النحاس باشا تاريخ المحادثات المصرية البريطانية أمام البرلمان المصرى فى ٨ أكتوبر من١٩٥١، وأكد على أنه "مادام السعى المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله فقد آن الأوان لأن تفى حكومتكم بالوعد الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش الأخير ، فتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦،واتفاقيتي ١٩يناير و١٠ يوليو سنة١٨٩٩ بشان إدارة السودان" أنظر: سامى مهران :حكايات برلمانية ،(١٨٦٦-١٩٥٢)جـ ١،ص ١٨١، وانظر أيضا : يواقيم رزق مرقص :السودان فى البرلمان المصرى (١٩٣٦ــ١٩٥١) القاهرة، ١٩٩٣،ص ٢٥٢، انظر أيضا: صلاح عزام :وثائق مصطفى النحاس ،القاهرة ،ص ص ١٧ــ١٨ ، انظر أيضا : وزارة الخارجية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠ –نوفمبر ١٩٥١ ،القاهرة ،١٩٥١،ص٢٥٨.

(٣)

Mahgoub, Mohamed Ahmed : Democracy on Trial,London,1974.p.46.

(٤) جمال شقرة : مرجع سابق : ص ص ١٧٨ــ ١٧٩.

بعمق فى السياسة السودانية ، وأن مصر تسعى لتعزيز هدفها فى وحدة وادى النيل [١] . وقسمت الولايات المتحدة الأمريكية مشاكل القارة الأفريقية إلى عدة أنواع :ـ

١-مشاكل الحدود بين الدول الأفريقية والناجمة عن تخطيط القوى الاستعمارية لها لتحقيق سهولة إدارتها للمستعمرات دون النظر للعلاقات والتنظيمات التى كانت سائدة فى ذلك الوقت .

٢-مشاكل ناجمة عن التنظيمات القليلة والتحول من هذه التنظيمات إلي المؤسسات السياسية الوطنية وتعقد توزيع السلطة على هذه المؤسسات .

٣-مشاكل الوحدة القومية والوحدة الأفريقية [٢] .

وفى أثناء الانتخابات البرلمانية السودانية فى أوائل عام ١٩٥٨ نشبت أزمة الحدود بين مصر والسودان وحاول كل من الطرفين عرض وجهة نظره فى مثلث حلايب [٣] ، وكانت الحجج التى قدمها السودان كالتالى :-

١ـ الحيازة الفعلية لهذه المناطق منذ اتفاق الحكم الثنائي وتعديلاته التالية واعتبار عامل التقادم وحكم المنطقة طوال هذه الفترة كافيا بأحقية السودان للمنطقة .

٢ـ يرى السودان أن هذه التعديلات قد أقرتها ووافقت عليها ، وقبل المصريون باستمرار الإدارة السودانية لهذه المناطق طوال هذه الفترة ، وهو دليل قوى حسب وجهة نظرهم فى أحقيتهم التاريخية فى حلايب ، وعدم معارضة المصريين لهذا الوضع التاريخى .

٣ـ يرى السودان أنه عند استقلال السودان لم تقدم مصر أية اعتراضات أو تحفظات على مسألة الحدود،

---

(١) Major Problems of U . S . Foreign Policy 1954 , the Mediterranean – Middle East , p . 267.

(٢) حسين شريف :الولايات المتحدة الأمريكية من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم (١٧٨٣ـ٢٠٠١) جـ ٣،القاهرة،٢٠٠١ ص٢٩٢.

(٣) لقد ترتب على التعديل الذى أصدره وزير الداخلية المصرى فى نوفمبر عام ١٩٠٢ انتقال ووضع المنطقة الواقعة فى الركن الجنوبى الشرقى لمصر والمحاذية لساحل البحر الأحمر (منطقة جبل علبة أو مثلث حلايب) تحت إدارة المحليات السودانية بغرض توحيد إدارة شئون القبائل ، ولم شمل جماعة البشارية المصرية مع كتلتهم الرئيسية الواقعة داخل الجانب السودانى من خط الحدود (خط ٢٢ شمالاً) ، أى أنه انسلخ من أرض مصر فى جنوبها الشرقي منطقة تأخذ شكل مثلث متساوى الساقين تتمشى قاعدته مع خط عرض ٢٢شمالا وطولها حوالى ٣٠٠ كيلو متر ، وطول ضلعية الشرقى والغربى نحو ٢٠٠ كيلو متر ، وتبلغ مساحة المثلث حوالى ١٨الف كيلو متر مربع ، يحدها خط يبدأ من ساحل البحر الأحمر قريباً من بئر الشلاتين ، ثم يتجه جنوباً بغرب لمسافة ٥٨ كيلو مترا إلى بئر منيجة ، ثم يمتد شمالا بغرب لمسافة ٢٨كيلو متراً إلي بخروب ،ثم جنوبا بغرب لمسافة ٧٠ كيلو مترا إلي جبل أم الطيور ، ثم يعبر نحو الغرب لمسافة ٥٨ كيلو متراً ،ثم جنوبا مع انحراف قليل نحو الغرب لمسافة ٢٤٠ كيلو متر حيث يقابل خط الحدود ٢٢شمالاً ، انظر : جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ص ١٧٧ـ ١٧٨.

وأن مصر لم تعترض على المذكرة التى أرسلها السودان إلى مصر فى يناير ١٩٥٦ ، والتى أشارت إلى احتفاظ السودان بموقفه الخاص من جميع الاتفاقيات الدولية التى عقدتها دولتا الإدارة الثنائية.

٤ـ يرى السودان أن قدسية الحدود ميراث استعمارى أقرته الدول الأفريقية فى مؤتمر القاهرة بشأن الحفاظ على الحدود التى ورثتها الدول الأفريقية من العهد الاستعمارى ، ولم تتحفظ مصر على حدودها مثلما فعلت المغرب والصومال .

٥ـ يرى السودان أن التعديلات الإدارية التى تمت بعد اتفاق الحكم الثنائى كان الهدف منها الحفاظ على وحدة القبائل وعدم تقسيمها ، وأن هذا الوضع لازال قائما ، ومن ثم لابد من استمرار الحدود بشكلها الحالى وضم حلايب إلى السودان .

أما الجانب المصرى فله هو الآخر وجهة نظر تؤيد حقه في المنطقة ، ويمكن أن نلخصها على الوجه التالى:-

١ـ يرى المصريون أن التعديلات الإدارية التى أصدرها وزير الداخلية كانت من أجل التيسير على القبائل التى تعيش على جانبى الحدود ، وبالتالى فهى قرارات إدارية عادية صدرت استجابة لرغبات المسئولين المحليين فى المناطق المتنازع عليها ، ولم يزد أثرها أكثر من ذلك [١].

٢ـ يرى المصريون أنه لم يحدث توقيع اتفاق دولى لإضفاء الشرعية الدولية على هذه التعديلات ، لأن الخطوط الدولية لا تتم إلا بموجب اعتراف من خلال معاهدات دولية ، كما أن الاتفاق بين هيئة المساحة المصرية وسلطات الحكم فى السودان قد تسلمت خريطة المنطقة أشير فيها إلى أن خط الحدود هو خط عرض ٢٢ درجة شمالا مع خط أطلق عليه الحدود الإدارية .

وترى مصر أنها لم تتنازل عن سيادتها على هذه المناطق ، لأن مصر كانت خاضعة للباب العالى الذى منعها من حق التنازل أو البيع أو الرهن لأي جزء من أراضيها إلا بموافقة السلطان ، ولم يحدث أن تنازلت مصر عن هذه الأجزاء [٢].

---

(١) وضعت الترتيبات الإدارية الثلاثة ، الخاصة بقرار وزير الداخلية المصرى مصطفى باشا فهمى الصادر فى نوفمبر ١٩٠٢أساس النزاع الحدودى بين مصر والسودان ، حيث خلقت خطين للحدود :الخط الأول : خط ٢٢ شمالاً ، الذى تسمى فى الخرائط المعتمدة بالحدود السياسية ، وهو الخط الذي قررته اتفاقية ١٨٩٩ الدولية ، الخط الثانى : هو الخط الذي يسير وفقاً للترتيبات الإدارية الثلاثة ، التي وضحتها قرارات وزير الداخلية المصري والتي سميت علي بعض الخرائط بالحدود الإدارية ، ونتيجة لهذه التعديلات أصبحت قبيلة العبابدة تخضع للإدارة المصرية وقبيلة البشاريين تخضع للإدارة السودانية ، انظر : جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٧٨، انظر أيضا : على حسن عبد الله مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٢) عبد الله عبد الرازق : الجذور التاريخية للحدود السياسية بين مصر والسودان ، أعمال ندوة مثلث حلايب (رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨، ص ص ١٤٥- ١٤٧.

٣- أن ادعاء السودانيين أن حكم السودان لهذه المناطق طوال نصف قرن يعطيه حق السيادة على حلايب لا أساس له من الصحة ، لأن فكرة التقادم مرفوضة من جانب مصر ، كما أن قيام دوله بإدارة إقليم نيابة عن دولة أخرى تنازلت لها عنه بمقابل أو بدونه ، فإن مثل هذه النيابة لا تجيز لها إدعاء السيادة على هذا الإقليم مهما طال الأمر .

٤- أنه علي امتداد الفترة الزمنية كان الوجود المصرى أكثر فاعلية وأكثر استفادة من المنطقة ، حيث توجد شركة استخراج المعادن فى ١٩٥٤ ، وظلت حتى أدمجت مع شركة النصر للفوسفات ،عام ١٩٦٢ ، بالإضافة إلى أن مصر كانت تصدر التراخيص وتبرم العقود من أجل استغلال الثروة المعدنية [١] .

ويرى بعض القانونيين السودانيين (البخارى عبد الله وفيصل عبد الرحمن) أن قرار مصطفى باشا فهمى قد صنع التغيير الأول فى الحدود التى قررها اتفاق ١٨٩٩ ، ويتذرعون فى هذا بحجتين :

أولاهما :أن القرار الأول قد تم شأنه شأن اتفاقيات الحدود بوجود ممثلين عن الحكومتين ،حكومة مصر وحكومة السودان ،مما يضفى عليه طابع الدولية ،وشأنه شأن اتفاق الحكم الثنائي.

ثانيهما: يذهب الدكتور البخارى إلى القول بإن أمر ناظر الداخلية المصرى يرقى إلى حد تعليم الحدود والدليل الذى يقدمه أن الطرفين قاما بوضع معالم حجرية على الحدود على ضفتي النيل شمال فرص بالإضافة إلى كتابة كلمتي مصر والسودان ، لكن يذكر الأستاذ الدكتور يونان لبيب " لقد اقتصر دور وزير الداخلية المصرى على إقرار ما يتوصل إليه رجال الإدارة البريطانيون " [٢] .

ويذكر الأستاذ الدكتور عبد الله عبد الرازق " بأن كل فريق من الطرفين مصر والسودان يحاول إثبات حقوقه التاريخية فى منطقة حدودية ، وكل فريق يعتقد أنه على الصواب أو قاربه ، بل وحتى فى الاجتماعات التى عقدها الطرفان أكثر من مرة لحل مشكلة حلايب يحاول كل فريق أن يدعم موقفة ، ويرفض التنازل عن هذا المثلث باعتباره أرضا تابعة لسيادته ،وهو ما يصعد الأمور ، بل ويصل بها إلي طريق المواجهة العسكرية [٣] ، الأمر الذى يعقد الموقف ، ويزيد من خطورة الوضع على الحدود بين

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٤٧ .

(٢) يونان لبيب: المرجع السابق ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

(٣) يذكر على عبد الرحمن وزير الداخلية السودانى بأن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إقامة مطارات فى حلايب وشرق السودان ولم يعرض الأمر على البرلمان لأن مصيره معروف ، فكان أن صرفت الولايات المتحدة الأمريكية النظر عن إقامة المطارات وأغلقت الولايات المتحدة الأمريكية الشركة التى كانت ستقوم بهذا الأمر ، اعترافات على عبد الرحمن أمام لجنة التحقيق عن أسباب انقلاب عبود فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨، الخرطوم ١٩٦٥، ص ١٧ .

الدولتين فى وقت يتطلب حل القضية فى إطار توخى المصلحة المشتركة بين بلدين شقيقين يعيشان على ضفاف وادى النيل منذ آلاف السنين " [١] .

كما يذكر الأستاذ الدكتور السيد فليفل " بإنه على الرغم من أن السياسة البريطانية شاعت خلال العصر الاستعمارى أن تعهد بإدارة حلايب إلى حاكم عام السودان الإنجليزى الأصل ، فإن المصريين لم يتعاملوا مطلقاً مع هذه الإدارة من منطلق أنها تنفى سيادتها عليها ، وقد ميزت مصر حكومة وشعباً بين الإدارة والسيادة ، فإذا كانت الإدارة للسودان فان السيادة لمصر ، فلقد تكررت زيارات الخبراء المصريين لاسيما من الجيولوجيين لحلايب وشلاتين وبخاصة منطقة علبة لاستخراج المنجنيز وتصديره من مرسى أبو فاطم أو مرسى بويدر [٢] ، وتأكيداً لما أكده الأستاذ الدكتور السيد فليفل لمبدأ السيادة المصرية ما جاء فى تقرير الخبراء فى البعثات التى ذهبت إلى حلايب وطالبت بالاهتمام بما يلى : ـ

ـ بتقييم الثروات المعدنية المأمولة بالمنطقة وتحديد احتياجاتها مع التركيز على المشروعات التعدينية الصغيرة ، لجذب الشباب إلى المنطقة وكذلك المستثمر الصغير .

ـ الاهتمام باستكمال رصف طريق وادى العلاقى وتحويل مساره ، ليتجه إلى جبال البحر الأحمر تسهيلا لمهمة الباحثين .

ـ توصيات بإقامة مركز تعدينى إقليمى متكامل يدعم بالوحدات سابقة التجهيز الإدارية والفنية ، وإمكانيات إقامة العاملين ، ويكون نقطة انطلاق للبعثات الجيولوجية المختلفة .

ويرجح الباحث بإنه طوال الفترة ما بين ١٨٩٩ ، وحتى استقلال السودان ١٩٥٦ ، فإن فكرة وجود حدود فاصلة بين البلدين ـ بالتالى قيام النزاع حولها لم تكن مقبولة ـ حيث كان حلم وحدة وادى النيل هو الشعار الأساسى للحركة الوطنية والسودانية .

كما يذكر وربرج أيضا : " بأن جميع الوثائق والخرائط الرسمية تثبت أن منطقة حلايب داخلة ضمن حدود مصر الدولية " [٣] .

وفى اعترافات لرواد الحركة الوطنية السودانية ، ونواب البرلمان السودانى " أن حلايب أرض مصرية " ،

---

(١)عبد الله عبد الرازق : مرجع سابق ،ص ٢٤٧.

(٢) السيد فليفل :أبناء مثل حلايب ـ نظرة تحليلية فى الوعي التاريخي ـ أعمال ندوة مثلث حلايب ـ رؤية تنموية متكاملة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،القاهرة ،١٩٩٧،ص ص ١٦١ـ ١٦٢.

(٣)
Gabriel Warburg :The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib , March 1994

حيث يذكر محمد أمين حسين [١] : " قصة حلايب مضحكة شوية ، كان الإنجليز بيحكموا مصر وبيحكموا السودان فى وقت واحد ، فعملوا أجزاء من السودان ضافوها إلى مصر وأجزاء من مصر ضافوها للسودان ، ولما جو الوزارات السودانية وجدت هذه الخطورة وجدت جزء من أراضى السودان مضمومة إلى مصر ، وجزء من الأراضي المصرية مضمومة للسودان ، المصريين طبعا ما عارفين أن دى أرضهم هم وفى الخرطة ذاتها موجودة وزمان المنطقة دى منطقة حلايب لما كانت الشركة بتاعت شرق السودان بتبحث عن المانجنيز تتقدم لحكومة السودان ، حكومة السودان تقول ليهم لا المنطقة دى تابعة إلى مصر فكان بتديهم جوابات يروحوا إلى مصلحة المساحة المصرية عشان تسمح ليهم بأن يبحثوا عن المانجنيز أو الذهب فى المنطقة دى ، ودى كانت معروفة جدا ، والمصريين ما عاوزين يثيروا فى ذلك الوقت خلافات بين السودان وبين مصر فى الموضوع دا لكن بعد ما استقل السودان عن مصر طبعا مصر كانت سكتة لما كان عندها أمل فى الوحدة ولكن لما جاء السودان واستقل براه [٢] ، فأصبح لو سكتت عن هذا فالأراضي دى حتنضم للسودان نهائيا ... نحن جينا فى أول انتخابات دخلنا المناطق دى فاذا سكتوا المصريين خلاص معناها انتهت لأن فيها نواب يمثلوهم فى مجلس النواب " [٣] .

ـ الانتخابات البرلمانية وأزمة الحدود :

لقد اتهم الكثير من المؤرخين والكتاب والباحثين عبد الله خليل رئيس وزراء السودان بافتعال أزمة حلايب ، وأزمة الحدود بين مصر والسودان ، والإساءة إلى مصر [٤] ، كما يذكر هيكل أيضا : " أن الحكومة السودانية التى كان يرأسها عبد الله خليل ، افتعلت أزمة مع مصر، فقد بعث عبد الله خليل فى أوائل فبراير ١٩٥٨ بقوات سودانية لاحتلال منطقة حلايب على الحدود بين مصر والسودان ، وكانت

---

(١) ولد محمد أمين حسين فى وادى حلفا عام ١٩١٦ ، أسس مجلة أم درمان ، وانضم لحزب الأشقاء ثم للحزب الوطنى الاتحادى حتى أصبح عضو اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى الاتحادى ، ودخل أول برلمان سودانى فى عام ١٩٥٤نائبا عن دائرة أم درمان الشمالية ، مشروع تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، مقابلات رواد الحركة الوطنية ،المجلد الأول ، معهد الدراسات الافريقية والاسيويه ، جامعة الخرطوم ، ١٩٨٥ ، ص ص ٣٧ـ٤٠ ، انظر : تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان : بنك المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ٣٥ .

(٢) براه كلمة رطانة سودانية من لغة قبائل الهدندوه معناها وحدة أو لوحدة ، كان يرددها دائما رواد الحركة الوطنية فى محاضر مناقشتهم مع الباحث .

(٣) محمد أمين حسين : مشروع الحركة الوطنية : مقابلات رواد الحركة الوطنية ، المجلد الأول، ص ص ٦٩ـ٧٠.

(٤) يوسف الشريف :السودان وأهل السودان ،القاهرة ،١٩٩٦، ص ٩١ .

المنطقة مصرية وفق ما تقول به الخرائط المعتمدة ، لكن السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء السودانى قال إن لديه خرائط أخرى حصل عليها تثبت أن المنطقة سودانية ، وجرى فى القاهرة بحث عن كيفية مواجهة ما وقع ، وكان هناك رأى بدفع قوات مصرية إلى المنطقة ، إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر رأى أن الموضوع كله مؤامرة موحى بها من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على الأرجح لإفساد مناخ الوحدة بين مصر وسوريا ، والتى كانت أمواج العالم تموج بها فى تلك الأيام ، وأنه سوف يكون مشهدا غريبا أن تتقاتل قوات مصرية وسودانية على قطعة أرض فى نفس الوقت الذى تقوم فيه مصر بعمل وحدوى كبير مع سوريا وأننا لانجب أن نستسلم للاستفزاز " (١) .

كما يذكر الدكتور محمود خليل :" قامت الحكومة المصرية بأرسال لجنة انتخابية ، وبرفقتها وحدة صغيرة من قوات حرس الحدود لتمكينها من القيام بعملها ووجهت بتعنت حكومة عبد الله خليل فى السودان (سكرتير حزب الأمة) المناوئ لمصر فى هذا الوقت ، مما حدا بمصر إلى إيقاف الاستفتاء بالمنطقة تفاديا للصدام " (٢) ، كما يذكر الدكتور أحمد الرشيدى:" أن الحكومة السودانية سرعان ما فجرت أول أزمة فى العلاقات مع مصر ، وهى الأزمة التى نشبت فى أوائل ١٩٥٨ ، ومنذ ذلك التاريخ فقد صار من المألوف أن يثور النزاع بين البلدين كلما تأزمت العلاقات بينهما ، وغالبا ما يكون الجانب السودانى هو البادئ بتصعيد الموقف" (٣) .

إلا أن الباحث يرجح أن الحكومة المصرية هى التى تعمدت أثاره أزمة الحدود وذلك لاعتبارات معينة فرضت عليها ذلك الموقف ، كما أن الوثائق المصرية قبل السودانية تثبت أن الحكومة المصرية هى التى تعمدت إثارة أزمة حلايب وقامت بافتعال أزمة الحدود ، فمع نهاية عام ١٩٥٧ جدت مستجدات لفتت أنظار النظام المصرى ودفعته دفعاً إلى التفكير فى فتح ملف الحدود الجنوبية مع جمهورية السودان ، فقد أشارت عدة مذكرات لإدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية – عرضت على الرئيس جمال عبد الناصر– فى أواخر سنة ١٩٥٧ إلى تلك المستجدات التي حدثت فى السودان " جاء فى واحدة منها– مرفوعة إلى رئاسة الجمهورية في ١٩ نوفمبر ١٩٥٧ " أن الحساسية فى إثارة موضوع الحدود مع السودان قد انتهت ... وأن من مصلحة مصر أن يفتح الملف الآن بعد وقوع التطورات التالية " :–

أولاً : تراجع فكرة الوحدة مع مصر والتطورات السريعة في تكوين الدولة السودانية .

---

(١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ،ص ٢٩٧.

(٢) محمود خليل : العلاقات المصرية السودانية – الثوابت والمتغيرات على ضوء مشكلة حلايب ، السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣.

(٣) أحمد الرشيدى : الحدود المصرية السودانية ، السياسة الدولية ، العدد١١١، يناير ١٩٩٣

ثانياً : سياسة الحكومة السودانية الحالية " حكومة عبد الله خليل " .

ثالثاً : مسألة تهريب بعض الشركات السودانية للمعادن من الأراضي المصرية .

رابعاً : أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في المثلث " مثلث حلايب " حيث تؤكد معلومات عديدة عن " تردد الخبراء الأمريكان علي المنطقة بهدف دراسة إقامة قاعدة أمريكية جنوب مصر " [١]

على أية حال ، فطبقاً لما جاء في مذكرات وزارة الخارجية المصرية المرفوعة إلى الرئيس عبد الناصر ، فإن " الأصوبية الإدارية التي سمحت مصر بسببها ترك مثلث حلايب تحت الإدارة السودانية ، قد انتفت بل أصبحت الأصوبية الإدارية والمصلحة العامة فى عودة الأراضى المصرية إلى الإدارة المصرية ، بغض النظر عما قد يترتب على شطر القبائل " .

ولقد اهتم الرئيس عبد الناصر كثيراً بدراسة المستجدات التى أشارت إليها مذكرات الخارجية المصرية ، إلا أنه توقف كثيراً عند سياسات الحكومة السودانية وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، لما لذلك من تأثير مباشر على الأمن القومى المصرى ، فمنذ أن تقدمت إدارة الشئون الأفريقية بمذكرتها الأولى فى ١٩ نوفمبر١٩٥٧ ومسألة الحدود الجنوبية لمصر مطروحة على بساط البحث داخل وزارة الخارجية المصرية، وسرعان ما أعدت إدارة الشئون الأفريقية مذكرتين جديدتين حول نفس الموضوع ، الأولى يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٥٧ والثانية يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥٧ وانتهت كل منهما إلى اقتراح بضرورة تقديم مذكرة للحكومة السودانية لرد الحدود بين مصر والسودان إلى أصلها حسب نصوص اتفاقية ١٨٩٩ ، على أن يكون تقديم

---

(١) يذكر السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية السودانى بإن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إقامة مطارات في حلايب و شرق السودان ولم يعرض الأمر على البرلمان لأن مصيره معروف ، فكان أن صرفت الولايات المتحدة الأمريكية النظر عن إقامة المطارات وأغلقت الولايات المتحدة الأمريكية الشركة التى كانت ستقوم بهذا الأمر ، أنظر : اعترافات على عبد الرحمن أمام لجنة التحقيق عن أسباب انقلاب عبود ، مرجع سابق ، ص ١٧، كما شهد عام ١٩٥٨ خلافا بين شريكي الحكم فى السودان(حزب الأمة والشعب الديمقراطى) بسبب موضوع المعونة الأمريكية ، وتم عرضه على البرلمان السودانى ، وفى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٣يوليو ١٩٥٨ أجاز مجلس النواب اتفاقية المعونة الأمريكية للقراءة الثانية بأغلبية ١٠٤ صوتا ضد ٥٧ صوتا وامتناع ٨ نواب عن التصويت ، وكانت المعارضة قد قدمت اقتراحا بتأجيل المداولة مرة أخرى ليتمكن أعضاء المجلس من دراسة إضافية جديدة أدخلت على الاتفاقية ولكن هذا الاقتراح هزم بالأغلبية ، مضابط مجلس البرلمان السودانى الثانى ، إجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٥/١، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢ ، وانظر مضابط مجلس البرلمان السودانى جلسة مجلس النواب ، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨، الدورة الأولى وجلسة مجلس النواب بتاريخ١٩٥٨/٧/٣.

هذه المذكرة [١] ، متى بدأ تعثرت مباحثات مياه النيل أو اتضحت عدم جدية الجانب السودانى خلالها [٢] .

وكانت مفاوضات مياه النيل قد تعثرت خاصة بعد القبض على وزير الرى السودانى فى مصر ، وتحدث وزير الرى أمام النواب قائلا " أن هذا الموقف الجديد الذى توصل إليه هو وزملاؤه الوزراء بالطريقة التالية أجد نفسى مضطراً إلى الاعتذار أمام البرلمان عن الثقة السابقة فى الحكومة المصرية فيما يتعلق بمشكلة مياه النيل ، إننى اعترف الآن بالخطأ ، وبالتالى أعود إلى الصواب فالحقيقة المرة هو أن ما كنا نعتقده مياه كان مجرد سراب " [٣] ، وبعد فشل مفاوضات مياه النيل أصدر حزب الأمة عدة بيانات تتهم الحكومة بالسماح لمصر بالتدخل فى شئون البرلمان والجيش والسعى لهدم الحياة البرلمانية الديمقراطية ، وأن حزب الأمة سيكافح عن حق السودان فى مياه النيل [٤] ، كما أكد ميرغنى حمزة وزير الرى أكد أمام مجلس النواب : " بأن العقبة التى وقفت فى سبيل الاتفاق فى كل المفاوضات التى أجريت بين مصر والسودان بشأن مياه النيل هى مطلب السودان لتعويض مجز عما يصيبه من غرق للأراضى السودانية بعد قيام السد العالى " [٥] .

وتزامن تقديم هذه المذكرة (مذكرة الخارجية المصرية) مع المرحلة التى كانت الدولتان تستعدان للقيام بإجراءات دستورية فى كل منهما ، ذلك أن الحكومة السودانية كانت وقتها مشغولة بالإعداد للانتخابات البرلمانية المحدد لها السابع والعشرين من فبراير ١٩٥٨ ، كما كانت مصر منهمكة بموضوع الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بعد إعلان الوحدة مع سوريا [٦] ، وفى ٢٣ يناير ١٩٥٨ وبعد أن تعثر مباحثات مياه النيل بالفعل ، تقدمت نفس الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية بمذكرة جديدة خلصت فيها إلى أنه " من المحتمل أن يفسر تقديم مذكرة الحدود على أن مصر استغلت انشغال السودان بالانتخابات البرلمانية ، وأن من المحتمل أيضا أن تتعرض مصر للهجوم من الانتهازيين ، وهى فى سبيلها للاتحاد مع سوريا ومع ذلك انتهت المذكرة

---

(١) وفى نفس الوقت الذى أعدت فيه إدارة الشئون الأفريقية هذه المذكرة فى عام ١٩٥٧ رفضت السلطات المصرية طلبات الترخيص المقدمة من بعض الشركات السودانية ، إلا أن بعض هذه الشركات (شركة شرق السودان) قد عمدت إلى استخراج كميات كبيرة من خام المنجنيز ونقلها وتشوينها فى ميناء حلايب عام ١٩٥٧ ، وقد حذرت مصلحة المناجم والمحاجر المصرية الشركة السودانية المذكورة من مخاطر التمادى فى هذه التصرفات ، انظر: حسام سويلم وآخرين : حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل ،مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ، القاهرة من ١٣- ١٥ مايو١٩٨٩، ص ٤٦٥ .

(٢) جمال شقرة : مرجع سابق ،ص ص ١٨٥- ١٨٦.

(٣) مضابط مجلس النواب السودانى ، الدورة الثالثة ، بتاريخ ٣/ ١٩٥٥/٧ .

(٤)محسن محمد:مرجع سابق،ص ٢٧٠

(٥) مضابط مجلس النواب السودانى الثانى ، اجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٥/١.

(٦) البخارى عبد الله : مرجع سابق ، ص ٥٠٥.

إلى ضرورة أن تقدم مصر المذكرة الخاصة بإعادة الحدود إلى ما كانت عليه . (١)

وفي السادس والعشرين من يناير ١٩٥٨ عقد اجتماع بإدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية ، حضره وزير الداخلية زكريا محي الدين وعلى صبرى وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وحسين ذو الفقار صبرى المستشار السياسى للرئيس جمال عبد الناصر ومدير إدارة الشئون الأفريقية ، ومحمد فائق ممثلاً لإدارة المخابرات العامة ، وانتهى هذا الاجتماع إلى عدة نتائج على درجة كبيرة من الأهمية لعل من أهمها ما يلى :-

أ - أن تبنى المذكرة المقترح تقديمها علي أسباب تتصل بالأرض المصرية الملحقة بالإدارة السودانية ، حتى لا يؤول تقديمها علي أنه رد على تعثر مباحثات مياه النيل ، وأن تستخدم مسألة إدماج هذه المنطقة ضمن الدوائر الانتخابية فى السودان فى إثارة الموضوع وكأساس للمذكرة المقترحة .

ب - أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات لتقديم المذكرة إذ أن السودان مقبل على معركة انتخابية تتطاحن فيها الأحزاب ، وتسعى كلها لكسب عواطف الجماهير ، ومن بين هذه العواطف عاطفة محبتها لمصر .

ج - أن تقديم هذه المذكرة لن يحرج الأحزاب الموالية لمصر ، لأن الانتخابات في السودان أساسها مرتكز علي العصبيات والطائفية . (٢)

د - ضرورة إعداد حملة دعاية منظمة للرد على ما قد تثيره الحكومة السودانية .

هـ - إن إثارة موضوع الحدود الجنوبية مع السودان لن يؤثر على الخطى التنفيذية للوحدة مع سوريا .

و - فيما يتعلق بالموقف مع السودان فلن يخرج عن الاحتمالات الأربعة الآتية :

١ - قد ترد الحكومة السودانية بالموافقة وتسلم لمصر بما لها من حقوق على أرضها .

٢ - قد تعد بدراسة المسألة .

٣ - قد ترد منكرة على مصر حقها فى هذه الأرض .

٤ - قد لا ترد مطلقاً .

---

(١) وعندما سأل أحد النواب عبد الله خليل لماذا تأخر اعتراف السودان بالجمهورية العربية المتحدة قال "كيف أعترف بدولة هاجمت حدود السودان " مضابط مجلس النواب الثانى ، الدورة الأول ،مايو١٩٥٨.

(٢) منيت الأحزاب الموالية لمصر بأكبر هزيمة لها فى تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان حتى أن السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية المؤيد لمصر سقط في دائرة الخرطوم بحرى ، كما لم يفز أى مرشح مؤيد لمصر خاصة فى دوائر العاصمة ، انظر : تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان : بنك المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ٤٣، وانظر : إبراهيم محمد حاج موسى : مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

ز ــ تتطلب الاحتمالات الثلاثة الأخيرة فور التحقيق من نوايا الحكومة السودانية فى اتخاذ الإجراءات التى تؤدى إلى حفظ حقها من ذلك :ــ

١ - قيام السلطات المصرية على تعدد اختصاصاتها بممارسة ألوان من نشاطها على المناطق المصرية ، التى يقوم السودان بإدارتها كإنشاء نقط للحدود ، ومأموريات للجمارك ، ومراكز للثـروة المعدنيـة ، ووحدات مجمعة صحية واجتماعية وتعليمية .

٢ - وضع الترتيبات كى تتخذ القوات المسلحة المصرية مراكز تجمع قريبة من المناطق المتنازع عليهـا من الأرض المصرية .

٣ - مطالبة السودانيين الذين يفدون إلى مصر بالحصول على تأشيرة دخول وأداء رسم معادل لما يدفعه المصريون الذين يدخلون السودان ومعاملة المقيمين فى مصر معاملة الأجانب فى شـروط الإقامـة وظروف العمل .

٤ - التضييق فى استيراد السلع السودانية .

ح ــ وقد يكون رد فعل حكومة السودان على ما تتخذه مصر من إجراءات فى حالة إنكـار حقهـا فـى أرضها واحد من الاحتمالات الآتية :

١ - تخضع الحكومة السودانية لضغط الرأى العام المتذمر ، نتيجة لاتخاذ الحكومة المصرية للإجـراءات السابقة .

٢ - لا تؤثر هذه الإجراءات وكذا ضغط الرأى العام السودانى فى موقف الحكومة السودانية .

٣ - تطرد الحكومة السودانية المصريين المقيمين وتستولى على المنشآت المصرية هناك .

٣ - قد يصل الأمر إلى حد الشكوى إلى الأمم المتحدة أو السعى لتقوم بعض الدول بالوساطة .

كما تطرقت المذكرة المصرية إلى أنه في حالة قيام الحكومة السودانية بعمل إيجابى يؤثر علـى حـق مصر فأنه على القوات المسلحة المصرية أن تتقدم إلى المثلث المتنازع عليه من أرض مصـر ، وتضـع الأمور فى نصابها [1] .

وبالفعل كما توقعت المذكرة المصرية قام الملك سعود بدور الوساطة بين البلدين ، وجاء فى البرقية التـى أرسلها الملك سعود إلى الرئيس جمال عبد الناصر جاء فيها :ــ

حضرة السيد الرئيس الأخ جمال عبد الناصر حفظه الله

علمت بقلب ملؤه الأسى والحزن نبأ الخلاف الذى نشب بين البلدين الشقيقين مصر والسودان وليقينى أنـه

---

(١) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ص ١٨٧ــ١٨٨.

يحز فى نفس السيد الرئيس كما يحز فى نفسى ، وفى نفس كل مسلم عربى أن تصل ذروه الخلاف فى هذا الأمر إلى هذا الحد الذى يشمت بنا الأعداء أجد من واجبى فى هذا الموقف أن أتقدم برجاء ملؤه الإشفاق لسيادة الأخ الرئيس ، كما أتقدم بمثله لحكومة السودان لتحكيم الروية لحل المشكلة بينهما ... وإنى على تمام الاستعداد لبذل أى مسعى قد يراه إخواننا فى البلدين لحل هذه المشكلة التى تقلق كل مسلم وعربى " .

واتصل الرئيس جمال عبد الناصر بالدكتور محمود فوزى يقول له : " إن الرجل يحاول أن يعرض وساطته بيننا وبين السودان فى الوقت الذى يتوسط فيه شقيقة (الملك فيصل) بيننا وبينه ، ثم طلب الرئيس جمال عبد الناصر من محمود فوزى أن يتصل بالسفير السعودى فى القاهرة ليبلغه إن الأزمة قد تم تطويقها [١].

وعلى الرغم من أن مذكرة وزارة الخارجية أكدت أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات لتقديم المذكرة إلا أن الباحث يرجح غير ذلك ، وأن الوقت لم يكن مناسبا على أي حال لتقديم هذه المذكرة مما يدل على عدم دراسة العاملين بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية بأحوال السودان فى ذلك الوقت ، فقد أثارت المذكرة الرأى العام السودانى ، فى وقت كان السودان مقبل على الانتخابات البرلمانية ، واتحدت جميع الأحزاب السودانية ضد مصر حتى إن حزب الشعب الديمقراطي المؤيد لمصر وقف ضد مصر ، كما أدى ذلك أيضا إلى سقوط السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية السودانى ورئيس حزب الشعب الديمقراطى والمؤيد لمصر فى الانتخابات البرلمانية [٢]، ولم يتمكن من دخول البرلمان السودانى كنائب من نواب البرلمان ، إنما كوزير للداخلية [٣] .

وعندما تأكدت الحكومة المصرية أن تقسيم الدوائر الإقليمية للانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٥٧ المحدد للدوائر الانتخابية السودانية قد أدرج المناطق المصرية ضمن هذه القوائم في محاولة لتغيير الوضع القائم ، صدر الأمر إلى السفير المصرى فى الخرطوم " سيف اليزل خليفة " لتقديم المذكرة المعدة سالفاً إلى وزير خارجية السودان وذلك فى اليوم الأول من شهر فبراير ١٩٥٨ [٤] ، وأشارت المذكرة المصرية إلى أن قانون الانتخابات السودانية أدخل المنطقة الواقعة شمال حلفا (النتوء) والمنطقة التى تحيط بحلايب وشلاتين التى تقع على البحر الأحمر ضمن دوائر الانتخابات السودانية ، كما أن هذا الوضع يتناقض مع خط عرض ٢٢ درجة شمال الذى يمثل الحدود بين البلدين كما حددت أصلا فى اتفاقية يناير ١٨٩٩، وعلى

---

(١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان،ص ص ٢٩٧ـ ٢٩٨ .

(٢) جاءت النتيجة ٦٣مقعداً لحزب الأمة ـ عدد الاصوات (٣١٠٠١٩) أما حزب الشعب ـ المؤيد لمصر ـ فقد نال ٢٧ مقعداً ـ عدد الأصوات (١٤٧٠٧٧) ، انظر محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٥، انظر أيضا : Final Report Parliamentary Election 1957 – 1958.

(٣) نادى حزب الشعب الذى تكون فى عام ١٩٥٦ بالعمل على تحقيق وحدة الأمة العربية ووحدة الوطن العربى ، وهو ما نادى به الرئيس جمال عبد الناصر ،انظر: دستور حزب الشعب الديمقراطى ، الخرطوم ، ١٩٥٦ .

(٤) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٨٩.

ضوء ذلك طالبت الحكومة المصرية بضم كل الأراضى التى تقع إلى الشمال من خط عرض ٢٢ درجة شمال لمصر [١] .

وهكذا لفتت المذكرة المصرية نظر الحكومة السودانية إلى عدم شرعية القرار الذى اتخذتـه بإدخال بعض مناطق الحدود الإقليمية المصرية ضمن دوائره الانتخابية ، وطالبتها باتخاذ الإجـراءات اللازمة لتسليم شئون الإدارة فى المنطقتين التاليتين إلى الإدارة المصرية :-

أولاً : المنطقة الواقعة في الصحراء الشمالية الشرقية من السودان وتشمل حلايب وما والها .

ثانيا: المنطقة الواقعة شمال خط ٢٢ شمالاً وتشمل الأراضى الممتدة شمال مدينة وادى حلفا وتقع داخلها قرى "سرة ودبيرة وفرس وغيرها " .

كما أبدت المذكرة استعداد الحكومة المصرية لتسليم السودان منطقة فى حدود السودان الشمالية سبق أن اقتطعت من السودان وأضيفت لمصر ،كما أوضحت المذكرة " انعدام الأصوبية الإدارية " التى من أجلها خضعت الأراضي المصرية للإدارة السودانية ، وليس من مانع ذي وجاهة يمنع من أن يخضع أبناء لقبيلة واحدة – بحسب إقامتهم – كل لسيادة الدولة التى يقـيم على رقعتها ، ومع أن السفير المصرى محمود سيف اليزل خليفة قابل محمد أحمد محجوب وزير الخارجية وعبد الله خليل رئيس الوزراء السودانى فى نفس اليوم الذى سلم فيه المذكرة فإن مصر لم تتلق ردا عليها ، وإن كانت النوايا السودانية قد اتضحت من الوهلة الأولى فى الرد الشفهى الذى ابلغه السفير المصرى إلى حكومته حيث أخبره عبـد الله خليـل "إن الأمر يحتاج لدراسة قد تؤدى إلى عرضه للتحكيم " [٢] .

وقبل أن ترد حكومة السودان ، وخلال مرحلة إعداد الرد ، وصل لحكومة السودان ما يفيد بأن قـوات عسكرية مصرية فى طريقها إلى منطقة حلايب ، ومن ثم فقد استدعى إبراهيم المفتى وزيـر الخارجيـة السوداني بالنيابة [٣] السفير المصرى فى الخرطوم اللواء محمود سيف اليزل خليفة وطلب منـه التعليـق على نحو ذلك التقرير ، كما طلب منه أن ينقل لحكومته " أن حكومة السودان تأمل أن تكـون المعلومـات التى وردت بشأن القوة العسكرية غير صحيحة ، علما بأنه إذا ثبتت صحتها فإن ذلك سيترك أثرا خطيرا على علاقات الصداقة القائمة بين البلدين " وأكد للسفير أنه من المستحيل أن توافق حكومة السودان علـى

---

(١) سعيدة رمضان : حكايتى مع الميرغنى ، القاهرة ١٩٩١، ص ص ٤٠- ٤١.

(٢) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ص ١٨٩- ١٩٠.

(٣) كان وزير الخارجية السودانى محمد أحمد محجوب فى ذلك الوقت فى زيارة لدائرته الانتخابية فى الحادى عشـر مـن فبراير ١٩٥٨،انظر البخارى عبد الله :مرجع سابق ، ص ص ٥٠٥.

أن تقوم مصر بضم أرض ظلت تشكل جزءا من السودان أكثر من نصف قرن من الزمان [١] .

واضطرت الحكومة المصرية إلى إرسال مذكرة ثانية سلمها السفير المصرى فى الخرطوم لوزير الخارجية السودانى بالنيابة في مقر مجلس الوزراء يوم الخميس ١٣ فبراير ١٩٥٨ ، جاء فيها " أنه بمناسبة إجراء عملية الاستفتاء بشأن الجمهورية العربية المتحدة (للاستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا) ورئيس الجمهورية يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨، رأت الحكومة المصرية ممارسة منها لسلطاتها المقررة وإعمالا لقواعد السيادة ، أن يتيسر للناخبين فى المناطق المصرية التى سبق أن ألحقت إداريا بالإدارة السودانية ، سبيل الإدلاء بأصواتهم فى هذا الاستفتاء ، ومباشرة حقهم الانتخابى " . ولقد استقبل الجانب السودانى المذكرة الثانية ، باستنكار شديد واعتبرها بعض الوزراء " عمل عدائيا تقوم به مصر ضد السودان ، وأنها لم تراع حقوق الجار وأنه ليس بجوار بل احتقار " ، ولم تتلق الحكومة المصرية أيضا رداً من الحكومة السودانية،لذا أبلغت الحكومة المصرية رئيس الوزراء السودانى يوم ١٦ فبراير ١٩٥٨ بأنها سوف ترسل رجال الاستفتاء إلى المنطقة مصحوبة بقوة من بوليس الحدود المختص بالمحافظة على الأمن في مناطق الصحارى والحدود المصرية .

ويروى السفير المصرى في الخرطوم كيف استقبل رئيس الوزراء السوداني المذكرة الثالثة بغضب كما ثار ميرغني حمزة وقال :" إننا لم نتعود من مصر الشقيقة مثل هذا الإجراء ، وإن كانت ستستخدم القوة وتضعنا أمام الأمر الواقع ، فلتستعملها " وهنا قال رئيس الوزراء عبد الله خليل :" لنا قوات هناك وإذا حصلت مصيبة فأنتم السبب " [٢] ، وقد حاول السفير المصرى استعجال الرد علي مذكرة الحكومة المصرية ، الأمر الذي سبب ضيقا لرئيس الوزراء ، وقد اكتفى رئيس الوزراء السودانى بإخطاره "بإن الحدود الحالية الموضحة في الخرائط هي الحدود المقبولة من الكل بما فيهم مصر ، وهى ذات الحدود التى عرفت بها الحدود الجغرافية للسودان عند إعلان الاستقلال في يناير ١٩٥٦ ، فضلا عن أن هذه الحدود هى التي ظلت قائمة دون أي نزاع قرابة الستين عاما " [٣].

وهكذا يمكن القول أن هذه المذكرات تؤرخ لبداية النزاع الحدودى القائم بين مصر والسودان منذ أوائل عام ١٩٥٨،ويبدو أن الحكومة المصرية لم تقتنع بوجهة نظر حكومة السودان بأن " الحدود الحالية

---

(١) البخارى عبد الله :مرجع سابق ، ص ص ٥٠٥ـ ٥٠٦ .

(٢) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ١٩١ .

(٣) تم عمل هذه الخرائط لخدمة المصالح البريطانية وألغى النحاس الاتفاقيات المعاهدات لأنها عقدت فى ظل الاحتلال البريطاني ، انظر:
Abd El Fattah, Ibrahim el Sayed Baddour :op.cit , p . 141.

الموضحة فى الخرائط هي الحدود المقبولة من الكل بما فيهم مصر " ، فقد مضت الحكومة المصرية فى خططها الرامية لاستفتاء السكان المقيمين في المناطق المتنازع عليها ، وقد ثبت ذلك فى السادس عشر من فبراير عندما أخطرت وزارة الخارجية المصرية السفير السودانى فى القاهرة " يوسف مصطفى التنى " بأنه قد تم إرسال لجنة انتخابات ووحدة من حرس الحدود للمناطق المتنازع عليها ،وقد فسرت حكومة السودان من جانبها إصرار الحكومة المصرية على تنفيذ رغبتها بإرسال اللجنة الانتخابية ووحدة من حرس الحدود باعتباره تأكيدا للتقارير التى كانت وصلتها فى مرحلة سابقة ، ولكن الحكومة المصرية ـ علي لسان السفير المصرى ـ قد أنكرتها ، وعلى ضوء تلك التطورات قرر مجلس الوزراء السودانى فى جلسته مواجهة الادعاء المصرى واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية سيادة السودان على أراضيها ، وكان من بين تلك الإجراءات التى اتفق عليها إجراء اتصالات على مستوى عال ، بأن يقوم رئيس الوزراء بالاتصال بالرئيس عبد الناصر ورفع الأمر لجامعة الدول العربية وإعلان الموضوع للشعب السودانى [١].

كما أشار عبد الله خليل إلى أن السودان عند نيلة لاستقلاله كان قد أبدى ملاحظات وتحفظات لدولتي الحكم الثنائي بأنه لن يكون ملزما بأية معاهدات أو اتفاقيات أبرمت نيابة عنه قبل الاستقلال ما لم تعرض علية تلك المعاهدات والاتفاقيات ويقرها ، وذلك فى بيان السيد رئيس الوزراء السابق الذي ألقاه أمام البرلمان السودانى فى أول يناير ١٩٥٦ ، ولو كانت لحكومة مصر وجهة نظر فيما يختص بالحدود لسارعت بتقديمها أما قبل الاستقلال أو عند تسلمها الكتاب الذى بعث به السيد رئيس الوزراء السابق في الثالث من يناير ١٩٥٦إلى الرئيس جمال عبد الناصر ، وطالب رئيس الوزراء تأجيل الأمر للدراسة والتفاوض بين البلدين إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية السودانية فى السابع والعشرين من فبراير [٢] . غير أنه ـ بعد ثلاثة أيام ـ أى فى السادس عشر من فبراير أرسلت لحكومة المصرية لجان انتخابات ومعها حرس من سلاح الحدود إلى المنطقة التى تطالب بها مصر وذلك لإجراء الاستفتاء [٣]،وفى اليوم التالى أصدر مجلس الوزراء السودانى الحقائق التالية :ـ

١ـ أن مصر لم تثر هذا الموضوع منذ فتح السودان إلا فى هذه الآونة ، التى شغلت فيها الانتخابات البرلمانية جميع السودانيين ، شعباً وحكومة، وبعد أن اكتشفت مناجم المعادن فى منطقة حلايب ، وبعد أن ظهر فى مفاوضات مياه النيل الأخيرة أن السودان سيطالب بتعويض عن غمر المنطقة شمال حلفا بمياه السد العالى .

---

(١) البخارى عبد الله : مرجع سابق، ص ص ٥٠٦ـ ٥٠٧.

(٢) أحمد الرشيدى : مرجع سابق ، ٢١١ .

(٣) محمود خليل : مرجع سابق ، ص ٢٣٨.

٢- أن حجة استفتاء الشعب المصرى الذى اتخذته الحكومة المصرية ذريعة فى مذكرتها الثانيـة إذ لـم يكن ذلك أول استفتاء أو انتخابات أجريت فى مصر بعد أو قبل الثورة ، ولم تستفت تلك المنطقة فـى أي مرة من المرات السابقة .

٣- أنه فى الوقت الذى تبنى فيه المذكرة المصرية الأولى مطالبتها بما يفهم منه الاعتراض على اشتراك أهالى تلك المنطقة فى الانتخابات السودانية المقبلة ، تبنى المذكرة الثانية المطالبة على وجـوب اشـتراك أولئك السودانيين بوصفهم رعايا مصريين باستفتاء الشعب المصرى .

كما أكدت الحكومة السودانية على أن السكان فى المناطق المتنازع عليها مواطنين سـودانيين ، ولـم يشتركوا فى يوم من الأيام فى استفتاء ولا انتخابات برلمانية مصرية ، وفوق كـل ذلـك فقـد اشـتركوا بوصفهم مواطنين سودانيين فى الانتخابات البرلمانية السودانية منذ عام ١٩٥٣ وفقا لدستور الحكم الـذاتى الذى صدر بموجب الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا ومصر فى ١٩٥٣ (١) ، كما أكدت الحكومة السـودانية على أن مصر عندما اعترفت بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٥٦ لم تضـمن اعترافهـا أيـة تحفظات بشأن الحدود ، هذا بالإضافة إلى أن سكان تلك المناطق ظلوا يدفعون الضرائب لحكومة السودان، وتصرف لهم حكومة السودان من خزينتها على الأمن والخدمات طوال الستين سنة السابقة (٢) ،كما رفـع محمد أحمد محجوب تقرير إلى الرئيس عبد الناصر، يتهم فيه زكريا محي الدين بأنه يدبر مؤامرة ضـد الرئيس جمال عبد الناصر وذلك بإثارة المشاكل على أرض السودان(٣) ، وحاول رئيس الوزراء السودانى فى السابع عشر من فبراير الاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر لكن محاولته بـاءت بالفشـل بحجـة أن المكان الذي يوجد فيه الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن معروفا،ومن ثم فقـد تحـدث رئـيس الـوزراء السوداني مع وزير الداخلية المصرى زكريا محي الدين حيث طلب منه " أن ينقل رغبة الحكومة السودانية للرئيس عبد الناصر بأن ترجئ مصر اتخاذ إجراءات الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها إلى مـا بعـد إجراء الانتخابات البرلمانية السودانية ، وقد أكد له فى ذلك الوقت استعداد السودان للدخول في مفاوضـات حول النزاع مع مصر عقب الانتهاء من الانتخابات .

---

(١) محمد حسن داؤد : مرجع سابق ، ص ص ٨٠ــ٨١.

(٢) جمال شقرة :مرجع سابق ،ص ٢٠٠.

(٣) تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من محمد أحمد محجوب وزير الخارجية السودانى يتهم فيه ذكريا محـي الدين بأنه يدبر مؤامرة ضد الرئيس جمال عبد الناصر وذلك بإثارته المشاكل على ارض السودان ، وهو تقرير سـرى جدا من وثائق الأرشيف السرى للرئيس جمال عبد الناصر .

وأذاع مجلس الوزراء بيانا رسميا فى مساء ذلك اليوم ـ أي السابع عشر من فبراير ـ أعلن فيه :" أن المشكلة قائمة على الحدود مع مصر " وما تم حتى ذلك اليوم من إجراءات من جانب حكومة السودان ، كما أكد البيان عزم الحكومة على الدفاع عن الأراضي السودانية ، كما أشار البيان بصفة خاصة إلى اكتشاف المعادن في منطقة حلايب والتى قد تكون من بين الأسباب التى كانت وراء الادعاء المصرى علي تلك المنطقة " [١] .

وكانت مصر قد أرسلت يوم ١١فبراير ١٩٥٨ بعض القوات من حرس الحدود بقيادة القائمقام الجوهرى إلى أبى رماد على مقربة من حلايب ، وبدأت القوات المصرية تمهد الظروف للجنة التى ستقوم بالاستفتاء ، وفى تقرير مرفوع إلى مدير سلاح حرس الحدود المصرى يوم ١٥فبراير أكد القائمقام الجوهرى " أنه عقب وصوله إلى أبو رماد ،اتصل بعمدة (الحمد وراب والمشايخ) وقد أبدى الجميع استعدادا طيباً ، وأعلن الجميع مصريتهم ..." وحسب تقارير القائمقام الجوهرى " فإن القوة المصرية نجحت فى فرض رقابة تامة على حلايب ، وعلى نقطة البوليس ، وجندت بعض الأهالى الذين كانوا ينقلون الأخبار مع عربة مياه الشركة التى تحضر المياه من البئر فى حلايب " .

وعندما اقترب موعد الاستفتاء ، تصاعد التوتر ، داخل وحول مثلث حلايب حيث تزايد عدد القوات المصرية والسودانية ، وفى تقرير آخر للقائمقام الجوهرى بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٥٨ ، أشار إلى أن السودان دفع خلال ساعات بقوات عسكرية جديدة إلى الشمال فى الشلاتين كما أشار إلى تقديره الشخصى بأن السودان لن يترك المثلث بسهولة أو بالمفاوضات السياسية ، ومن هنا اقترح بضرورة الاهتمام بمظهر القوة أى إظهار قوة مصر فى مواجهة التحركات (العسكرية) السودانية ،وذلك باتخاذ الإجراءات التالية :ـ

أولاً : دفع قوات كافية إلى أبو رماد رأساً .

ثانياً : تحريك دورية طيران فوق (العلبة وحلايب) لإظهار القوة .

ثالثا : إظهار القوة البحرية لمصر [٢] .

وهكذا يوضح التقرير الأخير إلى أى مدى تصاعد التوتر بين الطرفين المصرى والسودانى ، وأن الصدام بين الجانبين على أرض المثلث بات وشيكاً .

---

(١) البخارى عبد الله : مرجع سابق، ص ٥٠٧.

(٢) جمال شقرة :مرجع سابق ،ص ص ٢٠٥ـ ٢٠٧.

وقامت السفارة السودانية بالقاهرة بإصدار بيان رسمى وزعته السفارة يوم ١٨فبراير كان عنوانه دخول القوات المصرية أراضى السودان ،ومحاولة احتلال جزء منها بإرسال قوات عسكرية إلى منطقة حلايب وما جاورها " [١] .

وهكذا كما توقعت الولايات المتحدة الأمريكية "بأن مسالة السودان قابلة للانفجار فى أى وقت خاصة إذا ما اختار السودان الانفصال عن مصر فإنهم سوف يجدون معارضة خطيرة من مصر لان المصريين متورطون بعمق فى السياسة السودانية وان مصر تسعى لتعزيز هدفها فى وحدة وادى النيل " [٢] .

ويذكر السيد الباقر [٣] " بإنه وصلت معلومات موثوق بها للحكومة السودانية تفيد بإعداد حمله عسكرية معظم قواتها من حرس الحدود المصرى لغزو هذه المنطقة ، وكانت تحكم السودان فى ذلك الوقت حكومة ائتلافية من حزب الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة عبد الله خليل ، وقد أصدر مجلس الوزراء قراراً بتعييني ضابطا للإشراف سياسياً وإداريا علي القوات المنوط بها للدفاع عن ذلك الجزء من الوطن وعند وصولى إلى حلايب وجدت أن كثيرا من الملصقات والصور قد رفعت في أماكن بارزة للدعاية في السوق وموارد المياه،وعلمت أن كميات كبيرة من المأكولات والأدوية قد أحضرت لتوزيعها علي السكان المحلين لنفس الغرض ، وكان هناك بعض الأطباء في منطقة أبى رماد وكان ينقب بعض المصريين عن المنجنيز لنقله للقاهرة ، وقد شاهدت هناك عددا من العاملين المصريين يقيمون فى أماكن متفرقة ، وكان يغلب عليهم الطابع العسكرى وساورتنى بعض الشكوك نحوهم ، وعند وصولى إلى مكاتب الشركة وجدت الأميرالاى المصرى المكلف بغزو المنطقة ، وقد فوجئ بمجيئي واستقبلنى ببشاشة وقدمنى إلى بعض العاملين وأخذ يعرفنى بأنواع الأعمال التى يمارسونها ، إلا أنه بالرغم مما قاله فقد كانوا من مظهرهم ضباط جيش وأخبرنى بأنه قد قدم إلى تلك المنطقة لشراء أعداد من الجمال لاستعمالها لحراسة الحدود المصرية ، ومن ناحيتى أخبرته بأننا نعد لإجراء انتخابات برلمانية عامة وبوصفى المسئول عن إدارة وزارة الحكومة المحلية فقد رأيت أن أطوف أجزاء البلاد المختلفة للإعداد لتلك الانتخابات ، وبعد قضاء

---

(١) جمال شقرة :مرجع سابق ،ص ص ٢٠٥ـ ٢٠٧.

(٢) Major Problems of U . S . Foreign Policy 1954 , the Mediterranean Middle East , p . 267 .

(٣) الباقر هو أحد ضباط قوة دفاع السودان وبعد تصاعد التوتر بين الطرفين المصرى والسودانى على مناطق الحدود أثناء الانتخابات البرلمانية فى السودان ، اصدر مجلس الوزراء السودانى قرار بتعيين الباقر ضابطا للإشراف سياسياً وإداريا علي القوات المنوطة للدفاع عن حدود السودان الشمالية ، انظر: على حسن عبد الله : مرجع سابق ، ص ص٩٨-٩٩.

بعض الوقت معهم ومعرفة ما يدور هناك من نشاطات وكانت التعليمات أن أتفادى أي صدام بين الجيشين لا سيما وأن القوه السودانية لم تكن فى موقف يسمح لـصد أي هجوم لقله عددها ، ونجحت فـي إيقاف التعزيزات التي كانت في الطريق إلينا واستعملت كل ما أوتيت من حكمة لتفادى أي موقف حرج ، وبناء على طلبى أرسلت لى طائرة خاصة لرفع تقرير مستوفى للحكومة عن كل ما رأيت وسـمعت واجتمعت بمجلس الأمن القومى برئاسة وزارة الداخلية ، وبعد وقوفهـم علي حقيقة الأمر تقدموا بتوصـية إلـى مجلس الوزراء لرفع شكوى ضد مصر وقد أرسلت تلك الشكوى فعلا إلى مجلس الأمن الدولى " (١).

وتلاحقت الأحداث بسرعة فائقة ، فقد أوفدت حكومة السودان في صباح الثامن عشر من فبراير وزيـر الخارجية محمد أحمد محجوب للقاهرة لمدة يومين ، التقي خلالهما بالرئيس عبد الناصر، وقـد تركـزت اجتماعاته مع وزير الداخلية المصرى ، حيث قرر الوزير السودانى ما سبق أن قالـه رئـيس الـوزراء السوداني بالهاتف لرئيس الوزراء المصرى ، وهو مطالبة مصر بتأجيل الموضوع إلى ما بعد الانتخابـات السودانية المحدد لها السابع عشر من فبراير ، ويبدو أن الحكومة المصرية كانت علـي موقفهـا السـابق بالمضي قدما في إجراءات الاستفتاء بالرغم من الالتماس السودانى ، وقد اضطر وزير الخارجية السودانى أن يعرض على الحكومة المصرية استعداد حكومة السودان أن تقدم للحكومة المصرية ـ كـدليل لحسـن نيتها ـ تعهدا مكتوبا بأن لا يستند السودان علي إجراء الانتخابات البرلمانية في المناطق المتنازع عليهـا كحجة لصالح السودان في المفاوضات المقترح أجراؤها بشأن النزاع بعد الانتهاء من الانتخابات ، وليس واضحا عما إذا كان ذلك الاقتراح قد سبق أن أقره مجلس الوزراء السوداني أو كان مبادرة قام بها وزيـر الخارجية السوداني عندما أدرك أن مهمته قد واجهت العديد من الصعاب ،والثابت أن الحكومة المصـرية رفضت الاقتراح الذي قدمه وزير الخارجية السودانى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد طلبت الحكومة المصرية عدم إجراء الانتخابات السودانية ليس فقط في المناطق المتنازع عليها ولكن أيضا في الدائرة الملاصقة لتلك الأراضى ، وكما يبدو فإن طلب الحكومة المصرية من الحكومة السودانية بأن لا تجرى انتخابات في الدائرة الملصقة كان أمرا غريبا ، ومـن ثـم فسرت الحكومة السودانية موقف الحكومة المصرية باعتباره يشكل انتهاكا للسـيادة السـودانية وبحقـوق السودانيين،وفى هذه الأثناء قام السودان بإخطار سفراء الدول العربية في الخرطوم بتفاصيل الأزمة بـين السودان ومصر ، وقام السودان بإرسال مذكرة بشأن النزاع لجامعة الدول العربية بتاريخ الثامن عشر من فبراير (٢) ، وفي العشرين من فبراير أي بعد أن اقتنع وزير الخارجية السـوداني بفشـل مهمتـه طلـب

---

(١) على حسن عبد الله : مرجع سابق ، ص ص٩٨-٩٩

(٢) عن النزاع بين مصر والسودان داخل جامعة الدول العربية انظر : محسن محمد : أوراق سقطت من التاريخ ، القاهرة، ١٩٩٢،ص ص ٢٤٩ـ ٢٥١.

السودان من الأمين العام لجامعة الدول العربية المرحوم عبد الخالق حسونه بذل مساعيه الحميدة لتسوية النزاع بين الحكومتين المصرية والسودانية ، لكن الجامعة العربية ــ كما يبدو ــ لم تتحرك بالنسبة للطلب السوداني ولم تقم بأي تصرف يذكر نحو الموقف المتفاقم بين الدولتين (١) .

ويذكر الدكتور محمود خليل :" ومن الملاحظ أن جامعة الدول العربية لم تظهر قدرا من الكفاءة فى تسوية هذا الخلاف المصرى السودانى حول تخطيط الحدود فى فبراير سنة ١٩٥٨، برغم أن جامعة الدول العربية قد بنيت على أساس احترام سيادة واستقلال كل دولة عربية . وتدخل محاولات تسوية المنازعات حول الحدود بين الدول العربية فى نطاق المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية، إلا أن الأخيرة أخفقت على المستوى الثنائي فى شكل المفاوضات بين البلدين وعلى المستوى الجماعى فى تسوية النزاع . وعندما قدم مندوب السودان مذكرة إلى الأمين العام للجامعة لم يطلب الأخير عقد مجلس الجامعة ولا مجرد التدخل لتسوية النزاع ، كما أن السودان نقل المسألة فى نفس الوقت للأمم المتحدة وانتقلت بذلك إلى مجلس الأمن (٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية السودانى محمد محجوب أصدر بيانا عن لقائه بالرئيس جمال عبد الناصر، نقلته وكالة رويتر ، جاء فيه " أن مصر طالبت بمنطقة في شمال السودان وأن القوات المصرية فى طريقها لاحتلال هذه المنطقة ، وأن مجلس الوزراء السودانى اجتمع أمس ، واتخذ قرار حاسما بتأكيد سيادة السودان علي هذه المنطقة " (٣) ، كما قام مكتب الاستعلامات بنشر تفاصيل أزمة الحدود بين مصر والسودان على الشعب السودانى ، مما أدى إلى قيام العديد من المظاهرات (٤) ، كما قام مندوب السودان الدائم في الأمم المتحدة يعقوب عثمان فى ذلك اليوم برفع رسالة موجهة من حكومة السودان إلى الأمين العام للمنظمة الدولية فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ ، وقد دعا المندوب الدائم للسودان بدوره مجلس الأمن لاجتماع طارئ لمناقشة الوضع الخطير القائم علي الحدود بين السودان ومصر (٥)، والذى

---

(١) البخارى عبد الله : مرجع سابق ، ص ص ٥٠٨ــ ٥٠٩.

(٢) محمود خليل :مرجع سابق ، ص ٢٣٩.

(٣) جمال شقرة : مرجع سابق ،ص ١٩٢.

(٤) أزمة حلايب : مكتب الاستعلامات بالخرطوم ، ١٩٥٨ ، منشورات مكتب الاستعلامات السودانية .

(٥) البخارى عبد الله : مرجع سابق ،ص ص ٥٠٩ــ٥١٠ ، انظر أيضا : عبد الفتاح أبو الفضل:مصر والسودان ..بين الوئام والخصام، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة،١٩٩٤،ص ٢٩٣، انظر أيضا : محمد أبو القاسم حاج حمد :السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار الكلمة للنشر ،بيروت،١٩٨٠، ص ٣٦٤ .

نشأ بسبب القوات المصرية المكثفة المتحركة نحو الحدود السودانية [١]

وقد شرحت مذكرة السودان تفاصيل وتطورات الأزمة منذ وصول المذكرة المصرية ، ومنازعة مصر للوضع القائم علي الحدود منذ قرابة الستين عاما ، وإصرار مصر علي إجراء الاستفتاء في أراضي سودانية ، وخلصت المذكرة بالتأكيد علي عزم السودان على الدفاع عن أراضيه وحماية سيادته الإقليمية في وجه الحشود العسكرية المصرية على الحدود المشتركة ، الأمر الذى قد يؤدي إلى إخلال بالسلم فضلا عن أن الوضع قد يتطور إلى نزاع مسلح إذا لم تتم معالجة الوضع المتأزم ، وانتقد المندوب السوداني إصرار مصر على حسم موضوع معقد وخطير مثل موضوع الحدود خلال أيام ، مشيرا لرفضها قبول تأجيل الموضوع إلى بعد الانتهاء من الانتخابات ، الأمر الذى يكشف رفضها للحل السلمى [٢] .

وعلى الرغم من أن عبد الله خليل أكد لريتشارد نيكسون أثناء زيارته للسودان فى عام ١٩٥٧ " بأن السودان على علاقات طيبة بجيرانه ولا يشعر بأي تهديد من جيرانه " ،وكان عبد الله خليل يقصد بذلك (علاقة السودان بمصر) [٣].

ونجح حزب الأمة في استغلال الأحداث لصالحه ، خاصة بعد دخول القوات المصرية للأراضي السودانية ، واغتنام الفرصة خاصة بعد هجوم مصر الدائم على حزب الأمة فى وقت الانتخابات البرلمانية على وجه الخصوص ، كما صور حزب الأمة للشعب السوداني أن مصر ستعتدى علي الأراضي السودانية ، وفجر المظاهرات في شوارع الخرطوم ، وعلت الهتافات بسقوط مصر واستنكر المتظاهرون

---

(١) وللمرة الثانية تعرض قضية مصر والسودان على مجلس الأمن لكن فى كل مرة كانت بشكل مختلف وكانت المرة الأولى فى عام ١٩٤٧ للدفاع عن وحدة وادى النيل ،انظر: وزارة الخارجية : مجموعة وثائق خاصة بمصر والسودان، القاهرة ١٩٤٧ ، وانظر أيضا

Shibeika, Makki : op, cit, p . 484.

وفى عام ١٩٧١ قام ممثل السودان فى الأمم المتحدة بسحب شكوى السودان ضد مصر والمتعلقة بمنازعات الحدود الشمالية الشرقية انظر : منصور خالد : السودان والنفق المظلم (قصة الفساد والاستبداد) لندن ، ١٩٨٥، ص ٢٥١، كما أثيرت مشكلة الحدود فى عام ١٩٩٢ فى عهد الرئيس عمر البشير، انظر:عبد العزيز المهنا:السودان وسط اللهب قبرص، ١٩٩٤، ص٧٩.

(٢) البخارى عبد الله : مرجع سابق ،ص ص ٥٠٩-٥١٠.

(٣) Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13,1957. Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon

السياسة الاستعمارية لمصر [١] ، وقاموا بتمزيق صور الرئيس جمال عبد الناصر ، كما شنت الكثير من الصحف السودانية حملة عنيفة ضد مصر لدرجة إن البعض دعا جماهير الشعب السودانى إلى (التقدم نحو الشمال) وبدأت بالفعل عملية تسجيل أسماء المتطوعين للدفاع عن أرض الوطن ، وصدرت عناوين الصحف السودانية فى ذلك الوقت " جيوش عبد الناصر تغزو السودان " [٢] . وأخذت إذاعة أم درمان تعبئ الجماهير فكانت تذيع الأناشيد الوطنية والمارشات الحماسية يتخللها بيانات عن العدوان المصرى على الحدود السودانية ، وأخبار ما يدور من مظاهرات فى الخرطوم وتصريحات الوزراء حول تطورات أزمة الحدود مع مصر ، ومن ذلك تصريح محمد أحمد أبو سن وزير الشئون الاجتماعية الذى قال فى مؤتمر صحفى " إن السودان رفض المذكرة المصرية بسحب القوات السودانية من حلايب ، وأن السودان سيتخذ كل إجراء ممكن للمحافظة على حدوده ". كما أصدرت الأحزاب السودانية خاصة حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى عدة بيانات أعلنت فيها تمسكها بجميع الإجراءات التى اتخذتها الحكومة السودانية ، [٣] وجاء في واحد من بيانات حزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر فى سياستها " أن حدود السودان الجغرافية وحدة لا تتجزأ ولا يمكن أن يتساهل الحزب فى شبر من أرضه ومع أن دستور الحزب ينص على تدعيم أقوى الصلات مع مصر الشقيقة إلا أن هذه الصلات ينبغى ألا تؤثر على الحقوق الدستورية لأى من القطرين ، [٤] وأبدى الحزب رغبته فى إرجاء الأمر إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية حتى تستطيع الدولتان الوصول إلى حل سليم يتفق مع المبادئ الدستورية والحقوق القانونية والعرف الدولي " .

---

(١) Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956 ,A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford college,1972,p.357.

(٢) محسن محمد : المرجع السابق ،ص ٢٤٧

(٣) في أعقاب قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وسقوط الحكم العسكري ،عملت مصر على جمع دعاة الوحدة فى السودان كما كان عليه الحال قبل انشقاق الحزب الوطنى الاتحادى ، وتوحيد الصف الوحدوى قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية ، وعملت مصر على دمج حزب الشعب الديمقراطى فى الحزب الوطنى الاتحادى ، وتوحيد الصف الوحدوى قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية وانتهى الأمر بقيام الحزب الاتحادي الديمقراطى وأصبح إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الاتحادي رئيسا دائماً لمجلس السيادة وإلغاء نظام الرئاسة الشهرية الدورية بين أعضاء مجلس السيادة وحصرها فى رئيس واحد ، انظر : يوسف الشريف :السودان وأهل السودان (أسرار السياسة وخفايا المجتمع) ،القاهرة ،١٩٩٦ ، ص ص ٣٠ ــ ٣١ ، مضابط الجمعية التأسيسية (البرلمان السودانى) إجراءات الدورة الأولى ،جلسة بتاريخ ١٩٦٥/٧/١٠

(٤) دستور حزب الشعب الديمقراطى ، الخرطوم ، ١٩٥٦ ، مجموعة السودان .

ولم يختلف بيان الحزب الوطني الاتحادى كثيرا عن البيان السابق لحزب الشعب الديمقراطى ومما جاء فيه " أن الحزب لا يسمح بالتخلى عن شبر واحد من أرض الوطن ، ويطالب بحل الموضوع بطريق التفاوض الودى ، ومصر التى انتظرت قرابة الستين عاما وأجرت انتخاباتها لرئاسة الجمهورية المصرية دون أن يغيرها عدم اشتراك المنطقة المتنازع عليها يمكن أن تتريث إلى ما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية السودانية ، ويرى الحزب ضرورة أن يأمر الرئيس جمال عبد الناصر بسحب الجنود المصريين ولجان الاستفتاء فوراً حفاظا على وحدة الشعور والروابط المقدسة التي تربط بين الشعبين " وهكذا أبدت الأحزاب المؤيدة لمصر رغبتها فى إرجاء الأمر إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية حتى تستطيع الدولتان الوصول إلى حل سليم يتفق مع المبادئ الدستورية والحقوق القانونية [١].

وفى ذلك الوقت قامت الحكومة المصرية بإرسال لجنة لاستفتاء المنطقة وبرفقتها قوات من حرس الحدود لتمكينها من عملها [٢] ، ولقد عبر السيد إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى عن رأيه فى برقية أرسلها إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٨ مؤكدا " على أن الأمر لا يفيد منه إلا الأعداء وراجيا الرئيس جمال عبد الناصر فى الإبقاء علي الوضع السابق حتى انتهاء الانتخابات البرلمانية السودانية " ومشيراً إلى " أن روح الأخوة والإخلاص المتبادلين كفيلة بتسوية الموضوع " وفي تعليق إسماعيل الأزهرى في الإذاعة قال " إن حزبه لا يمكنه من عمل شيء في هذه المعمعة، وأن مصر عليها أن تتدارك الموقف على أساس البرقية التي أرسلها إلى عبد الناصر " ولقد رد الرئيس عبد الناصر علي برقية الأزهرى " بأن مصر حاولت تسوية الخلاف بالوسائل الودية ، لكنها فوجئت بإذاعة أخبار عارية من الصحة تقول أن الجيش المصرى يغزو السودان ، وأنه يوافقه على أن إساءة العلاقات بين البلدين لا يفيد منه إلا الأعداء " فقد أعلن حزب الأمة " أن السودان يتعرض لغزو عسكرى مصرى فى حلايب " [٣] .

---

(١)
Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956 ,A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford college,1972,p.357.

(٢) محسن محمد : المرجع السابق ،ص ٢٤٧ .

(٣) محمد حسن داؤد : مصر والسودان (أوراق من ملف العلاقة ١٩٥٢ـــ١٩٩١)مطابع مؤسسة دار الشعب ، القاهرة، ١٩٩٢،ص ٨٣، انظر أيضا : جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ص ١٩٣ ـ ١٩٦ ، انظر أيضا : محمد أبو القاسم حاج حمد :مرجع سابق ، ص ٣٦٤ .

وهاجمت الصحف الشيوعية فى السودان المؤيدة لمصر سياسة عبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني وحكومته وأشارت إلى " أنه حصل على مبلغ ٣ مليون جنيها من إنجلترا ، وأنها تعهدت بشراء قطن السودان كله إذا ما نجح فى الانتخابات البرلمانية " وعندما تصاعدت أزمة الحدود بين مصر والسودان انعقد فى السودان مؤتمر قومى بدار اتحاد طلبة جامعة الخرطوم ، مثلت فيه كافة الأحزاب والهيئات السودانية وانتهى إلى عدة توصيات ، حملتها برقية عاجلة إلى الرئيس جمال عبد الناصر كان أهم ما جاء بها " استياء واستنكار المشاركين بالمؤتمر ،للأسلوب الذى لجأت إلية الحكومة المصرية فى معالجة المسألة وضرورة علاج الموضوع بالطرق السلمية والودية ... وجاء بالبرقية المطولة اقتراح محدد على النحو التالى :ـ

١ - أن تقوم الحكومة المصرية بقبول اقتراح الحكومة السودانية ، بسحب لجان الاستفتاء والقوات المصرية من المنطقة المتنازع عليها .
٢ - أن تجرى الانتخابات البرلمانية السودانية بالمنطقة التى تدعيها مصر .
٣ - أن تعطى حكومة السودان تعهدا كتابياً بألا تضار مصر من إجراء هذه الانتخابات على أنها حجة تدعم موقف السودان فى حالة عرض الأمر للبحث .
٤ - تلتزم كافة الأحزاب والهيئات الممثلة فى هذا المؤتمر بذلك التعهد الكتابى [١].

وفى نهاية الأمر أعلنت مصر " إرجاء موضوع الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية ، على أن تبدأ المفاوضات لحل المسائل المتعلقة بين البلدين بعد اختيار الوزارة السودانية وأن مصر التى تضامنت مع السودان فى سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار ، إنما تهدف ‘إلى قطع خط الرجعة على المغرضين الذين استغلوا الفرصة لإفساد العلاقات الخالدة بين الشعبين الشقيقين ... وأن القوات المسلحة المصرية لم تنشأ لغزو السودان ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدو المشترك " وذلك فى بيان أذاعه الناطق الرسمى للحكومة المصرية قبل انعقاد مجلس الأمن بنصف ساعة للنظر فى شكوى السودان من مصر فى هذا الموضوع ، ومن ثم اعتبر مجلس الأمن أن شكوى السودان لا محل لها [٢].

وقامت السفارة المصرية بالخرطوم بإصدار النشرة الأخبارية رقم ٥٧٧ لسفارة جمهورية مصر بالخرطوم بتاريخ ٢١فبراير ١٩٥٨ وجاء فيها " لقد اتخذت الحكومة المصرية هذا القرار بعد بحثها لرسالة السيد على الميرغنى والسيد إسماعيل الأزهرى للرئيس جمال عبد الناصر ، وكذلك بعد اطلاعها على رسائل الأحزاب والهيئات السودانية إلى الحكومة المصرية " .

---

(١) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ص ١٩٣ ـ١٩٦ ،

(٢) عبد الفتاح أبو الفضل : مرجع سابق ، ٢٩٣، انظر أيضا جريدة الميدان السودانية العدد ٣٢٢ ، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٤.

ولكن لماذا اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر قرار التراجع ؟

تجيب أوراق سكرتارية الرئيس عبد الناصر على هذا السؤال ،فمن خلال تعليقاته على كل ما عرض عليه بشأن الأزمة ، سواء من السفارة المصرية فى الخرطوم أو من إدارات وزارة الخارجية أو من المخابرات المصرية ، يتضح أن مصر كانت أمام خيارين كلاهما مر ، فكان على عبد الناصر إما التراجع وتأجيل معالجة الموضوع مع السودان وانتظار ظروف أكثر ملائمة أو الصدام المسلح [١] .

كما يذكر الأستاذ الدكتور السيد فليفل : " إن حكومة عبد الله خليل كلفت سفارتها بالقاهرة بالبحث عن أهالى حلايب وشلاتين المقيمين فى العاصمة المصرية وحثهم على التقدم إليها للحصول على الجنسية السودانية ، عسى أن يدعم هذا الموقف السودانى إذا ما بدأت المفاوضات بين البدين حول المثلث " [٢].

وفى نفس الوقت الذى تصاعد فيه التوتر العسكرى بين الجانبين ، كانت القضية تعرض على مجلس الأمن ، وناقش مجلس الأمن الشكوى يوم الجمعة ٢٠فبراير١٩٥٨ وتحدث فى هذه الجلسة بالإضافة إلى ممثلى مصر والسودان ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والعراق وفرنسا وكندا ، وقال مندوب إنجلترا : " إن المنطقة المتنازع عليها كانت محل إدارة السودان لمدة تزيد عن خمسين عاماً وأن مصر لم يسبق لها أن اعترضت أو تحفظت على هذا الوضع ، وفى بداية الجلسة كان اتجاه أعضاء المجلس جميعا تجنب التعرض للجانب الموضوعى من النزاع والابتعاد عن تفاصيل التاريخ والجغرافيا ، وحجج كل فريق على اعتبار أنه سيسوى عن طريق المفاوضات كما ذكرت الحكومة المصرية فى بيانها .

وحاول مندوب السودان أن يستصدر قراراً من المجلس لصالح السودان وطلب مساعدة مندوبى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن جميع أعضاء المجلس رأوا إرجاء حسم الخلاف حتى انتهاء الانتخابات البرلمانية السودانية [٣].

وبعد أن أعلنت مصر إرجاء موضوع الحدود إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية السودانية أعلنت وزارة الداخلية المصرية ووزارة الداخلية السودانية " إن سكان حلايب يدخلون الانتخابات المصرية والسودانية " [٤].

---

(٢) جمال شقرة : مرجع سابق ، ص٢١٠ ،

(٣)السيد فليفل :مرجع سابق،ص ١٦٢.

(٣)جمال شقرة : مرجع السابق ، ص ص ٢٠٨- ٢٠٩.

(٤) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

وجاء فى تقرير لزكريا محي الدين وزير الداخلية المصرى المرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨ ومما دفع مصر إلى أن تمضغ الصبر على حد تعبيره ، جاء فى هذا التقرير :ـ

١ـ أن رجال الأحزاب من أصدقاء مصر يرون أن توقيت إثارة المشكلة لم يكن موفقاً .

٢ـ أن حزب الأمة انتهز الفرصة وأثار الشعور ضدنا ويدعو القادرين عل حمل السلاح .

٣ـ وسيعمل حزب الأمة على إعلان الأحكام العرفية وتأجيل الانتخابات لينفرد بحكم السودان .

٤ـ شعور الشعب أصبح ضد مصر ، ونزعت صور الرئيس من المحلات التجارية والعامة ومزقت فى الشوارع.

٥ـ الشعور فى الجيش السودانى ضد مصر [١] .

٦ـ تحركت أول أمس عدد ٢ سرية من جبيت واالقضارف ، وتحركت أمس سرية من الخرطوم وعدد ٢ سرية من شندى ، وتروب مدفعية من عطبرة إلى حلايب والكل بقيادة القائمقام محسن الزينى .

٧ـ عرض إمبراطور الحبشة أمس الأول على عبد الله خليل المساعدة العسكرية ، وذلك لتزايد الشعور العدائى فى الحبشة ضد مصر .

٨ـ جميع الهيئات والأحزاب بما فيها الحكومة السودانية ترى التفاوض ، ولكن بعد الانتهاء من الانتخابات السودانية .

وأنهى وزير الداخلية تقريره ،باقتراح مؤداة فتح باب التفاوض لأن مجرد هذا سيحفظ حق مصر وسيفوت الفرصة على حزب الأمة وعلى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .

وجاء فى تعليق الرئيس جمال عبد الناصر على تقرير وزير الداخلية ما يلى :ـ

١ـ حزب الأمة استغل الموقف وسيحقق أهدافه .

٢ـ المشاورات بين حزب الأمة وبريطانيا تؤكد ذلك .

٣ـ لابد من تفويت الفرصة عليه وعلى الاستعمار .

وعلى الرغم من أن الدكتور جمال شقرة يذكر أن سبب تراجع مصر هو أن الحكومة المصرية كانت حريصة بالفعل على مشاعر الشعب السودانى ، وأن التقارير والرسائل التى انهمرت على الرئيس عبد الناصر من السودان أثرت بشدة على الرئيس عبد الناصر وخاصة رسالة السيد على الميرغنى لعبد الناصر [٢] .

---

[١] خاصة بعد قيام القوات لمصرية برفع علم مصر على حلايب ، انظر:عبد الوهاب محمد وآخرين : العلاقات العسكرية المصرية السودانية ،ندوة العلاقات المصرية السودانية ،ص ٤٨٩.

[٢] جمال شقرة : مرجع سابق ص ص ٢١٠- ٢١٢.

يرجح الباحث أن سبب تراجع عبد الناصر ليس بسبب رسالة الميرغنى لعبد الناصر كما يعتقد الكثير ، ولكن بسبب التدخل الأمريكي ، خاصة بعد ظهور السفن الأمريكية فى البحر الأحمر وتخوف عبد الناصر من الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية [١] .

وعلى أية حال فقد أثرت أزمة الحدود على الانتخابات البرلمانية السودانية ، فقد سقط السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية المؤيد لمصر عن دائرة الخرطوم بحرى ، كما لم يفز أى مرشح مؤيد لمصر خاصة فى دوائر العاصمة مما يدل على مدى تأثر الشعب السودانى بأزمة الحدود فقد وحدت أزمة الحدود الشعب السودانى ضد مصر وانعكست أثار هذه الأزمة على الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٥٨ ، فقد حصل حزب الأمة على ٦٣ مقعدا وحزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر على ٢٦ مقعداً ، وحصل الحزب الوطنى الاتحادى على ٤٤ مقعدا ، كما حصل حزب الأحرار الجنوبى على ٤٠ مقعدا ، كما كان سقوط على عبد الرحمن وزير الداخلية فى الانتخابات البرلمانية دليل على نزاهة الانتخابات البرلمانية[٢].

ولم تكن نتيجة الانتخابات مفاجئة ، فقد أدرك حزب الأمة منذ البداية أنه كلما ازدادت الأزمة تعقيدا كلما أضاف ذلك فى احتمالات تحقيقهم للنجاح فى الانتخابات ، وقد قال وكيل وزارة الخارجية السودانى أبان الأزمة للسفير البريطانى فى السودان انه " إذا أطلقت طلقة واحدة فسنعلن حالة الطوارئ وسيفقد الأزهري رئيس الحزب الوطنى الاتحادى وكل من مع مصر كل الفرص ونؤجل الانتخابات للفوز فى الانتخابات البرلمانية " [٣].

وتعجب السفير البريطانى وكتب لحكومته " إن لغز عبد الناصر يحيرنى فليست المسألة مسألة المعادن كافية لإثارة القضية ،ولكن توقيت أثارتها فى هذا الوقت بالذات لا يفيد إلا مضاعفة فرص حزب الأمة فى الفوز بالانتخابات لقد ظل إسماعيل الأزهري والحزب الوطنى فى حالة هدوء بسبب الصدمة ثم اندفعوا وراء حزب الأمة ضد جمال عبد الناصر " .

وتساءل السفير البريطاني فى برقيته ، هل فكر عبد الناصر فى إن استسلام حكومة السودان فى النهاية وسحب لجان التصويت سيجعلها تفقد ماء الوجه وتخسر فى الانتخابات ؟ إذا كان ذلك صحيحا فإنها مقامرة

---

(١)عارض نواب البرلمان الأحلاف العسكرية ووجهوا الأسئلة للحكومة ، لماذا تقوم الطائرات الحربية الأمريكية بالتحليق فوق منطقة شمال شرق السودان ، مضابط مجلس النواب الثانى ، إجراءات الدورة الأولى ، جلسة بتاريخ ١٩٥٨/٦/١١

(٢) تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان : بنك المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٧ -٥٨ ، انظر أيضا : محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٥، انظر أيضا : Final Report Parliamentary Election 1957 – 1958 .

(٣) محمد حسن داؤد : مرجع سابق ،ص ٨٤.

غير محسوبة تجهل طبيعة الشخصية السودانية،ويقول بعض السودانيين إنها ضغوط مصرية جديدة وهذه أيضا مقامرة غير محسوبة... إن عبد الناصر قد ارتكب خطأ فى الحكم " [١].

ويرجح الباحث أن الخطأ ليس خطأ عبد الناصر ولكن خطأ العاملين بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية ، والذين رفعوا تقريرهم لعبد الناصر مما يدل على عدم دراستهم بأحوال السودان فى ذلك الوقت وعدم دراستهم للانتخابات البرلمانية فى السودان. [٢]

وفى تقرير بعثت به الحكومة البريطانية إلى دول الكومنولث حول الدوافع المصرية من إثارة القضية جاء فيه " الدوافع غامضة إلى حد كبير ، فلا تلوح فى الأفق أية مكاسب ملائمة سواء كانت آجلة أو عاجلة يمكن أن تعود على مصر من وراء ضم الأراضى المتنازع عليها ، قيمة الثروات المعدنية فى السهل المثلث الساحلى غير معروفة على وجه التحديد،واعتبارات التعويض عن الفيضانات بسبب إنشاء السد العالى ليست بالضخامة التى تجعلها سببا حقيقيا وراء تحركات عبد الناصر،وسيكون تأثير تلك القضية على الانتخابات السودانية على عكس ما يتمنى المصريون فمما لاشك فيه إن فرصة حزب الأمة فى الفوز تزايدت فى الفترة الأخيرة بينما نجد فرص الحزب الوطنى الاتحادى والأزهرى غير مؤكدة " [٣].

وهكذا احتار العالم وكثير من الباحثين فى سبب إثارة عبد الناصر قضية الحدود وأزمة حلايب فى ذلك الوقت ، الغير مناسب (وقت الانتخابات البرلمانية السودانية) حتى إن السفير البريطانى فى الخرطوم اعتبر أن " جمال عبد الناصر قد ارتكب خطأ فى الحكم " فقد وحدت الأزمة الحدودية السودان ضد مصر وانتشرت الاتجاهات المعادية لمصر وانعكس ذلك علي نتيجة الانتخابات البرلمانية والتى تصدرها حزب الأمة ، وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت قبل الانتخابات البرلمانية لتوحيد الصف ضد حزب الأمة حيث أشارت الرأي العام :" بأن الطابع المميز حتى الآن في الانتخابات البرلمانية هو الانقسام فى المعسكر الوطنى والتطاحن المستميت بين حزب الشعب الديمقراطى والوطنى الاتحادى وعدم قيام جبهة الوطنيين ضد الاستعمار وأعوانه قادة حزب الأمة . وقد نتج عن هذا الوضع أن أصبحت معالم المعركة الانتخابية وأهدافها الوطنية غامضة بالنسبة للأغلبية الساحقة من شعبنا وتبددت قوى الوطنية فى الصراع الداخلى مدخرة على قيادة حزب الأمة جهوداً طائلة ما جعلها تركز على دوائر معينة فى النيل الأزرق والغرب والجنوب بدلا من تشتيتها على نطاق القطر بأسره كما كان الحال فى الانتخابات البرلمانية الماضية ولهذا

---

(١) محمد حسن داؤد : مرجع سابق ،ص ص ٨٥ـ ٨٧.

(٢) تقرير إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية المرفوع للرئيس جمال عبد الناصر فى أواخر سنة ١٩٥٧، انظر : نفس الرسالة ص ص ١٢٦ـ ١٢٧ .

(٣) محمد حسن داؤد : مرجع سابق ،ص ٨٦.

نشأ احتمال فوز حزب الأمة فى دوائر ما كان ممكنا فوزه فيها لو لا الانقسام فى المعسكر الوطنى . إننا ندعو كافة الوطنيين أن يتصوروا الوضع لو أن الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى وحزب الجبهة المعادية للاستعمار والوطنيين الجنوبيين دخلوا كلهم فى جبهة موحدة ضد حزب الأمة إذاً لكنا سحقنا حزب الأمة سحقا ... [1]أننا نعتبر حزب الشعب الديمقراطى فى الأساس حزبا وطنيا بالرغم من تحالفه المؤقت مع حزب الأمة .[2] إلا أن أزمة الحدود أثرت على الانتخابات البرلمانية لصالح حزب الأمة ، وجاءت نتيجة تلك الانتخابات البرلمانية مخيبة لآمال حزب الشعب الديمقراطى القريب من مصر حيث حصل على مقاعد قليلة فى البرلمان ، واستمر الائتلاف قائما بين حزبى الأمة والشعب الديمقراطى رغم ما طرأ على قادة الحزبين من فتور فى العلاقة بسبب موقف حزب الشعب المتأرجح من اتفاقية المعونة الأمريكية ، واتهامه لحزب الأمة بأنه لم يصدقه العون فى الانتخابات البرلمانية [3].

وعلى الرغم من أن الدكتور إبراهيم نصر يذكر : " أن الخلاف المصرى السودانى بشأن الحدود بين الدولتين يجسد حالة انعكاس علاقات النظم الحاكمة على خلافات الحدود ،حيث تشير الدراسات إلي أنه على الرغم من وجود أسباب موضوعية للخلاف إلا أن العامل السياسي ممثلا فى تدهور العلاقات بين البلدين كان هو الدافع الأساسي لإثارة النزاع فى مختلف اللحظات التى ثار فيها منذ عام ١٩٥٨ ، كما تشير بعض الدراسات إلي أن النزاع المصرى السودانى عام ١٩٥٨بشأن الحدود ، قد جاء كأحد سبل الضغط من جانب الحكومة المصرية على السودان لتقديم تنازلات على صعيد مفاوضات تعديل اتفاقية ١٩٢٩ بشأن مياه النيل ، واعادة توطين السكان المتضررين من عملية بناء السد العالى وهى المفاوضات التى كانت قد وصلت إلي طريق مسدود قبل أسابيع من إثارة المشكلة الحدودية بين البلدين [4] .

ويذكر الصادق المهدى : " إن مشكلة الحدود أثيرت كجزء من توتر فى العلاقات بين البلدين له أسبابه الأخرى" [5] ، ويذكر الدكتور محمود أبو العينين : " أن سبب إثارة الأزمة حول حلايب سنة ١٩٥٨ هو رغبة حزب الأمة فى التنقيب عن البترول فى مثلث حلايب ، وحينما علمت الحكومة المصرية بذلك

---

(١) كان نواب حزب الأمة يسخرون من هذه الجبهة ويطلقون عليها الجبهة المصرية ،انظر مضابط مجلس النواب الثانى السودانى ، إجراءات الدورة الثانية ص. ٢١٩.

(٢)جريدة الرأي العام، والميدان ، بتاريخ ١٩٥٨/١/١٩

(٣) إبراهيم محمد حاج موسى : مرجع سابق ، ص ٣٢٦ .

(٤) إبراهيم نصر :الحدود السياسية ودوافع الدولة فى أفريقيا ،القاهرة ،١٩٩٦،ص١١٦.

(٥)عبد العظيم رمضان :الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ ،القاهرة ،١٩٩٩،ص٤٩٢.

عرضت على السودان أن تقوم مصر بالتنقيب عن البترول مع التعهد بتزويد السودان بالبترول بأسعار تقل ١٠% عـن الأسعار العالمية ، والسبب الآخر هو أن حلايب تصلح أن تكون ميناءا وأن ثمة خطة للربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط عن طريق خط برى بين السودان وليبيا ، كى يكون بديلا عن قناة السويس ، وأن المعونة الأمريكية للسودان مرتبطة بهذا المشروع ، وحينما علمت السلطات المصرية بهذه المسألة قررت إثارة قضية الحدود [١].

إلا أن الباحث يرجح أن سبب إثارة قضية الحدود وأزمة حلايب هو موقف الحكومة السودانية من العدوان الثلاثى على مصر فى نهاية عام ١٩٥٦ فقد وقفت الحكومة السودانية موقفا سلبيا من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ فقد قطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وأعلنت استعدادها لدعم مصر عسكريا ورفض حلفاء بريطانيا فى حلف بغداد أيضا التعامل معها إلى أن توقف عملياتها العدائية ضد مصر ،كما طالب بعض النواب في البرلمان السودانى من عبد الله خليل رئيس الوزراء قطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا لكن عبد الله خليل رفض هذا الطلب المقدم من النواب فى البرلمان السودانى [٢] ، ولهذا فقد اعتبر الرئيس عبد الناصر أن حزب الأمة قد خان مصر فى اصعب المواقف .

وفى أول مارس عام ١٩٥٨ وفى خطاب الحكومة السودانية أمام نواب البرلمان السودانى بعد أزمة الحدود ، أكدت الحكومة السودانية على أن هذه الحقبة هى عهد البناء والتعمير وصيانة الاستقلال ، وأن سياسة الحكومة تقوم على أساس عدم التميز أو الانحياز لأي من الكتلتين الغربية أو الشرقية ، وكذلك عدم التحيز لأي من الكتل العربية إلا السعى للتوفيق بينها ، والامتناع عن الدخول فى أى أحلاف أيا كانت مصدرها أو اتجاهها إلا دفاعا عن السودان فى حالة الاعتداء عليه من أى دولة (مشيرا بذلك إلى أزمة الحدود مع مصر) [٣].

وعلى الرغم من أن المذكرة المصرية فى يناير ١٩٥٨ كانت بداية النزاع الحدودى القائم بين مصر والسودان منذ ذلك الحين وحتى الآن ، وهذا النزاع يطفو على السطح أحياناً ويختفى احياناً أخرى ، ومازال يمثل مشكلة لم تحرص الحكومات بين البلدين على وضع حل لها ، ولذلك فأنها دائما تثار للتأثير على نظم الحكم فى الدولتين ، من خلال محاولات التشكيك فى مدى التزام كل من الحكومتين بواجباتهما

---

(١) محمود أبو العينين : مرجع سابق ، ص ص ٢٥٢ــ ٢٥٣ .
(٢) مضابط مجلس النواب السودانى الأول ، اجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٦/١١/٣٠
(٣) مضابط مجلس النواب السودانى الثانى إجراءات الدورة الأولى ، جلسة بتاريخ ١٩٥٨/٣/١.

ومسئوليتهما الوطنية ، كما أن تداخل مواطنى السودان ومصر فى منطقة الحدود ، وارتباطهم بصلات القربى والنسب أدى كل ذلك إلى تشكيل كيان اجتماعى يرتبط بمناطق تواجده غير عابثين بحقيقة الحدود سياسية كانت أم إدارية ، وهو كيان لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عندما تتوصل البلدان إلى حلى لمنطقة النزاع ، لكى يكون نواه للتكامل والتعاون المشترك على جانبى الحدود [١] .

وفى خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بعد أزمة الحدود فى ١٩٥٨/٣/٢٠ " الجمهورية العربية المتحدة تحملت أن تكون خط الدفاع الأول عن الأمة العربية ، وهذه المسؤولية خطيرة . تحملت أن تعبر عن أمانى الأمة العربية . هذه الجمهورية بأفرادها تعبر عن أمانى العرب فى كل مكان . هذه الجمهورية ، تحملت أيضا أن تكون النموذج الحقيقى للوحدة العربية ، وتحملت أيضا أن تكون قاعدة الدعوة إلى الوحدة العربية ، وإلى معاونة الأحرار فى كل بلد عربى ضد الاستعمار . أو ضد أعوان الاستعمار . تحملت هذه الجمهورية ، المسؤولية أيضا بالنسبة للسلام العالمى ، فاتبعنا سياسة عدم الانحياز ، وسياستنا سياسة مستقلة تنبع من ضميرنا " [٢].

وإن كانت المطالب المصرية فيما يتعلق بمنطقة مثلث جبل علبة أو قطاع حلايب لها ما يدعمها من وجهة النظر المتعلقة بقواعد القانون الدولى ذات الصلة بطرق اكتساب السيادة على الأقاليم ، إلا أن الاعتبارات والروابط الخاصة بواقع وحقيقة العلاقات المصرية السودانية تقضى ولا شك بضرورة معالجة النزاع حول هذه القضية فى إطار يتوخى تحقيق المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقين وبعيدا عن أية تدخلات خارجية [٣].

---

(١) سعيدة رمضان : مرجع سابق، ص ص ٤٠- ٤١.

(٢) محمد السيد سليم : التحليل الناصرى للسياسة الخارجية ، ندوة مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٩٢

(٣) أحمد الرشيدى : مرجع سابق ، ٢١٢.

ـل الرابع

موقف البرلمان السوداني من العدوان الإسرائيلي على مصر.

: الأهداف الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط .

: موقف البرلمان السوداني من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

: موقف البرلمان السوداني من الأحلاف العسكرية والمعونة الأمريكية للسودان وأثره علي العلاقات المصرية والسودانية .

اً: موقف البرلمان السوداني من عدوان ١٩٦٧.

بعد أن سحبت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا عرضهما بمنح مصر قرضاً لبناء السد العالى قـام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس فأجمعت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على محاربة مصـر ، وشنت العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦ ، وقفت الحكومة السودانية برئاسة عبد الله خليل موقفاً سـلبياً ، ورفض رئيس الوزراء السوداني الاقتراح المقدم من نواب البرلمان بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا .

أما عن الموقف الشعبي السوداني من العدوان الثلاثي على مصر فكان موقفا إيجابيا ، حيـث قامـت مظاهرات صاخبة في الخرطوم ، وهبت جموع الشعب في السودان ليعلنوا معارضتهم لهـذا العـدوان ، وطالبت جميع النقابات والهيئات التضامن مع مصر ومقاطعة جميع الدول المعتدية ، كما طـالبوا بطـرد جميع الموظفين والمستشارين الإنجليز في السودان ، وإغلاق السفارة الأمريكية وقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا ، وتكونت كتائب من الشعب السوداني وأطلقت على نفسها جيش التحرير الوطني ،وسافرت إلـى القاهرة واستقبلهم الرئيس جمال عبد الناصر ، وانتهي العدوان الثلاثي على مصـر بفضـل الله سـبحانه وتعالى، ثم بتدخل الاتحاد السوفيتي المساند لمصر ، وعدم تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا العدوان ، ومقاومة وصمود من شعب مصر ، وبذلك يمكن القول أن الموقف السوداني الرسمي كان بعيدا عن نبض الشارع السوداني ، فما هي الأسباب التي وقفت وراء ذلك ؟

وقد تغير الحال بالنسبة للحكومة السودانية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، على الرغم من أنه كان على رأس الحكومة السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة ، والسيد محمد أحمد محجوب في نفس الوقت وتكشـف لنا محاضر جلسات البرلمان والمراسلات بين الصادق المهدي والرئيس جمال عبد الناصر عـن التأييـد الكامل لمصر من الحكومة السودانية والبرلمان السوداني ، وقدمت الحكومة السودانية كل المعونات لشعب مصر من أسلحة وجنود وأموال ، كما استضاف البرلمان السوداني مؤتمر القمة العربية في دار البرلمـان بالخرطوم وذلك لإزالة أثار العدوان عن مصر والأمة العربية .

ومن الملاحظ أن الموقف السوداني أختلف في عام١٩٦٧ عنه في عام ١٩٥٦رغم وجود حزب الأمـة في السلطة خلال المعركتين فما هي أسباب ذلك ؟ وكيف عكس البرلمان السوداني هذا الوضـع ؟ وكيـف اختلف أداؤه من مرحلة لأخرى ؟ ومن حكومة لأخرى ؟ وهو ما سيكون مجالا للدراسة في هـذا الفصـل بمشيئة الله تعالى .

أولا ــ الأهداف الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط .

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية مدى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط كخط دفاع أول في مواجهة الاتحاد السوفيتي وكمصدر أساسي للبترول ، ومنها نشأت فكرة إقامة نظام للدفاع عن الشرق الأوسط تشترك فيه دول الشرق الأوسط لمواجهة القوة البشرية والعسكرية للاتحاد السوفيتي من أجل تحقيق مصالح أمريكا والدول الغربية في الشرق الأوسط ولا يوجد بديل عن مصر كعنصر حيوي وأساسي للقاعدة الدفاعية عن الشرق الأوسط ولابد من إنشاء قيادة عامة للشرق الأوسط تضم القوات البرية والجوية والبحرية (١) ، كما طلب الرئيس الأمريكي ايزنهاور من الكونجرس إعطاء مساعدات عسكرية لأي دولة في الشرق الأوسط تطلب المساعدات العسكرية لمنع العدوان السوفيتي (٢) .

وفي تقرير سري مرفوع إلى الرئيس كينيدي عن أهمية مصر بالنسبة لأمريكا والشرق الأوسط " إن مصر سوف تظل تلعب بالتأكيد دورا أساسيا في شئون الشرق الأوسط بسبب موقعها وتأثيرها الثقافي في العالم العربى وأهميتها في العالم الإسلامى ، وحجم سكانها وثروتها الزراعية ، وكفاءة وشخصية قيادتها المثيرة للحماسة ، وإذا كان علينا أن نواجه عداء من مصر ، لست أرى كيف يتسنى لنا أن نتوصل إلى حل لمشكلة فلسطين أو أن نحقق أي هدف من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ،كما أشار تقرير آخر" إن رأي ناصر ومعاونيه في الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية غير ملتبس بأي اتجاهات عقائدية فهم سوف يستعملون الاتحاد السوفيتي كمصدر للسلاح وللاستثمارات بما يلائم مصالحهم ، وبالطبع فإنهم سوف يتبعون نفس الأسلوب معنا " (٣).

ولهذا يذكر الرئيس السوفيتي خروشوف "إن ناصر ليس شيوعيا بل إنه يضع كل الشيوعيين المصريين في السجن (٤)، ونحن نتعاون معه لأنه زعيم وطني يقاوم الاستعمار بكل أشكاله " (٥) .

---

(١)هدى عبد الناصر : مرجع سابق ،ص ص ٢٢٢- ٢٢٣ .

(٢)

Basic Documents in United States Forign Policy,1952-1961 Eisenhower Doctrine:Middle East, March 9,1957. Document No.71.

(٣) محمد حسنين هيكل:سنوات الغليان،حرب الثلاثين سنة١٩٦٧،جـ١،القاهرة ،١٩٨٨، ص ص ٦١٠ ــ ٦١٢.

(٤) قام الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٩ باعتقال نحو ثلثمائة من الشيوعيين في مصر وسوريا ، وعندما جاءت مناسبة زيارة خروشوف مصر في مايو ١٩٦٤ في مناسبة تحويل مجرى النيل عند السد العالى ، فقد أخرجهم جمال من المعتقلات التي مكثوا فيها خمس سنوات كاملة ، انظر : عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٥) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق ، ص ٢٢٠.

وهذا ما أثبتته الوثائق الأمريكية ،عندما سأل ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكى عند زيارته للسودان في عام ١٩٥٧عبد الله خليل رئيس الوزراء هل ناصر شيوعى؟ فأجاب خليل بأن ناصر غير شيوعى ولكنه يتمنى أن يكون له علاقات طيبة مع أي بلاد أجنبية مثل الاتحاد السوفيتي ، ولكنه لم يخضع لسيطرة أي دولة ، وإن ناصر مسلم ولكن عنده روح الزعامة للدول الإسلامية ، وسأل نيكسون خليل هل عنده أي اقتراحات من أجل تحسين العلاقات الأمريكية مع عبد الناصر ؟ فأجاب عبد الله خليل :" ليس هناك أى محاولات لتغيير عبد الناصر ولا في طريقة تفكيره " وأكد عبد الله خليل لنيكسون :" عدم إثارة عبد الناصر ، وألا نفعل أي شي يؤدى إلى تدهور العلاقات المصرية البريطانية بقدر الإمكان ، وإننى متأكد من أن عبد الناصر يريد أن يستأنف العلاقات مع بريطانيا " [١] .

وفي التقرير السرى المرفوع إلى الرئيس كيندى من تشستر بولز مستشار الرئيس كيندى : " لقد أكدت لناصر أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، وأننا لا نريد السيطرة على المنطقة (الشرق الأوسط) ، ثم إننا لم نعد في حاجة ماسة إلى بترولها ، وكل ما يعنينا هو أن نساعد على تنمية المنطقة واستقلالها فيكون لها حق الاختيار في إطار ثقافتها الخاصة ، وبالتأكيد فنحن لا نضغط على مصر ، ونحن على استعداد لقبول سياستها في عدم الانحياز شريطة أن تكون غير منحازة فعلا " [٢] .

أما عن أهداف الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط فهي كالتالى :-

١ـ إضعاف النفوذ الغربى والأمريكى بالشرق الأوسط ، وفرض السيطرة الروسية على منطقة الشرق الأوسط .

٢ـ محاولة نشر الشيوعية بالمنطقة [٣].

٣ـ مد نفوذ الاتحاد السوفيتي بالمنطقة لحرمان الغرب الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من نفط الخليج .

٤ـ فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاته .

٥ـ ضمان حصوله على النفط اللازم له .

---

(١)
Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13,1957. Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon.

(٢)محمد حسنين هيكل :مرجع سابق ، ص ص ٦١٠ـ ٦١١.

(٣)انتشرت الشيوعية في السودان عن طريق الطلاب السودانيين في القاهرة وتركز نشاط الشيوعيين بين صفوف الطلاب والمثقفين وصغار العاملين .انظر:
Beshir,M.O:Revolution and Nationalism in the Sudan,london,1974,p.187.

وانظر أيضا :
Fauzi,S.Abden:The Labor Movement in The Sudan,p.149.

٦ـ الوصول إلي المياه الدافئة وتأمين نقط ارتكاز لأسطوله البحرى والتحكم في الممرات المائية للسيطرة على المواصلات العالمية وخاصة التي ينقل عليها النفط [١] ، أما عن أهمية السودان للاتحاد السوفيتي فهي بوابة لأفريقيا كما تعتبر مركزا أماميا ورأس جسر للعبور للمستعمرات البريطانية والفرنسية في وسط أفريقيا، كما تشير الوثائق الأمريكية " إلى أن توفير الولايات المتحدة للمواقع الاستراتيجية وحقوق المرور في منطقة الشرق الأوسط ، وعدم السماح لوقوعها في قبضة السوفيت ، وحرمان الاتحاد السوفيتي منها ، يتطلب هذا الأمر الاحتفاظ بحكومات صديقة وثابتة في المنطقة حتى تكون عندها القدرة للدفاع عن التغلغل الشيوعى في منطقة الشرق الأوسط [٢] ، ولهذا فالولايات المتحدة تخشى من التغلغل الشيوعى في السودان عن طريق مصر ، وفي تقرير مرفوع للرئيس الأمريكي في فبراير ١٩٧٠ من المستر روجرز Rogers بعد زيارته لعدد ١٠ دول أفريقية " بإنه لابد من تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأفريقية لعدم التقارب مع السوفيت " [٣].

وعلى الرغم من التقارب المصرى السوفيتي للوقوف ضد الأهداف الأمريكية في المنطقة ، ومساعدة مصر لنقابات العمال في السودان حيث يذكر سكرتير اللجنة العمالية :" بأن مصر كانت ترسل الأموال والنفقات السرية لنقابات العمال " [٤] إلا أن نقابات العمال ، والحزب الشيوعى في السودان (الجبهة المعادية للاستعمار) كانوا يرون أن وحدة وادى النيل بين مصر والسودان تؤدى لإخضاع السودان لمصالح البرجوازية المصرية [٥] ، وكان الحزب الشيوعى السوداني (الجبهة المعادية للاستعمار) قد انتقد اتفاقية الحكم الذاتى للسودان عام ١٩٥٣ باعتبارها لا تحقق الرغبة الملحة في وجوب الجلاء العاجل للاستعمار قبل إجراء أى انتخابات في السودان [٦] .

---

(١)جمهورية مصر العربية :وزارة الدفاع ـ مصر والشرق الأوسط ـ القاهرة ١٩٨٢، ص٨١ . وأنظر أيضا :
Louis,Roger : The Britis Empire in The Middle East 1945 – 1951,Oxford,p.8.

(٢)
Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special Operating Guidance ,Washington,September 25,1957.

(٣)
Report by Secretary of State Rogers Following a Visit to Ten African Countries, February 7, 1970.

(٤) إدريس عبد القادر الباجورى : نضال العاملين عبر السنين ، أم درمان ، د.ت ، ص ٦٠.

(٥)
El-Amin,M.N: The Emergence and Development of the leftist Movement in the Sudan During the 1930's and 1940's,Khartoum,1984

(٦) أحمد حمروش : مصر والسودان ـ كفاح مشترك ، القاهرة ،١٩٧٠، ص ٨٠

وعندما اقترحت إنجلترا تكوين لجنة لتقرير مصير السودان من دول تابعة لبريطانيا، اقترحت مصر تشكيل لجنة تضم اثنين من الجبهة الغربية الموالية لإنجلترا واثنين من الجبهة الشرقية الموالية لروسيا ، وكان صلاح سالم قد اقترح تكوين اللجنة من تشيكوسلوفاكيا ، وخشى الإنجليز أن يزداد النفوذ الشيوعي في السودان عن طريق المندوب التشيكى وظل كل طرف متمسكا بموقفه ، فاقترح صلاح سالم عرض الأمر على البرلمان السوداني ليكون قراره نهائيا ، ووافق الإنجليز على عرض الأمر على البرلمان ، وعقد البرلمان السوداني جلسة في ٢٢ أغسطس ١٩٥٥ لمناقشة ولدراسة الاقتراح المصرى ، ووافق البرلمان على تشكيل اللجنة من الباكستان والهند وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وسويسرا والنرويج والسويد ، وقد أيد البرلمان السوداني مصر باختياره تشيكوسلوفاكيا وأيد البرلمان الإنجليز بتوسيع العضوية حتى لا يستطيع المندوب التشيكى التأثير في باقى الأعضاء (١) .

وكان من أهداف بريطانيا هو القضاء على العلاقات التي تربط السودان بمصر ، والانفراد بالسودان بحجة منع انتشار الشيوعية، كما أدخلت في عقول السودانيين أن مصر تريد السيطرة على مياه النيل (٢) ، فقد كانت بريطانيا تعمل لإبعاد جميع المؤثرات المصرية عن السودان (٣) ، فمثلا عمدت الإدارة البريطانية في السودان لحل مشكلة نقص الأيدي العاملة بجلب هذه الأيد العاملة من خارج مصر والسودان خاصة من الهند وذلك لإبعاد جميع المؤثرات المصرية عن السودان (٤) ، وكانت حجة السياسة البريطانية في ذلك الأمر يرجع إلى ارتفاع أجور العمالة المصرية والإداريين المصريين (٥) ، كما عملت الإدارة البريطانية في السودان على عدم ازدياد عدد الطلبة السودانيين في مصر ، لأنه كلما ذاد عددهم

---

(١) محسن محمد :مصر والسودان (الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية) القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص٢٩٠-٢٩١ ، انظر أيضا: جلسة البرلمان السوداني رقم٣٣ بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٢.

(٢) قاسم إسماعيل الهوارى : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية (١٩٢٠ ــ ١٩٥٣) رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٤، ص ٢ .

(٣) ومما يدل على مدى التأثير البريطانى على شعب السودان لقطع العلاقات بين مصر والسودان ما أكده نائب رئيس المخابرات المصرية " بأنه عندما زار السودان ودخل إحدى دور السينما في الخرطوم حيث تم عرض سريع للأخبار وإذ بصورة لملكة بريطانيا وهي على ظهر جواد فقام الناس يصفقون لها داخل دور السينما ، وبعد ذلك تم عرض صورة للرئيس جمال عبد الناصر وهو عصبى ويتكلم بعصبية وانفعال ليؤدى إلى خوف الناس من الرئيس جمال عبد الناصر " انظر : عبد الفتاح أبو الفضل : المرجع السابق ، ص ١٢٣.

(٤) إبراهيم شحاتة حسن : مرجع سابق ، ص ٣٩٦ .

(٥) [illegible] السودان ،القاهرة ،١٩٨٤،ص ٣١٦.

ازداد أنصار الوحدة بين مصر والسودان [١] ، وعندما اتفقت بريطانيا مع الحزب الوطني الاتحادى لتحقيق الاستقلال سحبت جميع الموظفين البريطانيين من السودان ، وسافر سرا إلى لندن الصديق المهدي وإبراهيم أحمد ،ومحمد أحمد محجوب لمقابلة سلوين لويد لإقناع بريطانيا بعدم ترك السودان لمصر وحتى لا يرون عمل خمسين سنة تهدر لبريطانيا في السودان ، وأكد الصديق المهدي " بأن الإدارة البريطانية لم تعد تفعل أي شي للمساعدة ، ورد سلوين لويد أن غياب البريطانيين من السودان يؤدى إلى إعادة توجيه المشاعر الوطنية ضد المصريين.

ووضعت وزارة الخارجية البريطانية تقريرا عن السياسة التي تتبعها في السودان إزاء التطورات الجديدة (التقارب المصرى السوفيتي ، وسيطرة مصر على البرلمان السوداني) وأهم ما جاء في التقرير أن الإنجليز يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في السودان ، والورقة الوحيدة الحقيقية في أيديهم والتي يستطيعون اللعب بها، هي سحب الموظفين البريطانيين من السودان حتى لا يجد السودانيون أمامهم عدوا إلا المصريين ، وعرض لويد مذكرة على مجلس الوزراء البريطانى ووافق عليها وقال فيها : " لا أعتقد أن الدعاية والضغوط المصرية ستتوقف ، نظرا للسياسة المصرية الثابتة تجاه السودان وهي وحدة وادى النيل " [٢] .

ويتضح لنا من خلال الوثائق الأمريكية أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها تجاه السودان فقد أشارت إحدى هذه الوثائق :" بأنه يجب أن نستمر في الضغط على السودان، ونوضح لهم بأن وضعهم في المستقبل كدولة مستقلة ذات سيادة مشكوك فيه إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الأنشطة التخريبية لمصر والشيوعية الدولية والتدخل المصرى " ، وفي مجال العلاقات العسكرية :" فإن السودان توفر للولايات المتحدة قاعدة عسكرية ،يجب أن يظل هذا الأمر تحت الدراسة حتى يتم إيجاد مكان ملائم آخر للدفاع عن الشرق الأوسط (يقصد بذلك مصر) وأن السودان أعطت لنا تصريحاً بأن الطائرات التي تطير فوق السودان تتزود بالوقود ولهذا فإن السودان ستصبح قاعدة إستراتيجية هامة كما أشارت الوثائق الأمريكية أيضا :" إلى أن استقرار الحالة السياسية بين العرب وإسرائيل كأساس لتدعيم السلام والنظام في المنطقة ، وللرجوع عن الآراء المضادة لأمريكا ومنع التأثر السوفيتي في المنطقة يجب أن ندعم الاتجاه الدينى للسودان لمواجهة الشيوعية ونقلص العوامل التي ممكن أن تسهل دخول الشيوعية

---

(١) إبراهيم الحردلو : الرباط الثقافي بين مصر والسودان ، الخرطوم ،١٩٧٧، ص ٦٩.

(٢)محسن محمد:مرجع سابق،ص ص ٢٢٨_٢٣٠.

والغزو المصرى " (١) وفي ذلك الوقت كانت روسيا قد أبدت رغبتها في توثيق العلاقات مع السودان ، وذلك بعد أن وثقت روسيا علاقتها مع مصر (٢) .

وبعد أن قاطع حزب الشعب الديمقراطى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥ بعد أن آثر الحزب الشيوعى خوضها وقاطعها أيضا الجنوبيون ، وأسفرت نتائج الانتخابات التي تمت في ابريل ١٩٦٥ عن حصول حزب الأمة على ٧٥ مقعدا من ١٧٣ وتلاه الحزب الوطني الاتحادى ب٥٣ مقعدا ، كما حصل الحزب الشيوعى على تمثيل له في بعض الدوائر الانتخابية واستأثر بمعظم دوائر الخريجين البالغة خمسة عشر مقعدا (٣) .

وبعد سيطرة الحزب الشيوعى على البرلمان بعد الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥ ، بذلت الولايات المتحدة الأمريكية كل ما في وسعها لطرد الحزب الشيوعى من البرلمان السوداني ، وانتهزت الولايات المتحدة الأمريكية خطأ أحد أعضاء الحزب الشيوعي فعملت على إثارة الأمر بين باقى النواب حتى انتهي الأمر بموافقة البرلمان السوداني في جلسة ٢٢ أكتوبر ١٩٦٥على طرد الحزب الشيوعى من البرلمان (٤)، وكان الحزب الشيوعى يعتبر أن الصعوبات التي يواجهها أثناء الحملات الانتخابية للبرلمان السوداني ترجع إلى حملات الوطني الاتحادى العدائية وإلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية (٥) .

---

(١) Foreign Relations of the United States,1955–1957,Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special Operating Guidance, Washington, September 25,1957.NO.238.

(٢) محيى الدين الحضرى ، الموعد (عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨في السودان) .

(٣) محمد حس داؤد : مرجع سابق ص ١٠٧.

(٤) وعن دور الولايات المتحدة الأمريكية في طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان السوداني ،انظر : زكى البحيرى الحركة الديمقراطية في السودان ١٩٤٣ـ ١٩٥٨القاهرة ١٩٩٦،ص ٢٦٧.

(٥) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص٣٢٨.

موقف البرلمان السوداني من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ :

تحول مشروع السد العالى إلى رمز سياسى له سحره الخاص ، وأصبح يجسد النظام الاجتماعى الجديد ، الذى رفع شعاره ضباط ٢٣يوليو ، ويمثل الدواء الشافي لإخراج مصر من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية ، وانطلاقاً من ذلك اشترط الممولون على الحكومة المصرية تقديم امتيازات وتنازلات عديدة ، استهدفت إذلال الرئيس جمال عبد الناصر ، وضمان ارتباط مصر بخدمة النظام الرأسمالى العالمى ومع استمرار ضغوط القوى الغربية ورفض بريطانيا وأمريكا والبنك الدولى توفير التمويل المطلوب ، اضطرت مصر لتأميم شركة قناة السويس ، وذلك بهدف استخدام عائداتها في تمويل مشروع السد العالى ، ونتيجة لهذه التطورات المتلاحقة ، والحصار الاقتصادى الانتقامى الذى فرضته عليها القوى الغربية ، قامت القيادة السياسية المصرية بطلب الدعم العسكرى والاقتصادى والسياسى من المعسكر الشرقى ، وما أن توفر الدعم المالى والفنى الضرورى لتمويل المشروع من الكتلة الشرقية حتى تفجرت مشكلة تقسيم مياه النيل مع السودان ، وبعد هذا التغيير الهام في تحالفاتها الدولية أصبحت مصر أكثر قلقاً وتوجساً من التوجهات السياسية لحكومة الخرطوم المتعاطفة مع القوى الغربية ، خاصة وأنها اتخذت خلال العدوان الثلاثي موقفا حيادياً انتهازياً ورفضت قطع علاقتها الدبلوماسية والتجارية مع بريطانيا وفرنسا ، ولم تشارك في إدانة إنزال القوات البريطانية في الأردن والقوات الأمريكية في لبنان في منتصف صيف ١٩٥٨[١] .

وبعد قرار مصر بتأميم شركة قناة السويس ردا على قرار الحكومة الأمريكية بسحب عرض تمويل السد العالى ، شنت الصحف البريطانية حملة عنيفة ضد قرار مصر بتأميم شركة قناة السويس[٢]، وحرضت الصحف البريطانية الحكومة البريطانية على اتخاذ سياسة متشددة وركزت هجومها على عبد الناصر ، وكان موقف فرنسا واضحاً في كلمة وزير خارجيتها في ٣ اغسطس ١٩٥٦ أمام الجمعية الوطنية حين قال " سوف يضيع شمال أفريقيا كله إذا قدر لناصر أن ينتصر " .

وقررت الحكومة الفرنسية التحرك العسكرى لضرب مصر وكلفت قادتها العسكريين بأعداد الخطط اللازمة لذلك ، واتصلت الحكومة البريطانية بالحكومة الفرنسية للتشاور لاتخاذ خطوة موحدة ضد مصر وبإشراك إسرائيل ، والتقت الأفكار حول التدخل المشترك في مصر لاحتلال منطقة القناة إلى أمد غير محدود ، وبدأ الهجوم على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ من جانب إسرائيل وهو يوم سبق تحديده من قبل

---

(١) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق ، ص ص ١٣١ـــ ١٣٢.

(٢) حسين شعلان : السد العالى بداية الطريق إلى الاشتراكية ، ملف الطليعة عن السد العالى ، مجلة الطليعة ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥ .

الشركاء الثلاثة في ١٦ أكتوبر [١].

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر قطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ، وأعلنت استعدادها لدعم مصر عسكريا ، ورفض حلفاء بريطانيا في حلف بغداد أيضا التعامل معها إلى أن توقف عملياتها العدائية ضد مصر ، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجماع لم يسبق له مثيل قراراً في الثاني من نوفمبر ١٩٥٦ بطلب وقف العمليات الحربية ضد مصر على الفور ، وانسحاب جميع القوات المعتدية من مصر ، وتجاهلت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل هذا القرار [٢] .

وأرسل بولجانين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي ثلاث برقيات في شكل إنذارات إلى رؤساء الدول المعتدية الثلاث ، وفي برقية لرئيس وزراء بريطانيا قال بولجانين رئيس مجلس وزراء السوفيت : " إن مسألة قناة السويس كانت مجرد حجة لتبرير العدوان الإنجليزى الفرنسي الذي يأمل في تحقيق أهداف أخرى بعيدة كل البعد عن هذا الأمر ، ومن المستحيل إخفاء الواقع الواضح ، والذى يتمثل في أن حربا عدوانية إجرامية تشن الآن ضد الشعوب العربية بهدف القضاء على الاستقلال الوطني لدول الشرقين الأوسط والأدنى ، وإعادة نظام العبودية الاستعمارية الذى أسقطته الشعوب ... ولنسأل أنفسنا في أي وضع كان يمكن أن تجد فيه إنجلترا نفسها إذا ما هاجمتها دول أكثر منها قوة تملك كل أنواع الأسلحة القتالية الحديثة ؟ علما بأن هذه البلدان ليست بحاجة في الوقت الحالى إلى أن ترسل إلى شواطئ إنجلترا أساطيل حربية بحرية وجوية ، بل تكفي أن تستخدم معدات أخرى هي على سبيل المثال أسلحة صاروخية فإذا ما استخدمت الأسلحة الصاروخية ضد إنجلترا أو فرنسا لكنتم قد سميتم هذا الإجراء وحشيا ولكن بم يختلف الهجوم اللاإنساني الذى تقترفه القوات المسلحة لإنجلترا وفرنسا على مصر العزلاء تقريبا " ؟ وحذر رئيس الوزراء السوفيتي من إمكانية تحول الحرب في مصر إلى الانتشار إلى بلدان أخرى وأن تتطور إلى حرب عالمية ثالثة ، كما أرسل رئيس

---

(١) فؤاد المرسى :مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ ــ ٢١٢ .

(٢) واى بوجوش وآخرون : السياسة الخارجية السوفيتية بين عامى ١٩٥٥ــ ١٩٦٥،ترجمة خيرى حماد ، ص ص ١٢٧ــ ١٢٨.

الوزراء السوفيتي نفس الرسالة وبنفس المعنى إلى رئيس الوزراء الفرنسي في باريس [١] ، أما الرسالة الموجهة إلى بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل فكانت أكثر قوة من الرسالتين السابقتين حيث هدد فيها كيان إسرائيل ذاته وقد جاء فيها : " بأن حكومة إسرائيل تلعب دورا إجراميا دون أن تستشعر المسئولية تجاه السلام وتجاه مصر وشعبها عندما تنفذ إرادة الآخرين، وعندما تعمل بأوامر من الخارج ، إنها تزرع الكراهية لدولة إسرائيل بين شعوب الشرق [٢] ، تلك الكراهية التي تؤثر على مستقبل إسرائيل وتجعل مسألة وجودها موضع الشك " ، وأعلن رئيس الوزراء السوفيتي أن الحكومة السوفيتية طلبت من سفيرها في تل أبيب مغادرتها فورا إلى الاتحاد السوفيتي [٣] .

وهذه الرسائل الثلاث هي ما عرفت بالإنذار السوفيتي ضد دول العدوان الثلاثي ، كما كانت رسالة رئيس الوزراء السوفيتي لايزنهاور قاطعة باستعداد السوفيت للتدخل وقد جاء فيها " إن الاتحاد السوفيت والولايات المتحدة هما الدولتان الكبريان اللتان تملكان جميع أنواع الأسلحة الحديثة بما في ذلك الأسلحة الذرية والهيدروجينية ولدى الولايات المتحدة أسطول قوى في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ويملك الاتحاد السوفيتي أيضا أسطولا وسلاحا جويا قويا ، وإن الاستخدام المشترك والسريع لهذه الوسائل سيكون ضمانا محققا لإنهاء العدوان ضد الشعب المصرى " ، واعتبر ايزنهاور أن الخطاب نوع من الإنذار وفي هذه الأثناء بعث السفير الأمريكى في موسكو رسالة أوصى فيها بوقف إطلاق النار في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن ، وذلك لوقف التهديد السوفيتي باتخاذ عمل عسكرى ، وتأثر الرئيس الأمريكى كثيرا بهذه الرسالة التي حسمت الموقف هي ورسالة رئيس الوزراء السوفيتي .

ولم تمض بضع ساعات على نشر هذه الإنذارات حتى كانت حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تصدر أوامرها بوقف إطلاق النار ولكنها رفضت سحب قواتها إلى أن توافق مصر على تدويل قناة السويس ، فأعلنت الحكومة الروسية : " بأنه إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم فإن الاتحاد السوفيتي لن يمنع المتطوعين السوفيت الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل استقلاله " ، وصدرت بيانات مماثلة عن جمهورية الصين الشعبية وأفغانستان وإندونيسيا والدول العربية ، وتزايدت الأنباء عن المتطوعين وأنهم في الطريق إلى مصر ، كما أعلن السفير المصرى في الصين

---

(١)عن أحداث العدوان، انظر:أحمد حمروش :ثورة يوليو وعقل مصر،القاهرة،١٩٨٥،ص٢٥

(٢) كما يذكر البعض " أن إنجلترا استخدمت إسرائيل كحصان رهان ضد مصر " انظر : Ferrell,H.Robbrt :American Diplomacy A history , London , 1975.p.747.

(٣) فؤاد المرسى : مرجع سابق ، ص ص ٢٣٤-٢٣٦.

أن ربع مليون شاب صينى قد تطوعوا للقتال إلى جانب الشعب المصرى ، كما أعلن رئـيس الـوزراء الفرنسى " أن مقاتلات وقاذفات روسية هبطت في مطارات سوريا ، ولم يبـق منـاص أمـام القـوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من الانسحاب " (١) ، وضاعت كل أحلام وآمـال الولايـات المتحـدة الأمريكية وبريطانية في إنشاء قيادة عامة للشرق الأوسط في مصر لمواجهة الاتحاد السوفيتي (٢).

وانتهي العدوان الثلاثي على مصر بفضل الله سبحانه وتعالى، ثم بالموقف السوفيتي والأمريكـى مـن العدوان ، ومقاومة وصمود من شعب مصر .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت بريطانيا وفرنسا في سـرعة اتخـاذ قـرار العدوان الثلاثي على مصر (٣) ، فقد أكد المستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى للسفير المصـرى فـي الولايات المتحدة الأمريكية :" أن موسكو تستطيع أن تعطى مصر أسلحة للحرب أمـا نحـن نسـتطيع أن نعطى مصر السلام ".

ويذكر محمد الطويل :" إن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بتسريب خطة العدوان الثلاثي على مصر قبل وقوعه ،ولكنها كانت حريصة على ألا يكشف ذلك الأمر ، وكانت تطمع حتى ذلك الوقت في انضـمام مصر للأحلاف الغربية " (٤) .

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر قطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيـا وأعلنت استعدادها لدعم مصر عسكريا ، وقررت جميع الأحزاب السـودانية مطالبـة الحكومـة بـدعوة البرلمان السوداني ، لاتخاذ الخطوات العملية لتأييد مصر ضد العدوان الاستعماري ، لكننا نجد أن الحكومة السودانية وقفت موقفا سلبيا من العدوان الثلاثي على مصر، على عكس معظم الدول العربية ، وفي داخل البرلمان السوداني طالب بعض النواب في البرلمان من عبد الله خليل رئيس الوزراء قطع العلاقـات مـع إنجلترا وفرنسا لكن عبد الله خليل رفض هذا الطلب ، وهاجم الكثير من نواب البرلمان الحكومة لموقفهـا السلبى من العدوان على مصر ، وعدم قيامها بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسـا ، بـل أعلنـت حالـة الطـوارئ ورفضـت هـذا الاقتـراح المقـدم مـن النـواب ، ممـا جعـل ممثـل الحكومـة يعلـن

---

(١) فؤاد المرسى :مرجع سابق ،ص ص ٢٣٧ـ ٢٤٠.

(٢) Louis ,W .Roger : The British Empire in the Middle East 1945-1951, Oxford, p. 8 .

(٣) Haines, Gerald : American Foreign Relations, London ,1981,p301.

(٤) محمد الطويل :برلمان الثورة (تاريخ الحياة النيابية في مصر١٩٥٧ـ١٩٧٧) القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٥٩ .

أمام مجلس النواب :" بإنه يوجد اتفاق بين الحكومة المصرية والسودانية فيما يتعلق بالخطوات الإجرائية للسودان لدعم مصر ، ومنها تأمين وجود طائرات مصرية في مطار وادى سيدنا السوداني وهي الطائرات التي أفلتت من الضربة الجوية الأولى " وأكد وزير الداخلية أمام البرلمان :" أن سبب إعلان الحكومة لحالة الطوارئ هو فرض رقابة حازمة على العناصر المخربة ، ولمحاربة الإشاعة والتجسس وهو إجراء يهدف أساسا إلى حماية السودان ومعاونة مصر " (١).

وفي جلسة البرلمان وقف السيد حسن زروق (نائب الجبهة المعادية للاستعمار) يعلن أمام نواب البرلمان بإنه :" عندما أقدمت جيوش الاستعمار من إنجليز وفرنسيين وإسرائيليين على ارتكاب جريمتهم البشعة على مصر هبت جموع الشعب في السودان ، ليعلنوا معارضتهم لهذا العدوان ، وقد طالبت الهيئات بالتضامن مع مصر ومقاطعة الدول المعتدية ، كما طالبوا بطرد جميع الموظفين والمستشارين الإنجليز الذين لا يزالون في جهاز الدولة ، وبجانب ذلك كان من ضمن المطالب التي تقدم بها الشعب هي قفل جميع المطارات والموانئ في وجه طائرات الأعداء وسفنهم ونقل المتطوعين لمصر ، ولكن هذه الحركة الجماهيرية الواسعة قد أفزعت هؤلاء الذين يجلسون على كراسي الحكم ، لأن الحاكمين ما كانوا يريدون أن يتخلوا عن علاقات الود مع المعتدين وما كانوا يفكرون مطلقا في تصفيه بقايا الاستعمار، معنى ذلك هو أن الحكومة قد تخلت عن مطالب الشعب بل تكون قد عارضتها بالفعل فلم تجد الحكومة إلا أن تعلن حالة الطوارئ التي تعلم سلفا أن الشعب لا يرضى عنها ، والواقع كان هذا الإجراء تمهيدا للنيات التي وضحت في اليوم التاسع عشر من الشهر الماضى أى شهر نوفمبر ١٩٥٦ حينما اعترفت الحكومة بأنها لا تستطيع أن تقطع العلاقات مع الدولتين المعتدين ، هذا هو بالضبط الدافع من وراء هذا الإجراء الشاذ ، وقد وضح أن حالة الطوارئ لم تخدم غرضا واحدا من الأغراض التي قيل أنها فرضت من أجلها سوى غرضا واحدا هو حماية الأغراض الاستعمارية ، كما أن السبب الذى من اجله أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لفرض رقابة حازمة على العناصر المخربة ولمحاربة الإشاعة والتجسس أعلنت الحكومة بأنه إجراء يهدف أساسا إلى حماية السودان ومعاونة مصر ، لكن الحوادث أثبتت أن شيئا من هذا لم يحدث مطلقا فالعناصر المخربة هم المستعمرون المخربون الذين يعتدون على حريات بلادنا " (٢).

---

(١) ضابط جلسات البرلمان السوداني ، جلسة مجلس النواب في ١٩٥٦/١١/١٩.

(٢) محاضر جلسات البرلمان السوداني ، جلسة مجلس النواب برقم٦٠ في ١٩٥٦/١٢/٥ .

وتحدى النائب الحكومة أمام النواب قائلا :" أرونى إشاعة واحدة حاربتموها ، وستعجزون عن ذلك ؟ وتساءل النائب أيضا داخل البرلمان ، ووجه سؤالا إلى رئيس المجلس سيدى الرئيس : أريد أن أعرف أي مساعدة أو أي عون قدم لمصر من الحكومة السودانية بسبب هذا الإجراء الشاذ ؟ وأن الحديث عن مصر وعن مصالحها يجب أن يكف عنه الآن لاسيما وأنه في هذه الأيام تنشط بعض السفارات الأجنبية وتعقد اجتماعات مريبة ، ومثل هذه الاجتماعات المريبة لا تخدم مصلحة السودان والشعوب العربية بل العكس ، لازلنا نسمع أن السفارة البريطانية تصدر النشرات تسئ فيها إلى مصر وتوزع على الناس من غير طلب منهم وكذلك توزع هذه النشرات على أعضاء البرلمان ، وأنها ترسل حتى للموظفين في مكاتبهم ولكن سلطات حالة الطوارئ عجزت عن إيقاف ذلك ، وتبريرا لقيام هذا الوضع الشاذ تقول سلطات الحكومة أنها لم تستعمل هذه الأحكام ضد أحد من السودانيين فإذا كان في النية ألا تستعمل فالأجدر إلغاؤها تماما ، أما إذا كانت الحكومة لا ترغب في إلغاء حالة الطوارئ الآن فإنها تترك للاستعمار في الوقت المناسب ، وأظنه قد حان الآن وقد بدئ في استعماله بالفعل ففي الأمس في عطبرة أرادت النقابة [١] أن تعقد اجتماعا للمشتركين فيها فتدخل البوليس ومنع عقد ذلك الاجتماع " . وتحدث النائب عن " شجاعة الشعب والجيش المصرى ، وكيف أرغمت مصر القوات المعتدية على الانسحاب ، وتجرى الترتيبات الآن على تنفيذ انسحابهم من مصر كليا ، فهل الحكومة بعد هذا مصرة على أن الموقف في مصر يستوجب قيام حالة الطوارئ في السودان ، وقد وضح الآن أن استمرار حالة الطوارئ لا يوجد ما يبررها " .

كما تحدث النائب عن موقف الدول العربية المؤيد لمصر ضد العدوان الغادر : " وكيف أعلنت الحكومة السورية عزمها على الدخول بجيشها في ميدان القتال بجانب مصر ، كما رفض الملك السنوسى أن تتخذ بريطانيا ليبيا قاعدة حربية للهجوم على مصر ، وكيف قطعت الدول العربية البترول عن الدول الأوربية " كما طالب العديد من النواب من الحكومة بمنع الطائرات البريطانية والفرنسية من الهبوط في السودان ، وأن تقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وأن تقرر إبعاد الأجانب المشبوهين [٢] .

ويرجح الباحث أن الموقف السلبى للحكومة ونواب البرلمان من العدوان الثلاثي على مصر وعدم قطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا هو تخوف الكثير من النواب في البرلمان السوداني والحكومة من عودة الاحتلال البريطانى للسودان ، بدليل ما أكده على عبد الرحمن ، وابراهيم المفتى من أن الحكومة السودانية توقعت قيام حرب عالمية ثالثة في ذلك الوقت .

---

(١) نقابة العمال في العطبره ، عن نقابات العمال في السودان ،انظر:فاروق أبو عيسى :قوانين العمل في السودان ، الخرطوم ، ١٩٨١،ص ١١.

(٢) محاضر جلسات البرلمان السوداني ، جلسة مجلس النواب برقم٦٠ في ١٩٥٦/١٢/٥ .

كما كانت السفارة الفرنسية وبعض الفرنسيين في السودان يبحثون عن صحيفة سودانية يتعاونون معها لتأييد موقفهم من العدوان الثلاثي على مصر ، ورفضت جميع الصحف السودانية التعاون معهم [(١)].

ويذكر يحيى عبد القادر :" إننا في نضالنا السياسى عندما كنا نهاجم مصر ، لم نكن نكرهها ، ولكننا كنا نحب مصر ولكن كنا نحب السودان أكثر ومهما يبلغ ما بين الشقيقين من خلاف فإنهما خلال المحنة يد واحدة " [(٢)] .

يذكر عبد العظيم رمضان " كانت مشاعر الجماهير نحو الرئيس جمال عبد الناصر قد انتقلت من المقاومة إلى التأييد بعد أن برز وجهه الوطني بكسر احتكار السلاح في عام ١٩٥٥ ، وتأميم قناة السويس فضلاً عن محاربته للأحلاف العسكرية . ولهذا السبب عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وقف الشعب المصرى موقف المساندة والتأييد لعبد الناصر ، وقد كان لهذا التأييد الشعبى الدور الأول في هزيمة العدوان ، إذ أقنع هذا التأييد شعوب العالم بمساندة مصر في مقاومتها للعدوان ، وإجبار قوات المعتدين على الانسحاب [(٣)]

وخرجت جماهير الشعب السوداني في مظاهرات تطوف شوارع السودان تنادى بقطع العلاقات مع إنجلترا وفرنسا وأصدر الحزب الشيوعى السوداني عدة منشورات قام بتوزيعها على تجمعات الشعب السوداني بعنوان إلى جماهير شعبنا الوطنية [(٤)] ، وجاء في واحدة من هذه المنشورات " أن الشعب المصري اليوم في حاجة ماسة إلى كل وطني سودانى قادر على حمل السلاح ، وهذا هو نداء الساعة جنبا إلى جنب مع مصر ، ولهذا فنحن نهيب بكم لاتخاذ الخطوات التالية في حزم وثبات ، وأن تخلقوا في كل مكان مركزا للتجنيد والتوجه فورا إلى مصر وأن تستمر مظاهراتكم ، وتتسع في كل بقعة من بقاع وطننا مطالبين الحكومة بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، وأن تعلن الحكومة التعبئة العامة ، وتسخر مواصلاتها من أجل نقل المتطوعين فورا إلى مصر " [(٥)] ، كما قامت مجموعات من الشعب السوداني بجمع التبرعات لتقديمها للشعب المصرى ، وفي شهر مارس ١٩٥٧ تبرع شعب السودان لبورسعيد بمبلغ مائة ألف جنيه ، وتبرعت قبيلة الدنكا السودانية بمبلغ ٩١٢ جنيه لضحايا بورسعيد [(٦)].

---

(١) يحيى محمد عبد القادر : على هامش الأحداث في السودان ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم،١٩٨٧،ص ٢٤٧.

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٤٧.

(٣)عبد العظيم رمضان : مرجع سابق ، ص ص ١٤-١٥.

(٤) كانت الجبهة المعادية للاستعمار هي نواة الحزب الشيوعى في السودان ،عن نشأة وتطور الحزب الشيوعى في السودان انظر:جمال عبد الجواد :مصر في السياسة السودانية ،مجلة المستقبل العربى ،العدد ٧٩

(٥) محمد سليمان :مرجع سابق ، ص٢٤٢.

(٦) طاهر أبو فاشا :مصر في عام ، القاهرة ، ١٩٥٧،ص ص ٣٥٩- ٣٦١.

كما يذكر الأستاذ الدكتور السيد فليفل " بأن جميع الأهالى في حلايب وقفوا خلف قيادة الرئيس عبد الناصر حين وقع العدوان الثلاثي على مصر " (١) ، كما انضم الكثير من المتطوعين السودانيين بجيش التحرير الوطني للدفاع عن مصر وعلى رأسهم الصاغ عبد الله شوقى ، والذى وجه نداء إلى الشعب السوداني النبيل وأشاد فيه بمقاومة شعب بورسعيد الجبارة ، ووصفها بإنها " دنكرك " أخرى جنت فيها بريطانيا الخزى والعار ، وطلب من مواطنيه السودانيين أن يكونوا على حذر من الاستعمار وأن يعلموا علم اليقين أن دفاع السودانيين عن مصر هو دفاع عن السودان والعروبة والإسلام (٢) .

وقاد رئيس البرلمان السوداني مظاهرة كبيرة توجهت للسفارة المصرية في السودان للتطوع ، ومطالبة الحكومة السودانية بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، كما اجتاحت المظاهرات المعادية لبريطانيا معظم مدن السودان رغما عن قوانين الحظر المفروضة على البلاد ، وأضرب موظفو وعمال مطار الخرطوم عن تقديم الخدمات للطائرات البريطانية والفرنسية ، وتدافعت صفوف الشعب السوداني مطالبة بالسلاح ، وإرسال قوات الجيش إلى بورسعيد وقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ،وفي المقابل احتمت الحكومة بقانون الطوارئ ورفضت مقترحات قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، وتعللت بضعف الإمكانيات إزاء متطلبات الدعم لمصر (٣) .

وأمام هذا الضغط الشعبى المتزايد لتأييد مصر سواء داخل البرلمان أو خارجه عطلت الحكومة السودانية جلسات البرلمان (٤) ، ولا أدل على الموقف السلبى للحكومة السودانية من عدم مشاركة السودان في مؤتمر التضامن العربى والذى ضم الدول العربية للوقوف مع مصر ضد العدوان (٥) ، هكذا نجحت السياسة الأمريكية والإسرائيلية في إثارة مخاوف الحكومة السودانية من مصر ، حيث تشير التقارير الأمريكية أن دالاس وزير الخارجية الأمريكى كلف مساعده ويليام راونترى بإبلاغ توجيه سرى إلى جميع سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجمهورية العربية المتحدة بإنه :" لابد من عزل الجمهورية العربية المتحدة عن باقى العالم العربي ومحاربة القومية العربية ولهذا فإن ممثلى الولايات المتحدة عليهم أن ينشروا الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطرا مباشرا على كل الحكومات العربية ، كما أنه في الجمهوريات

---

(١) السيد فليفل : مرجع سابق ، ص ١٦٣.

(٢) جريدة الشعب العدد ٢٠٩ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٣.

(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق،ص٣٦١.

(٤) محيى الدين الحضرى ، الموعد (عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨في السودان)

(٥) جمهورية مصر العربية:سياسة مصر الاستقلالية(وثائق وبيانات)١٩٥٧، ص٧٣.

يمكن بث الخوف من ابتلاع القاهرة لهذه الجمهوريات ، أما بالنسبة للبلاد الملكية فإن ممثلى الولايات المتحدة عليهم أن ينشروا الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطرا مباشرا ، وعلينا أن نشرح بقوة أن تدعيم الجمهورية العربية المتحدة قد يؤدى إلى سقوط حكم جميع البيوت الحاكمة " [١] .

وبعد وحدة مصر مع سوريا وقف نائب الجبهة المعادية للاستعمار قائلا " أننا نهنئ الشعب العربى في سوريا ومصر بتشييد جمهوريته العملاقة وبتشييد جمهوريتنا العربية العظيمة ، وأن حزبنا يهنئ الشعب العربى في سوريا ومصر باختيار الرئيس عبد الناصر بطل النهضة العربية أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة " [٢] .

ثالثا - موقف البرلمان السوداني من الأحلاف العسكرية والمعونة الأمريكية للسودان :

بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر رفضت حكومة الثورة فكرة معاهدة الدفاع المشترك، كما رفضت أى مشروع يهدف إلى تنظيم التحالف العسكرى ، كما التزمت حكومة الثورة بمبدأ الحياد ، وعندما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في ربط مصر بعجلتها عن طريق معاهدة دفاع مشترك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تروج للدعوى الجديدة وهي الخطر الشيوعى ، الذى قد تتعرض له منطقة الشرق الأوسط نتيجة لما أسمته بالفراغ السياسي في المنطقة ، وبإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية وقعت العراق وتركيا في٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ معاهدة حلف بغداد والذى بموجبه تتعاون الدولتان لصيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما وانضم إلى الحلف فيما بعد كل من بريطانيا وباكستان وإيران وأيدته الولايات المتحدة الأمريكية وانضمت إلى لجانه الاقتصادية والعسكرية ، ولقد مارست الدول الكبرى ضغطا على الدول العربية للانضمام إلى حلف بغداد وذلك لتحقيق غرضين :-

الأول : ضمان تبعية هذه الدول للمخططات الاستعمارية.

الثانى : تطويق مصر التي شقت عصا الطاعة على الولايات المتحدة الأمريكية .

وإذا كانت الضغوط قد وجهت إلى سوريا ولبنان في الشمال فإنها قد وجهت أيضا وبعنف إلى السودان في

---

(١) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٣١١ ـ ٣١٣.

(٢) مضابط مجلس النواب السوداني الثانى ، اجراءات الدورة الأولى ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٦/١.

الجنوب ، غير أن يقظة الشعب السوداني ويقظة المخابرات المصرية حالت دون تحقيق أى من الغرضين السابقين ، فخرجت جماهير الشعب السوداني في مظاهرات تندد بالاستعمار وتهدف بسقوط حلف بغداد ، ولم تجرؤ وزارة من الوزارات التي تعاقبت على الحكم بعد الاستقلال في السودان على الإقدام للانتماء إلى ذلك الحلف الذى أدانه الشعب والبرلمان السوداني ورفضه ، وحتى عندما تولى السلطة عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة وصديق نورى السعيد وقرينه في التواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لم يستطيع عبد الله خليل الإقدام على هذه الخطوة [١].

وعلى الرغم من خطاب الحكومة السودانية أمام البرلمان في أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨ والذى أكدت فيه :" أن سياسة الحكومة تتعهد بانتهاج سياسة خارجية تقوم على أساس عدم التمييز أو الانحياز لأي من الكتلتين الغربية أو الشرقية ، وعدم التحيز لأي من الكتل العربية والسعى للتوفيق بينها ، والامتناع عن الدخول في أى أحلاف أياً كان مصدرها أو اتجاهها ، إلا دفاعا عن السودان في حالة الاعتداء عليه من أي دولة " [٢] ، إلا أنه يتضح لنا من سياسة حكومة عبد الله خليل انحيازها الكامل للغرب [٣] .

كما يتضح لنا من خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بن جوريون إلى الرئيس الأمريكى ايزنهاور محاولات إسرائيل لإقامة علاقات بين إسرائيل والسودان ، وفي محاولة إنشاء طوق إقليمي يحيط بعبد الناصر وبالعالم العربي من أطرافه ، تكون إسرائيل هي مركزه حيث يذكر بن جوريون :" أن سيطرة عبد الناصر على الشرق الأوسط العربى بتأييد من القوة الهائلة للاتحاد السوفيتي ستكون له عواقب خطيرة بالنسبة للعالم العربى :ـ

ـ لن تستطيع فرنسا الاهتداء إلى حل مرضى للمشكلة الجزائرية أو الإبقاء على علاقات ودية مع المغرب وتونس .

ـ ولن تقوم لليبيا المستقل قيامة لمدة طويلة وسيتم تقويض مركز بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ذلك البلد .

---

(١) إبراهيم حاج موسى :مرجع سابق ،ص ص ١٩٣ــ ١٩٦.

(٢) مضابط مجلس البرلمان السوداني ــالدورة الأولى ــ جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢.

(٣) توترت العلاقات المصرية السودانية في عهد حكومة عبد الله خليل ، وشهدت هذه الفترة العديد من الأزمات بين البلدين، كما تناقص عدد الطلاب السودانيين الوافدين إلى مصر خاصة طلاب الأزهر منذ عام ١٩٥٦و١٩٥٧ فمن ١٥٠٠ طالب إلى ٦٦٤ فقط ، انظر: محمد سليمان : دور الأزهر في السودان ،القاهرة ،١٩٨٥،ص ١٣٩.

- ويحتمل قيام انقلاب ممالئ للشيوعيين في إيران وسيكون لكل من جمال عبد الناصر وخروشوف مصلحة في مثل هذا التطور .

- وسيتم تحويل السودان إلى أملاك مصريه تحت السيطرة المقنعة للاتحاد السوفيتي .

- وسيتم تقويض استقلال إثيوبيا وحتى في هذا الوقت فإن ناصر يثير بنشاط قلاقل وتزمرا في إريتريا وجيبوتى وفي كل من الصومال وبين السكان المسلمين في أثيوبيا نفسها .

- وسيمضى ناصر قدما بمساعدة السوفيت في طموحه وسياسته للسيطرة على أفريقيا السوداء بأسرها .

أما وقد راقبنا هذا الخطر وهو يتطور عددا من السنين ، وأما وقد رأينا فشل محاولات تحقيق سلام بين إسرائيل ومصر كما حاولتم أن تقوموا بذلك من عامين مضيا ياسيادة الرئيس ، فقد شرعنا نعزز الروابط مع أربعة بلدان مجاورة تقع على المحيط الخارجى للشرق الأوسط - إيران والسودان وأثيوبيا وتركيا - بهدف إقامة سد منيع ضد السيل الناصرى السوفيتي الجارف وفي وسعى أن أسجل بارتياح أن الخطوات الأولى التي اتخذت في هذا الاتجاه كانت خطوات ناجحة فقد أنشأنا علاقات من الثقة والصداقة المتبادلة مع حكومة إيران ومع عبد الله خليل رئيس وزراء السودان ومع أقرب معاونيه ، ومع إمبراطور أثيوبيا ومؤخراً تنامت روابطنا بصورة حميمة جدا مع حكومة تركيا في قنوات سرية ، هذا عدا علاقاتنا الدبلوماسية النظامية وما وراءها وهدفنا المتوخى هو إنشاء مجموعة من البلدان ليس من الضرورى أن تكون داخله في حلف رسمى ومعلن وتكون قادرة بفضل المساعدة المتبادلة والجهود المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها على الوقوف صامدة ضد التوسع السوفيتي من خلال ناصر ، بل لعلها تكون قادرة على إنقاذ حرية لبنان وسوريه [١].

وتضم هذه المجموعة أمة واحدة تتكلم بالعربية (السودان) وأمتين مسلمتين غير عربيتين (إيران وتركيا) وأمه مسيحية (أثيوبيا) ودولة إسرائيل ، ولئن كنت آمل ألا ينفك بذل كل جهد للحد من تقدم ناصر في العالم العربى ، فمن الضرورى والممكن بصورة حيوية تعزيز الحرية والمساعدة المتبادلة في هذا النطاق الخارجى للشرق الأوسط ، ومن الضرورى في ثلاثة من البلدان (إيران والسودان وإثيوبيا) اتخاذ إجراءات فعاله ومباشرة ضد التخريب من الداخل والخارج ، فمن المحتم تنظيم خدمات

---

(١) وكذلك أشارت الوثائق الأمريكية إلى أن توفير الولايات المتحدة للمواقع الاستراتيجية وحقوق المرور في المنطقة ، وعدم السماح لوقوعها في قبضة السوفيت وحرمان الاتحاد السوفيتي منها يتطلب هذا الاحتفاظ بحكومات صديقة وثابتة في المنطقة حتى تكون عندها القدرة للدفاع عن التغلغل الشيوعى في المنطقة ، انظر :

Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special Operating Guidance ,Washington, September 25,1957.

أمنية داخلية فعالة وقوه ضاربة عسكرية أو بوليسية قادرة علي إحباط أى محاولة مفاجئة لإحداث انقلاب سواء أكان منظما من الداخل أو من الخارج ، وإنشاء خط أنابيب عريض من إيـــــلات إلى البحر المتوسط محل خط الأنابيب الضيق الحالى يستطيع إلى حد كبير أن يعمل كبديل لقناه السويس في نقل البترول من الشرق إلى الغرب ، وبهذه الكيفية يمكن الانتقاص من قوة ناصر في الابتزاز، ومن احتمالات السيطرة السوفيتية على المنطقة ، وإزاء الأوضاع التي نواجهها اليوم فمن الضرورة الملحة إعطاء إسرائيل أمنا كاملا من حيث سلامة حدودها وسيادتها وقدرتهـــــا علي الدفـــاع عن النفس .

ولست أتكلم عن رؤيا بعيدة فالمراحل الأولى لهذه الخطة قد صارت فعلا في حيز الإنجاز، ولكن هناك أمرين ضروريين تأييد الولايات المتحدة سياسيا وماليا وأدبيا وغرس شعور في إيران وتركيـا والسـودان وأثيوبيا بأن جهودنا في هذا الاتجاه تتمتع بتأييد الولايات المتحدة ، وإني لا أتحدث عن مجموعة من خمس أمم تقع علي المحيط الخارجي للشرق الأوسط وستشكل إيران وتركيا وإسرائيل ذراعها الشمالية والسودان وأثيوبيا ذراعها الجنوبية وفي وسع هذه المجموعة أن تحتوى توسع ناصر مع ما يترتب على ذلـك مـن إقامة هيمنة سوفيتية ، وسيكون من المستطاع إذن بمعونتكم يا سيادة الرئيس إنقاذ الحرية في هذا الجـزء الحرج من الشرق الأوسط ، وحتى فيما بين بعض البلدان المتكلمة بالعربية في شمال أفريقيا، ومع تــأمين أجنحة المنطقة سيصبح من السهل تطوير مقاومة التغلغل الناصرى والسوفيتي في بقية العـالم العربـى . وإننى لأقدر تقديرا عميقا يا سيادة الرئيس فرصة الوقوف علي رد فعلكم بازاء ما دونته هنـا، والتشـاور بصورة عاجلة مع الولايات المتحدة حول هذه الأمور" [١] .

ويتضح لنا من هذا الخطاب كيف أن إسرائيل تثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من عبد الناصر ومن الاتحاد السوفيتي ، ولهذا هي تطلب منها المعونات العسكرية والاقتصادية لإقامة حلـف ضـد عبـد الناصر، كما يتضح أيضا العلاقات الإسرائيلية السودانية بين إسـرائيل وعبـد الله خليـل رئـيس وزراء السودان ، كما أقامت إسرائيل علاقات مع المتمردين من جنوب السودان بمعاونة المخـابرات البريطانيـة ودربتهم على الأسلحة الحربية الحديثة [٢] ، وبالفعل تم الاتفاق بين إسرائيل وعبد الله خليل رئـيس وزراء السودان لمحاصرة عبد الناصر، فقامت إسرائيل بالاتفاق مع كل من تركيا وإيران لمحاصرة عبد الناصر،

---

(١) محمد حسنين هيكل :الانفجار ،مرجع سابق ، ص ص ٩٨٠ـ٩٨٤.

(٢) سراج الدين عبد الغفار : تجربة الدفاع الشعبية في السودان و حرب الجنوب الخرطوم ، ١٩٩٧ ، ص ٩٨ .

كما تركت لخليل مخاطبة رؤساء وملوك الدول العربية المجاورة لمصر لمحاصرتها وهو ما عرف بالحزام الأفريقي ، فقد أرسل عبد الله خليل أقرب معاونيه بخطابات سرية إلى كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان والملك سعود ملك المملكة العربية السعودية ، والملك إدريس السنوسى ملك ليبيا ، وهيلاسيلاسى إمبراطور أثيوبيا لمحاصرة عبد الناصر بما يسمى بالحزام الأفريقي ، لكن يبدو أن رجال المخابرات المصرية كانوا أذكى من المخابرات الإسرائيلية ، فبدل من أن ترسل هذه الخطابات لملوك ورؤساء هذه الدول أولا ، قام المبعوث الخاص لعبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني بتوصيل هذه الخطابات إلى عبد الناصر وفتحت بطريقة سرية وصورت وقفلت كما هي لتسليمها للجهات المعنية [١] ، ويؤكد صحة ذلك ما أكده محمد عبد القادر : " بإن عبد الله خليل انتدبنى في عام ١٩٥٨ لكى أتحرى بصفتي الصحفية عن موقف السعودية من استقلال السودان ، واستعدادها للوقوف في وجه عبد الناصر " [٢] .

وكانت أثيوبيا منطقة نفوذ أمريكية ، وسمح هيلاسلاسى للولايات المتحدة الأمريكية بإقامة أربع قواعد في إريتريا وأهمها القاعدة البحرية والجوية في ميناء مصوع [٣] ، كما سمحت أثيوبيا لإسرائيل بعمل شركات في إريتريا ،كما اتخذت إسرائيل من أسمرة أيضا قاعدة لنشاط مخابراتها في المنطقة كلها ، وقامت أثيوبيا أيضا بنشاط واسع في السودان لحساب الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى محاربة فكرة الاتحاد بين مصر والسودان ، وكان ذلك في فترة الانتقال التي حددتها اتفاقية الحكم الذاتى للسودان عام ١٩٥٣، وأصبح مكتب الاتصال الأثيوبي في الخرطوم قاعدة أساسية من قواعد النشاط المناهض لمصر هناك ، كما كان لأثيوبيا دور خطير في تدعيم الحركات الانفصالية في جنوب السودان [٤].

وبعد انقلاب عبود في نوفمبر ١٩٥٨ غيرت إسرائيل من خططها في محاصرة مصر وأصبح اعتمادها على أثيوبيا لتكون رادع للسودان إذا ما مضى قادته العسكريون الجدد في طريق التعاون مع مصر ، وأصبح اعتماد إسرائيل على تركيا لتكون رادع لسوريا ، وإيران لتكون رادع للعراق ، وبهذا المنطق

---

(١) أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٢) يحيى عبد القادر : على هامش الأحداث في السودان ، الخرطوم ،١٩٨٧، ص ٤٢ .

(٣) مكرم سويحة بخيت : أثيوبيا في عصر الإمبراطور هيلاسلاسى الأول ١٩٣٠ـ ١٩٧٤ ، رسالة دكتوراه ،، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٣١ .

(٤) السودان حقائق ووثائق ،ص٨٨ ، انظر أيضا :
Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special Operating Guidance ,Washington, September 25,1957

كما رسمت إسرائيل) يكون دور الرادع المخصص لمصر من نصيب إسرائيل [١].

وفي ٥ يناير ١٩٥٧ تقدم الرئيس الأمريكى ايزنهاور باقتراح قرار للكونجرس يفوضه حق استخدام القـوة المسلحة لمواجهة عدوان شيوعى محتمل في الشرق الأوسط ويتضمن القرار المقترح :

أ ـ التعاون مع بلدان الشرق الأوسط ومساعدتها في تنميتها الاقتصادية وفـي الحفـاظ علـى اسـتقلالها الوطني .

ب ـ البدء في برامج إقليمية للدعم والتعاون العسكرى .

ج ـ استخدام القوات المسلحة الأمريكية لتأمين وصيانة سلامة الأراضـي والاسـتقلال السياسـي لتلـك البلدان التي تطلب مثل هذا الدعم في مواجهة عدوان عسكرى صريح من أى بلد خاضع للشـيوعية الدولية.

د ـ تخويل الرئيس استخدام الأرصدة المتاحة في إطار قانون الأمن المتبـادل لسـنة ١٩٥٤ للأغـراض الاقتصادية وللدفاع العسكرى .

وافق الكونجرس على الاقتراح في جلسة مشتركة في ٩ مارس ١٩٥٧ . وبعـدها بثلاثـة أيـام أرسـل ايزنهاور ريتشار نيكسون ، الذى عينه مساعداً خاصاً له لشؤون الشرق الأوسط ، في جولـة بالمنطقـة لشرح أهداف المبدأ .

ويمكن النظر إلى مبدأ ايزنهاور على أنه خطوة متممه لحلف بغداد ينطلق من التصورات النظرية نفسـها ويسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذاتها إن جوهر مشروع ايزنهاور هو وجود فراغ سياسـى فـي المنطقة نتج عن خروج الاستعمار الأوربى في صورته التقليدية وعجز الحكومات المستقلة حديثا عن ملئه وهو ما يوجد الفرصة المناسبة للاضطراب الاجتماعى وعدم الاستقرار السياسى ، وأن هذا الفراغ يمكـن التعامل معه من خلال الولايات المتحدة [٢].

وعندما أعلن الرئيس الأمريكى ايزنهاور في يناير سنة ١٩٥٧ عن مشروعه الذى عرف بأسمه فيما بعـد والخاص بالشرق الأوسط كان رئيس الوزراء في السودان عبد الله خليل رئيس الحكومة الائتلافية ، وكان أمل الولايات المتحدة الأمريكية معقودا عليه في قبول مشروع ايزنهاور كما قبلته لبنـان ، ووصـل إلـى

---

(١) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ص ٣٣٤ـ٣٣٥ .

(٢)على الدين هلال : أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيـروت ، ١٩٨٩،ص ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

الخرطوم المستر ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكى في ذلك الوقت والذى كتب عن زيارته للسودان : " بإنه لاحظ عكس ما يسمع في بلاد أخرى تتكلم عن المساعدات العسكرية ، فإنه لا عبد الله خليل رئيس الوزراء ولا محجوب وزير الخارجية ذكروا أي شي عن المساعدات العسكرية ، وأن التطور الاقتصادى له أولوية عندهم من بناء قوة عسكرية ضخمة أو جيش قوى، وأكد خليل أن السودان على علاقات طيبة بجيرانه ولايشعر بأي تهديد من جيرانه ، وأن السودان سوف يطور القوات العسكرية من ثروته ومصادره الخاصة ، وأن تطور السودان ووجود قاعدة اقتصادية ضرورى لتدعيم المؤسسات العسكرية ". وأكد نيكسون لعبد الله خليل رئيس الوزراء :" أنه مسرور من أن هذه القضية تنظر بهذا التفكير العقلانى وأكد نيكسون لخليل أيضا بأن المساعدات الاقتصادية مرتبطة بإقامة قاعدة عسكرية كبيرة في السودان ، فأجاب خليل لا نقدر على أن نجيب على طلبكم في الوقت الحاضر لأن هذا الموضوع سيعرفه العالم كله ، واعتقادى أن هذا الموضوع ممكن يحدث لكن ليس الآن ، الأول نتكلم عن المساعدات الاقتصادية وعندما تتم نتكلم عن المساعدات العسكرية وأن التوسع في المساعدات الاقتصادية هو تدعيم للمؤسسات العسكرية " (١) .

وعندما سافر ريتشارد نيكسون إلى أسمرة كتب تقريراً شاملا لكل ما حدث في الاجتماع في الخرطوم بينه وبين خليل وكل ما هو سرى في هذا الاجتماع حيث يشير التقرير من أسمرة في ٢٢ إبريل ١٩٥٧ عن نتائج زيارة نيكسون للخرطوم " إن عملاء عبد الناصر كانوا نشيطين جدا ويبذلون قصارى جهدهم من أجل إحباط الموافقة على المشروع الأمريكى ، فالتأثير المصرى يفرض نفسه من داخل البرلمان ومجلس الوزراء السوداني " وأكد محجوب وزير الخارجية لنيكسون :" إن سياسة السودان سياسة الحياد الإيجابى وأن السودان لا ينحاز سواء إلى جانب الشرق أو الغرب طالما ليس هناك أي تهديد مباشر لسيادة أراضى السودان وسلامتها، وأن المساعدات الاقتصادية لا تعارض سيادتنا وتكون مساعدات كبيرة ولا تؤذى أي دولة عربية أخرى ، ورد ريتشارد نيكسون بالتركيز على العلاقات الأمريكية السودانية وأهميتها في الشرق الأوسط وأن ست دول عربية أخرى ضمن منظمة دفاع الشرق الأوسط ، ولن نفرض الاتفاقية على السودانيين بالقوة ، وحتى لو رفض السودان المشروع والمساعدات سوف نظل أصدقاء وانتهي الأمر بالاتفاق على الاستمرار في دراستها في وقت آخر " (٢) .

---

(١)

Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13,1957. Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon

(٢)

Telegram From the Consulate at Asmara to the Department of State, Asmara, April 22,1957.71.From Richards .

رتمت اتصالات بين المسئولين الأمريكان وبين رئيس وزراء السودان والمسئولين في حكومته بغية قبول السودان للمشروع ، غير أن الشعب والبرلمان السوداني وقفوا في وجه مشروع ايزنهاور كما وقفوا من قبل في وجه حلف بغداد [١] ، وانقسم مجلس الوزراء على نفسه في هذا الشأن ، فوزراء حزب الأمة بزعامة رئيس الوزراء يرغبون في قبول المشروع ، ووزراء حزب الشعب يعارضون المشروع وشكلت لجنة وزارية من الحزبين اجتمعت بالمندوب الأمريكى المستر ريتشارد نيكسون الذى شرح لهم أهداف المشروع ، وأنه ذو شقين عسكرى واقتصادى وبأن الشق العسكرى الغرض منه محاربة الشيوعية ، وأما الجانب الاقتصادى فالغرض منه مساعدة السودان فأوضح له وزراء حزب الشعب :" أن الجانب العسكرى لا يهم السودان ، لأن الشيوعيين ليسوا أعداء السودان وإنما أعداؤهم الغربيون الذين يريدون التدخل في شئونه الداخلية وربطه بعجله الاستعمار " . وعندما عرض المشروع على مجلس الوزراء عارضه وزراء حزب الشعب ، وهددوا بفض الائتلاف ولم يجرؤ رئيس الوزراء على عرض المشروع على البرلمان ، لأنه يعلم سلفا أن نواب حزب الشعب سوف ينضمون للمعارضة ، ليس لإسقاط المشروع فحسب ، وإنما لسحب الثقة من الوزارة كلها وهكذا صرف النظر عن موضوع قبول مشروع ايزنهاور ورجع المستر ريتشارد نيكسون مندوب المشروع إلى بلاده يجر وراءه ذيول الفشل[٢] . كما وقف النواب في داخل البرلمان السوداني بجانب مصر في مهاجمة حلف بغداد وأخذ النواب داخل البرلمان يوجهون الأسئلة والاستجوابات لرئيس الحكومة السودانية ووزير الخارجية عن أسباب الزيارات المتكررة التي كان يقوم بها في تلك الفترة إلى الخرطوم الدكتور فاضلى الجمالى وزير خارجية نورى السعيد [٣].

وأدى رفض السودان لمشروع ايزنهاور لحدوث تغيير في السياسة الأمريكية في المنطقة ، حيث أشارت التقارير الأمريكية :" بأنه لابد من أن تعطى الولايات المتحدة الأمريكية أولوية كبيرة لعلاقتها بالدول الأفريقية ، ويجب أن تتعرف على هؤلاء الزعماء بطريقة أفضل ، وتفهم آمالهم وأفكارهم وتدعمهم في خططهم وبرامجهم لتقوية دولهم ومساهمتهم في السلام والاستقرار العالمى " [٤] .

---

(١) كان مشروع ايزنهاور يرمى إلى نفس أهداف حلف بغداد بضرب الحركات التحررية في الوطن العربى وتفتيت الوطن العربى وعزل مصر عن العرب ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على ملوك وحكومات المنطقة العربية ،أنظر: نبية بيومى عبد الله : قضايا عربية في البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ــ١٩٥٨، القاهرة ،١٩٩٦، ص ١٣٤.

(٢) على عبد الرحمن : مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان ، جـ ١ الخرطوم ١٩٨٥، ص ص ٢٦ــ ٢٧ ، وانظر أيضا : اعترافات السيد على عبد الرحمن أمام لجنة التحقيق القضائية في أسباب الانقلاب العسكرى في نوفمبر ١٩٥٨ ص ١٧ .

(٣) ضابط مجلس النواب ، إجراءات الدورة الأولى جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٥.

(٤) Report by Secretary of State Rogers Following a Visit to Ten African Countries, February 7-1970.

وهكذا شهد عام ١٩٥٧ خلافا بين شريكي الحكم في السودان(حزب الأمة والشعب الديمقراطى) عقب زيارة نائب الرئيس الأمريكي وتقديم عون اقتصادى للسودان ، وقد رأى حزب الشعب الديمقراطى المسنود شعبيا من طائفة الختمية والقريب من مصر ويقف وراء الرئيس جمال عبد الناصر ويؤيده أن تعقد الدول العربية مؤتمرا تبحث فيه مشروع ايزنهاور وتتخذ سياسة موحدة حياله أما بقبوله إن كان خاليا من الشروط أو برفضه إن كان يتعارض ومبدأ الحياد الإيجابي [١] .

ويؤكد السيد على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطى بأنه " عندما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في ضم السودان إلى مشروع ايزنهاور ومن قبل ذلك لحلف بغداد ، وأدركت مدى يقظة الشعب السوداني حاولت أن تتوصل إلى أغراضها بطرق أخرى ، فأنشأت إحدى الشركات الأمريكية مصنعا ضخما لتعليب اللحوم في مدينة كوستى على النيل الأبيض ، وطلبت هذه الشركة من الحكومة التصديق لها بإقامة مطارات ضخمة للطائرات بغرب السودان وذلك لنقل اللحوم بعد تعليبها إلى خارج البلاد ، وعارض وزراء حزب الشعب فكرة المطارات داخل مجلس الوزراء وربطوا بين هذه المطارات وبين إشاعة رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة مطارات في حلايب وشرق السودان ولم يعرض الأمر على البرلمان لأن مصيره معروف ، فكان أن صرفت الشركة النظر عن إقامة المطارات وأغلقت مصنع اللحوم كلية " [٢] .

وفي جلسة مجلس النواب عارض نواب المعارضة الأحلاف العسكرية ووجهوا الأسئلة للحكومة لماذا تقوم الطائرات الحربية الأمريكية بالتحليق وفوق منطقة شمال شرق السودان خاصة منطقة محمد قول ؟[٣].

ورغم فشل الولايات المتحدة الأمريكية لم تيأس في محاولاتها لبسط نفوذها على السودان فرسمت خطة طويلة المدى للوصول إلى أغراضها وتتمثل هذه الخطة في الضغط الاقتصادى على السودان حتى تضطرب الحالة الاقتصادية فيه فتتقدم لمساعدته ، ومن ثم تتم لها السيطرة عليه، وتنفيذا لهذه الخطة امتنعت حكومة الولايات المتحدة عن شراء القطن السوداني واستعملت نفوذها لدى إنجلترا العميل التقليدى للقطن السوداني لتستعيض هذه الأخيرة مشترياتها من القطن السوداني بمشتريات من الأقطان الأمريكية ، ويؤكد ذلك ما جاء في خطاب الدورة الافتتاحية للبرلمان السوداني في مارس سنة ١٩٥٨ حيث جاء فيه " وقد تعثر في العام الماضى تسويق قطننا وهو محصولنا الأساسى الذى نعتمد عليه ـ حتى الآن ـــ في اقتصادنا نتيجة للسياسة القطنية غير المستقرة التي انتهجتها بعض كبريات الدول المنتجة للقطن " [٤].

---

(١) محمد حسن داؤد : مرجع سابق ، ص ص ٧٨ــ٧٩.

(٢) كانت الولايات المتحدة ترغب في إقامة قاعدة عسكرية في حلايب ، أنظر: مذكرات على عبد الرحمن : مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان ، جـ ١ الخرطوم ١٩٨٥، ص ص ٢٦ــ ٢٧ ،

(٣) ضابط مجلس النواب الأول ، إجراءات الدورة الأولى .

(٤) الدورة الافتتاحية للبرلمان السوداني في مارس سنة ١٩٥٨.

كما أشارت التقارير الأمريكية " إلى أن التنمية الاقتصادية لتطوير البرنامج الزراعى في السودان تتطلب تدعيم الاقتصـــاد الحالى وتجنب أى تأثيرات مستقبلية على اقتصــــاد دولـــة تعتمد على محصول واحد وهو القطن " (١) وعندما تفاقمت الأزمة الاقتصادية واحتدت في النصف الأول من سنة ١٩٥٨ عرضـت الحكومة الأمريكية على حكومة السودان معونتها الاقتصادية المعروفة بالمعونة الأمريكية ، وفـي غيبـة البرلمان السوداني عمدت الوزارة إلى توقيع اتفاقية التعـاون الاقتصادى للإنشاء والتعميـر بينهـا وبـين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مايو سنة ١٩٥٨ ، فقبلت البنود الخاصة بإنشاء الطرق وحفر الآبار الجوفية في المناطق النائية والأبحاث الزراعية ،بشرط أن لا تكون للخبراء حصانة دبلوماسية (٢) .

وهكذا كما شهد عام ١٩٥٧ خلافا بين شريكي الحكم في السودان (حزب الأمة والشعب الـديمقراطى) بسـبب مشـروع ايزنهـاور ، شـهد عـام ١٩٥٨ خلافـا بـين شـريكي الحكـم فـي السـودان (حزب الأمة والشعب الديمقراطى) بسبب موضوع المعونة الأمريكية ، وهـدد وزراء حـزب الشـعب بعرض الأمر على البرلمان ، مما ادى إلى أشتعال الصراع بين الولايات المتحـدة الأمريكيـة ومصـر للسيطرة على البرلمان السوداني ، وقامت الولايات المتحدة برشوة الكثير من نواب البرلمان عن طريـق وسطاء فقد صرفت في يوم واحد عشرة آلاف جنية و وذلك حتى لايعارض النواب المعونـة ، وللوقـوف ضد سيطرة مصر على البرلمان السودان ، كما قامت مصر برشوة الكثير من نواب البرلمان خاصة نواب الجنوب .

وفي جلسة البرلمان في الثانى من شهر يونيو ١٩٥٨ وفي أثناء عرض المعونة الأمريكية على البرلمان انقسم أعضاء الحكومة الائتلافية المكونه من حزب الشعب الديمقراطى الموالى لمصر وحـزب الأمـة ، ووقف النواب من حزب الشعب يبينون لأعضاء البرلمان مساوئ المعونة الأمريكية وما يمكن أن ينتج عنه في النهاية إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على السودان ، والتبعية السياسية والاقتصادية لأمريكـا وأن حقيقة المعونة الأمريكية هو خدمة المصالح الأمريكية فقط ، كما استدل النواب من حـزب الشـعب

---

(١) United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions,Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955.

(٢) عن أهداف المعونة الأمريكية ، انظر : السيد عليوة : المعونة الأمريكية طريق في اتجاهين مجلة الباحـث العربـى ، العدد ٤٦ ، نوفمبر ١٩٩٧.

داخل البرلمان على مقتطفات من الصحف الأمريكية على أن ـ القواعد الأجنبية هـي الهـدف الرئيسـي لأحلافنا العسكرية ولمعونتنا العسكرية وكيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المعونـات الاقتصادية السيطرة على إيران ودول أخرى " [١].

وفي جلسة مجلس النواب السوداني بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨ عرضت الحكومة على البرلمان مشـروع قانون بالتصديق على الاتفاقية ، مبررة قبولها للمعونة الأمريكية " بأن موارد السودان لا تكفـي لتمويـل مشاريع الإنشاء والتعمير ...وأن المبالغ اللازمة لإتمام الحد الأدنى من مشاريع الإنشاء والتعمير في فترة الخمس سنوات المقبلة قدرت بمبلغ ١٣٧مليونا من الجنيهات ... وأن البلاد في حاجة ماسة إلى ١٠٢مليون جنية لتنفيذ الحد الأدنى من مشاريع الإنشاء والتعمير ، وأنه لابد من إيجاد موارد خارجية ، لذلك أقـدمت الحكومة على توقيع اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن برامج معونة الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلته دول عديدة تختلف في نظمها السياسية واتجاهاتها كبولندا وفرنسا ويوغسلافيا وأسـبانيا وإيطاليا والهند ومصر وباكستان وسيلان وكذلك دول أمريكا الجنوبية " .

كما نواب حزب الأمة " أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا كي تتمكن من رفع المعيشة فيها عن طريق زيادة الإنتاج فيه ضمان كبير يحول دون وقوع تلك الـدول فـي قبضة الشيوعية الدولية " وأمام موقف نواب حزب الأمة المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية ، هاجم النواب بعضهم بعضا داخل البرلمان فريق يؤيد مصر ويرفض المعونة ، وفريق آخر يؤيـد الولايـات المتحـدة الأمريكية والمعونة الأمريكية [٢] ، ووقف وزير المالية والاقتصاد في حكومة عبد الله خليل فـي مجلـس النواب عند تقديم مشروع قانون المعونة الأمريكية في جلسة ٢٥ يونيو ١٩٥٨ يدافع عن موقف الحكومـة المؤيد للمعونة قائلا " إن سكان هذه البلاد في الشمال والجنوب وفي الشرق والغرب يعانون نقصا ملحوظا في مقومات الحياة ولعل النواب المحترمين يدركون أكثر من غيرهم أن عددا غير قليل من سـكان هـذه البلاد من لا يجد ما يشغل وقتـه طيلة أيام العمر ، ولهذا يجد نفسه مضطرا للعيش خلال العام كله ممـا اكتسبـه في أشهر معـــدودة ... وبذلك فبعض الفئات الغنية والمتوسطة الـدخل زاد دخلهـا ، أمـا القطاعات العريضة والفقيرة من عامة الشعب فقد نقصت دخولها بدرجة ملحوظة... والذين أتيحـت لهـم

---

(١) مضابط مجلس النواب ، إجراءات الدورة الأولى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢ يونيو ١٩٥٨.

(٢) مضابط مجلس النواب ، إجراءات الدورة الأولى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨.

الفرصة للسفر في أنحاء البلاد والتعرف على أحوال أهلها يعلمون أن جزءا كبيرا من سكان السودان خاصة في المديريات الجنوبية لازالوا حفاة عراة ، ولازالوا يعيشون عيشة الكفاف أو دونها [١] ، وإن عددا كبيرا في الشرق والغرب يقضون الكثير من أيامهم سعيا وراء الماء لأنفسهم وبهائمهم ، وان الكثيرمن سكان الأرياف لا يجدون العلاج الكافي والقوت الضروري خاصة إذا تنكرت لهم الطبيعة وقلة الأمطار وكثرة الآفات ، أما التعليم والصحة فإنه رغم التقدم المحسوس في السنوات الأخيرة فإن المدارس الحالية (في جميع مراحل التعليم) لا تفي بحاجة البلاد ... وأن ما يقارب من ٩٠% من سكان السودان يجهلون القراءة والكتابة " [٢].

وقبل الاقتراع على المعونة الأمريكية داخل البرلمان خرجت العديد من المظاهرات ضد المعونة وقامت الجبهة المعادية للاستعمار بتوزيع المنشورات وجاء فيها " أيها المواطنون في كل مكان سيروا مواكبكم وأرسلوا البرقيات والعرائض لنوابكم ونادوا بأعلى أصواتكم لكى لا يوافق البرلمان على الاتفاقية الأمريكية " [٣] .

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٣يوليو ١٩٥٨ أجاز مجلس النواب اتفاقية المعونة الأمريكية للقراءة الثانية بأغلبية ١٠٤ صوتا ضد ٥٧ صوتا وامتناع ٨ نواب عن التصويت ، وكانت المعارضة قد قدمت اقتراحا بتأجيل المداولة مرة أخرى ليتمكن أعضاء المجلس من دراسة إضافية جديدة أدخلت على الاتفاقية ولكن هذا الاقتراح هزم بالأغلبية [٤]

وبعد موافقة البرلمان السوداني على المعونة الأمريكية خرجت العديد من المظاهرات ، وكان المنظم لهذه المظاهرات نقابات العمال ، وكانت مظاهرات كبيرة لم يسبق لها مثيل في السودان ، ولهذا بعد جولة ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكى في عدد من الدول الأفريقية عاد وقدم تقريراً للكونجرس أكد فيه " أنه من الأهمية الحيوية أن تتابع الولايات المتحدة الأمريكية عن كثب مجريات الأمور في نقابات العمال الأفريقية ، وأن تتعرف القنصليات الأمريكية والدبلوماسية الأمريكية على زعماء العمال في تلك البلاد وأن تكسب مودتهم وصداقتهم " .

---

(١) عن أحوال السكان في الجنوب ،أنظر : محمد المعتصم : جنوب السودان في مائة عام ،القاهرة ،١٩٧٢، ص ص ٨٢ ــ ٨٣.

(٢) ضابط مجلس البرلمان السوداني ــالدورة الأولى جلسة بتاريخ٢/٦/١٩٥٨.

(٣) منشورات الجبهة المعادية للاستعمار، مجموعة السودان ، مكتبة جامعة الخرطوم ٠٠

(٤) مضابط مجلس البرلمان السوداني ــالدورة الأولى جلسة بتاريخ٣/٧/١٩٥٨

وأشارت التقارير السرية للمخابرات الأمريكية إلى أن المخابرات المركزية بدأت بالفعل في التغلغل داخل اتحادات العمال بهدف كسب رجالها واستمالتهم [١] .

وفي تقرير مرفوع إلى وزير الداخلية عن مواكب العمال التي تحمل لافتات معادية للسياسة الأمريكية وتطالب الحكومة والبرلمان برفض المعونة الأمريكية ومناصرة الشعب المصرى ضد الاستعمار والتفاف العمال حول عربة السفير الأمريكى ، وكادت تحدث كارثة للسفير من بعض العناصر المأجورة لولا تدخل رجال البوليس لحدثت كارثة ربما كان مخططا لها من قبل [٢] .

وبعد قبول المعونة أعلنت الحكومة السودانية أن المساعدة الأمريكية ستخصص مبلغا للاستيراد وأن على المستوردين أن يحصلوا على تصديق مكتب المعونة الأمريكية على تراخيص الاستيراد واعتبر التجار أن هذا يعنى فرض الوصاية الأمريكية على تجارة السودان الخارجية ، وقوبل هذا الإعلان بمعارضة قوية ،وقام خليل بعد ذلك بحل البرلمان في ١٩٥٨/٦/٣٠ تحت مبرر الإعداد لانتخابات الجمعية التأسيسية ،ولم يكن ذلك الحل المبكر للبرلمان سوى محاولة منة للانفراد بالسلطة ، وقبل افتتاح البرلمان الذى كان مقررا له يوم ١٧نوفمبر ١٩٥٨، وجهت اتهامات إلى السفارة الأمريكية بأنها تحاول شراء النواب وأنها صرفت في يوم واحد عشرة آلاف جنية وذلك حتى لا يعارض النواب المعونة الأمريكية ويقروها ويتخذوا موقفا مواليا للغرب ، واستطاع عبد الله خليل أن يؤجل انعقاد البرلمان السوداني إلى ٧ ديسمبر حتى أنهي الجيش السوداني هذا الوضع في صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ [٣] .

وقد تعرض بعض نواب البرلمان للتهديد بالقتل بعد أن أرسلت إليهم خطابات بالبريد إذا لم يوافقوا في البرلمان على مشروع المعونة الأمريكية وهدية الأسلحة البريطانية .

وبعد ثلاثة أشهر فقط من قبول المعونة أعلنت الخارجية البريطانية في ١٠/١٨/ ١٩٥٨ عن تزويدها السودان بالمعدات والتجهيزات العسكرية البريطانية ، كما أعلنت أنها تتولى تدريب عدد من الطيارين السودانيين ، وخرج طلاب جامعة القاهرة وجامعة الخرطوم في مظاهرات كبيرة ، وبادر اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بعقد مؤتمر شعبى في ١٩٥٨/١٠/٢٩ أدان فيه الحكومة وأقر العمل على الخلاص منها واستبدالها بعناصر وطنية نظيفة ، وناشد المؤتمر الشعبى نواب البرلمان لتحقيق ذلك الهدف وكذلك إلغاء

---

(١) إبراهيم العربى :التقارير السرية للمخابرات الأمريكية ،القاهرة ،١٩٩٢،ص ص ٧٠ــ٧١.

(٢) تقرير مرفوع إلى وزير الداخلية عن أحداث موكب العمال وعن الصدام بين العمال والسفير الأمريكى بالخرطوم بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣ ، مجموعة السودان ، بمكتبة جامعة الخرطوم

(٣) السودان حقائق ووثائق ،نوفمبر ١٩٥٨،القاهرة ١٩٥٨،ص ص ١٠٩ــ١١٠.

اتفاقية المعونة الأمريكية وكل المواد المقيدة للحريات والتزام الحياد الايجابى وعدم الارتماء في أحضان الغرب والوقوف مع الدول العربية المتحررة وتحسين العلاقات مع مصر فوراً ، وقيام حلف ثنائى مع مصر ، أدى كل ذلك إلى أن لجأ خليل إلى فرض الأحكام العرفية لقمع كل التحركات المضادة ، ثم لجأ إلى تطويق المعارضة البرلمانية ، التي توحد فيها نواب البرلمان من حزب الشعب الديمقراطى مع نواب الحزب الوطني ومع بعض الجنوبيين ، فعمد إلى تأجيل موعد انعقاد البرلمان إلى ١٩٥٨/١١/١٧ [١].

ويذكر السيد على عبد الرحمن : " بعد عرض المعونة على البرلمان شعرنا نحن وزملاؤنا في الوطني الاتحادى أن خصامنا بيضر البلد ، وأن حزب الأمة ما كان يحكم البلد لو كنا نحن ما اختلفنا ، فأحسن شئ نحن نتلاف الأمر ونرجع كما كنا ، وشعر الجميع بالندم وسافرنا إلى مصر لجمع الشمل مرة أخرى بعد أن شعر الجميع بالخطر المحدق بالسودان ...ولكن الخطة تسربت للأمريكان ، وقام حزب الأمة بتسليم السلطة للجيش " [٢] .

وكان لقرار تأجيل البرلمان أثره الحاسم في لقاء العناصر النيابية للوطني الاتحادى وحزب الشعب فتألفت كتلة برلمانية وطنية وصل مجموعها إلى ١٠٧ من النواب ، وكانت تجتمع خارج مبنى البرلمان ، وتابع الرئيس عبد الناصر الموقف ، فوجد أن الوقت قد أصبح ملائما لتدخله الشخصى ، خاصة بعد أن وجد العناصر النيابية بمعزل عن قيادتها ، فكانت محادثات القاهرة التي جرت بين زعماء الوطني الاتحادى وحزب الشعب والرئيس عبد الناصر ، وتخوف خليل من تطور هذه الأحداث فأعلن استمرار تأجيل اجتماعات البرلمان إلى ١٩٥٨/١٢/٤ ، فقررت قوى النواب التي وحدت نفسها في الحزبين الاجتماع بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٧ في وسط الخرطوم وإعلان إسقاط حكومة خليل بحكم الأغلبية ، فأدرك حزب الأمة وحلفائه من الأمريكيين أنهم يخوضون معركة خاسرة مع نواب البرلمان المؤيدين لمصر فرأوا تسليم البلاد إلى كبار ضباط الجيش [٣] .

---

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ،ص ص ٣٦٦ـ ٣٦٩.

(٢) على عبد الرحمن :مقابلات رواد الحركة الوطنية في السودان،ص ٢٨ .

(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ،ص ص ٣٦٦ـ ٣٦٩.

رابعا موقف البرلمان السوداني من عدوان ١٩٦٧ :

وفي أعقاب قيام ثورة أكتوبر الشعبية في السودان عام ١٩٦٤ وسقوط الحكم العسكرى دارت المعركة الانتخابية للبرلمان السوداني الذي عرف فيما بعد باسم الجمعية التأسيسيه وذلك لوضع الدستور النهائى للسودان ، وشاركت الأحزاب السودانية في انتخابات عام ١٩٦٥ وانتهت الانتخابات بفوز حزب الأمة بأكثر عدد من المقاعد يليه الحزب الوطني الاتحادى وتم اختيار الصادق المهدي رئيسا لحزب الأمة ، وأصبح الإمام الهادى إمام الأنصار وراعي حزب الأمة (١) ، وعقب إعلان نتيجة انتخابات ١٩٦٥ قامت حكومة السيد محمد أحمد محجوب الأولى ، وكان محمد أحمد محجوب من قادة حزب الأمة ، وكانت حكومته في ائتلاف مع الحزب الوطني الاتحادى ، وقامت الحكومة الائتلافية الجديدة على أسس محددة اتفق الحزبان الكبيران عليها ، وتتلخص في أن يكون رئيس مجلس الوزراء من حزب الأمة ، وتم اختيار محمد أحمد محجوب ،وأن يكون السيد إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الوطني الاتحادى رئيسا دائما لمجلس السيادة وإلغاء نظام الرئاسة الشهرية الدورية بين أعضاء مجلس السيادة وحصرها في رئيس واحد (٢) . وعاد الخلاف مرة ثانية إلى قيادة حزب الأمة بين الإمام الهادى المهدي والصادق المهدي، وكان الإمام الهادى المهدي يؤيد سياسة محمد أحمد محجوب عكس الصادق المهدي (٣) .

وكان الصادق المهدي يرى في محجوب سياسيا محافظا جداً ورجعيا ولا يمكن أن يعهد إليه بتنفيذ برنامج يتمشى مع أفكاره ، ولم يكن بعض أعضاء حزب الأمة راضين عن هذا الوضع فمادام الصادق المهدي هو رئيس الحزب فلابد له من تولية رئاسة الوزارة (٤) ، وقام جناح الصادق المهدي بتقديم اقتراح

---

(١)الإمام الهادى هو الأبن الثانى للسيد عبد الرحمن المهدي بعد الصديق المهدي وأصبح الإمام الهادى إمام الأنصار وراعي حزب الأمة وعاد الخلاف مرة ثانية إلى قيادة حزب الأمة بين الإمام الهادى المهدي والصادق المهدي، وكان الإمام الهادى المهدي يؤيد سياسة محمد أحمد محجوب عكس الصادق المهدي ، توفي الإمام الهادى أثناء رحيله من السودان بعد انقلاب مايو ١٩٦٩، انظر : يحيى محمد عبد القادر : شخصيات من السودان – أسرار من وراء الرجال – جـ ١ ، ص ٧٠ ، أمين التوم : مرجع سابق ، ص ٥٠- ٢٥٣.

(٢) أمين التوم :مرجع سابق،ص ص ٢٢٥.

(٣) Edgar, O.Balance: The Secret War in the Sudan,1955-1972,London,1977,p.75.

(٤)أمين التوم : مرجع سابق،ص ص ٢٥١- ٢٥٢.

البرلمان السوداني (الجمعية التأسيسية) بتاريخ ٢٥يوليو ١٩٦٦ " بسحب الثقة من السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء " ورشح الصادق نفسه لرئاسة الوزراء وأيده داخل البرلمان ما يزيد علي الستين نائبا من هيئة حزب الأمة البرلمانية ووقف مع الحكومة ثلاثون نائبا ، وكان أكبر تجمع حزبى في الجمعية التأسيسية من أعضاء حزب الأمة [1] ، أما الحزب الوطني الاتحادى الذى كان في ائتلاف مع حكومة السيد محمد أحمد محجوب ، فقد وضح في هذه المرحلة أن قيادته وأغلبية نوابه رغبوا في التغيير، و كان سلوك الحزب الاتحادى قائماً على الرغبة في إسقاط حكومة السيد محجوب التي لم يعودوا راغبين في بقائها من ناحية ، ولتزداد حدة الخلاف بين طرفي حزب الأمة من الناحية الأخرى وبذلك تتاح للحزب الاتحادى كلمة أعلى في أي حكومة مقبلة .

وفي داخل البرلمان وبعد سقوط حكومة محمد أحمد محجوب لتحل محلها حكومة الصادق المهدي الذى أيدته أغلبية نواب حزب الأمة ونواب الحزب الاتحادى ونواب الجنوب ، جلس محمد أحمد محجوب ومن معه من نواب حزب الأمة وآخرون في الصف المعارض للحكومة ، وأدخل الصادق المهدي في حكومته عناصر جديدةمن الشباب وغيرهم من المثقفين ، كما وعد الصادق المهدي في خطاب أمام الجمعية التأسيسية باتباع أسلوب جديد في العمل الوزارى ، وتحقيق إنجازات كبرى في مجالات الاقتصاد والارتقاء بها في مجالات التعليم والصحة والبناء والسياسة الخارجية " ووعد بأنتهاج طريق وسط بين الغرب الديمقراطي والشرق الشيوعي ، والالتزام بسياسة عدم الانحياز واحترام حق الشعوب في الحرية والاستقلال وعدم التدخل في شئؤن الآخرين ، ورفض أي تدخل في شئون السودان أيا كان مصدره " . وتألفت حكومة الصادق أساساً من جناحه في حزب الأمة ، والحزب الوطني الاتحادى ، ووزراء جنوبيين [2] .

ومع اشتعال الصراع في داخل البرلمان السوداني بين أنصار حزب الأمة بين الجناح المؤيد للصادق المهدي والجناح المؤيد للأمام الهادى المهدي ومحمد أحمد محجوب وكل فريق يعمل لسحب الثقة من الجناح الآخر، وانتهي الأمر بسحب الثقة من حكومة الصادق المهدي قبل الحرب بعدة أيام وتولى محجوب رئاسة الوزراء مرة أخرى [3] ، اشتعل الصراع العربى الإسرائيلى ، وتعرضت مصر للعدوان الإسرائيلى في عام ١٩٦٧ وتغير الموقف في السودان ، سواء موقف الحكومة السودانية والموقف الشعبى عن عام ١٩٥٦ ، فبعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ تنحى الرئيس جمال عبد الناصر

---

(١) محاضر البرلمان السوداني الثانى (الجمعية التأسيسية) بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢٥ .

(٢) أمين التوم :مرجع سابق،ص ص ٢٥١ــ ٢٥٢.

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٤٤.

وخرجت المظاهرات في مصر ، كما خرجت في السودان تطالب بعودة جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية ، وعلى الفور قام إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة السوداني بالاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر تليفونيا، كما اتصل رئيس وزراء السودان يبلغانه أن الخرطوم سوف تحترق إذا لم يعدل عن قراره بالتنحى [١] .

كان صراع مصر الأساسي خلال فترة طويلة يدور مع بريطانيا أساسا باعتبارها القوة المستعمرة ثم مع بريطانيا وإسرائيل معا ثم مع إسرائيل وحدها، ليس فقط باعتبارها قوة مغتصبة لجزء من الوطن العربى ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص باعتبارها قوة توسعية وغازية تمثل خطرا مباشرا على أمنها وسلامتها . أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد رأت أن الخطر الرئيسى على أمن المنطقة هو الخطر السوفيتي ، واختلفت مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية حول تقيمها لطبيعة الخطر السوفيتي واعتقدت أنه ربما يكون هناك خطر شيوعى بالغزو من الداخل ، وهذا النوع من الخطر يمكن التصدى له بالإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والتصدى الفكرى ، ولكن ليس هناك خطر مباشر بالغزو [٢].

وفي كلمة محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء السوداني أمام البرلمان " سيدى الرئيس قد نشبت الحرب بالفعل بين الأمة العربية وإسرائيل وتلقينا أنباء أن الطائرات الإسرائيلية أغارت على الجمهورية العربية المتحدة وأسقطت منها أربع طائرات إسرائيلية ، وفي تقدير العسكريين أن الحرب قد بدأت ، وأنى أعلن الآن أننا في حالة حرب مع إسرائيل ... والتعبئة العامة الشعبية والرسمية ، وتلبية احتياجات الحكومة المصرية على الفور " .

واعترض النائب الجنوبى بونا ملوال (نائب جبهة الجنوب) على اعلان رئيس الوزراء الحرب على إسرائيل ، وأن هذه الحرب عنصرية "

وأعلن الرئيس إسماعيل الأزهرى أمام البرلمان " إدانة إسرائيل في عدوانها على مصر ،وأعلن وقوف السودان مع مصر ، كما قررت حكومة السودان إرسال قوة من الجيش السودان لتقف إلى جانب مصر في

---

(١) محمد حسنين هيكل :الانفجار، مرجع سابق، ص٨٥٤.

(٢) حسن نافعة : سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة ، ندوة سياسة مصر الخارجية : في عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية ، ١٩٩٠، ص ٩٧٤.

مواجهة إسرائيل " كما أصدر البرلمان عدة قرارات منها :-

- أن تستمر الجمعية التأسيسية إلى قيام الانتخابات النيابية العامة على ألا يتجاوز ذلك يوم ١٩٦٨/٢/٢٩.

- كما أعلن نواب جبهة الميثاق [١] داخل البرلمان : " تجميد خلافاتهم مع الشقيقة الكبرى مصر دعما لها في ظروف الحرب " وتزايد التعاطف مع مصر وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها في أصعب اللحظات في تاريخ مصر ، والأمة العربية فقد وقف الشعب السوداني كله سواء كانوا داخل البرلمان أو خارج اتحاديين - [٢] ، وعلى الفور قامت الحكومة السودانية بإرسال قوات من الجيش السوداني إلى الجبهة المصرية ، وتحدث محجوب أمام الجمعية التأسيسية عن إرسال فوجين من القوات السودانية إلى جبهة الميدان في مصر ،[٣] كما فتح السودان أراضيه كعمق إستراتيجي لمسرح العمليات المصرية ، كما تم نقل الكلية الحربية المصرية ، إلى منطقة جبل أولياء بالسودان ، كما أصبحت قاعدة وادى سيدنا بالسودان قاعدة انتشار للقوات الجوية المصرية ، وكان ثمرة هذا التعاون المصرى السوداني في نهاية الأمر عقد اتفاقية الدفاع المشترك والتي نصت على أن أى اعتداء على أى من البلدين يعتبر اعتداء على البلد الآخر [٤].

- وعندما تأكد وقوف الولايات المتحدة الامريكية بجانب اسرائيل في عدوانها على مصر والدول العربية في حرب ١٩٦٧ ، قرر البرلمان السوداني إغلاق جميع المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفنهما ، وأعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا مع قطع العلاقات مع أى دولة تساعد إسرائيل [٥].

---

(١) الجناح الأسلامى بزعامة الدكتور حسن الترابى .

(٢) محاضر البرلمان السوداني (الجمعية التأسيسية) بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ وجلسة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٢ ، وجلسة بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥،وجلسة ١٩٦٧/٧/٢٨ومحاضر جلسات البرلمان السوداني حتى قرار البرلمان السوداني بمطالبة الرئيس جمال عبد الناصر بالعدول عن قرار التنحى عن رئاسة الجمهورية ، ومبايعته وتأييده للرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك جلسة البرلمان لاستضافة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم وأن يكون مقر الاجتماع في دار البرلمان السوداني لاجتماع رؤساء وملوك الدول العربية في أغسطس ١٩٦٧ .

(٣) جلسة الجمعية التأسيسية بتاريخ ١٢/ ١٩٦٧/٧.

(٤) عبد الوهاب محمد البكرى(وآخرون):العلاقات العسكرية المصرية السودانية ، نوة العلاقات المصرية السودانية ، مرجع سابق ، ص ٤٨٩.

(٥) تدل كل الدراسات والوثائق التي نشرت حتى الآن عن حرب ١٩٦٧ على أن الولايات المتحدة الأمريكية شاركت في التخطيط والإعداد السياسى والعسكرى للعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، وشاركت عسكريا أثناء الحرب ، انظر : حسن نافعة : مرجع سابق ، ص ٩٧٤.

وفي اجتماع البرلمان السوداني لمناقشة آثار العدوان الإسرائيلي على مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ أكد الصادق المهدي على أن " هذه الحرب برهنت على وجود وجدان عربى قوى يسانده ويدعمه حماس شعبى في السودان ، ولابد من تحديد علمى لأسباب الهزيمة ،واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذه المرحلة لتأكيد الضمان الداخلى للعرب ومراجعة المسائل السياسية والاقتصادية والبلوماسية والعسكرية مراجعة دقيقة وموضوعية حتى نخرج بمفاهيم واضحة ، فاذا لم نع الدرس عدنا كما كنا ، والهزيمة ليست عارا ففرنسا هزمت مرتين من قبل وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا، كما انهزمت روسيا أمام هتلر ولكنها عادت مرة اخرى ، فينبغى أن نتخذ من الهزيمة سلما للنصر " [١].

كما أرسل الصادق المهدي رئيس وزراء السودان العديد من الخطابات للرئيس جمال عبد الناصر ، لتأييده في مواجهة الصهيونية والاستعمار ، كما أكد الصادق المهدي للرئيس جمال عبد الناصر" استعداد السودان في معاونة مصر لتصفية أثار العدوان ... وأن إسرائيل جزء من مخطط صهيونى للسيطرة العالمية وستمضى في عدوانها تساندها قوى الاستعمار التي ساعدت على عدم إدانتها في هيئة الأمم ، والسبيل المفتوح أمام العرب هو التضامن فيما بينهم والجدية والتعاون مع الدول التي تدين العدوان للعمل الإيجابى لتحرير الأراضى المحتله " [٢].

كما أرسل الصادق المهدي خطاب إلى يوسف السباعى سكرتير منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي ، وجاء في هذا الخطاب :" أن انعقاد مؤتمركم في هذه الظروف العصيبة التي تجتازها شعوبنا العربية دليل قوى على تجاوبكم مع الحق الذى يقف بجانبه العرب في إدانتكم لإسرائيل وأعوانها من الاستعماريين، وأننا نرقب ما يسفر عنه اجتماعكم باهتمام بالغ ونأمل أن تكون قراراتكم التاريخية عملية ومساعدة لتحقيق تضامن الصف الأفريقى الأسيوى ووقوفه صلباً في مواجهة التحديات ونصرة القضية العربية " [٣] كما أرسل الصادق المهدي رئيس حزب الأمة ورئيس وزراء السودان خطاب للرئيس عبد الناصر في ذكرى الاحتفال بثورة ٢٣ يوليو وذلك بعد هزيمة ١٩٦٧وذلك لرفع الروح المعنوية للرئيس عبد الناصر [٤] ، كما خاطب الصادق المهدي زعماء الدول الأفريقية لوحدة الصف ضد العدوان الصهيونى ،

---

(١) جلسة الجمعية التأسيسية برقم ٦٩ ، بتاريخ ١٢/ ١٩٦٧/٧

(٢) خطاب من الصادق المهدي إلى الرئيس جمال عبد الناصر ،بعد هزيمة ٥ يونيو١٩٦٧، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .

(٣) خطاب من الصادق المهدي إلى السيد يوسف السباعى ، سكرتير منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي ، مجموعة السودان، بمكتبة جامعة الخرطوم .

(٤) خطاب من الصادق المهدي رئيس حزب الأمة ورئيس وزراء السودان إلى الرئيس جمال عبد الناصر في ذكرى الاحتفال بثورة ٢٣ يوليو ، مجموعة السودان ، بمكتبة جامعة الخرطوم.

كما أرسل لزعماء الدول الأفريقية التي تعانى من الحروب الأهلية وذلك لنبذ دعوات الانفصال في أفريقيا[١] ، كما طالب الصادق المهدي من داخل البرلمان السوداني بعقد اجتماع للعرب في مؤتمر قمة عربية تقوم على اساس واقعى وليس للخطب بل لمواجهة الخطر المحدق بهم [٢] .

كما قدم الصادق المهدي مشروع للمكتب السياسى لحزب الأمة جاء فية :" بإنه ينبغى استكمال قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي ساعدت إسرائيل في عدوانها ، وإزالة القواعد العسكرية من الأراضى العربية ، وعدم الدخول في أى حلف مع الدول التي وقفت مع إسرائيل ، وكذلك أشار المشروع إلى ضرورة التنسيق العسكرى بين الدول العربية وذلك عن طريق تدعيم القيادة العربية الموحدة [٣] ، كما اجتمعت الهيئة البرلمانية والمكتب السياسى لحزب الأمة واتخذا القرارات التالية :ـ

ـ القيام بالتعبئة الشعبية الشاملة لمساندة الحكومات العربية في تحملها المسئولية التاريخية في مواجهة العدوان والخطر الإسرائيلي .

ـ تطالب الهيئة البرلمانية لحزب الأمة حكومة السودان بأن تتخذ الخطوات اللازمة لإعداد الطاقات السودانية لمساندة الموقف العربى في كل ميدانه وجهاته .

ـ مطالبة جميع القيادات العربية اعتبار أى صراع نشأ صراعا مصيريا، وإسقاط جميع الخلافات العربية الداخلية لتجنيد المجهود العربى في المواجهة ، وضرورة قيام السودان بالدعوة لاجتماع رسمى لتنظيم الجهد العربى المشترك [٤] .

وفي النصف الثانى من يوليو ١٩٦٧ عقد مؤتمر مصغر في القاهرة حضرته الجزائر والعراق ومصر والسودان وطرح فيه الموقف برمته فاقترح السودان ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي يسبقه مؤتمر لوزراء الخارجية العرب لوضع أجنده المؤتمر الذي تقرر أن يحضره الملوك والرؤساء فاقترح الرئيس إسماعيل الأزهري أن يكون مقر تلك المؤتمرات في الخرطوم ، فوافق الجميع على ذلك وانعقد مؤتمر وزراء الخارجية في الخرطوم وأصدر توصيات هامة لتقدم لمؤتمر القمة العربى وكانت التوصيات كالآتي :ـ

---

(١) خطاب من الصادق المهدي إلى الجنرال يعقوب رئيس حكومة نيجيريا ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .

(٢) جلسة الجمعية التأسيسية ، جلسة بتاريخ ١٢/ ٧/١٩٦٧.

(٣) تفاصيل المشروع ، انظر: حمدنا الله مصطفي : مرجع سابق ، ص ص ١٥٣ـ١٥٥.

(٤) حمدنا الله مصطفي : مرجع سابق ، ص ص ١٥٥ـ١٥٦.

١ـ ضرورة الوحدة العربية وتنقية الجو العربى من الخلافات والمنازعات .

٢ـ إزالة أثار العدوان واسترجاع الأراضي العربية التي احتلت .

٣ـ كل الإجراءات التي اتخذت لابد أن تأخذ في حسبانها عدم ترك قضية الشعب الفلسطينى

٤ـ يعقد وزراء المال والنفط العرب مؤتمراً في بغداد في منتصف أغسطس للنظر في الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد العربي كسلاح في المعركة وأن تقدم توصياته لمؤتمر وزراء الخارجية العرب .

٥ـ أن تستمر الدول العربية المنتجة للنفط في حظر ضخ البترول لبريطانيا وأمريكا مع مراعاة قرارات مؤتمر البترول العربي، وأن يستمر هذا الحظر حتى إشعار آخر .

٦ـ تصفية جميع القواعد الأجنبية في الوطن العربي فوراً .

٧ـ ضرورة التكامل السياسى والعسكرى والاقتصادى والإعلامى والثقافي لتحقيق الأهداف العربية [١] .

وهكذا فشلت السياسة الأمريكية التي كانت تعمل لاستقرار الحالة السياسية بين العرب وإسرائيل كأساس لتدعيم السلام والنظام في منطقة الشرق الأوسط ولمواجهة الخطر والتأثير السوفيتي الشيوعى في المنطقة [٢] . كما اجتمع وزراء المال والنفط العرب في العراق ورفعوا توصياتهم لمؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخرطوم وكان من أهمها :ـ

أـ وقف ضخ البترول لأجل غير مسمي حتى إزالة أثار العدوان مع التوصية بمراعاة المصالح الاقتصادية للدول المنتجة للنفط والأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والسياسية على العالم أجمع .

ب ـ سحب كل الأموال العربية المودعة في مناطق الإسترليني والدولار وتخفيض الاستثمارات في المنطقتين المذكورتين بحيث لا يتسرب المال العربى إلى تلك الأسواق.

ج ـ تحويل المدخرات من الذهب العربي من بريطانيا وأمريكا .

د ـ تحويل كل الاستثمارات العربية من بريطانيا وأمريكا إلي الأقطار العربية كلما كان ذلك ممكناً .

---

(١)محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ص٢٤٢ـ ٢٤٣.

(٢)
Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special Operating Guidance ,Washington, September 25,1957

ب- إنشاء مال احتياطى من العملات الأجنبية لمصلحة العالم العربى ووضع اعتمادات للتنمية العربية.

وقدمت هذه التوصيات لمؤتمر وزراء الخارجية العرب بالخرطوم في ٢٦ أغسطس ، وفي اليوم المحدد لانعقاد مؤتمر القمة العربي وهو يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ تقاطرت وفود الملوك والرؤساء العرب على الخرطوم ، وكانت جماهير الشعب السوداني قد خرجت عن بكرة أبيها لاستقبال الضيوف ، يحدوها الأمل في أن يتخذ الملوك والرؤساء العرب قرارات حاسمة تخرجهم من حالة الضياع التي كانوا يعيشونها، فلم يبق في العاصمة المثلثة أحد إلا وخرج لاستقبال الضيوف، حتى فاضت بهم الشوارع والطرقات المؤدية من المطار إلى قصر الرئاسة منذ الفجر الباكر، وكان السودانيون يتوقعون حدوث معجزة من هذا اللقاء [1] . وكان أهم ما حدث في المؤتمر هو الاستقبال الذى لقيه الرئيس جمال عبد الناصر في الخرطوم ، فقد كان الكثيرون في العالم يتابعونه باعتباره أول اختبار عملى للعلاقة بين الرئيس جمال عبد الناصر وبين جماهير الأمة العربية خارج مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وبينما كانت طائرة الرئيس جمال عبد الناصر تقترب من أجواء الخرطوم ، كانت الطائرة المقلة للملك فيصل ملك السعودية في طريقها لمطار الخرطوم أيضا ، وطلب الرئيس جمال عبد الناصر من ضابط الاتصال بالطائرة أن يبلغ مطار الخرطوم أنه مادامت طائرة الملك فيصل ، قد وصلت قبل طائرته فمن الأفضل السماح لها بالهبوط أولا ، لكن برج مراقبة الخرطوم أعلن إن الطريق مفتوح لنزول طائرة الرئيس جمال عبد الناصر أولا ، وطلب الرئيس إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة ومحمد أحمد محجوب رئيس الوزراء من الرئيس عبد الناصر الانتظار حتى تهبط طائرة الملك فيصل ويقومان باستقباله ، ثم يركب الاثنان (الرئيس عبد الناصر والملك فيصل) معا في موكب واحد عبر شوارع الخرطوم وان ذلك سوف يثير حماسة شديدة لدى الجماهير ، وفكر الرئيس جمال عبد الناصر ثم اعتذر عن هذا الاقتراح فهو لا يريد أن يكون أول لقاء مع الملك فيصل بعد كل ما جرى على قارعة الطريق وقال الرئيس جمال عبد الناصر للرئيس إسماعيل الأزهري "لو أن الأمور كانت طبيعية أو لو كان الاستقبال في القاهرة لذهب بنفسه إلى سلم طائرة الملك فيصل وشارك في استقباله ، وإذا كان الأمر متعلقا بحسن الاستقبال فإنه يفضل أن يواجه جماهير شعب السودان لأول مرة بعد كل ما جرى وحده وأن يتحمل مسئولية الطريقة التي تبدى بها الجماهير مشاعرها مهما كانت " وبعد تحرك موكب الرئيس جمال عبد الناصر ، يذكر هيكل " بأن شوارع الخرطوم كانت عبارة عن شلال هادر من البشر

---

[1] محمد حسنين هيكل : مرجع سابق، ص ص ٢٤٣-٢٤٦.

في مظاهرة لم يشهد العالم العربى في تاريخه مشهدا يماثلها ، فقد كانت الناس تتحرك مـع موكـب عبد الناصر كأنها جبل بركانى " وحين لحق موكب الملك فيصل ، كانـت صـيحة الجمـاهير " وراء جمال يا فيصل " [١] وعندما سار عبد الناصر والملك فيصل ، كانت صيحة الجماهير تهتف أيضا " يحيا فيصل وناصر " [٢] ولعل أجمل تصوير لاستقبال الشعب السوداني للرئيس جمال عبد الناصر ما قاله عبد الناصر بنفسه فلقد قال بعد أن رأي ذلك الاستقبال الحار " لقد جئت للخرطوم وأنا جثه هامدة وخرجت منها قوياً مرفوع الرأس مليئاً بالأمل " كما قالت بعض الصحف الأجنبية " إن الشعب السوداني استقبل عبد الناصر استقبال قائد منتصر لا استقبال قائد مهزوم منكسر، وكان عبد الناصر يسـمي الخرطـوم بعـد المـؤتمر عاصمة الصمود " [٣] ، ولقد بلغت حماسة الجماهير للرئيس عبد الناصر درجة تعجبت منهـا الصـحف الأمريكية وقالت الصحف : " أنها لم تعرف له نظيرا تجاه قائد مهزوم " [٤] .

وبعد عودة الرئيس عبد الناصر طلب من أبو حسبو وزير الإعلام السوداني في ذلك الوقـت أن يبلـغ الإمام الهادى : " بأننا قد أسانا التقدير منذ البداية للأنصار ، فلقد كنا ننظر إليهم كأعداء تقليديين لنا . ولكن بعد زهابى لمؤتمر القمة في الخرطوم ، وبعد رؤيتي لجماهير الأنصار التـي اسـتقبلتنا بـذلك الحمـاس والإكرام ... أدركت أننا أخطأنا في حقهم . لأن ما وجدته منهم قد اثبت لى أن العربى ينسى كل عداوتـه مع أخيه العربى ساعة الشدة فأرجو أن تنقل لهم اعتذاري هذا " [٥].

---

(١) محمد حسنين هيكل : الانفجار ، دار الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص ص ٩٢٩ــ ٩٣١

(٢) وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على الوقيعة بين مصر والسعودية وذلك بإبعـاد الريـاض عـن مصر بالتخويف من خطر القومية المتعاونة مع الشيوعية الدولية ، انظر: محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص٤٦ ، ويـذكر الرئيس عبد الناصر " وطبعا بدأت الدسائس بيننا وبين المملكة العربية السعودية من مدة ، وتطورت الأمور بيننا ولكن برغم المدى الذى تطورت إليه الأمور ، عادت العلاقات ثانية بيننا ، علاقات تضامن بين الشعب في الجمهورية العربية المتحـدة وبين الشعب السعودى وبين الحكومة في البلدين من أجل القومية العربية ومن أجل المصلحة الوطنيـة الكبـرى "، انظـر :خطب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في مؤتمرات التعاون ، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢١٥.

(٣) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ٢٤٤.

(٤) محمد حسن داؤد : مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ــ ١٠٩.

(٥) أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

وعقدت جلسة الافتتاح لمؤتمر القمة العربية في دار البرلمان السوداني ، وترأس الجلسة الأزهرى بوصفه رئيس الدولة المضيفة [١]، ولم تطل الجلسة حيث انتقلت الجلسات بعد ذلك داخل البرلمان إلى اجتماعات مغلقة ، وكان الغرض من علنية الجلسة الأولى ــ كما عبر الرئيس أزهرى ــ هو إعلان أن الأمة العربية مصممة على الوحدة والنصر رغم الهزيمة ، ثم عقد في اليوم الثانى اجتماع للملوك والرؤساء ووفودهم ، ولم يتخلف عن الاجتماعات إلا سوريا التي رفضت حكومتها الحضور بحجة أن حزب البعث السورى لا يقر الاجتماع من حيث المبدأ ، وقد حضر الاجتماع ثمانية من الملوك والرؤساء العرب الثلاثة عشر .

وفي الجلسة التالية جرى حصر الخسائر التي أصابت دول المواجهة في الحرب وما يمكن دفعه لها حتى تستطيع الصمود ، وكان هذا الإجراء ضرورياً كخطوة أولى في مواجهة الموقف ، فقال الرئيس عبد الناصر عن خسائر مصر " إنها تخسر مائة وعشرين مليوناً من الجنيهات سنوياً نتيجة إغلاق قناة السويس إلى جانب خسائرها البشرية والحربية " ، وقال الملك حسين " إن بلاده تحتاج إلى أربعين مليوناً من الجنيهات لمواجهة التزاماتها إلى جانب خسائرها البشرية والحربية " ، فتقرر أن تقوم كل من السعودية والكويت وليبيا بوصفهما الدول النفطية بدفع تلك المبالغ لكل من مصر والأردن ، فتقرر أن تدفع المملكة العربية السعودية مبلغ خمسين مليون جنيه سنويا ، وأن تدفع الكويت مبلغ خمسة وخمسين مليوناً من الجنيهات سنوياً وأن تدفع ليبيا مبلغ ثلاثين مليون جنيه سنوياً على أن تعطى مصر مبلغ تسعين مليوناً وتعطى الأردن أربعين مليوناً يتم دفعها كل ثلاثة أشهر مقدماً بدءاً من شهر أكتوبر من نفس السنة (١٩٦٧) ويستمر هذا الدفع حتى إزالة أثار العدوان، ولرفع الروح المعنوية عند الأمة العربية عامة وعند الشعب الفلسطينى خاصة فقد تقرر :ــ

١ــ لا تفاوض مع إسرائيل .

٢ــ ولا صلح معها .

٣ــ ولا اعتراف بها .

وهي ما عرفت باسم ((لاءات الخرطوم)) الشهيرة أو اللعينة كما تسميها إسرائيل كذلك تقرر توحيد الجهد

---

[١] بعد عودة الرئيس عبد الناصر طلب من وزير الإعلام السوداني في ذلك الوقت أن يبلغ الأزهرى :" بأننا أسانا التقدير أيضا بالنسبة له وللظروف التي كانت تحيط به عندما أعلن استقلال السودان . وقد لا يكون هذا خطأي ولكن خطأ أولئك الذين أوكلت إليهم أمر السودان " ، انظر : أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٥٨.

السياسى العربى دولياً ودبلوماسياً ، وتأكيد انسحاب إسرائيل من كل الأراضى التي احتلتها علـى أن يتم ذلك على ضوء تلك اللاءات أى أن يتم ذلك عن طريق القـوة ولـيس الصـلح ، وتقـرر أيضـاً وقـف ضخ البترول كسلاح في المعركة ، غير أنه قد رؤى أخيراً أن ضخ البترول نفسه يمكن أن يكون سـلاحاً إيجابياً في المعركة وذلك باستخدام عائداته لتقوية الاقتصاد العربى بالنسبة للدول التي عانـت مـن آثـار الحرب ، وعليه فقد تقرر الاستمرار في ضخه ، وقد جاء هذا الاقتراح من الرئيس جمال عبد الناصـر ، وكذلك أقر المؤتمر اقتراحاً من دولة الكويت بإنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما تقـرر اتخاذ كل الإجراءات لتقوية الجيوش العربية لمواجهة أى عدوان في المستقبل وتقرر أيضاً تصفية القواعـد العسكرية في الوطن العربى [١] ، كما قـام تحـالف بـين كـل مـن ليبيـا وعبـد الناصـر وفيصـل والملك حسين ، كما وافقت ليبيا والسعودية والكويت على تقديم مساعدات مالية لكل مـن الأردن ومصـر عن الخسائر في حرب ١٩٦٧ [٢] ، كما أن استعداد السعودية لتقديم المعونات المالية لمصر كـان مقابـل الانسحاب الكامل من اليمن ، وفي اجتماع عقد بمنزل رئيس الوزراء السـوداني أثنـاء قمـة الخرطـوم أبدى عبد الناصر مخاوفه : " من أن موافقته على الانسحاب ستعنى رجوع حامد الدين إلـى السـلطة " ، ولكن أجاب فيصل عليه : " ياعزيزى جمال إن عائلة حامد الدين كانت عدوة لـي منـذ أربعـين عامـاً وهي ليست عدوتك أنت " كما أكد الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى أن حامد الـدين لـن يعـود إلـى السلطة ، وبالفعل ترك آخر جندى مصرى اليمن في أوائل ديسمبر١٩٦٧ [٣] ، كما قام محمـد محجـوب بدور نشط في جهود المصالحة بين مصر والسـعودية حـول مسألـة الـيمن [٤] ، ويـذكر الأسـتاذ الدكتور حمدنا الله مصطفي : " أن مصر أصبحت مشغولة بإزالة آثار العدوان الإسـرائيلي عليهـا ولـم تعد في حاجة إلـى فـتح جبهتـين عسـكريتين تسـتنزف كـل مواردهـا . وبالإضـافة إلـى ذلـك

---

(١) محمد حسنين هيكل :سنوات الغليان ،ص ص٢٤٤ـــ ٢٤٦.

(٢) مالكولم كير : عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨ـــ ١٩٧٠، ترجمة عبد الرءوف أحمـد عمـرو ، القـاهرة ١٩٩٧ ، ص ٢٥٦.

(٣) جريجرى جويس : العلاقات اليمنية السعودية ــ بين الماضى والمستقبل ــ ترجمة طلعت غنيم ، القـاهرة ، ١٩٩٣، ص ١١٦.

(٤) غادة محمد الطنطاوى : القبلية وأثرها على النظام السياسى في السودان مـن ٥٦ـــ ١٩٨٩ ، رسـالة ماجسـتير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤، ص ٢٥٧ ، وامزيد مـن التفاصـيل حـول مـؤتمر اركويت بالسودان ، وجهود المصالحة بين مصر والسعودية حول مسألة اليمن ، انظر : حمدنا الله مصطفي : مرجـع سابق ، ص ص ١٦٣ـــ ١٦٥ .

فقد كان انغماس مصر في الحرب اليمنية أمرا غير مستحب في مصر أيضا كما كان عبد الناصر خلال تلك الفترة الحاسمة من زعامته قد رغب في أن يتخلى عن كل المعوقات والعراقيل التي قد تضيف جديدا إلى الاقلال من شعبيته بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ "(١).

وبعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عام ١٩٦٨ أكد بيان الحكومة داخل البرلمان السوداني " أما عن السياسة الخارجية فالحكومة سوف تعمل في المجال العربى والإفريقي والعالمى ، عربيا من خلال الجامعة العربية وكل المؤسسات المنبثقة منها على دعم المقاومة الفلسطينية والوقوف بجانب مصر للقضاء على العدوان الإسرائيلي ، وإفريقيا بالتزام السودان بميثاق الدول الإفريقية واحترام استقلالها ، وعالميا بميثاق الأمم المتحدة ومبادى السلم والحياد الإيجابي وعدم الانحياز ومحاربة التفرقة العنصرية ، وأما عن الحالة في الجنوب فضرورة العمل على وحدة البلاد " (٢) .

(١) حمدنا الله مصطفي : مرجع سابق ، ص ١٦٣.

(٢) محاضر الجمعية التأسيسيه ، الدورة الأولى جلسة بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٠ .

الفصل الخامس

البرلمان السودانى بين الحكم العسكرى والحكم المدنى دراسة مقارنة لموقفهما تجاه مصر

١ــ موقف البرلمان السودانى من مصر فى ظل الحكم المدنــــى .

٢ــ موقف البرلمان السودانى من مصر فى ظل الحكم العسكرى .

شهدت هذه الفترة من (١٩٥٦ ـ ١٩٦٩) محاولات عديدة من الجيش للاستيلاء على السلطة في السودان ، ونجحت في الاستيلاء على السلطة منذ تأسيس الجيش السوداني الوطني بعد الاستقلال حركتان ، حركة الفريق عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، وحركة العقيد جعفر نميري في ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

وكانت للمعونة الأمريكية التي قبلتها حكومة السيدين (السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي) ومشروع إيزنهاور ونظرية ملء الفراغ الذي تركه الإنجليز وتبنته الحكومة الأمريكية بعد نيل المستعمرات لاستقلالها كما حدث في السودان ، أدى كل ذلك إلى انحياز مجموعة من الضباط السودانيين للمعسكر الشرقي ومدت لهم مصر يد العون ووجدوا التأييد الكامل من مصر للوقوف ضد المخططات الأمريكية في المنطقة ، كما اقترنت إقامة الحكومات العسكرية بحل الأحزاب السياسية أو بفرض قيود ثقيلة على كافة الأنشطة السياسية للمجتمع المدني وحل البرلمان ، وكذلك الإطاحة بالحكومات المدنية ، وانتهى الأمر بانقلاب الفريق إبراهيم عبود في عام ١٩٥٨ ، وانقلاب مايو برئاسة العقيد محمد جعفر نميري في ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، وشهدت العلاقات المصرية السودانية تحسنا ملحوظا ، وانتهت بذلك العديد من الأزمات بين الحكومتين المصرية والسودانية ، وأيدت الحكومات العسكرية في السودان الحكومة المصرية في كل خطواتها ، وهنا لابد من التساؤل لماذا تحسنت العلاقات بين مصر والسودان في ظل الحكم العسكري السوداني ، بينما كانت تتردى في ظل الحكم المدني خاصة الحكومات القومية والحزبية ؟ هذا ما سيحاول هذا الفصل الإجابة عليه ويرى أثره في أداء البرلمان السوداني ، كما سيتناول هذا الفصل إن شاء الله تعالى أسباب سقوط الحكم البرلماني أو ما عرف بالحكم الديمقراطي الأول ، أو الحكم البرلماني الأول الذي انتهى في نوفمبر١٩٥٨، وينقسم الحكم البرلماني الأول إلى قسمين ، حكومة إسماعيل الأزهري أو ما عرف بحكومة الحزب الوطني ، والحكومة القومية التي تشكلت من حزب الأمة ، وحزب الشعب الديمقراطي، والحكم البرلماني الثاني أو ما عرف بالحكم الديمقراطي الثاني والذي انتهى في مايو ١٩٦٩، وعلاقة مصر بكل واحد منهما .

أولا ـ موقف البرلمان السوداني من مصر في ظل الحكم المدني .

كان استقلال السودان إيذاناً ببدء صراع جديد داخل السودان صراع اجتماعي سياسي [1]، فالنظام البرلماني في السودان قلقا لا يصبر على حكومة ينتخبها إلا بقدر المدة التي تمكنه من استعادة أنفاسه لتغييرها وتغيرت الحكومة بسبب إقامة التحالفات الحزبية وفضها ، ومتوسط عمر الحكومة في الحكومة

١٩٨٥، ص٩٤٦ .

البرلمانية الديمقراطية الأولى من (١٩٥٦-١٩٥٨) والحكومة البرلمانية الديمقراطية الثانية (١٩٦٤- ١٩٦٩) فقط عشرة اشهر، وعدد الحكومات التى تبادلت السلطة فى هاتين الفترتين بلغ تسع حكومات ، وهذه التغييرات المستمرة تحدث نتيجة الصراعات بين الأحزاب ينتهى دائما بتغيير التشكيلة الوزارية فى غمار سباق المصالح وكثيرا ما تتجاهل القوى البرلمانية [١] .

كما يذكر محمد عمر بشير :" أن النظام البرلمانى من ١٩٥٤ــ ١٩٦٩ تميز بالفوضى والتآمر وانعدام الهدف وفشلت الحكومات المتعاقبة الممثلة فى الأحزاب فى إنجاز ما نادت به مما مهد لنميرى الطريق للاستيلاء على السلطة " [٢] ويذكر عبد الماجد أبو حسبو :" بأنه عندما التقى السيدان المهدى والميرغنى كان ذلك أعظم كارثة منى به تاريخ السياسة السودانية ففى هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة إلى السيطرة على الميدان السياسى وطالب السيدان بعد اللقاء بينهما بقيام حكومة قومية [٣] ، فقبل إسماعيل الأزهرى طلبهما وهو يعلم ما كان مبيتاً لحكومته ، وأن حكومته طال الزمن أو قصر سوف تسقط وقد حدث ما كان متوقعاً فسقطت حكومة الوطنى الاتحادى لتحل محلها حكومة السيدين " [٤] ، وتم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة السيد عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة ، وأدخل فيها السيد على عبد الرحمن الأمين رئيس حزب الشعب الديمقراطى الموالى لمصر وزيراً للداخلية ، ثم كون الحكومة الجديدة وخرج الحزب الوطنى الاتحادى من الحكومة ليصبح فى المعارضة [٥].

وعلى الرغم مما يؤكده البعض من أن سبب سقوط حكومة الأزهرى أحداث داخلية مثل حادث جودة وحادثة عنبر كوستى [٦] ، إلا أن الباحث يرجح أن سبب سقوط حكومة الأزهرى هو موقف الحكومة المصرية من الأزهرى حيث تشير التقارير السرية المرسلة للرئيس جمال عبد الناصر من مدير مكتب الاتصال المصرى بالخرطوم ،والمهندس خليل إبراهيم مفتش عام الرى إلى المقابلة التى تمت بين السيد على الميرغنى والمهندس خليل إبراهيم وحضر المقابلة اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق والدرديرى عثمان ، وأفاد التقرير " أنه نتيجة لاقتناع السيد على والدرديرى بكل ما قيل عن مساوئ حكم

---

(١) فضل الله على فضل الله :السودان- المأزق والأمل -القاهرة ،١٩٩٤،ص ١٤١.

(٢)محمد عمر بشير :تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ،١٩٠٠ــ ١٩٦٩، ص ٢٦٠.

(٣) عن لقاء السيدين،انظر:عثمان سيد أحمد:الدين والسياسة ونشأة وتطور الختمية والأنصار،الخرطوم ، د. ت ص ٢٤.

(٤) أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٦٢.

(٥) عن التنافس والصراعات داخل الحكم البرلمانى أنظر :
Henderson,k.D:Sudan Republic,New York,1965,p.107.

(٦) نوال عبد العزيز:دراسة حول سقوط حكومة الأزهرى عام ١٩٥٦،القاهرة،١٩٨٣، ص ٧.

الأزهرى ، يمكن القول أن السيد على لا يعترض على سقوط حكومة إسماعيل الأزهرى " ويشير التقرير أيضا إلى أن هناك محاولات للتعاون مع جماعة ميرغنى حمزة ومصر تنفيذا لتوجيهات الرئيس جمال عبد الناصر " (١) .

ويذكر أبو حسبو : " بإننى قلت للرئيس أزهرى ذات مرة إن حكومة مصر لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاءك وإزاء الحزب والحكومة ، وهى ستعمل جاهدة لإسقاط الحكومة، فضحك وقال هل كنت تتوقع غير ذلك ؟ نعم ستسقط الحكومة دون شك ، والحكومة المصرية قادرة على ذلك ، لأن لها أياديها بيننا وبين نوابنا ، ولكن الشيء الذى لا تستطيع فعله هو إلغاء الاستقلال الذى أصبح حقيقة كبرى فوق كل المطامع والمناورات ، فالاستقلال يحدث مرة واحدة وقد حدث ولارجعة فيه وليحكم السودان بعد ذلك أي سودانى ، وكانت خطة إسقاط الحكومة تتجه فى اتجاهين ، الأول : بذر بذور الخلاف داخل صفوف الحزب الوطنى الاتحادى باستغلال بعض العناصر للوقوف ضد الحزب ، والثانى جمع أطراف المعارضة لإسقاط الحكومة خاصة السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى ، وقد لعبت الحكومة المصرية دورا مهما فى هذا اللقاء ، كما أقام السيد على الميرغنى حزب الشعب الديمقراطى ليكون الواجهة السياسية لطائفة الختمية بدلا من الحزب الوطنى الاتحادى وأختار لرئاسته الشيخ على عبد الرحمن " (٢) .

وفى ٢فبراير ١٩٥٦ قام إسماعيل الأزهري بأجراء تعديل وزارى أدخل بموجبه أربعة وزراء من المعارضة فى وزارته التى أصبحت وزارة ائتلافية ، واستمرت هذه الوزارة فى الحكم حتى سقطت فى ٣ يوليو سنة ١٩٥٦ عندما سحب منها مجلس النواب ثقته بعد أن خرج وزراء المعارضة الذين اشتركوا فيها فى فبراير سنة ١٩٥٦ ، ولم يكن أمامها إلا الاستقالة (٣) ، وبعد أن قبل مجلس النواب اختيار رئيس جديد لمجلس الوزراء ، وفى جلسة ٥ يوليو سنة ١٩٥٦ اختار مجلس النواب عبد الله خليل رئيسا للوزارة بأغلبية ٢٨ صوتا ضد منافسه الأزهرى وفى ٧ يوليو شكل خليل وزارته الائتلافية الأول والتى كانت تضم وزراء من حزب الأمة وحزب الشعب وحزب الأحرار الجنوبى (٤) .

وهكذا استطاعت مصر عن طريق نواب البرلمان إسقاط حكومة الأزهري مما يدل على سيطرة مصر على البرلمان السودانى قبل وبعد الاستقلال ، أما لماذا وافق النواب على استقلال السودان ؟ فقد أكد محمد أحمد محجوب " لقد نصت اتفاقية الحكم الذاتى على أن تقوم الجمعية التأسيسية بتقرير مصير السودان ،

---

(١) تقرير من مدير مكتب الاتصال المصرى بالخرطوم بكباشى محمد كامل أحمد ، ومفتش عام الري المصرى بالسودان محمد كامل إبراهيم ،تقرير (سرى جداً) إلى الرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ ١٩٥٥/٨/١١،موجود طرف الدكتور جمال شقرة .

(٢) أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

(٣) مضابط مجلس النواب ، الدورة الثالثة ،بتاريخ ١٩٥٦/٧/٣.

(٤) جلسة مجلس النواب بتاريخ١٩٥٦/٧/٥

أما بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام ، فأي دولة يعرض عليها الاتحاد أو الاستقلال وهى تملك سلطة اتخاذ القرار سوف تختار الاستقلال بطبيعة الحال ، وهذا ما أكده على ماهر رئيس وزراء مصر فى أعقاب توقيع اتفاقية الحكم الذاتى لمحمد أحمد محجوب سكرتير الجبهة الاستقلالية ، حيث هنأه على ماهر وصافحه قائلا له : " بأن السودان حصل على استقلاله اليوم لأنه لا يوجد بلد فى العالم يعطى بين الاختيار بين الاستقلال أو الاتحاد مع دولة أخرى ويختار الاتحاد " وهذا عين ما حدث ، وبذا تكون حكومة الثورة فى مصر قد أهدت بطريق غير مباشر للسودان استقلاله [١].

أما عن علاقة برلمان حكومة الحزب الوطنى بمصر ، فقد كانوا ينظرون لمصر لتخلصهم من السيطرة البريطانية وهذا ما فعلته مصر ، ولهذا سخرت مصر كل إمكانيتها لإخراج الإنجليز من السودان بأي شكل وبأي طريقة وبأسرع الطرق حتى وإن أدى ذلك لخروج الإنجليز من السودان قبل مصر ، ودخلت مصر فى مفاوضات مع الجانب البريطانى لعدم فصل جنوب السودان عن الشمال ، وتحقيق وحدة وادى النيل ، واستخدمت مصر كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، للتأثير على الحملة الانتخابية ، لدفع البلاد إلى الاتجاه الذى تريده ، ولكن بريطانيا أنتهزت فرصة الأحداث التى حدثت فى مصر وعملت على التقرب للحزب الوطنى الاتحادى ، مما أدى إلى التباعد بين مصر والحزب الوطنى الاتحادى [٢] ، وانتهى الأمر بتحول الأزهرى إلى صف الاستقلاليين ، وإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السودانى ، فعملت مصر على سحب الثقة من حكومة الأزهرى داخل البرلمان فسقطت حكومة الحزب الوطنى الاتحادى ، فالأطراف الثلاثة حكومة مصر والختمية وحزب الأمة قد التقت مصلحتهم عند ضرورة إسقاط حكومة الحزب الوطنى الاتحادى . وكان لكل طرف مصلحته الخاصة . فمصر غاضبة لأن الحزب الوطنى الاتحادى قد تنكر للاتحاد مع مصر وأعلن استقلال السودان من داخل البرلمان ، وزعامة الختمية كانت ترى خطراً من إسماعيل الأزهرى الذى أنفرد بالأضواء من دونها وأصبح يهدد زعامتها التقليدية . والسيد عبد الرحمن المهدى كان يرى فى ذلك تمزيقا للقوة الوحيدة التى ظلت تقف أمامه [٣] .

---

(١)

Mahgoub,Mohamed Ahmed : op.cit,p.52.

انظر أيضا :

Warburg,Gabriel:Historical Discord in the Nile,Valley,London,1992,p.115.

(٢) عن تفاصيل الأحداث التى حدثت وأدت إلى التباعد بين مصر والحزب الوطنى الاتحادى ، انظر الفصل الأول من الرسالة .

(٣) أبو حسبو : مرجع سابق، ص ١٦٠ .

ويذكر السيد على عبد الرحمن ورئيس حزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر " إن نـواب الحـزب الوطنى الاتحادى دخلوا الانتخابات على أساس الاتحاد مع مصر والشعب انتخب هذا البرلمان على أساس الاتحاد مع مصر ، لكن جئنا بالإجماع وقررنا الاستقلال صوت واحد هو صوت نور الدين هو الذى طالب بالاتحاد مع مصر، وعندما حدث خلاف بيننا وبين الحزب الوطنى الاتحادى بسبب العلاقات مع مصـر ، اجتمع نواب الحزب الوطنى الاتحادى وقرروا محاربة مصر والسيد على الميرغنى فقرر بعـض لنـواب الخروج من الحزب وتكوين حزب الشعب الديمقراطى ...[1] وكان العداء مستحكم بيننا وبين زملائنا فـى الوطنى الاتحادى على آثر هذا الانشقاق كانت خصومات عنيفة وسوء تفاهم شديد جدا فكان من المستحيل أن نتعاون معا فى حكومة مؤتلفة ، ولا يمكن لنا أن نؤلف حكومة لوحدنا ، وكذلك الوطنى الاتحادى أقلية لا يمكن أن يؤلف حكومة لوحده ، وحزب الأمة أقلية يعنى ما فى حزب من الثلاثـة يسـتطيع أن يكـون حكومة فلابد من اثنين يأتلفوا ، ونحن والوطنى الاتحادى يكاد يكون مستحيلا ائتلافنا في ذلك الوقت ، فكان من الطبيعي الذي لا بد منه أن نأتلف مع حزب الأمة فخضعنا للأمر الواقع ، وائتلفنا مع حزب الأمة مـع اختلاف كبير جدا في اتجاهاتنا العامة لكن ما في شك مهما كان الحزبان مختلفين هناك نقاط متعددة يمكـن التلاقى فيها ، وسرنا في الحكومة على أساس هذه النقاط المتعددة وكانت كافية، وأسـتمرينا لكـن هنـاك خلافات كثيرة جدا حصلت وخلافات أساسية ، وعلى الرغم من أن حزب الشعب كان أقلية داخل البرلمان وكان حزب الأمة أكثر عددا من حزب الشعب وكان رئيس الحكومة خليل من حزب الأمة لكن مع ذلك كنا نحن الحاكمين ، وأي نقطة نختلف فيها نحن وحزب الأمة نحن نغلب ويمشى رأينا نحن ولا يستطيع حزب الأمة أن يقدم أو يؤخر ، فكان كل شئ يرجع إلى البرلمان ، ومهما كان اختلافنا مع زملائنا فى الـوطنى الاتحادى فأننا تربطنا اتجاهات واحدة وأهداف واحدة، وكانت الخلافات خلافـات شـكلية والخصـومات خصومات شخصية تقريبا لكن عندما يطرح أي موضوع على البرلمان كانت آرائنا وآرائهم متمشية مـع بعض ، فمثلا عندما كان يعرض أي موضوع هام داخل مجلس الوزراء ونختلف فيه مع حـزب الأمـة نصر على رأينا ونحن أقلية فكنا نهدد حزب الأمة إن لم يخضع لهذا الرأي ننقله إلـى البرلمـان ونحـن واثقون بأن زملائنا فى البرلمان من الحزب الوطنى الاتحادى سيقفون معنا وبذلك تستقيل الحكومة وتهزم، فكانت الحكومة تخضع وتقبل رأينا لأن سندنا في البرلمان كبير وكنا نحن الحـاكمين وكـان رأينـا فـى

---

(١)على عبد الرحمن :مقابلات رواد الحركة الوطنية فى السودان،ص ص٧ـ٩ .

مجلس الوزراء هو الرأي الأول وحزب الأمة لا يستطيع أن يتحدانا فى كثير أو قليل " (١) .

ولقد كان الائتلاف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى اصطناعيا فى طبيعته وقد تم بقصد إبعاد الأزهرى ونوابه وأتباعه الذين كانوا فى الحكم ، وذلك لأنه كان لكل من الحزبين رأى مخالف أو معارض للآخر فى كل مسألة من المسائل الكبرى ، فقد كان حزب الأمة يتهم شريكه فى الحكم بأنه لا يصر على البقاء فى الحكم إلا لخدمة المصالح المصرية فقط (٢) ، ولهذا يذكر أحمد خير " كانت مصر مسيطرة على البرلمان وتستطيع أن تسقط الحكومة " (٣) .

كما يذكر عبد الماجد أبو حسبو :" كان التنافس بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى داخل البرلمان ومجلس الوزراء أن نواب حزب الشعب يعملون لخدمة التفكير المصرى داخل البرلمان عكس نواب حزب الأمة للتفكير الغربى " (٤) .

فقد كانت حكومة السيدين إعلانا صارخا عن سيطرة الطائفية السياسية على مقاليد الأمور فى البلاد ، فقد قامت حكومة السيدين وفى أحشائها عداوات عشرات السنين فقد قامت لا لشئ إلا لإسقاط حكومة الأزهرى ، ومنذ اليوم الأول لتشكيلها كان واضحا أن هناك وزارتين ختمية وأنصارية ، وبعد أن انتهى السبب الذى من أجله اجتمعا وهو سقوط الأزهري كان لابد لهما من المواجهة خلال الحكم،فقد كانت هناك حكومة أنصارية يرأسها عبد الله خليل وأخرى ختمية يرأسها على عبد الرحمن ، ولم يكن هناك انسجام بين أفراد الحكومة ،وكان كل وزير يعمل فى وزارته وكأنه حكومة قائمة بذاتها ، وكانت اجتماعات مجلس الوزراء اجتماعات شكلية بحتة ، إما للمشاجرة وإما للمتاجرة ، وكانت أخبار الحكومة داخل البرلمان السودانى وخارجه ومشاحنتها حديث المجالس " .

كما يذكر عبد الماجد أبو حسبو أيضا " كنت مسئولا عن إعلام الحزب الوطنى الاتحادى وصحفه فلم أكن أجد عناء فى الحصول على أخبار الحكومة وأدائها ، إذ كان كل طرف يتطوع بإمدادى بالأخبار ضد الطرف الثانى بل إن بعض الوزراء كانوا يخرجون من الجلسة ليبلغونى ما يقوله الآخرون من الحزب الثانى (٥) ، يؤيد محمد أحمد محجوب وزير الخارجية فى ذلك الوقت صحة كلام أبو حسبو " بأن كل

---

(١) نفس المرجع : ص ص ١٦ ـ ١٧ .

(٢) أبو حسبو :مرجع سابق ، ص١٦٣.

(٣) محضر نقاش بين الباحث والأستاذ أحمد خير بمنزله بحي الرياض

(٤)عبد الماجد أبو حسبو : مقابلات رواد الحركة الوطنية فى السودان ص١٢٢، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية ،جامعة الخرطوم ١٩٨٥، ص ١٢٢.

(٥) عبد الماجد ابوحسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، ١٦٣.

ما كان يحدث داخل البرلمان السودانى ومجلس الوزراء كان يصل إلى الحكومة المصرية أيضا " (١).
ويذكر المعتصم احمد الحاج " بأن الطائفية كانت أكبر عائق للحركة الوطنية فى السودان" (٢) وعلى الرغم من عزوف أفراد البيت الميرغنى من الاشتغال بالسياسة مباشرة أمام الجماهير ، أو السعى للصراع على الحكم بينما سعى لكل من ذلك بيت المهدى قادة الأنصار،فقد كان حزب الشعب الديمقراطى هو الواجهة السياسية للختمية (٣) .

ويرجح الباحث أن نقطة الخلاف الرئيسية بين الحزبين الحاكمين كانت تتعلق بالمسائل الخارجية فقد كان حزب الشعب الديمقراطى يتهم حزب الأمة بأنه يعمل لخدمة المصالح البريطانية والأمريكية ، وكان حزب الأمة يتهم حزب الشعب الديمقراطى بأنه يعمل لخدمة المصالح المصرية ، وذلك عن طريق النواب فى البرلمان وكذلك التعاون مع الحزب الوطنى الاتحادى داخل البرلمان وذلك لخدمة المصالح المصرية ، ولا أدل على ما وصل إليه الأمر من أن حزب الشعب أراد إدخال أحمد السيد حمد فى الوزارة وعرض الأمر على عبد الله خليل بوصفه رئيس الوزراء فلم يكتفى بالرفض بل قال أمام الجميع " أما يكفينى وجود جاسوس مصرى واحد حتى يأتونى بآخر " وكان يعنى بالجاسوس الأول السيد على عبد الرحمن (٤) .

وكما كان السودان هو الصخرة التى تحطمت عليها المفاوضات المصرية البريطانية كانت مصر هى الصخرة التى تحطم عليها البرلمان السودانى ، فقد حدث العديد من المشاجرات داخل البرلمان السودانى من أجل مصر فعندما وقف بعض النواب يهاجمون مصر وقف محمد نور الدين يدافع عن مصر قائلا " بإنه كان يجب أن نوجه الشكر لمصر لمساعدتها للسودان ، فعارض محجوب كلام نور الدين قائلا : إن أفضل طريقة للشكر أن نعمل على مساعدة الشعب المصرى لينال الحرية والديمقراطية من الحكم العسكرى . ووقف نائب آخر من حزب الأمة قائلا " لقد فرغنا من الجهاد الأصغر إلى

---

(١) Mahgoub,Mohamed Ahmed : op.cit,p.56.

(٢) المعتصم الحاج أحمد :مجلة الفجر ودورها فى بث الوعى الوطنى ، ندوة تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، ٨-١٥ يناير ١٩٨٦، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية ، جامعة الخرطوم ، ص ١١انظر أيضا :

Kirk,A.H. Green : Sudanese Nationalism in the Non- Nationalist Literature : The Case of the Sudan Political Service – Symposium on the History of the Nationalist Movement in the Sudan (Khartoum) , January 1986,p.4.

(٣) عثمان سيد أحمد : الدين والسياسة ونشأة وتطور الختمية والأنصار، الخرطوم ،ص٢٤

(٤) ابو حسبو : مرجع سابق ، ص١٦٣.

الجهاد الأكبر ، وهو تشييد دولة السودان على أسس قوية ... وأن بعض ظروف جهادنا الأصغر اقتضت
منا أن نختلف مع مصر ، ويلزمنا الآن أن نفتح صفحة جديدة فى العلاقات معها فننمى هذه العلاقات بما
يخدم شعب البلدين ويرعى مصالحهما ويصون استقلالهما (١).

وفي نهاية عام ١٩٥٧ كان كل شئ قد أعد تماما لإجراء الانتخابات البرلمانية الثانية وتكونت لجنة
الانتخابات وأجريت الانتخابات في بداية عام ١٩٥٨،وحصل حزب الأمة على ٦٣ مقعدا وحزب الشعب
الديمقراطى على٢٦ مقعدا،وحصل الحزب الوطنى الاتحادى على ٤٤ مقعدا وحزب الأحرار الجنوبي على
٤٠ مقعدا (٢) ، والجدير بالذكر أن جميع مرشحى الحكومة في دوائر العاصمة المثلثة قد سقطوا في
الانتخابات ولم يفز أي واحد منهم ، ومن بينهم وزير الداخلية مما يدل على نزاهة الانتخابات (٣) ، مما
جعل محمد أحمد محجوب يعلن من داخل البرلمان بإن الشعب السوداني اختار الديمقراطية منهجا للحكم ،
وأن الطريقة التى تمت بها انتخابات هذا المجلس فى دقة ونزاهة وهدوء جعلت من هذه البلاد مشعلا من
مشاعل الديمقراطيــة (٤) ، وبعد انتهاء عملية الانتخابات وإعلان أسماء النواب الفائزين من كل حزب
اجتمع البرلمان الجديد فى يوم ١٢مارس ١٩٥٨ وفى هذا الاجتماع الأول للبرلمان تم اختيار السيد محمد
صالح الشنقيطى رئيساً للبرلمان بإجماع أصوات المجلس (٥) ، ثم اقترع المجلس لاختيار رئيس الوزراء
ورشحت أحزاب الحكومة عبد الله خليل أمين عام حزب الأمة لرئاسة الوزراء ، وقد كان لحزب الأمة فى
هذا المجلس أكثرية نواب الحكومة فنال عبد الله خليل ١٠٣ صوتا ورشح الحزب الوطنى الاتحادى السيد
إسماعيل الأزهرى رئيسه فنال ٤٤ صوتا،ورشح الجنوبيين استانسلاوس بياساما فنال ٢٥ صوتا واصبح
السيد عبد الله خليل رئيس الأغلبية فى البرلمان رئيساً للوزراء للمرة الثانية ، وألف عبد الله خليل وزارته
الثانية فى وضع مماثل لحكومته الأولى مع إجراء بعض التعديلات (٦) ، ومهما كان الأمر فإن شيئا من

---

(١) جلسة مجلس النواب السودانى رقم ٣٢ فى دورته الثالثة بتاريخ ١٦ /١٩٥٥/٨ .

(٢) إبراهيم حاج موسى :مرجع سابق ،ص ص٢٦٢ــ٢٦٣.

(٣) انظر الأرقام النهائية لانتخابات البرلمان السودانى بملاحق الرسالة، تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان : بنك
المعلومات السودانى.

(٤) كلمة محمد احمد محجوب أمام مجلس النواب (مضابط مجلس النواب)إجراءات الدورة الأولى بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٢ .

(٥)السيد محمد صالح الشنقيطى هو رئيس الجمعية التشريعية المنحلة ، وبدأ عمله كقاضى شرعى ثم انتقل إلى الإدارة
والقضاء المدنى ومنه أختير لملء رئيس الجمعية التشريعية، وهو صديق شخصى للسيد عبد الرحمن المهدى وكبار رجال
حزب الأمة ، وبعد اجتماع البرلمان الجديد فى يوم ١٢مارس ١٩٥٨ تم اختيار السيد محمد صالح الشنقيطى رئيساً
للبرلمان بإجماع أصوات المجلس ، يحيى محمد عبد القادر : مرجع سابق ، ص ص ٧٢ ــ ٧٤ .

(٦) مضابط مجلس النواب جراءات الدورة الأولى بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٢ .

عدم الثقة نشأ فى أذهان قادة حزب الشعب خاصة بعد سقوط وزير الداخلية على عبد الرحمن فـى تلـك الانتخابات ، كما يرجح الباحث أن وزير الداخلية اعتمد على أنصاره في دائرته مع مؤيدى حزب الأمـة وأن ذلك سوف يرجح كفته على مرشح الوطني الاتحادي فكانت هزيمته دليل على أن مؤيدى حزب الأمة لم يعطوا أصواتهم لحليفهم فى الحكومة من أنصار حزب الشعب ، وذلك بسبب التوتر القائم بين الحـزبين الحليفين الأمة والشعب بسبب أزمة الحدود بين مصر والسودان عام ١٩٥٨ أثناء الانتخابية البرلمانية فـى السودان [١] .

كما أدى التنافس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية على البرلمان السودانى فى عهد الحكومـات القومية إلى محاولات مصر (عن طريق حزب الشعب الديمقراطى) والولايات المتحدة الأمريكية (عـن طريق حزب الأمة) لجذب الناخبين كل إلى صفه حتى أن نواب الأمة كانوا يتجولون بالسيارات الأمريكية المكشوفة فى المناطق الانتخابية أثناء أزمة الحدود بين مصر والسودان . [٢]

كما كشفت الصحف السودانية عن فساد الحياة البرلمانية والحزبية [٣]، من خلال تقاضى بعض النواب فى الحزب الوطنى الاتحادى مرتبات من عبد الله خليل ما يقرب من خمسـين جنيـة شـهريا ، وكـذلك لأعضاء مجلس النواب والشيوخ من الجنوب للوقوف معه ضد مصر . [٤]

ويرجح الباحث أن قضية شراء النواب صورة من صور التنافس بين مصر وبريطانيا ، وبـين مصـر والولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك للسيطرة على البرلمان السـودانى ، فكـان هـدف بريطانيـا قبـل استقلال السودان هو العمل من اجل تكوين جبهة معارضة قوية داخل البرلمان السودانى حتى لا تسـيطر مصر على البرلمان وتعلن وحدة وادى النيل ، وكان هـدف الولايـات المتحـدة مـن شـراء النـواب

---

(١) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ــ ١٥١ ، أنظر أيضا :
Gabriel Warburg :The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib, March 1994 .

(٢) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٥ ، انظر أيضـا :علـى عبـد الـرحمن : المرجـع السـابق ، ص ص١٦ ــ ١٧.

(٣) ويذكر فضل الله على " لقد حاولنا فى السؤال رقم١٦ قياس الانضباط داخل البرلمان فطرحنا السؤال الآتى : مـن هـو النائب المثالى ؟

١ــ هو الذى يحضر جميع الجلسات.
٢ــ ويحرص على مناقشة الموضوعات المطروحة
٣ــ وهو الذى يثير قضايا قابلة للتفجير،
٤ــ وهو الذى يحرص على تقديم الخدمات لدائرته. انظر: فضل الله على فضل الله: مـن يحكـم السـودان ، القـاهرة ، ١٩٨٧، ص ١١٧ .

(٤) يوسف كرم :مرجع سابق ،ص٥٧.

عن طريق حزب الأمة السيطرة على البرلمان لمنع التغلغل الشيوعى فى السودان وأفريقيا ، وكان هدف مصر من شراء النواب محاولة السيطرة على البرلمان السودانى لتحقيق وحدة مصر والسودان وتأمين مصالح مصر فى السودان من مياه النيل وغير ذلك ، كما قامت مصر برشوة نواب الجنوب فى محاولة منها لترجيح كفة على أخرى إذا لزم الأمر ، ودليل على صحة رأى الباحث أنه بعد افتتاح البرلمان السودانى قدم أحد نواب الحزب الوطنى الاتحادى شكوى فى أحد نواب حزب الأمة " بأنه قدم له رشوة وهى عبارة عن مبلغ ٤٠٠ جنية وذلك لترك الحزب الوطنى الاتحادى الذى يعمل للاتحاد مع مصر ، والانضمام لحزب الأمة ، وطلب العضو عمل التحريات اللازمة حفاظاً على كرامته وكرامة المجلس" [١] .

كما يعترف عبد الله خليل رئيس الوزراء " بأن نواب الختمية فى البرلمان كانوا لعدة شهور ضمن جدول مرتبات حزب الأمة وذلك قبل أن ينفصلوا عن الحزب الوطنى الاتحادى " [٢] ، كما أن بعض النواب فى البرلمان السودانى ظلوا ينالون الأموال والمساعدات من عبد الله خليل إلى أن كشفتهم قضية قدم فيها كشف المرتبات التى كان يصرفها خليل لهم وهم فى الوقت نفسه مع الحزب الوطنى ، ومعنى ذلك أن حزب الأمة كان شريكاً فى تدبير المؤامرة لإحراج الأزهرى ، وأن يدفع مرتبات لعدد من النواب ، فكان هذا الأمر شائعا فى تلك الفترة أن نواب الوطنى يقبلون الأموال من مصر ونواب الختمية يقبلون أموالا من خليل وحزب الأمة يأخذ الأموال من الإنجليز [٣] .

ويرجح الباحث أيضا أن عبد الله خليل كان يدفع مرتبات لنواب الحزب الوطنى الاتحادي ولنواب الجنوب لاتخاذ مواقف ضد مصر مثلما حدث فى المعونة الأمريكية فكان تأييد النواب للمعونة دليل على نجاح عبد الله خليل فى سياسته فى أول الأمر، لكن بعد أن شعر الجميع بالخطر حتى بعض نواب حزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب ونقابات العمال عملوا على تكوين جبهة واحدة لمعارضة المعونة ودعا اتحاد طلاب جامعة الخرطوم إلى مؤتمر شعبى وناشد المؤتمر الشعبى نواب البرلمان بالغاء المعونة الأمريكية وكل المواد المقيدة للحريات ، وعدم الارتماء فى أحضان الغرب وتحسين العلاقات مع مصر فورا حتى أن البعض طالب بعودة وحدة وادى النيل كما كان للسفارة المصرية فى الخرطوم دور كبير فى تكوين هذه الجبهة ، كما يذكر أحمد خير للباحث " أن نواب البرلمان سافروا لمصر لإنقاذ السودان من التدخل الأمريكي فى السودان " [٤] .

---

(١) محاضر مجلس النواب جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٤/٣/١٥

(٢) تيسير محمد أحمد على : مرجع سابق ، ص ١٠٩.

(٣) محسن محمد : مرجع سابق ، ص٢٦١.

(٤) محضر نقاش بين الباحث وأحمد خير بالخرطوم ، انظر أيضا : جريدة الأيام العدد ١٥٢٨ ، بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٣٠ .

كما هاجم الصحفى محمد مكى حكومة الأزهرى فى مجلة (الناس) واتهمهم بأنهم بلا مبادئ ودمى يتقاضون أموالا من الآخرين ، وقدمت الحكومة بلاغاً ضد المجلة ، وفى أثناء نظر القضية استشهد الدفاع بوزير الدفاع السابق خلف الله خالد الذى اعترف " بأن ميزانية الحزب تجئ من الأموال المصرية والتبرعات ، وأن الأموال والتبرعات كانت تجئ من مصر عن طريق صلاح سالم ،أو الضابط محمد أبو نار نائبه فى شئون السودان ، أو عبد الفتاح حسن وأنهم كانوا يتلقون منه إيصالات باستلام الوزراء السودانيين الأموال من خزانة الحزب وأن السبب المباشر لهذه الأموال هو الانتخابات البرلمانية، واستمر وصول الأموال بعد الانتخابات ، وأن هذه الأموال جعلت لمصر نفوذا على الوزارة وعلى البرلمان ، وكان لمصر توجيه وتدخل فى شئون السودان [١] ، وقام بعرض إيصالات استلام الأموال لبعض الوزراء وأعضاء من البرلمان السودانى ، واعترف وزير الدفاع بأنه أخذ من هذه الأموال على سبيل القرض وليس كرشوة [٢] .

ويرجح الباحث أن الصحفى محمد مكى محل ثقة حزب الأمة ومحل ثقة عبد الله خليل والممنوع من دخول مصر بسبب نشر فضيحة رشوة نواب البرلمان السودانى هو رجل المخابرات المصرية الذى استطاع أن يخدع الأحزاب السودانية بدليل اتصالاته بالرئيس جمال عبد الناصر ، وأن الحكومة المصرية هى التى أمدته بهذه الإيصالات لكى يكشف الأحزاب الاتحادية خاصة بعد التحول للاستقلال ، وليكون محل ثقة عبد الله خليل ، كما رشح نفسه فى الانتخابات البرلمانية ضد نواب البرلمان المؤيدين لمصر ، كما قامت الحكومة المصرية بمنعه من دخول مصر، حتى أصبح محل ثقة كبيرة عند عبد الله خليل . حيث تكشف لنا الوثائق بأنه بعد أن تم الاتفاق بين إسرائيل وعبد الله خليل رئيس وزراء السودان لمحاصرة عبد الناصر، فقد قامت إسرائيل بالاتفاق مع كل من تركيا وإيران لمحاصرة عبد الناصر، كما تركت لخليل مخاطبة رؤساء وملوك الدول العربية المجاورة لمصر لمحاصرتها وهو ما عرف بالحزام الأفريقي ، فقد أرسل عبد الله خليل أقرب معاونيه [٣] ، بخطابات سرية إلى كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان ، والملك سعود ملك المملكة العربية السعودية ، والملك إدريس السنوسى ملك ليبيا، وهيلاسيلاسى إمبراطور أثيوبيا

---

(١) وقد اعترف الرئيس عبد الناصر للصحفى اللبنانى (جبران حايك) " إن مصر أنفقت فى سنة واحدة خمسة ملايين جنيه بما فيها النفقات السرية " . انظر:خطاب من الصحفى اللبنانى جبران حايك إلى يحيى الفضلى فى كتاب: محمد عمر بشير : سلسلة آفاق سودانية حول العلاقات السودانية المصرية ،ص ص ٢٧-٣٥.

(٢) محسن محمد:مرجع سابق،ص٢٦١. أبو حسبو:مرجع سابق، ص ١٧٣ .

(٣) كان المبعوث الخاص لخليل واقرب معاونيه هو محمد مكى ، انظر :

لمحاصرة الرئيس جمال عبد الناصر بما يسمى الحزام الأفريقي، لكن يبدو أن رجال المخابرات المصرية كانوا أذكى من المخابرات الإسرائيلية، فبدل من أن ترسل هذه الخطابات للملوك ورؤساء هذه الدول أولا ، قام المبعوث الخاص لعبد الله خليل رئيس الوزراء السوداني بتوصيل هذه الخطابات إلى الرئيس جمال عبد الناصر وفتحت بطريقة سرية وصورت وقفلت كما هي لتسليمها للجهات المعنية (١) .

وظلت حكومة عبد الله خليل في انسجام تام بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي حتى بداية عام ١٩٥٧، ولكن كانت العلاقات المصرية السودانية هي الصخرة التي تحطم عليها هذا الانسجام بين الحكومات القومية السودانية ، فمن أسباب التوتر بين الحزبين الحليفين الأمة والشعب الديمقراطي أزمة مياه النيل ، وأزمة الحدود بين مصر والسودان على حلايب وظلت تلك الأزمة والمواجهة قائمة لفترة من الزمن وكان من الممكن أن تؤدي إلى صراع مسلح بين الدولتين حيث أعلن عبد الله خليل رئيس الحكومة السودانية " أن السودان سيحارب مصر إن لم تسحب جيشها من حلايب " ولم يقف حزب الشعب الديمقراطي بجانب رئيس الحكومة في تأييده لمحاربة مصر .

ومن الأسباب التي أدت إلى زعزعة حكومة خليل وازدياد الخلاف بين الحكومة القومية هو ما عرف بالمعونة الأمريكية ففي شهر مارس من عام ١٩٥٧ عرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية السودان اقتراحا بعقد اتفاقية للعون الاقتصادي للإنشاء والتعمير وأن أمريكا تسعى بذلك للحصول على صداقة هذه الحكومات والشعوب وتفعل ذلك باعتبارها زعيمة الغرب الرأسمالي الذي يتنافس على الزعامة الدولية مع الاتحاد السوفيتي الشيوعي والدول التي تسير في فلكه (٢) ، ويذكر عبد الماجد أبو حسبو " ولقد أدى هذا إلى الإحساس بالخطر من ارتماء الحكومة السودانية في أحضان الأمريكان ومعونتهم المشروطة "(٣) وعارضت مصر الحكومة السودانية ووقفت ضد المعونة الأمريكية وعملت مصر على

---

(١) عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ١٧٣ ، أنظر أيضا:محمد حسنين هيكل :سنوات الغليان ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨٠_ ٩٨٤.

(٢) أمين التوم :مرجع سابق،ص ص ١٥٠_١٥٣ .

(٣) وبعد عرض موضوع المعونة الأمريكية على البرلمان السوداني ، وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٣يوليو ١٩٥٨ أجاز مجلس النواب اتفاقية المعونة الأمريكية للقراءة الثانية بأغلبية ١٠٤ صوتا ضد ٥٧ صوتا وامتناع ٨ نواب عن التصويت ، وكانت المعارضة قد قدمت اقتراحا بتأجيل المداولة مرة أخرى ليتمكن أعضاء المجلس من دراسة إضافية جديدة أدخلت على الاتفاقية ولكن هذا الاقتراح هزم بالأغلبية ، مضابط مجلس البرلمان السوداني ، جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢ ، وانظر مضابط مجلس البرلمان السوداني جلسة مجلس النواب ، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨، الدورة الأولى وجلسة مجلس النواب بتاريخ١٩٥٨/٧/٣.

تكوين جبهة للمعارضة داخل البرلمان السودانى من الحزب الوطنى الاتحادى ونقابات العمال والمزارعين والطلبة والتجار والمثقفين لمقاومة الحكومة وطالبت برفض تلك المعونة ، وضاعف نواب الحزب الوطنى الاتحادى الهجوم داخل البرلمان السودانى خاصة عند عرض مشروع اتفاقية التعاون على البرلمان ، يعارض نواب الوطنى الاتحادى المشروع بغير استثناء، وانقسم نواب حزب الشعب بين مؤيد ومعارض أما نواب حزب الأمة والجنوبيون فقد أعطوا مشروع القانون كل أصواتهم " [١] ، وبعد ثلاثة أشهر فقط من قبول المعونة الأمريكية أعلنت وزارة الخارجية البريطانية فى ١٨/١٠/١٩٥٨ عن تزويدها السودان بالمعدات والتجهيزات العسكرية البريطانية ، كما أعلنت أنها تتولى تدريب عدد من الطياريين السودانيين [٢].

وقبل افتتاح البرلمان الذى كان مقررا له يوم ١٧نوفمبر ١٩٥٨وجهت اتهامات إلى السفارة الأمريكية بأنها تحاول شراء النواب،واستطاع عبد الله خليل أن يؤجل انعقاد البرلمان السودانى إلى ٧ ديسمبر حتى أنهى الجيش السودانى هذا الوضع فى صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، وكان انقلاب عبود ١٩٥٨_ ١٩٦٤ أول انقلاب عسكرى فى السودان [٣] .

ويذكر محجوب محمد صالح " إن اختلاف نظم الحكم فى بلدين متجاورين لا يقود بالضرورة إلى خلاف وصدام بينهما ، ولكن فى ظروف نشأة الدولة السودانية أدى ذلك لمزيد من التوتر ذلك لأن النظام فى مصر يتجه إلى حسم القضايا بسرعة لأن مركز صنع القرار فيه واحد ، ويميل للسرية فى التفاوض وفى تناول القضايا الحساسة ، والنظام البرلمانى بطبيعته بطئ والقضايا تبحث علنا ، ومراكز صنع القرار متعددة والرأى العام يعبر عن موقفه بحرية ويشكل قوة ضاغطة ، ومؤسسات المحاسبة قائمة ، ولذا فإن المفاوضات حول بعض القضايا الحساسة مثل مياه النيل تعقدت وتصاعدت ، والصراع حول هذه القضايا دار علنا داخل البرلمان،وعلى أعمدة الصحف ، وفشل البلدان فى الوصول إلى اتفاق حول مياه النيل بعد الاستقلال ،كما تعثر التبادل التجارى ،بل ووصل نزاع الحدود حول حلايب إلى مرحلة المواجهة العسكرية " [٤] .

---

(١) عبد الماجد أبو حسبو :مرجع سابق،ص ١٦٤.

(٢) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

(٣) السودان حقائق ووثائق ،نوفمبر ١٩٥٨،القاهرة ١٩٥٨،ص ص ١٠٩_١١٠.

(٤) محجوب محمد صالح : مرجع سابق ، ص ١٤٨.

– ثورة أكتوبر الشعبية والجمعية التأسيسية

شهد عام ١٩٦٤ تحركا وطنيا شعبيا في شمال وجنوب البلاد ، وأخذت قيـادات الأحـزاب السياسـية المعارضة التى حلتها حكومة عبود العسكرية تزيد اتصالاتها ببعضها وتنسق تحركها سويا، وقاد الطلبة من جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة والمدارس الثانوية العليا مواكب ضـخمة داخـل الجامعـات والكليـات والمعاهد والمدارس ضد النظام العسكرى الحاكم ، ونظموا ندوات وتجمعـات خطابيـة لكشـف أخطـاء الحكومة العسكرية ، كما تحرك العمال والمزارعون من جهة أخرى وعبروا فى أقوى الصور وأوضـحها عن رفضهم الحكم العسكرى الذى أطاح بنقاباتهم واتحاداتهم فأعلنوا الاضطراب وهو السلاح الوحيد الذى يحملونه وهو ما عرف بالعصيان المدني " وفيه يتم تعطيل جميع مرافق الدولة " [١] .

ويذكر أمين التوم "بإنه فى صباح يوم ٢١ أكتوبر عام ١٩٦٤ طرق باب منزلى رسول من الصادق المهدى يحمل ورقة لي وأوراقا مماثلة لزملاء آخرين كان هذا نصها : لقد بدأت الثورة الدامية هذا المساء ضد نظام الفريق إبراهيم عبود ، واختتمت الرسالة بدعوة عاجلة لنا لاجتماع بمنزل الأمام الهادى المهدى بأم درمان لمواجهة الموقف والإعداد لكل الاحتمالات ، وكانت تلك كما قال السيد الهادى المهدى هي بداية ثورة ٢١ أكتوبر الشعبية" [٢] كما شارك طلبة الجنوب الذين يدرسون فى جامعة الخرطوم إخوانهم فى الجامعة [٣]، وفى جنازة الطالب القرشي الذى قتل فى أثناء المظاهرات ضد الحكم العسكرى ، تحرك موكب كبير ، وكان فى مقدمته أساتذة الجامعة ، ونفر من القادة السياسيين المعارضين للحكم العسكرى ، واتجه الموكب من الجامعة إلى القصر الجمهورى لمطالبة عبود بتسليم السلطة للشعب ، وفي آخر أيام الثورة أصدر الفريق عبود قراراً بحل مجلسه العسكرى الحاكم ، وتنحى الفريق عبود فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٤ تحت ضغط الجماهير [٤] .

---

(١) يعتبر الحزب الجمهورى هو أول من نادى بفكرة العصيان المدنى فى السودان الذى استخدم ضد الفريـق عبـود عـام ١٩٦٤، وكذلك ضد جعفر نميرى عام ١٩٨٥، ولقد عاش الباحث بنفسه أحداث العصيان المدنى فترة بحثه فى السودان ضد الحكومة البرلمانية الثالثة عام ١٩٨٩، وتعطلت فيها جميع المرافق من مصالح حكومية وكهرباء ومياه .

(٢) أمين التوم : مرجع سابق ، ص ٢٠٨ ، انظر أيضاً : وزارة الإرشاد القومى : السودان – الـذكرى الخامسـة لثـورة اكتوبر ١٩٦٤ الخرطوم ، ١٩٦٩، مجموعة السودان ، تحت رقم (١/١٤٤٢٥٠) .

(٣) عبد القادر إسماعيل:مرجع سابق ، ص١٩٥.

(٤)أمين التوم:مرجع سابق ، ص ص ٢٠٨ـ٢١٠، انظر ايضا :

Edgar, O.Balance: The Secret War in the Sudan,1955-1972,London,1977,p.70.

كما فسرت تعليقات الصحف المصرية بعد ثورة أكتوبر بأنها تعكس رفضا لتلك الثورة وانحيازا لنظام عبود العسكري مما أدى لمظاهرات فى الخرطوم وحرق العلم المصرى (١) .

وتسلمت وزارة انتقالية مقاليد الحكم فى نوفمبر ١٩٦٤ برئاسة سر الختم (٢) ، وفى أوائل شهر يناير من نفس العام ، استقبلت القاهرة بترحاب شعبى ورسمى وفدا سودانيا برئاسة سر الختم رئيس مجلس الوزراء وعضوية السادة عبد الكريم الميرغنى وزير التجارة وأحمد سليمان وزير الزراعة ومحمد أحمد محجوب وزير الخارجية . وقابل الوفد السودانى الرئيس جمال عبد الناصر ، وتم بحث أسس الصداقة بين البلدين ، ودراسة تنظيم المسائل المشتركة على وجه يكفل مصلحة القطرين ، ومن القضايا التى طرحت للمناقشة أيضا قضية تصفية الديون المعلقة بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، ولقد تم الاتفاق مبدئيا على أن لا تقتصر المباحثات على القضايا الاقتصادية والتجارية بل أن يستمر تبادل الرأى عن طريق الزيارات المتواصلة لوفود من كلا الجمهوريتين على أن تكون هذه الزيارات كل ثلاثة شهور ، وأن يتم بالخرطوم لقاء مصرى سودانى جديد بين الخبراء الاقتصاديين لمواصلة مناقشة العلاقات الاقتصادية ، كما أيدت مصر سياسة الحكومة السودانية فى معالجة قضية الجنوب السودانى على أساس سلمى ديمقراطى يدعم وحدة الشعب السودانى وأراضيه ، كما اتفق الجانب المصرى والجانب السودانى على سياسة موحدة لمساندة حركات التحرير الأفريقية ومواجهة المؤامرات الاستعمارية .(٣)

وفي أعقاب قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وسقوط الحكم العسكري دارت المعركة الانتخابية للبرلمان السودانى الذى عرف فيما بعد باسم الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الدائم للسودان وعندما اجتمع قادة الحزب الوطنى الاتحادى لتدارس الموقف إزاء قائمة اختيار المرشحين على مبادئه ووضع البرنامج السياسى الذى يخوض الحزب على أساسه الانتخابات ، ومن هنا كان السؤال المطروح — أى مصداقية للحزب وهو لايزال يحمل شعار وحدة وادى النيل ؟ بينما الجفوة مستمرة بين الأزهري رئيس الحزب وعبد الناصر زعيم مصر والعرب ، فقام الأزهري بزيارة مصر لإزالة الجفوة بينه وبين الرئيس عبد الناصر .

---

(١) محجوب محمد صالح : مرجع سابق ، ص١٤٩

(٢) وتنحى الفريق عبود فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٤ وتسلمت وزارة انتقالية مقاليد الحكم فى نوفمبر١٩٦٤ برئاسة سر الختم خليفة وكيل وزارة التربية والتعليم ، ولم يستمر فى الحكم طويلا حيث استقال من منصبه فى ١٨/١٢/ ١٩٦٥ ، انظر :
Henderson,k.D:Sudan Republic,New York,1965,pp204-207.

(٣) الباب المفتوح بين القاهرة والخرطوم ، مجلة الطليعة ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥ .

وفي أعقاب قيام ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ وسقوط الحكم العسكري ،عملت مصر على جمع دعاة الوحدة فى السودان كما كان عليه الحال قبل انشقاق الحزب الوطنى الاتحادى ، وتوحيد الصف الوحدوى قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية ووصل السيد محمد الميرغنى إلى القاهرة مفوضا من والده السيد على الميرغنى للمشاركة فى المباحثات ، ووافق من حيث المبدأ على دمج حزب الشعب الديمقراطى فى الحزب الوطنى الاتحادى ، وتوحيد الصف الوحدوى قبل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية ، وانتهى الأمر بقيام الحزب الاتحادي الديمقراطى إيذانا بنهاية الانشقاق وتوحيد الصف الوحدوى فى السودان [١] ، وشاركت الأحزاب السودانية فى انتخابات عام ١٩٦٥، وطالب تحالف اليسار بتخصيص٥٠% من مقاعد البرلمان للعمال والفلاحين مثل البرلمان المصرى[٢] .

وانتهت هذه الانتخابات بفوز حزب الأمة بأكثر عدد من المقاعد يليه الحزب الاتحادى ، وتم اختيار الصادق المهدى رئيسا لحزب الأمة ، وأصبح الإمام الهادى إمام الأنصار وحزب الأمة ، وعقب إعلان نتيجة انتخابات ١٩٦٥ تشكلت حكومة السيد محمد أحمد محجوب الأولى وهو من قادة حزب الأمة وكانت حكومته فى ائتلاف مع الحزب الوطنى الاتحادى والجنوبيين ، وقامت الحكومة الائتلافية الجديدة على أسس محددة اتفق الحزبان الكبيران عليها تتلخص فيما يأتى :ـ أن يكون رئيس مجلس الوزراء من حزب الأمة وتم اختيار محمد أحمد محجوب ، وأن يكون إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الاتحادي رئيسا دائماً لمجلس السيادة وإلغاء نظام الرئاسة الشهرية الدورية بين أعضاء مجلس السيادة وحصرها فى رئيس واحد [٣] ، وقد اعترض بعض النواب داخل البرلمان على تعديل الدستور ليصبح شخص معين رئيساً دائماً لمجلس السيادة ، لأن معنى ذلك أننا سندخل فى دوامة من التعديلات ، كما رفض الرئيس جمال عبد الناصر تعديل الدستور فى مصر ، وقال قولته الخالدة : " لا يمكن أن يعدل الدستور من أجل شخص واحد لأننا معرضون للحياة والموت " [٤] وبعد انتخاب محمد أحمد محجوب رئيسا للوزراء وفى الجلسة الثانية من الدورة الأولى للبرلمان السودانى فى عام ١٩٦٥ أكد محجوب " على أنه لابد من تطوير الاقتصاد القومى والاهتمام بالإصلاحات فى الجنوب ، وفى السياسة الخارجية

---

(١) يوسف الشريف :السودان وأهل السودان (أسرار السياسة وخفايا المجتمع) ،القاهرة، ١٩٩٦ ، ص ص ٣٠ ـ٣١.

(٢) ينفرد البرلمان المصرى بتقسيم فئوي على مستوى البرلمانات فى العالم وهذا التقسيم ممثل فى تحديد نسبة الـ ٥٠% للعمال والفلاحين ،ويعد سمة خاصة بذلك البرلمان،أنظر :محمد الطويل:برلمان الخمسين فى المائة،القاهرة،١٩٩٤،ص ٣.

(٣)أمين التوم :مرجع سابق،ص ٢٢٥.

(٤) مضابط الجمعية التأسيسية ،إجراءات الدورة الأولى ،جلسة بتاريخ ١٩٦٥/٧/١٠ .

التزمت الحكومة بسياسة عدم الانحياز ودعم ارتباطها بجبهة عدم الانحياز العالمية واستمرار عضوية السودان فى الجامعة العربية ، وعضوية منظمة الوحدة الأفريقية [١] ، والالتزام بعضوية هيئة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والوقوف بجانب مصلحة السودان فى سياستها الخارجية ودعم حركات التحرير فى العالم والانتصار للشعب الفلسطيني فى كفاحه ضد إسرائيل " ، ووقف البرلمان السودانى ضد مصر بخصوص اليمن ، وعارض التدخل المصري في اليمن ، وسلكت حكومة محمد أحمد محجوب طريقاً أدى بها إلى التعاطف مع الدول العربية المحافظة والثقة المفرطة فى دول الغرب ، والشك فى نوايا الحكومات الاشتراكية ، واعتمدت فى اقتصادها على التعاون مع الغرب اعتمادا كاملاً . [٢]

وتقدم زعيم الجمعية التأسيسية باقتراح بتكوين اللجنة القومية لوضع مشروع الدستور الدائم للسودان ، وتم تشكيل لجنة من ١٥ عضوا لوضع مشروع متكامل للدستور ، وقبل أن يقدم الدستور الدائم للجمعية التأسيسية سافرت اللجنة إلى مصر لعرض الدستور على الدكتور عبد الرازق السنهورى (رئيس مجلس الدولة السابق فى مصر) لمراجعته [٣].

وعاد الخلاف إلى قيادة حزب الأمة مرة ثانية بين الإمام الهادى المهدى والسيد الصادق المهدى، وكان الأمام الهادى يؤيد سياسة محجوب عكس الصادق المهدى وكان الهادى المهدى يرى فى الصادق انه صغير السن وقليل التجارب ولا يصلح لإدارة حكم البلاد فى هذا السن ، وكان الإمام الهادى يرغب في أن يكون هو المرشح الوحيد للحزب في انتخابات رئاسة الجمهورية بعد إجازة دستور البلاد الدائم ، ويرى أنه أحق الناس بها، وكان يخشى أن يحول الصادق دون تحقيق هذه الرغبة إذا أصبح رئيسا للوزراء وصاحب رئاسيتين ، رئاسة حزب الأمة ورئاسة الوزراء ، فى حين أن السيد محجوب كان يقف إلى جانب الهادى بقوة ويؤيد ترشيحه لرئاسة الجمهورية في الوقت المناسب [٤] ، وكان الخلاف بين الصادق والإمام الهادى

---

(١) ومن أهداف المنظمة ما يلى " دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها وتنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة افضل لشعوب أفريقيا"،انظر : عبد الفتاح مراد :الاتفاقيات الدولية الكبرى ،القاهرة ١٩٩٥،ص ٩٨.

(٢) محاضر البرلمان السودانى(الجمعية التأسيسية) الدورة الأول ،الجلسة الثانية فى سبتمبر ١٩٦٥.

(٢) تقرير الدكتور عبد الرازق السنهورى عن المسائل البارزة فى مسودة الدستور الدائم لجمهورية السودان سنة ١٩٦٨، انظر أيضا : محاضر الجمعية التأسيسية ، جلسة بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٢ ، انظر أيضا : محاضر الجمعية التأسيسية ، جلسة بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠ .

(٤) أمين التوم:مرجع سابق،ص٢٤٧.

أن الإمام يطالب بأن حزب الأمة يقوم على أساس مذهبى دينى ولكن الصادق يريد أن يكون الحزب غير طائفى ويكون مفتوحا لكل المواطنين [١] ، ويؤكد أمين التوم " بإنه على الرغم من أن الصادق المهدى كان في سن الشباب ولكنه كان قادراً على تحمل المسئولية وعلى قيادة مجلس الوزراء ، وكان واعيا ، وقويا في دينه وخلقه ، وكان مثقفا ثقافة عالية ، وكان مع ذلك قويا في الدفاع عن أفكاره ، وكان تقدميا فى آرائه السياسية ، وكان يرى أن ثورة أكتوبر قدمت لشعب السودان دروسا يجب أن يستوعبها القادة السياسيون ، وأن أفضل نظام يمكن أن تحكم به البلاد وهو الأخذ بأفضل ما تقدمه الاشتراكية وأفضل ما تقدمه ديمقراطية الغرب مع الالتزام بتعاليم ونهج الإسلام ، وكان الصادق يرى في محجوب سياسيا محافظا جدا ورجعيا لا يمكن أن يعهد إليه بتنفيذ برنامج يتمشى مع أفكاره " [٢]وبعدما قدم الصادق طلب بسحب الثقة من محجوب ، رشح الصادق نفسه لرئاسة الوزراء وأيده داخل البرلمان ما يزيد علي الستين نائباً من هيئة حزب الأمة البرلمانية ووقف مع الحكومة ثلاثون نائبا ، وكان أعضاء حزب الأمة مجتمعين فى أكبر تجمع حزبي فى الجمعية التأسيسية [٣]، أما الحزب الاتحادى الذى كان في ائتلاف داخل حكومة السيد محجوب ، فقد وضح في هذه المرحلة أن قيادته وأغلبية نوابه رغبوا في التغيير، وكان سلوك الحزب الاتحادى قائما على الرغبة في إسقاط حكومة السيد محجوب التى لم يعودوا راغبين في بقائها من ناحية ، ولتزيد حدة الخلاف بين طرفى حزب الأمة من الناحية الأخرى وبذلك تتاح للحزب الاتحادى كلمة أعلى في أي حكومة مقبلة ، وقد أوضحت تجربة انقسام حزب الأمة الى قسمين جناح الأمام الهادى المهدى وجناح الصادق المهدى بأن الطائفية هى الاقوى [٤] .

وبعد أن أقيل محجوب من رئاسة الوزراء وقف حزيناً وسط البرلمان وقال والدموع تجرى فى عينيه " إن ما نشهده اليوم هو أزمة فى ديمقراطيتنا ، وأزمة أخلاقية ، وأزمة فى العلاقات الإنسانية ، وللأسف ومن العار أن الذين دافعت عنهم طوال حياتى هم أنفسهم اللذين يكبلون يدي ويحطمون قوسى ويستعيضون عن سيفى الفولاذى بسيف من الخشب ويسحبون البساط من تحت قدمى " ثم انسحب محجوب من جلسة البرلمان حزينا [٥] ، وسقطت حكومة محجوب لتحل محلها حكومة الصادق المهدى ، الذى أيدته أغلبية

---

(١) دار الحياة :أحزاب السودان بين جيلين،بيروت ١٩٦٨

(٢) أمين التوم :مرجع سابق، ص ٢٤٨ .

(٣)محاضر البرلمان السودانى_ الجمعية التأسيسية_ الدورة الأول ،بتاريخ ٢٧يوليو ، ١٩٦٦

(٤) يوسف محمد بشارة :التنظيم الشعبى لثورة مايو السودانية ،بيروت ،١٩٧٠،ص،٢٣.

(٥)محاضر البرلمان السودانى_ الجمعية التأسيسية_ الدورة الأول ،بتاريخ ٢٧يوليو ، ١٩٦٦.

نواب حزب الأمة ونواب الحزب الاتحادى ونواب الجنوب ، ووقف محجوب ومن معه من نواب حـزب الأمة وآخرون في الصف المعارض للحكومة ، وأدخل الصادق في حكومته عناصر جديدة من الشـباب ، وغيرهم ووعد فى خطاب الجمعية التأسيسية " باتباع أسلوب جديد في العمل الوزارى وتحقيـق إنجـازات كبرى فى مجالات الاقتصاد ، والارتقاء بها فى مجالات التعليم والصحة والبناء والسياسـة الخارجيـة ، كما وعد بانتهاج طريق وسط بين الغرب الديمقراطى والشرق الشيوعى، والالتزام بسياسة عدم الانحيـاز واحترام حق الشعوب في الحرية والاستقلال ، وعدم التدخل في شـؤون الآخـرين ورفـض أى تـدخل فى شئون السودان أيا كان مصدره (وكان يقصد بذلك تدخل مصر فى شئون السودان عن طريق نـواب البرلمان) تألفت حكومة الصادق أساسا من جناحه فـي حـزب الأمـة والحـزب الاتحـادى ، ووزراء جنوبيين ، وأعطى الصادق كل شبابه وجهده وفكره لهذه الحكومة وعاش معظم وقته في رئاسة مجلـس الوزراء نهارا وليلا وتنازل عن مرتب منصب رئيس الوزراء لجامعة الخرطوم ، وبـدأ بتنفيـذ أهدافـه لتطوير الزراعة والصناعة وطالب وزراءه بإعطاء كل جهـودهم ووقـتهم وفكـرهم لـوزاراتهم وأراد لحكومته، أن تكون أنموذجا للحكومات التى تعقبها في مستقبل الأيـام [١]، واسـتمرت وزارة الصـادق المهدى ما يقرب من عام ، ثم سقطت وتولى محمد أحمد محجوب رئاسة الوزراء للمرة الثانية ، وأصـبح السيد الصادق المهدى زعيما للمعارضة وظل طوال الوقت يسعى بكل الطرق لإسقاط حكومـة محجـوب لكنه كان دائما يفشل في مسعاه وكان في كل جلسة من جلسات البرلمان يطرح الثقة حتى أحتج النـواب ، فقررت الهيئة البرلمانية لأحزاب الحكومة " أن هذا المجلس لم يعد صالحا للعمل وأن خير طريقة هى حل البرلمان والاحتكام للشعب من جديد لأن الشعب هو مصدر السلطات " ، وتقدم رئيس الـوزراء لمجلـس السيادة بطلب لحل البرلمان وأجراء انتخابات جديدة فى أقرب فرصة ، وتم حل البرلمان وتحـدد ميعـاد قريب لأجراء الانتخابات الجديدة عام ١٩٦٨ وتحالف الحزب الوطنى الاتحادى مع حزب الشعب والتقـى الحزبان تحت اسم جديد هو الحزب الاتحادى الديمقراطى ، ودخل حزب الأمة الانتخابات منقسـما علـى نفسه جناح الأمام الهادى وجناح الصادق المهدى ، وكان طبيعيا في هـذه الحالـة أن يكتسـح الحـزب الاتحادى الديمقراطى المؤيد لمصر الانتخابات ليفوز فوزا سـاحقا، فـي الوقـت الـذي رشـح الأمـام الهادى المهدى أتباعه فى كل دوائر الأنصار وركز على ضرورة كسبها وعلى هزيمة الصـادق وبالفعـل استطاع أن يفوز في كل الدوائر الأنصارية وأنهزم الصادق نفسه ومرشحيه ، فقد انهـزم الصـادق فـي دائرة الجبلين حيث رشح ضده حفيد الخليفة عبد القرشي التعايشى محمد داود الذى نال أكثر من ١٢ ألـف صوت بينما نال الصادق حوالى ٥ آلاف صوت فكانت الهزيمـة سـاحقة ، وفـاز الحـزب الاتحـادى بـــ ١٠١ مـــن المقاعـــد ، وفـــاز حـــزب الأمـــة جنـــاح الصـــادق ب٣٦ مقعـــدا ،

---

(١) أمين التوم :مرجع سابق،ص ص ٢٥١ـ ٢٥٣.

وفاز حزب الأمة جناح الإمام بـ ٣٠ مقعدا وفاز حزب سانو بـ ١٥ مقعدا ، وفاز جبهة الجنوب بـ ١٠ مقاعد ، والمستقلون بـ ٦ مقاعد وأعلنوا انضمامهم للإمام ، وفاز ٣ من الإخوان المسلمين ، وفاز واحد من الشيوعيين [١] ، كما خسر حسن الترابى الأمين العام للإخوان المسلمين مقعده فى مواجهة مرشح الحزب الاتحادى الديمقراطى المؤيد لمصر [٢] .

وبعد أن أعلن محجوب حل البرلمان عام ١٩٦٨تجمع النواب الموالون للصادق المهدى خارج البرلمان تحت أشجار حديقة البرلمان ، وأعلن الصادق المهدى وأتباعه من أعضاء البرلمان إدانتهم لقرار حل البرلمان باعتباره خرقا للدستور وتقويضا للنظام البرلمانى ، وأرسل الصادق المهدى شكوى إلى القائد العام للجيش والمدير العام للبوليس يعلن فيها عن عدم دستورية النظام القائم ، ويذكر منصور خالد " كأن الصادق بذلك يدعو الجهازين الجيش والشرطة للتمرد أو الانقلاب العسكرى " [٣] ، ويذكر أمين التوم " أن عبد الناصر وقف موقف غير ودى من حكومة الصادق المهدى لعدم انضواء الصادق تحت لواء عبد الناصر الذى رفعه في كثير من البلاد العربية بشعار القومية العربية وبه تدخل كما هو معلوم في شؤون عده بلاد عربية ، ووقف الصادق والبرلمان السودانى معارضاً تدخل مصر فى شؤون اليمن الداخلية ووقوف مصر بجانب الثوار فى اليمن "[٤] ، ويرجح الباحث أن سبب هذا الموقف الغير ودى من الرئيس جمال عبد الناصر تجاه الصادق المهدى هو ما حدث فى منطقة حلايب ، فبعد أزمة الحدود التى وقعت بين مصر والسودان فى بداية عام ١٩٥٨ أثناء الانتخابات البرلمانية فى السودان ، ظل الوضع هادئا إلى أن بدأ السودان فى العمل الإيجابي بالمنطقة مرة ثانية حيث قام بإنشاء نقطة شرطة فى حلايب ، وتم رفع العلم السودانى عليها فى عام ١٩٦٦، مما أدى إلى هذا الموقف من الرئيس جمال عبد الناصر . [٥] ولكن فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ تعاطف الصادق المهدى وحزب الأمة مع عبد الناصر كما أعلن نواب جبهة الميثاق (الأخوان المسلمون) داخل البرلمان :" تجميد خلافاتهم مع الشقيقة الكبرى مصر دعما لها فى ظروف الحرب " وتزايد التعاطف مع مصر وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها فى أصعب اللحظات فى تاريخ مصر ، والأمة العربية [٦].

---

(١)محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٤٤٢.

(٢)عبد الماجد أبو حسبو : مرجع سابق ،ص ص ٢٠١ــ ٢٠٢،انظر أيضا:الأرقام النهائية لانتخابات البرلمان السودانى بملاحق الرسالة، تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان : بنك المعلومات السودانى.

(٣) منصور خالد :النخبة السودانية وإدمان الفشل ، القاهرة ١٩٩٣، ج١، ص١٦٠.

(٤) أمين التوم :مرجع سابق،ص ٢٥٣.

(٥) محمود خليل : العلاقات المصرية السودانية ــ الثوابت والمتغيرات على ضوء مشكلة حلايب ، السياسة الدولية ، العدد١١٣ ، يوليو ١٩٩٣.

(٦)محاضر البرلمان السودانى (الجمعية التأسيسية) بتاريخ١٩٦٧/٦/٥ وجلسة بتاريخ ١٢ /٧/ ١٩٦٧.

وهكذا نجد أن فترة الحكم البرلماني الأول ساءت فيها العلاقات المصرية السودانية وكاد أن يحدث صدام مسلح بين البلدين بسبب أزمة الحدود [١] ، ولهذا فهى فترة الأزمات على الرغم من أن الأمام الهادى المهدى كان يوصى محجوب بإزالة أى خلاف بين مصر والسودان خاصة وان مصر هى خط الدفاع الأول عن السودان [٢] ، أما فى فترة الحكم البرلمان الثانى انشغل البرلمان السودانى بالصراع داخل حزب الأمة بين الجناح المؤيد للصادق المهدى والجناح المؤيد للأمام الهادى المهدى ومحمد أحمد محجوب وكل فريق يعمل لسحب الثقة من الجناح الآخر، وكل فريق يعمل للحصول على تأييد مصر لسحب الثقة داخل البرلمان من الجانب الآخر ولتشكيل حكومة جديدة بالتعاون مع الحزب الاتحادى الديمقراطى المؤيد لمصر، ومع تدهور الاحوال داخل البرلمان وكما حدث فى الحكم البرلمانى الأول ينتهى الأمر بتدخل الجيش السودانى . وفى نهاية الحكم البرلمانى الثانى ينشغل البرلمان السودانى بالصراع بين العرب وإسرائيل وأيدت الحكومة والبرلمان مصر فى جميع خطواتها فبعد العدوان الإسرائيلى على مصر فى ٥ يونيو١٩٦٧ ، فقد تزايد التعاطف مع مصر وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها فى اصعب اللحظات فى تاريخ مصر فقد وقفت الحكومة السودانية والشعب السودانى كله سواء كانوا داخل أو خارج البرلمان اتحاديين وغير اتحاديين مع مصر ، وقامت الحكومة السودانية بإرسال قوات من الجيش السودانى إلى الجبهة المصرية ، كما فتح السودان أراضيه كعمق إستراتيجى لمسرح العمليات المصرية ، وعندما تأكد وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إسرائيل فى عدوانها على مصر والدول العربية فى حرب ١٩٦٧ [٣] ، قرر البرلمان إغلاق جميع المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفنهما وأعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا مع قطع العلاقات مع أي دولة تساعد إسرائيل ، كما أعلن البرلمان تأييده ومبايعته للرئيس جمال عبد الناصر،وكذلك طالب البرلمان باستضافة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم وأن يكون مقر الاجتماع فى دار البرلمان السودانى لاجتماع رؤساء وملوك الدول العربية فى أغسطس ١٩٦٧ . [٤]

---

(١) Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956 ,A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford college,1972,p.357

(٢) دار الحياة :أحزاب السودان بين جيلين،بيروت ١٩٦٨.

(٣) حسن نافعة : سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة ، ندوة سياسة مصر الخارجية : فى عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية ، ١٩٩٠، ص ٩٧٤.

(٤) محاضر البرلمان السودانى (الجمعية التأسيسية) بتاريخ١٩٦٧/٦/٥ وجلسة بتاريخ ١٢ /١٩٦٧/٧ ،وجلسة بتاريخ ٦/٢٥ / ١٩٦٧ وجلسة ١٩٦٧/٧/٢٨، ومحاضر جلسات البرلمان السودانى ،وكذلك موافقة البرلمان لاستضافة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم وأن يكون مقر الاجتماع فى دار البرلمان السودانى لاجتماع رؤساء وملوك الدول العربية فى أغسطس ١٩٦٧ .

- موقف البرلمان السودانى من مصر فى ظل الحكم العسكرى .

شهدت الفترة من عام (٥٦ حتى ١٩٦٩) محاولات عديدة من الجيش للاستيلاء على السلطة ، ونجحت فى الاستيلاء على السلطة فى السودان منذ تأسيس الجيش السودانى الوطنى بعد الاستقلال حركتان حركة الفريق إبراهيم عبود فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، وحركة العقيد جعفر محمد نميرى في ٢٥ مايو ١٩٦٩، وكان انقلاب عبود ١٩٥٨- ١٩٦٤ أول انقلاب عسكرى فى السودان ، تبعه العديد من الانقلابات ثم انقلاب النميرى من١٩٦٩-١٩٨٥ وانقلاب البشير عام ١٩٨٩، ويذكر أبو المعالى عبد الرحمن " أن انقلاب عبود ١٩٥٨ كان تسليم وتسلم من عبد الله خليل لعبود ، وقد استمر بتأييد طائفة الختمية ، أما نميرى فجاء به الحزب الشيوعى بتحالف مع القوميين العرب ، واستمر بخلق تحالفات جديدة بعد اختلافه مع الشيوعيين الذين انقلبوا عليه فى يوليو ١٩٧١، وانقلاب البشير عام ١٩٨٩جاء بتخطيط من الجبهة الإسلامية [١] ، وسعت كل الأنظمة العسكرية إلى تكوين أجهزة شعبية تكتسب بها شرعية وسط الجماهير فعمل نظام الفريق عبود على إنشاء برلمان وهو ما عرف بالمجلس المركزى ، أما نميرى فقد أنشأ مجلس الشعب ، فى حين أنشأ البشير المجلس الوطنى والمستمر حتى الآن [٢] ، وسوف نتناول إن شاء الله تعالى انقلاب الفريق إبراهيم عبود فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، وانقلاب العقيد جعفر محمد نميرى في ٢٥ مايو ١٩٦٩، وموقف مصر منهما .

ولقد اقترنت إقامة الحكومات العسكرية بحل الأحزاب السياسية أو بفرض قيود ثقيلة على كافة الأنشطة السياسية للمجتمع المدنى وحل البرلمان وكذلك الإطاحة بالحكومات المدنية، ويذكر حمدى عبد الرحمن " أن ٨٣ انقلابا ومحاولة انقلابية فى الشرق الأوسط بين عامى١٩٤٥و ١٩٧١ [٣] ، وكان شكل هذه الانقلابات متنوعا كما كان الحال كذلك بالنسبة لأهدافها فبعضها دبر للإطاحة بحكومات مدنية ، أما البعض الآخر كانت ضد حكام عسكريين "[٤] .

---

(١) تسيطر الجبهة الإسلامية على البرلمان السودانى الحالى،انظر:حسن أبو طالب:ماذا يجرى فى السودان ؟ القاهرة ٢٠٠٠ ،ص٢.

(٢) أبو المعالى عبد الرحمن :السودان من انقلاب النميرى حتى انقلاب البشير (وثائق المعارضة السودانية) القاهرة، ١٩٩٤ ص ص٢٧- ٢٨.

(٣) عن الانقلابات والحكومات العسكرية فى أفريقيا ،انظر أيضا :
William Tordoff : Government And Politics in Afreca, Printed in Hong Kong,1998,p180.

(٤) حمدى عبد الرحمن حسين :العسكريون والحكم فى أفريقيا ،القاهرة ،١٩٩٦،ص ١٣ .

ويذكر أبيل ألير نائب الرئيس جعفر نميرى " إن الانقلابات العسكرية لم تقتصر على العالم العربى بل امتدت إلى المنطقة الأفريقية ،وهكذا أصبح الاتجاه نحو الانقلابات العسكرية فى القارة الأفريقية أمرا أساسيا واقعا إلى درجة حملت أحد المعلقين على القول بأن فى أقطار أفريقيا حزبين سياسيين فقط هما حزب المدنيين وحزب العسكريين ،كل منهما يحث الخطا لاغتصاب السلطة من الآخر مستخدما الأسلحة التى يمتلكها ليحظى بالتأييد الشعبى [1] .

ـ انقلاب الفريق عبود والمجلس المركزى .

وكما ارتبطت الحركة الوطنية السودانية بالحركة الوطنية المصرية،ارتبط الجيش السودانى بالجيش المصرى ، وكانت منشورات الضباط الأحرار تخاطب الجيش فى مصر والسودان وأبناء وادى النيل وفى نهاية المنشورات تكتب عبارة تحيا مصر والسودان [2] ، كما أن غالبية الضباط السودانيين كانوا قد تطوعوا للحرب فى فلسطين عام ١٩٤٨ بجانب الجيش المصرى وتقدموا باستقالاتهم بعد الهزيمة ، واستشهد منهم أربعة فى أثناء العمليات الحربية [3] ،وتناول البرلمان السودانى وضع الجيش وتنقلاته خاصة فى الجنوب وكثرة الانتقال بين أنحاء البلاد مما يؤثر على خزينة الدولة وعلى الروح المعنوية للجنود والضباط ، وضياع وقت كبير فى الانتقال والتجول ، وطالب بعض النواب بالاستفادة من خبرات الجيش المصرى خاصة بعد صمودهم أمام العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ [4] .

ويذكر أبوحسبو في مذكراته " بإنه ترتب على عدم نجاح الائتلاف بين حزبى الأمة وحزب الشعب الديمقراطى أن الحكومة القومية أصبحت مشلولة شللا تاماً والحالة تزداد سوءا يوما بعد يوم ، ولقد

---

(١) أبل ألير :مرجع سابق ،ص ٤٣.

(٢) مصطفى عبد الحميد : ثورة يوليو والحقيقة الغائبة،القاهرة ١٩٩١،ص٢١٥

(٣) وبعد عودة الضباط السودانيون إلى الخرطوم بعد انتهاء الحرب رفضت الحكومة السودانية (حكومة الإدارة البريطانية فى السودان) إعادتهم مرة أخرى إلى القوات المسلحة السودانية، وأرسل الفريق محمد حيدر مذكرة إلى مجلس الوزراء المصرى يقترح فيها الموافقة على مبدأ تعيين هؤلاء الضباط فى عدد من الوزارات المصرية ، وقد وافق مجلس الوزراء على تعيين عدد من هؤلاء الضباط السودانيين فى وظائف الحكومة المصرية ، أنظر : مذكرة حيدر باشا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٩ وهى محفوظة بالملف رقم ٦٤ـ ٨/٨ وتحمل رقم ٢٦/١/ب ح /٨٣/٢٣ جميل عارف : الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية ،القاهرة ١٩٩٥،ص ٢٥١.

(٤) البرلمان السودانى الثانى ، مجلس النواب ، الدورة الأولى الجلسة رقم ٦ بتاريخ الثلاثاء ٢٠/ ٥/١٩٥٨

فكر رئيس حزب الأمة السيد الصديق المهدى فى فك ذلك الائتلاف ، وإقامة حكومة مؤتلفة بـين حزبـه والحزب الوطنى الاتحادى ، وبدأ بالفعل مفاوضات سرية مع رجال الحزب الـوطنى الاتحـادى دون أن يشترك فيها خليل أو حتى يخطره بها ، مع أن خليل كان سكرتير الحزب، ذلك لأن السيد الصديق المهدى كان يرى ألا يشترك عبد الله خليل فى الحكومة الجديدة ، وأن يعين بدلاً منه الدكتور مأمون شريف كرئيس للوزراء ، وكان خليل يعلم ما يجرى خلف ظهره ، مما أثار حفيظته وغضبه على السيد الصديق ، وعلى حزب الأمة كله ، واعتبر أن هذا العمل طعنة له من الخلف فقرر أن يقاوم وأن يفشل المخطط مهما كـان الثمن ، وخليل رجل عسكرى لا يستسلم بسهولة " .

كما يذكر أبو حسبو أيضا " أن أحد أصدقاء خليل أخبره بأن خليل أكد له أنه يعرف كل ما يقوم به الصديق المهدى من وراء ظهرى ولهذا لن اسلم السلطة لا إلى حزب الأمة أو الحزب الوطنى الاتحادى أو كليهما معاً ، كما أن خليل إلى جانب عمله كرئيس للوزراء كان وزيراً للدفاع ، وكان له أصدقاء عديدون فى الجيش ، فاتصل بهم وعرض عليهم أمر تسليم السلطة للجيش فتدارسوا الموقف ، وقرروا أن يتسلم الجيش السلطة ، واجتمع خليل بكبار ضباط الجيش الذين يثق بهم ، وكان من بينهم اللواء أحمد عبد الوهاب ،واللواء حسن بشير، واللواء أحمد عبد الله حامد والقائمقام عوض عبد الرحمن صفير، والقائمقام التيجانى محمد أحمد، والقائمقام حسن كرارة وكانوا جميعهم من أصدقائه ، ومن أنصار حزب الأمة ، وبعد أن وافق هؤلاء على الخطة اجتمعوا بالباقين من قيادات الوحدات أمثال اللواء طلعت فريد وأخيه اللواء أحمد فريد والأميرالاى البحارى وعثمان نصر ومحمد أحمد عروة ، وفوق كل هؤلاء اللواء إبراهيم عبود ،(١) وبنظرة سريعه يتضح أن هذه المجموعة التى كونت المجلس العسكرى الأعلى فيما بعد ، تضم الأنصار والختمية ، وبعد أن تم لعبد الله خليل إقناع الضباط بالانقلاب كان عليه أن يقنع السيدين السيد عبد الرحمن المهدى ، والسيد على الميرغنى بذلك ، فاستطاع خليل أن يقنع السيد عبد الرحمن المهدى بأنه لا خلاص من الأزمة إلا بتسليم السلطة للجيش (٢) ، وأن كبار الضباط من أبنائه وأنهم على استعداد بعد إتمام الانقلاب أن ينصبوه رئيساً للجمهورية ، وأن الاتحاديين قد عادوا إلى أصدقائهم القدامى واتفقوا مع حزب

---

(١) عين الفريق عبود هؤلاء الضباط أعضاء فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بموجب المادة (١) من الأمر الدسـتورى رقم (٢) ولكن فى شهر مارس ١٩٥٩ أصدر الفريق عبود أمر بإعفاء اللواء أحمد عبد الوهاب من عضـوية المجلـس الأعلى للقوات المسلحة ،انظر: إبراهيم محمد حاج موسى : مرجع سابق ،ص ٢١٩ .

(٢) وعن تأييد السيدين السيد عبد الرحمن المهدى ، والسيد على الميرغنى بذلك الانقلاب ، انظر :

Edgar, O.Balance: op . cit, p. 49.

الشعب على إسقاط الحكومة وإقامة حكومة ائتلافية،وبقى على عبد الله خليل بعد ذلك أن يقنع السيد على الميرغنى بضرورة تسليم السلطة للجيش ، فقال له إن لديه معلومات أكيدة أن السيد الصديق والاتحاديين يتفاوضون على إسقاط الحكومة ، وإقامة حكومة ائتلافية بينهما يبعد عنها حزب الشعب ، وأخبره بأن رجاله الختمية في الجيش وعلى رأسهم عبود سيتولون السلطة فوافق السيد على الميرغنى على المخطط ، فعندما أقنع خليل كلا من السيدين واستطاع أن يأخذ من كل واحد منهما بيانا ليعلنه مع بيان الانقلاب وبالطبع أصيبت الناس بحيرة شديدة ، فإذا كان الانقلاب ضد حكومة السيدين والسيدان يؤيدان الانقلاب ، فضد من يكون هذا الانقلاب إذن؟ وكانت اللجنة المكلفة بتنفيذ الانقلاب قد أرسلت مندوبيها إلى القيادات الخارجية وكبار ضباطها وهيأتهم للانقلاب قبل السابع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨ وهو يوم افتتاح الدورة البرلمانية، وكان قد سبق ذلك اليوم شائعات بأن رئيس الحكومة سوف يؤجل افتتاح البرلمان ، كما سرت شائعات بأن النواب سوف يقتحمون البرلمان فى ذلك اليوم لافتتاح الدورة البرلمانية عنوة ، وتم تأجيل افتتاح البرلمان إلى أجل يحدد فيما بعد [١] .

وخلال الأسبوع السابق لافتتاح البرلمان الذى كان مقرراً له يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وجهت اتهامات إلى السفارة الأمريكية بأنها تحاول شراء النواب ، وأنها صرفت فى يوم واحد عشره آلاف جنيه وذلك حتى لا يعارض النواب فى البرلمان المعونة الأمريكية ويقروها ويتخذوا موقفا مواليا للغرب ، واستطاع خليل أن يؤجل انعقاد البرلمان إلى ٧ ديسمبر ، واستقال بعض وزراء حزب الأمة حتى يتمكن لخليل أن يؤلف وزارة جديدة حتى يتم تسليم السلطة [٢] .

وبعد أن تعددت المشاكل أمام البرلمان (من أزمة مياه النيل ــ وانسحاب أعضاء الجنوب من جلسات البرلمان خلال شهر يونيو أثناء مناقشة الدستور ــ وموضوع المعونة الأمريكية) تعطلت جلسات البرلمان واصبح فى عطلة على أن يستأنف جلساته فى ١٩٥٨/١١/١٧، ولكن بناء على طلب تقدم به خليل إلى رئيس مجلس النواب لتمديد عطلة البرلمان إلى الثامن من ديسمبر لإجراء تعديلات وزارية بسبب استقالة بعض الوزراء ، كما أشار خليل لرئيس مجلس النواب أن حكومته تنوى الدخول فى مفاوضات مع

---

(١) أبو حسبو:مرجع سابق ، ص ص ١٦٧ــ ١٧١،أنظر أيضا Abd El Rahim ,Muddathir :Sudan Since Independence Studies of the Political Development Since,1956,Khartoum,1989,p43.

(٢) السودان حقائق ووثائق،القاهرة ١٩٥٨،ص ص ١٠٩ــ ١١٠.

الحكومة المصرية بعد أن ساءت العلاقات بين البلدين ، كما تناولت الصحف قرار تأجيل جلسات البرلمان، ووصفته بأنه خرقا للدستور ، فتصدت لهم صحيفة حزب الأمة الناطقة باسم الحكومة موضحة أن المادة ٥٤ تمنح رئيس الوزراء الحق فى تحديد تاريخ ومكان بداية كل دورة انعقاد برلمان [١] .

ويذكر أمين التوم في مذكراته عن انقلاب عبود :" بأن الحكومة القومية كانت تواجه المشاكل بين حزب الشعب وحزب الأمة حتى تتابعت التقارير السرية لخليل ولقيادة الجيش عن تحركات مشبوهة يقوم بها الملحق العسكرى فى السفارة المصرية ثم أعقبت ذلك تقارير عن لقاءات كانت تتم سرا بين الملحق العسكرى المصرى ونفر من الضباط السودانيين فى أماكن مختلفة ، وفيما كان رئيس الوزراء يتابع هذه التقارير ، ويطلب مزيدا من تتبع هذه التحركات جاءه من قيادة الجيش تقرير بأن انقلابا يعد له نفر من ضباط الجيش وتدعمه مصر كان وشيك الوقوع ، وكان خليل يحتفظ بسر التحرك المصرى عن مجلس الوزراء ولا يبيح لقيادة الحزب إلا بقليل من الأخبار عنها ، وبذلك تجمعت على الحكومة عوامل مؤدية للضعف أتتها من الداخل وهى :ـ

مشكلة نتيجة الانتخابات البرلمانية ، والمعونة الأمريكية ، ومسألة حلايب (أزمة الحدود) [٢]، ثم المؤامرة التى قيل أن جمال عبد الناصر كان يدبرها بواسطة السفارة المصرية فى الخرطوم ، وفيما كانت الحكومة تواجه هذا الموقف الحرج جداً وأصبح احتمال سقوطها واردا ، طالب السيد الصديق المهدى رئيس حزب الأمة بحل الائتلاف وقيام حكومة أخرى تتألف من حزب الأمة والوطنى الاتحادى وأحزاب الجنوب ، وتمت اتصالات في هذا الصدد بين رئيس حزب الأمة ورئيس الوطنى الاتحادى، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على عرض السيد الصديق المهدى رئيس حزب الأمة وبدأ الحوار الجاد حول الشكل الذى تقوم عليه الحكومة المقبلة ، ولكن خليل أصر على رفضه التكوين الجديد للحكومة وعلى عدم التعاون على أى حال مع الوطنى الاتحادى ، وعلى الرغم من كل المحاولات التى بذلت من داخل الحزب ، ثم عاد فوافق على التشكيل الجديد للحكومة وعقدت اجتماعات فى منزله لتحقيق هذا الهدف ، وتم الاتفاق بعد لقاءات عديدة بين قيادة حزب الأمة والوطنى الاتحادى والجنوبيين على تكوين الحكومة وعلى عدد الوزراء من كل حزب وعلى الأهداف العريضة التى ينبغى أن تعمل الحكومة لتحقيقها ، وفيما كان الموقف كذلك

---

(١) عبد العزيز محمد موسى : جنوب السودان خلال الحكم العسكرى الأول ١٩٥٨ـ١٩٦٤، ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، قسم التاريخ ، ١٩٩٨، ص١٨.

(٢) وعن مشاكل وأزمات الحكومة القومية ، انظر : محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٥ .

وحملنا الله جميعاً على تذليل العقبات والصعاب التى واجهتنا ، ولكن حدث بعد ذلك أننا أوقظنا ليلاً نحن وزراء الحكومة فى منازلنا بواسطة ضباط وجنود مسلحين من الجيش لنستلم خطابات كان واضحاً أنها كتبت على عجل تشتمل على إعفائنا من مناصبنا الوزارية مع الشكر ممهورة من الفريق إبراهيم عبود قائد الجيش ، ويذكر خليل " إن ضباط الجيش خدعوه ووضحت الخديعة منذ اليوم السابق للانقلاب وقال خليل إن الضباط اتفقوا معه على تأليف حكومة من المدنيين والعسكريين بالتشاور معه ولما أعلنت الحكومة الجديدة حدث ذلك دون استشارته ولم يدخلها من المدنيين غير عدد محدد اختارتهم قيادة الجيش وحدها أما معظم الوزارات الهامة فكانت عند العسكريين ، وبذلك اكتملت أطراف الخديعة كما يقول خليل وأصبح هو غريباً عن الوضع كله ، وعلى الرغم من ذلك لم يطلع خليل حزب الأمة على تصميمه على تسليم السلطة للجيش بعد أن تعرض لمشاكل لم يتمكن من التغلب عليها وأن خليل كان فى وسعه كرئيس للحكومة ووزير للدفاع أن يتخذ إجراءاً حاسماً ضد تحرك نفر من صغار الضباط أرادوا القيام بانقلاب[1] قيل أن مصر تعمل له وتسانده فى ذلك الوقت ، وكان مجرد الكشف عن هذه المؤامرة وإعلان تفاصيلها في حينه يكفى لوضع حد لها ولو إلى حين "[2] .

ولم يواجه سقوط التجربة الديمقراطية البرلمانية بأي استياء عام ،بل إن هناك أكثر من دليل على أن هذا السقوط استقبل بارتياح عام ، فالشعب فقد ثقته فى النظام البرلمانى والديمقراطى ، وجاء الحكم العسكرى بتأييد وتواطؤ من خليل زعيم الأغلبية وتأييد سريع من السيدين ثم أعقبه مشاركة من قبل حزب الشعب الديمقراطى وتأييد ضمنى من قبل بعض طوائف اليسار للحكم العسكرى[3] .

ويذكر على عبد الرحمن وزير الداخلية فى حكومة عبد الله خليل " بأننى ذهبت إلى مصر ومعى مجموعة من حزب الشعب ، وكان إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادي موجوداً في العراق وفى طريق عودته إلى السودان حضر إلى مصر ومعه مجموعة من الحزب الوطنى الاتحادى ، وتم اللقاء بيننا فى حفلتين حفلة عملها اللواء محمد صالح حرب فى حديقة الأسماك واجتمعنا نحن

---

(١) قام عدد كبير من صغار الضباط بمحاولات عديدة للقيام بانقلابات عسكرية فى السودان فى خلال المدة من ١٩٥٨ـ ١٩٧١،عن تفاصيل هذه الانقلابات ،انظر : محمد أحمد كرار : الانقلابات العسكرية فى السودان،الخرطوم،١٩٨٨،ص ٦٢ـ ٦٦ ، انظر أيضا : أبو حسبو : مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

(٢) أمين التوم :مرجع سابق ،١٥٦ـ ١٥٨.

(٣)عبد الوهاب ألافندى : الديمقراطية فى السودان ـ البعد التاريخى والوضع الراهن وآفاق المستقبل ،(فشل التجربة الديمقراطية فى السودان) ،أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية فى السودان من ٤ـ ٦يوليو ١٩٩٣،بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة،ص ص ٤٨٧ـ ٤٨٨.

وجماعة إسماعيل الأزهرى وجمع كبير من السودانيين والمصريين ، لكن بعد ذلك كتب سفير السودان فى مصر خطابا لخليل ذكر فيه إن على عبد الرحمن وأعضاء حزب الشعب وإسماعيل الأزهري، وأعضاء الحزب الوطنى اتفقوا مع جمال عبد الناصر على إزالة الخلاف بينهم، وأنهم اتفقوا مع الرئيس جمال عبد الناصر على أنهم بمجرد ما يرجعوا السودان ينضموا في تحالف وائتلاف واحد فى البرلمان والعمل لإسقاط حكومة حزب الأمة ، ويؤلفوا حكومة من الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى وتعلن اتحاد السودان مع مصر من داخل البرلمان السودانى كما تم إعلان استقلال السودان عن مصر من داخل البرلمان من قبل ، يتم إعلان اتحاد مصر والسودان من داخل البرلمان السودانى" .

كما يذكر وزير الداخلية أيضا " كما كتب السفير الأمريكى في مصر رسالة للسفير الأمريكى فى السودان بأنه حدث اتفاق بين حزب الشعب والحزب الوطنى الاتحادى مع جمال عبد الناصر لإسقاط حكومة حزب الأمة ، ويتم اتحاد السودان مع مصر من داخل البرلمان السودانى ، [١] وعلى الفور أسرع السفير الأمريكى فى السودان لمقابلة خليل ، وأخبره بما حدث ، ولهذا عمل خليل على تسليم الحكم للجيش قبل افتتاح البرلمان ، ويعمل الجيش على حل البرلمان ، وبعد ذلك يسلم الحكم لحزب الأمة ، كما وجد خليل مشكلة في تسليم الحكم للجيش، كان غرض خليل تسليم الحكم لأحمد عبد الوهاب ، وهو من أنصار حزب الأمة لكنه كان رقم ثلاثة فى الجيش فوجد خليل أن افضل شئ أن عبود يستلم الحكم فترة قصيرة من الزمن، لكن عبود ومن معه رفضوا إعادة تسليم الحكم لحزب الأمة " [٢] وتناقلت الصحف السودانية " بأن جمال عبد الناصر يضع المؤامرات والدسائس لاغتيال القيادات السودانية ، وأن تلك الاغتيالات تستهدف السيد عبد الرحمن المهدى وابنة الصديق المهدى بينما لقى الدبلوماسى المصرى على خشبه من الخارجية السودانية فى ١٧يوليو ١٩٥٨ أمرا بأنه شخص غير مرغوب فيه ، وقد تصورت الخارجية السودانية بأن السفير على خشبه له دور أساسي فى اللقاء الذى تم بين قادة حزب الشعب الديمقراطى والحزب الوطنى الاتحادى فى القاهرة والتى اعتبرته ضد مصلحة السودان وأن السفير يعمل بذلك ضد أمن السودان ، وكانت التقارير التى وصلت إلى خليل تؤكد

---

(١) عن لقاء الأزهري مع عبد الناصر ومع على عبد الرحمن فى مصر انظر :

Holt ,Peter.M: A Modern History of the Sudan,London,1979,p183.

(٢) على عبد الرحمن : مرجع سابق ،ص ص٢١ــ ٢٢، انظر أيضا: محمد عمر بشير : جنوب السودان (دراسة لأسباب النزاع) ترجمة أسعد حليم ، القاهرة،١٩٧١، ص ١٤١.

بأن الملحق العسكرى المصرى فى السفارة المصرية يقوم ببعض التحركات التى تثير القلق وتجعله محل الشبهات ،حيث أنه كان يلتقى ببعض الضباط السودانيين ، ويبادلهم الحوار والنقاش (١) ، وفى ذلك الوقت انتشرت الشائعات فى جميع أنحاء السودان (بأن البرلمان سيعلن وحدة مصر والسودان) مما أدى إلى اهتزاز عبد الله خليل (٢) ، ويذكر عبد الخالق محجوب" بأنه التقت مصالح الاستعماريين ، وقادة حزب الأمة فى تسليم السلطة لكبار ضباط الجيش بهدف وقف تطور الحركة الجماهيرية وخنقها " (٣) .

ويذكر عبود أمام لجنة التحقيق التى حققت معه ومع أصحابه بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ " قبل انعقاد البرلمان بحوالى عشرة أيام جاءنى خليل ، وقال لى أن الحالة السياسية سيئة جداً ، ومتطورة وممكن أن يترتب عليها أخطاء جسيمه ولا منقذ لهذا الوضع غير أن يستولى الجيش على زمام الأمر ، فقلت هذا لضباط الرئاسة أحمد عبد الرحمن وحسن بشير وآخرين ، ومره ثانية جاءنى خليل فأخبرته بأن الضباط يدرسون الموقف ، فقال لي : ضرورى إنقاذ البلاد من هذا الوضع ، ثم أرسل لي زين العابدين صالح ليكرر لي نفس الكلام ، والضباط وقتها كانوا يدرسون الخطة وتنفيذها ، وقبل التنفيذ بثلاثة أيام جأنى خليل فى الرئاسة ليطمئن على الموقف ، فقلت له " كل حاجة تقريباً انتهت ، وستتم قبل انعقاد البرلمان ، فقال لي : الله يوفقكم " (٤) .

وصرح عبد الله خليل لأحد الصحفيين (٥) ، بعد الانقلاب " بأنه لولا الكتلة العسكرية لمر السودان بنفس المأساة التى حدثت فى لبنان والتى تدخل فيها الأمريكان باستدعاء من كميل شمعون ، أن انقلابا نظيفا قام

---

(١) يوسف كرم :تطور الحركة السياسية فى السودان،رسالة ماجستير،معهد الدراسات العربية ،القاهرة،١٩٩٥،ص ٩٤ .

(٢)محمد أحمد كرار:الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية ،الخرطوم، ص٨٣.

(٣)عبد الخالق محجوب :لمحات من تاريخ الحزب الشيوعى السودانى ،الخرطوم ،١٩٨٧،ص ص ١٢٤ـ ١٢٥.

(٤) اعترافات عبود أمام لجنة التحقيق التى حققت معه ومع أصحابه بعد قيام ثورة أكتوبر،مرجع سابق ،ص٢٦، ويؤيد محمد أحمد العوض صحة كلام عبود ، انظر :

Muhammad ,Ahmed Al-Awad :Sudan Defense Force Origin and Role, 1925-1955, Khartoum, 1985.p.107.

(٥) لمندوب جريدة (الفيجارو)الفرنسية ونشرته الصحف البريطانية.

به سودانيون وأننا خططنا له منذ ثلاثة أشهر وكنت على علم بذلك ، وأن العناصر الهدامة كانت تنظم لقيام انقلابها الخاص ، وكان من الضرورى إيقاف ذلك ثم كرر أنه لولا هذا الانقلاب لأصبح السودان مسرحا لنفس الأحداث والمأسى التى حدثت في لبنان ، وأنه يعتبر أن أغلبية السودانيين ضد الاتحاد مع مصر ولا تؤيد جمال عبد الناصر ، ثم ختم خليل حديثه بقوله أنه سيبقى فى الخرطوم وأنه على استعداد لأن يتعاون مع الحكومة الانقلابية إذا طلب منه ذلك " [١] ، ووصف البعض الانقلاب بأنه كان موجها ضد مصر دبره الغرب وأنصاره من القادة السودانيين [٢] ، ويذكر أبو القاسم حاج حمد :" أدرك حزب الأمة وحلفاؤه فى لندن وواشنطون أنهم يخوضون معركة خاسرة فى الاطار البرلمانى ، فرأوا تسليم البلاد إلى كبار ضباط الجيش السودانى " [٣] ، ويذكر البعض " إن حزب الأمة كان قد اكتشف أن عددا من نوابه فى البرلمان قد تم التأثير عليهم وكانوا سيصوتون ضد حكومته من أجل إقامة حكومة ائتلافية جديدة تعلن وحدة مصر والسودان من داخل البرلمان " [٤] ، كما أن الإئتلاف الوزاري بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بدأ في التصدع ، ونجح الاتحاديون في إقناع قيادة حزب الشعب الديمقراطي بحجب الثقة عن حكومة عبد الله خليل بعد افتتاح دورة البرلمان في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨،واثر التماطل الذي أبدته حكومة عبد الله خليل ومحاولتها تأجيل موعد بداية الدورة البرلمانية، هدد الأستاذ مبارك زروق زعيم المعارضة فى البرلمان السودانى بتسيير موكبا من النواب في يوم ١٧ نوفمبر واقتحام مبنى البرلمان وعقد دورته ويباشر إجراءات سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها [٥] ، ويذكر هولت " إن خليل أعتقد أن تسليم الحكم لعبود سيجعل الجيش السودانى يقف ضد تحالف الأحزاب مع عبد الناصر " [٦] .

---

(١)عبد الماجد أبو حسبو :مرجع سابق،ص ص ١٧١ـ ١٧٢.

(٢) Woodword, p.,Sudan 1898-1989,p.131.

(٣) محمد أبو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص ٣٦٩.

(٤) محمد حسن داؤد : مرجع سابق ص ٩٢.

(٥) كمال الدين عباس وانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، موقع الإنترنت /www.madarat.org/art/november

(٦) Holt ,Peter.M: A Modern History of the Sudan,London,1979,p.184

وعلى الرغم من كل الأسباب التى ذكرت لتسليم عبد الله خليل الحكم للعسكريين إلا أنها لم تكن الأسباب الحقيقية لانقلاب عبود ، ويرجح الباحث سببين رئيسيين لتسليم خليل الحكم إلى العسكريين :ـ

١ ـ دور الولايات المتحدة الأمريكية في إثارة الرعب في نفس خليل وتخويفه من جمال عبد الناصر ومن مصر ، وأن مصر تدبر لانقلاب عسكرى في السودان على وشك الوقوع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إيهام عبد الله خليل بأن الحزب الوطنى وحزب الشعب وعبد الناصر اتفقوا على أن يتم اتحاد مصر والسودان من داخل البرلمان والعمل على إسقاط حزب الأمة مما أثار الرعب في قلب خليل وقام على الفور بتسليم الحكم للعسكريين .

والدليل على صحة رأي الباحث أن دالاس وزير الخارجية الأمريكى كلف مساعده ويليام راونترى في إبريل ١٩٥٨ بإبلاغ توجيه سري إلى جميع سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجمهورية العربية المتحدة بأنه " لابد من عزل الجمهورية العربية المتحدة عن باقى العالم العربي ومحاربة القومية العربية ولهذا فإن ممثلى الولايات المتحدة عليهم أن ينشروا الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطرا مباشرا على كل الحكومات العربية ، كما أنه في الجمهوريات يمكن بث الخوف من ابتلاع القاهرة لهذه الجمهوريات " (١) ، وعلى الفور قام السفير الأمريكى في السودان ببث الخوف في قلب خليل من عبد الناصر ومحاولاته لإعداد انقلاب عسكري وشيك الوقوع في السودان هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن عبد الناصر استطاع أن يجمع شمل الحزب الوطنى وحزب الشعب لإسقاط حزب الأمة وإعلان وحدة مصر والسودان من داخل البرلمان السودانى(٢) كما أشارت الوثائق الأمريكية إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان " بأنه يجب أن نستمر فى الضغط على السودان ، بأن وضعها فى المستقبل كدولة مستقلة ذات سيادة مشكوك فيه إذا لم يتخذ إجراء لمنع الأنشطة التخريبية لمصر والشيوعية الدولية والتدخل المصرى" (٣) ، ولهذا أوهمت الولايات المتحدة الأمريكية عبد الله خليل بقرب حدوث انقلاب ضده فأسرع خليل بتسليم الحكم للفريق إبراهيم عبود ، ودليل آخر على صحة رأي الباحث مانشرته جريدة الميدان

---

(١) محمد حسنين هيكل :سنوات الغليان،مرجع سابق ص ٣١١ـ٣١٣ .

(٢) كما أكد خليل " أن الجيش السودانى هو الوحيد القادر على أن يواجه مصر " انظر : Holt , Peter. M :op . cit , p183.

(٣) Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special Operating Guidance ,Washington,September 25,1957.

وعلى الرغم من كل الأسباب التى ذكرت لتسليم عبد الله خليل الحكم للعسكريين إلا أنها لم تكن الأسباب الحقيقية لانقلاب عبود ، ويرجح الباحث سببين رئيسيين لتسليم خليل الحكم إلى العسكريين : ـ

١ ـ دور الولايات المتحدة الأمريكية في إثارة الرعب في نفس خليل وتخويفه من جمال عبد الناصر ومن مصر ، وأن مصر تدبر لانقلاب عسكرى في السودان على وشك الوقوع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إيهام عبد الله خليل بأن الحزب الوطنى وحزب الشعب وعبد الناصر اتفقوا على أن يتم اتحاد مصر والسودان من داخل البرلمان والعمل على إسقاط حزب الأمة مما أثار الرعب في قلب خليل وقام على الفور بتسليم الحكم للعسكريين .

والدليل على صحة رأي الباحث أن دالاس وزير الخارجية الأمريكى كلف مساعده ويليام راونترى في إبريل ١٩٥٨ بإبلاغ توجيه سري إلى جميع سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجمهورية العربية المتحدة بأنه " لابد من عزل الجمهورية العربية المتحدة عن باقى العالم العربي ومحاربة القومية العربية ولهذا فإن ممثلى الولايات المتحدة عليهم أن ينشروا الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطرا مباشرا على كل الحكومات العربية ، كما أنه في الجمهوريات يمكن بث الخوف من ابتلاع القاهرة لهذه الجمهوريات " (١) ، وعلى الفور قام السفير الأمريكى في السودان ببث الخوف في قلب خليل من عبد الناصر ومحاولاته لإعداد انقلاب عسكري وشيك الوقوع في السودان هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن عبد الناصر استطاع أن يجمع شمل الحزب الوطنى وحزب الشعب لإسقاط حزب الأمة وإعلان وحدة مصر والسودان من داخل البرلمان السودانى(٢) كما أشارت الوثائق الأمريكية إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان " بأنه يجب أن نستمر فى الضغط على السودان ، بأن وضعها فى المستقبل كدولة مستقلة ذات سيادة مشكوك فيه إذا لم يتخذ إجراء لمنع الأنشطة التخريبية لمصر والشيوعية الدولية والتدخل المصرى" (٣) ، ولهذا أوهمت الولايات المتحدة الأمريكية عبد الله خليل بقرب حدوث انقلاب ضده فأسرع خليل بتسليم الحكم للفريق إبراهيم عبود ، ودليل آخر على صحة رأي الباحث مانشرته جريدة الميدان

---

(١) محمد حسنين هيكل :سنوات الغليان،مرجع سابق ص ٣١١ـ٣١٣ .

(٢) كما أكد خليل " أن الجيش السودانى هو الوحيد القادر على أن يواجه مصر " انظر :

Holt , Peter. M :op . cit , p183.

(٣) Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special Operating Guidance ,Washington,September 25,1957.

قبل افتتاح البرلمان " افتحوا عيونكم جيدا الأمريكان يستعدون لتدبير الانقلاب المقبل فى السودان وهو ليس كانقلاب مصر وسوريا والعراق ولكنه انقلاب من نوع آخر انقلاب غير متشبع بالروح الوطنية " [١].

٢ - أما السبب الثانى فيرجع إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية فى محاولة إدخال السودان فى الأحلاف العسكرية وإقامة القواعد العسكرية فى السودان وبعد رفض السودان لمشروع ايزنهاور عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المعونة الأمريكية فقبلت الحكومة السودانية مشروعات التنمية والتعمير، ورفض البرلمان السودانى باقى شروط المعونة ، ولهذا أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تستطيع تحقيق أهدافها فى السودان عن طريق البرلمان السودانى ، ولهذا عملت أمريكا على حل البرلمان السودانى وعملت على تحريض خليل لتسليم الحكم للعسكريين للموافقة على كل شروط المعونة الأمريكية بالقوة وبدون الحاجة للبرلمان (بسبب سيطرة مصر علي البرلمان) وهذا ما فعله إبراهيم عبود فور استلام السلطة ، فقد قبل المعونة الأمريكية بكل شروطها حتى الشروط التى رفضها البرلمان ، ودليل على صحة رأى الباحث ما أكدته الصحف الأمريكية قبل تسليم الحكم للعسكريين حيث أشارت الصحف بأنه "عندما يتألف البرلمان السودانى ويعقد جلساته فإن الظروف قد تثبت أن للسيد خليل قوة تسنده وتقف وراء ظهره غير أعضاء البرلمان [٢] ، كما أكدت الصحف الأمريكية إلى " أن عبد الله خليل سيعتمد على الجيش دون البرلمان " [٣] فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن نواب البرلمان يؤيدون مصر ضد سياسة عبد الله خليل المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من أن الولايات المتحدة قامت برشوة الكثير من نواب البرلمان عن طريق وسطاء فقد صرفت فى يوم واحد عشرة آلاف جنية وذلك حتى لايعارض النواب المعونة ، وللوقوف ضد سيطرة مصر على البرلمان السودان . [٤]

كما يوجد دليل آخر على صحة رأى الباحث ما أكده السيد محمد صالح الشنقيطى رئيس البرلمان السودانى أمام لجنة التحقيق بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤عن أسباب انقلاب الفريق عبود وتسلم الحكم للعسكريين : " أن المعونة الأمريكية كانت بداية الأزمة السياسية فى السودان ، وكان ملاحظ وجود تدخل أجنبى فى

---

(١)جريدة الميدان بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣

(٢) محمد سليمان : اليسار السودانى في ١٠ سنوات ، ص ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٣) عبد العزيز محمد موسى : مرجع سابق ، ص ١٩.

(٤) السودان حقائق ووثائق ،نوفمبر ١٩٥٨،القاهرة ١٩٥٨،ص ص ١٠٩-١١٠، انظر أيضا : محمد أبو القاسم حاج حمد: مرجع سابق ، ص ٣٦٩

السودان بين أعضاء البرلمان وكان معروفا شراء النواب ، وبعد تقديم مشروع المعونة للبرلمان لاحظنا انعدام التعاون بين الحزبين الحاكمين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقرطى " [١] وأصبح الموقف داخل البرلمان السودانى فريق يؤيد مصر وفريق يؤيد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يؤكد على عبد الرحمن " أن حزب الأمة هو الذى قام بالانقلاب تنفيذاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية " [٢] .

كما أن خليل نفسه اشترك فى الجبهة الوطنية المعارضة للحكم العسكرى ، بل اكثر من هذا قام خليل بجولة بمعظم مدن السودان شمالا وجنوبا وشرقا وغربا وكان يحمل فى عربته عشرات الألوف من المنشورات كتبها الصديق المهدى رئيس الجبهة الوطنية موجها إلى الشعب السودانى ، دعا فيها المواطنين إلى ضم الصفوف وتنظيمها ومقاومة الحكم العسكرى بكل الوسائل لديهم والاستمرار لعمل شعبى كبير للإطاحة بنظام الفريق عبود بقوة الشعب مجتمعا [٣].

ويذكر أبو حسبو ذلك المعنى فيقول : " لقد كان الانقلاب أمريكياً لحما ودما فهم الذين خططوا له ونفذوه بواسطة رجلهم خليل فقد كان خليل رجل الأمريكان والغرب ولم يكن يخفى خليل هذا بل كان يفاخر به ويدافع عن موقفه "[٤] كما يؤكد ذلك أيضاً أحمد خير وزير الخارجية فى حكومة عبود بأن " الولايات المتحدة الأمريكية هى التى دبرت انقلاب عبود " [٥] .

وبعد ثلاث سنوات من تسلم المجلس العسكرى الحكم فى السودان أقام الفريق عبود برلمانا سودانيا تحت اسم (المجلس المركزى) وتكون من ٧٢ عضوا بعضهم بالانتخاب وبعضهم بالتعيين ، كان نظام عبود العسكرى فى حاجة ماسة لتأييد المؤسسة التقليدية لكى يكتسب مسحة من الشرعية لعمل برلمان ، وتتشكل الجمعية المركزية ، عن طريق إجراء انتخابات على ثلاث درجات ، إذ تنتخب أولا مجالس محلية انتخابا مباشراً ،وهذه بدورها تنتج مندوبين عنها إلى لجنة المقاطعة ، ثم ترسل كل لجنة مقاطعة ستة مندوبين إلى اللجنة المركزية ليصبح عددهم ٥٤ مندوبا عن المقاطعات يضاف إليهم ١٨ عضوا يعينهم الرئيس ، كما يشترك فيها الوزراء ، وقد أكد تشكيل الجمعية أن الذين فازوا

---

(١) اعترافات رئيس مجلس النواب ووزير الداخلية السودانى أمام لجنة التحقيق بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ فى أسباب الانقلاب العسكرى فى نوفمبر ١٩٥٨ ،مرجع سابق،ص٣١.

(٢)على عبد الرحمن : مقابلات الحركة الوطنية ، ص ص ٣٠ ــ ٣٢.

(٣) أمين التوم: مرجع سابق ،ص ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٤) عبد الماجد أبو حسبو :مرجع سابق ،ص ١٧٣

(٥) بشير محمد سعيد : أحمد خير(عطاؤه وبذلة فى خدمة السودان) من وثائق لجنة الاحتفال باليوبيل الذهبى لمؤتمر الخريجين ،الخرطوم ،١٩٨٨،ص٥٧.

بالانتخابات أو عينوا معظمهم من قادة القبائل والزعامات الدينية ، وكبار التجار وكبار المديرين ، وقد توزع ال٧٢ عضو المنتخبين والمعينين من قادة قبليين ودينيين ومديرين وتجار وفلاحين [١] .

وهكذا كانت جمعية المجلس الوطنى أو المجلس المركزى[٢] فى ظل الحكم العسكرى تمثل المؤسسة التقليدية بدرجة كبيرة مما مثلت برلمانات ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، (وفشل النظام العسكرى فى كسب تأييد قادة اتحادات العمال أو الطلبة والتى ظلت تعلن معارضتها للنظام) ، وكان من بين أعضاء هذا المجلس ١٢ عضوا من حزب الأمة ، أما الختمية والاتحاديون فقد كانوا يشكلون ٤٦ عضوا ، من بينهم يحيى الفضلى ، كما شارك بعض أعضاء الأحزاب السودانية الأخرى فى المجلس المركزى ،[٣] كما يتضح من خطاب الفريق عبود أمام المجلس المركزى أن من أهداف المجلس هو الدفاع عن حقوق الشعب السودانى ، والمحافظة على وحدة الشعب السودانى وتضامنه ، وصياغة التشريعات [٤] .

ويتضح من خلال جلسات المجلس المركزى أن أعضاء المجلس كانوا يعملون على إنهاء جميع الخلافات بين السودان وجميع الدول العربية وبخاصة مصر التى أظهر المجلس روحاً طيبة تجاهها ، وإقامة علاقات طيبة مع مصر ، والعمل من أجل إزالة أي خلاف بين مصر والسودان [٥] ، وأشاد أعضاء حزب الشعب اليمقراطى داخل المجلس المركزى بقادة انقلاب ١٧ نوفمبر لإزالة الجفوة المفتعلة مع مصر [٦] ، أما عن بيان الفريق عبود بعد الانقلاب والذى أشاد به أعضاء حزب الشعب لإزالة الجفوة المفتعلة مع مصر وجاء فيه : " كلكم بعرف ويعلم تماماً ما وصلت إليه حالة البلاد من سوء وفوضى وعدم

---

(١) غادة محمد الطنطاوى : القبلية وأثرها على النظام السياسى فى السودان من٥٦ ــ ١٩٨٩، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤،ص١٢١

(٢) بعد قيام الانقلاب العسكري ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ اصدر مجلسه الأعلى قراراً لتشكيل لجنة تسمى لجنة التطورات الدستورية وأوكل لها مهمة الدراسة لإدخال نظام الانتخاب النسبي فى تشكيل المجالس وتقديم التوصيات اللازمة لتكوين مجلس مركزى في يناير ١٩٦٢ قدمت اللجنة تقرير بقيام مجلس مركزي على مستوى قومي تكون له سلطات تشريعية ، انظر : جمهورية السودان : وثائق المجلس الوطنى تاريخ المجلس الوطنى ــ تاريخ إنشاء البرلمان السودانى ــ ٢٠٠١، مدخل وموقع شبكة الإنترنت

WWW.SUDAN- PARLIAMENT/ORG.

(٣) تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان ،ص ٥٧

(٤) هنرى رياض : موجز تاريخ السلطة التشريعية فى السودان ، ص ٧٣ .

(٥) مضابط المجلس المركزى ،الدورة الأولى بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٣، انظر أيضا : محضر نقاش بين الباحث والأستاذ أحمد خير بمنزله بحي الرياض بجوار مطار الخرطوم بتاريخ ١٩٨٩/١/١٠ .

(٦)محمد حسن داؤد : مرجع سابق ص ٩٢

استقرار للفرد والمجموعة وقد امتدت هذه الفوضى فى أجهزة الحكم والمرافق العامة بدون استثناء ، كل هذا يرجع أولاً وأخيراً إلى ما تعانيه البلاد من الأزمات السياسية القائمة بين الأحزاب جميعاً ، كل يريد الكسب لنفسه بشتى الطرق والأساليب المشروعة منها وغير المشروعة ، وباستخدام بعض الصحف والاتصال بالسفارات الأجنبية ، وكل ذلك ليس حباً فى إصلاح السودان ، وحفظ استقلاله وتقدمه ، ولا رغبة فى صالح الشعب المفتقر للقوت الضرورى ، ولكنه جرياً شديداً وراء كراسى الحكم والنفوذ والسيطرة على موارد الدولة إمكانيتها .وقد طال وكثر ذلك ، وصبرنا على تلك الحكومات الحزبية حكومة تلو الأخرى آملين أن تتحسن الأحوال ويسود الاستقرار ... ولكن مع الأسف لم تزد الحالة الأ سوءا على سوء ، كما وأنه يطيب لى أن أوكد بأن السودان الحر المستقل سيبنى علاقاته مع جميع الدول العربية عامة والعربية الشقيقة خاصة على أساس من الاحترام والود وتبادل المنفعة . أما شقيقتنا الجمهورية العربية المتحدة فسنعمل جاهدين لتحسين العلاقات ، وحل جميع المسائل المعلقة وازالة الجفوة المفتعلة التى كانت تسود البلدين الشقيقين " [١] ، كما أعلن أحمد خير وزير الخارجية فى حكومة عبود : " أنه سوف يعمل على تقوية العلاقات بين السودان والدول الأفريقية والدول العربية وخاصة تحسين العلاقات مع مصر " ، وقد تم اختيار اللواء عوض عبد الرحمن رئيسا للمجلس المركزى [٢] .

وكانت نقطة الخلاف بين مصر والحكم العسكرى هو موضوع اليمن حيث لم يوافق المجلس على السماح للطائرات المصرية للعبور فوق الأراضي السودانية أو بالهبوط فى بورت سودان لمساعدة الثوار فى جنوب اليمن بينما فتحوا ميناء المدينة لقطع الأسطول البريطانى ، وسمحوا للطائرات البريطانية بالتزود بالوقود والتموين ، وهى متجهة لضرب الثوار فى اليمن [٣] .

ويرى الباحث أن موقفاً واحدة جمع بين الحكومات المدنية والعسكرية ضد مصر - وهو موضوع اليمن - معارضين تدخل مصر فى شئون اليمن الداخلية ، وعلى الرغم من أن موضوع مياه النيل وحد الكثير من نواب برلمان الحكومات المدنية ضد مصر .

---

(١) بشير محمد سعيد: المرجع السابق ص ص ٧٨ـ ٨٠.

(٢)
Holt ,Peter. M: A History of The Sudan From the Coming of Islam to the Present Day,London,1989,p.171.

(٣) مضابط المجلس المركزى إجراءات الدورة الأولى بتاريخ ١١/١/ ١٩٦٤.

على الرغم من أن أزمة الحدود أثرت على الانتخابات البرلمانية إلا أنها لم تثار في أثناء الحكم العسكري . وفى عام ١٩٦١ تكونت الجبهة الوطنية من الأحزاب المعارضة للحكم العسكرى ، برئاسة الصديق المهدى ، وانضم إلي الجبهة الوطنية الإخوان المسلمون بقيادة الدكتور الترابي ، كما انضم عبد الله خليل وإسماعيل الأزهري وبعض الأعضاء من الحزب الوطنى الاتحادى ، ومن حزب الأمة للجبهة الوطنية للعمل من أجل إنهاء الحكم العسكرى ومعارضته (١) ، كما كانت الجبهة ترسل المذكرة تلو الأخرى للفريق عبود تنتقد نظام الحكم العسكرى ، وتطالبه بإعادة الحكم للشعب ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين ،وإلغاء قانون الطوارئ ،وإقامة حكومة مدنية تمثل كافة الاتجاهات السياسية ، وأن يتفرغ الجيش لمهمته الأساسية وهى حماية البلاد (٢) ، كما انضم للجبهة الوطنية الكثير من الأعضاء من نواب الجنوب الذين رفضوا الاشتراك فى المجلس العسكرى وشاركوا فى الانتخابات البرلمانية فىعام١٩٦٨ فقد هاجم نواب الجنوب فى البرلمان الحكومات العسكرية وتأييد مصر لها (٣)، كما هاجم وزير الصناعة الجنوبى الحكم العسكرى فى الجلسة الخامسة فى الدورة الأولى فى١٩ من يونيو ١٩٦٨ " بأن الحكم العسكرى للسودان فتح المعتقلات ومارس الإعدام وأنهى الديمقراطية البرلمانية " (٤) ، ويتهم الكثير الحكومات العسكرية التى حكمت السودان بأنها هى التى حالت دون إيجاد حل سياسى لمشكلة الجنوب وعقدتها (٥) ، حتى اتخذت أبعادها الحالية وأصبحت مشكلة السودان الأولى (٦) ، على الرغم من أنه فى عهد جعفر نميرى هدأت الأحوال نسبياً فى الجنوب بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا التى منحت الجنوب فترة من الاستقرار (٧) .

---

(١) رفض الإخوان المسلمون الاشتراك فى المجلس االمركزى ، وقام المراقب العام للإخوان فى السودان بالاشتراك فى محاولات انقلاب ضد عبود .انظر :حيدر طه :الإخوان والعسكر ،القاهرة ،١٩٩٣،ص٢٦،انظر أيضا:

Beshir,M.O:Revolution and Nationalism in the Sudan,london1974,p186.

(٢)مذكرة الجبهة الوطنية إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .

(٣) فقد أدت هزيمة إسرائيل لمصر والعرب فى ١٩٦٧ إلى شعور العرب بالمرارة واليأس، كما أدت إلى تعقيد الموقف بالنسبة للجنوب ، أنظر يوسف كرم: مرجع سابق ، ص ١٧٢.

(٤) محاضر الجمعية التأسيسية ، الدورة الأولى ،الجلسة رقم٥،بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٩.

(٥) وبعد الهجوم الذى قامت به المعارضة فى الجنوب على مدينة واو فى يناير ١٩٦٤، طالب بعض الأعضاء بإنشاء المزيد من المعاهد الإسلامية فى الجنوب ، كما طالب البعض بإرسال العديد من الطلاب إلى الأزهر ، وعارض الكثير من أعضاءالجنوب سياسة الحكومة فى الجنوب ، جلسة رقم ٤٣ للمجلس المركزى ، بتاريخ ١٩٦٤/٧/٨.

(٦) الصادق المهدى:تحديات التسعينيات ،القاهرة ،١٩٩٠ ص ١٧٤،أنظر أيضا: عبد العزيز حسين الصاوى : حوارات الهوية والوحدة الوطنية فى السودان ، القاهرة ١٩٩٤، ص ٩٩ .

(٧) EL NUEVO SUDAN / www. Sudan . net / government / biography

ـ انقلاب العقيد جعفر نميرى عام ١٩٦٩ :

استيقظ الشعب السودانى فى صباح يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩على صوت المارشات العسكرية فى المذياع، ثم سمعوا المذيع ينوه إلى أن العقيد جعفر محمد نميرى سوف يذيع عليكم بيانا هاما ، وأذاع جعفـر نميـرى بيان الانقلاب الأول ، ثم أذاع بابكر عوض الله بيانا باسم رئيس الوزراء أعلن فيـه سياسـات حكومتـه ووزارته ، ثم أذاع الرائد فاروق عثمان بيانا لقوات الشعب المسلحة يوضح لهم فيـه أهـداف الحركـة ، وبدأت حملة اعتقالات واسعة شملت قيادات الأحزاب السياسية مثل إسماعيل الأزهـرى ومحمـد أحمـد محجوب رئيس الوزراء ووضعوا فى الإقامة الجبرية ، وبإصرار من السيد بابكرعوض الله (أول رئـيس للبرلمان السودانى) نقل الأزهرى لسجن كوبر[١] ، أما الصادق المهدى فقد بقى محتميا بقبة الأمام المهدى ولم يقترب منه أحد ، وأخذت القيادات خارج العاصمة تذيع برقيات التأييد ، مثل السـيد محمـد عثمـان الميرغنى الذى أصدر بيانا يؤيد فيه الحركة [٢] .

وأعلن نميرى " أن تاريخ السودان ملئ بالكوارث وأن أهداف الأحـزاب السياسـية أهـداف ودوافـع شخصية وأنانية " [٣] ، وهكذا استطاعت حركة ٢٥ مايو أن تسيطر على السودان بواسطة انقلاب عسكرى ، ويذكر محمد أحمد كرار أن " للسفارة المصرية دور هام فى تسهيل مهمة جعفر نميرى وأعوانـه علـى الانقلاب " [٤] كما اتهم محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء السودانى الرئيس جمال عبد الناصر بأنه وراء انقـلاب جعفـر نميـرى [٥] ، وهـذا مـا أكـده الأسـتاذ محمـود الفضـلى وبـابكر قبـانى للباحث [٦] .

---

(١) انقلب بابكر على الأزهري وشارك نميرى فى انقلاب مايو ١٩٦٩، حتى أصبح رئيسا للوزراء وعن دوره فى انقلاب مايو ١٩٦٩.انظر:
EL NUEVO SUDAN / www. Sudan . net / government / biography

(٢) عن انقلاب مايو١٩٦٩، انظر :محمد سيد أحمد :أيام نميرى ،الخرطوم ١٩٨٧،ص ١٢، انظر أيضا :
Edgar, O.Balance: op.cit,pp.102- 105.

(٣) محمد أحمد كرار :مرجع سابق ،ص٦٣.

(٤) حسن مكى محمد أحمد:الحركة الطلابية السودانية بين الأمس واليوم،الخرطوم ١٩٨٧، ص٢٦.

(٥) Edgar, O.Balance : op. cit,p.103.

(٦) محضر نقاش بين الباحث ومجموعة من أعضاء حزب الأشقاء والحزب الوطنى الاتحادى منهم عبد الـرحيم الحسـيني وبابكر قباني ومحمود الفضلى بأم درمان بتاريخ ١٩٨٩/١/١وفى ١٩٨٩/١/٧.

ويذكر حسن عوض الله وزير الداخلية فى حكومة محمد أحمد محجوب قبل مايو ١٩٦٩ : " بأنه رفع تقريراً للأزهرى عن تنظيم الضباط الأحرار فى السودان ومحاولة الأعداد للانقلاب ، واتضح للأزهرى تدخل القوى الحاكمة بمصر فى الأعداد للانقلاب ، واعتقد الأزهرى أن اتصالا عاجلا وسريعا بجمال عبد الناصر قد يكشف الخطة ويؤدى لتدخله للعدول عن المضى فى التدبير ، وبتاريخ ٢١ مايو أرسل الأزهرى الأستاذ صالح محمد المبعوث الشخصى للرئيس إسماعيل الأزهرى لمقابلة عبد الناصر ليتدارك الموقف بكف رجالة عن المضى فى المخطط المرسوم بعد أن تم كشفه ، وكان يجد الطريق سهلا فى كل مرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر لكن فى هذه المرة وجد الطريق مسدودا ولاقى لونا من المماطلة الى أن حل يوم ٢٥ مايو فأعيد للخرطوم معتقلا سياسيا " [١] .

وأعلنت حكومة الانقلاب الجديدة عن التزامها بتأييد القضية الفلسطينية ، وبإقامة العلاقات بين السودان ومصر على أسس روابط الإخاء والوحدة ، وكان السيد بابكر عوض الله رئيس الوزراء من المؤيدين لمصر ، ومن مؤيدى الشرق ضد الغرب [٢] ، وكان موقف الرئيس عبد الناصر ، من كلا الانقلابين اللذين حدثا فى السودان فى مايو١٩٦٩ وليبيا أوائل سبتمبر ١٩٦٩ يتسم بسرية التأييد وتقديم العون لإتمام نجاح الحركتين [٣] .

ويرجح الباحث أن سبب تأييد عبد الناصر ، وتقديم العون للانقلابات العسكرية فى الدول العربية ما أكده هيكل من أنه " بعدما وضع القادة العرب خطة للقضاء على إسرائيل فى مؤتمر الدار البيضاء ، أخبر الرئيس اليوغسلافى تيتو عبد الناصر بهذه الخطة ، وأن هذه الخطة وصلته من ثلاثة مصادر منها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فاندهش عبد الناصر " [٤] ولهذا عمل الرئيس جمال عبد الناصر على إقامة حكومات عسكرية فى الدول العربية تكون تابعة له ، ودليل على صحة رأى الباحث ما أكده الرئيس الراحل محمد أنور السادات أمام الشعب السودانى " أن ثورة ٢٥مايو ١٩٦٩جاءت ضربة حاسمة لمخططات الاستعمار التي كانت تريد أن تحتوينا فى هذه المعركة التى نعيشها اليوم ، وظنوا أنهم يستطيعون أن ينفردوا بنا بعد أن يقيموا أنظمة من حولنا تأتمر بأوامرها ،وتلتها بعد ذلك ثورة أول سبتمبر فى ليبيا فقلبت مخططات العدو رأسا على عقب " [٥] ، ودليل على صحة رأى الباحث أيضا ما قاله نميرى " إن عبد الناصر قال له ثورة السودان أعطتنى قوة وعزيمة ومنحتنى أملا وثقة " [٦] .

---

(١) مصطفى محمد الحسن : رجال ومواقف فى الحركة الوطنية ، الخرطوم ١٩٨٧،ص ص ٤٩ ـ ٥٠ .

(٢) أبيل ألير : مرجع سابق ،القاهرة ١٩٩٢، ص ٤٤.

(٣) حسن أبو طالب وآخرين:مصر والعرب ، ١٩٦٧ـ ١٩٨٢،القاهرة ١٩٨٤،ص ٢٥.

(٤)محمد حسنين هيكل :الانفجار،مرجع سابق ، ص٣١٤.

(٥) خطاب الرئيس الراحل أنور السادات أمام الشعب السودانىفى١٩٧١/٣/٢٨، القاهرة١٩٨٠ .

(٦) محمد حسن داؤد : مرجع سابق ، ص ١١٢ .

وفى أعقاب قيام انقلاب مايو ١٩٦٩حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتى استقطاب نظام مايو لحماية مصالحهم فى المنطقة [١] ، ويذكر أبيل ألير " بأن الحكومة الجديدة قد أعلنت التزامها بتأييد القضية الفلسطينية ، وبتحرير جنوب أفريقيا ، وبإقامة العلاقة بين مصر والسودان على أسس روابط الإخاء والوحدة ، وفتحت صفحة جديدة مع أوربا الشرقية باعترافها بحكومة ألمانيا الشرقية ، وإنشاء العلاقات الدبلوماسية معها " [٢] .

وهكذا ارتبطت حركة ٢٥مايو بالمعسكر الشرقى أول الأمر ، وانتهى الأمر بالتحول للمعسكر الغربى وأصبحت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية [٣] ، كما كانت توجد علاقة بين جهاز المخابرات المركزية الأمريكية والرئيس جعفر نميرى [٤] ، خاصة بعد قرار السادات بإنهاء مهمة الخبراء السوفييت فى يوليو ١٩٧٢ [٥] ، كما انحاز نظام مايو فى الأول للمعسكر الشرقى وفى آخر عهده للمعسكر الغربى مما أتاح له ضمن عوامل أخرى أن يحصل على قروض كبيرة أثقل البلاد بدين خاص بلغ ٩٠ مليار دولار ولم يستغل بطريقة رشيدة فتراكمت الديون [٦] .

واتهمت الحكومة العسكرية الجديدة إسماعيل الأزهرى بالعديد من التهم منها أنه أثرى من وراء منصبه رئيسا لمجلس السيادة إلى الحد الذى أتاح له ارتداء البدل الشاركسكينى البيضاء ، وتشييد الطابق الثالث بمنزله فى أم درمان ، وصدرت الأوامر باعتقال الأزهري اتقاء لشعبيته الكاسحة [٧] ، واطلع الباحث على عدد من الوثائق تدل على براءة إسماعيل الأزهري من هذه التهم ، وأن هذه البدل كانت هدية من أصدقائه المصريين والسودانيين المقيمين فى مصر ، كما أن عددا من المقاولين من أعضاء الحزب الوطنى تطوعوا من مالهم الخاص ببناء الدور الثالث [٨] .

---

(١) أبو المعالى عبد الرحمن : السودان من انقلاب النميرى حتى انقلاب البشير (وثائق المعارضة السودانية) القاهرة،١٩٩٤ ص ٩٧.

(٢) أبيل ألير : مرجع سابق ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٤٤.

(٣) التيجانى حسين دفع السيد : الفيضان ــ الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس وإبريل ١٩٨٥ـــ الخرطوم ، ١٩٨٥، ص ٣١.

(٤) عن اتصالات الرئيس السودانى محمد جعفر نميرى بالمخابرات المركزية الأمريكية ، انظر :سامى الرزاز: الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية،القاهرة ١٩٩٠،ص ص ٣٣ــ٣٤.

(٥) جمال على زهران : السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ــ ١٩٨١،القاهرة ١٩٨٧ ، ص٣٨.

(٦) منشورات حزب الأمة ، وثائق المؤتمر الرابع ، أسمرا ٣٠ يناير ١٩٩٨.

(٧) يوسف الشريف :السودان وأهل السودان ،القاهرة ١٩٩٦،ص ص ٢٧ــ ٢٩.

(٨) خطاب من إسماعيل الأزهرى لأحد أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى لطلب سلفة منه فى عام ١٩٦٣،مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .

وفى صباح يوم ٢٥ مايو أخذت الدبابات تحاصر بيت الأزهرى الذى عكف على تلاوة القران الكريم وتم اعتقاله ونقل إلى سجن كوبر مع خضر حمد ، وأمضى الأزهرى أيامه فى السجن فى الصلاة وتلاوة القرآن ، ثم فى مراجعة خرائط السودان التى حملها معه مدققا على الحدود مع كل دولة مجاورة وأيضا الاطلاع على معلومات تتعلق بالثروة المعدنية والحيوانية فى السودان ، وفى يوم ١٩أغسطس ١٩٦٩ ابلغ إسماعيل الأزهرى بوفاة شقيقة على الأزهرى وسمح له بتشييع الجنازة [(١)] . وفى أثناء تقبل العزاء أصيب بنوبة قلبية ونقل إلى مستشفى الخرطوم للعلاج وطلبت أسرته من المسؤولين إرساله إلى القاهرة أو إلى لندن للعلاج ، ولكن مسؤولا كبيرا رفض ذلك وطلب أن يعامل كغيره من المرضى[(٢)] ، ووضع داخل المستشفى وشددت الحراسة وشددت الأوامر بعدم السماح لأحد بالدخول عليه ، ونفذت بنصها حيث منع نجله الوحيد محمد إسماعيل الأزهرى من الدخول إليه ، وظل الطفل مصرا على الدخول لرؤية أبيه فى اللحظات الأخيرة ، ولكن الأوامر جاءت بمنع ابنه من رؤية أبيه ولمح الأزهري طفله الحزين ومحاولاته المستميتة للدخول ليرى أباه فلوح له بيده مشيرا إليه بالعودة ، واشتدت الأزمة على الأزهري وحدثت له نوبة مرة أخرى ونفدت أنبوبة الأكسجين أيضا ورغم أن الأزهري لم يتحدث ولم ينطق إلا أنه رفع إصبعه دلالة على أنه يتلو الشهادة وعندما أكملها استرخت يده وهدأت نفسه وأغمض جفنه وأسلم الروح إلى الله سبحانه وتعالى ،وانطلقت صرخة زلزلت الخرطوم من أقصاها إلى أقصاها ، وانطلقت صرخة من جميع حجرات وعنابر المستشفى وانطلقت كالقذيفة فى الشوارع والميادين وبعد دقائق كانت كل أسرة قد عرفت أن الأزهري قد مات ، ورغم السرعة الشديدة التى اتخذت لنقله من سيارة إسعاف من المستشفى إلى منزله بأم درمان فإن المستشفى بأكملها كانت أمام حجرته واكتظ شارع المستشفى ، ثم اندفع المواطنون الى أم درمان ، وكانت وفاته فاجعة قومية هزت السودان كلها ، وتحولت العاصمة إلى مدينة الأحزان وصدم النبأ كل السودانيين وأخذت الجموع تتحرك من الأقاليم إلى العاصمة ، وشارك الآلاف فى تشييع جنازة الأزهري ، وخشى مجلس قيادة الثورة من تحول موكب التشييع

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن : كيف مات الأزهري ، الخرطوم ، ١٩٨٨، ص ٨ .

(٢) وكان الذى رفض علاج الأزهري هو بابكر عوض الله وكان بابكر قبل ذلك لا يعرفه أحد وكان يعمل قاضيا فى الأبيض فى غرب السودان حتى رشحه الأزهري فى عام ١٩٥٣ ليكون أول رئيس لأول برلمان سودانى ، كما استقبله إسماعيل الأزهري بنفسه فى محطة السكة الحديد تكريما لمكانته كأول رئيس للبرلمان السودانى، انظر: نفس المرجع ، ص ١٥، انظر أيضا :

Woodward,P. :Condominium and Sudanese Nationalism,Lodon,1979.p176

الى مظاهرة شعبية ضد نظام مايو فتم تجهيز طائرة هليكوبتر أخذت تجوب العاصمة ، وكانت الهتافات تعلو ضد نظام مايو وانتظر الجميع كلمة واحدة من محمد عثمان الميرغنى للقضاء على النظام الجديد ، ولكن السيد محمد عثمان الميرغنى خشى لحظتها من الصدام والدم والضحايا [١] .

ويعتبر الكثير من رواد الحركة الوطنية ونواب البرلمان السودانى (من برلمان ١٩٥٣وحتى برلمان ١٩٦٨) ومنهم الشريف زين العابدين الهندى عضو البرلمان السودانى عام ١٩٦٨ عن دائرة سنار أن يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩ هو يوم مشئوم فى تاريخ السودان (٢) ، وعرف أول برلمان بعد انقلاب جعفر نميرى فى مايو عام ١٩٦٩ بمجلس الشعب القومي [٣] .

وانتهت هذه الفترة الزمنية ١٩٥٦ـ ١٩٦٩التى بدأت بالحكم البرلمانى وانتهت بانقلاب نميرى إلى تحقيق تعاون وثيق بين مصر والسودان أدى الى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادى بين البلدين وإقامة برلمان وادى النيل [٤] .

وهكذا شهد الحكم البرلمانى للسودان العديد من الأزمات بين مصر والسودان وكانت هذه الأزمات أزمات مفتعلة لسوء العلاقات بين البلدين فى فترة الحكم البرلمانى ، وسرعان ما تنتهى مع تحسن العلاقات فى فترة الحكم العسكرى للسودان وانتهى الأمر بالتقاء البرلمان المصرى [٥] ، مع البرلمان السودانى وعقد المؤتمر المشترك لمجلسي الشعب المصرى والسودانى دورته الأولى بالقاهرة بين ٢٤ إلى ٣١ أكتوبر ١٩٧٧ بناء على مبادرة من مجلس الشعب فى كل من مصر والسودان ، وجاء هذا المؤتمر

---

(١) محمد سعيد محمد الحسن : المرجع السابق ، ص ص ١٧ـ٢٤.

(٢) زين العابدين الشريف الهندى : قضايا سودانية ، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٩٩.

(٣) أما البرلمان السودانى الحالي هو المجلس الوطني الثالث وهو أول برلمان يتم انتخابه فى ظل دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨ ، وقد تم انتخاب هذا المجلس في نهاية عام ٢٠٠٠ ، جمهورية السودان : المجلس الوطني السوداني الوثائق التشريعية،٢٠٠١.

(٤) عادل رضا : برلمان وادى النيل ــ أمن قومى واحد لوادى النيل ــ مجلة وادى النيل،العدد الثالث، إبريل، ١٩٨٥ ، أنظر أيضا : إسامة غيث :التكامل الاقتصادى (دراسة تطبيقية للتكامل المصرى السودانى)القاهرة، ١٩٧٧، ص ٧١.

(٥) فى سنة ١٩٥٧كان البرلمان المصرى يطلق علية مجلس الأمة وبعد الدستور الدائم أطلق علية مجلس الشعب ، انظر:جلال السيد وآخرين : البرلمان المصرى ، القاهرة ١٩٨٤،ص٢٠.

فى توافق كامل فى أهداف منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين البلدين [١] ، كما أنشي بموجبه اتفاقية الدفاع المشترك للبلدين الموقعة فى ١٥ يوليو ١٩٧٦ [٢]، وقد أضافت هذه الاتفاقية بعدا جديدا إلـى منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى إذ امتدت تجربة التكامل بين البلدين ، إلى المجال العسـكرى ، لتعزيز أمن وسلامة البلدين ويضم مجلس الدفاع المشترك وزراء الخارجية والحربية فى البلـدين ويعمـل على وضع الأسس والمبادئ العامة بين البلدين فى كافة المجالات [٣] .

---

(١) وعن لقاءات القمة المصرية السودانية لمنهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى ، ومجـالات التكامـل بـين مصـر والسودان ، انظر : شوقى الجمل وآخرين : التكامل المصرى السودانى ، المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ، ١٩٨٣، ص ص ١٨٤ ــ ١٩٠ .

(٢) وعن مجلس الفاع المشترك ، انظر : نفس المرجع ، ص ٢٣٦ .

(٢) محسن أحمد محمود : التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠، ص ١٨٣.

الخاتمـــــــــــة

تأثر موقف البرلمان السودانى من مصر وقضاياها بالأحداث الداخلية والخارجية التى تعرضت لها مصر ، أو شهدتها العلاقة بين البلدين ، أو نتجت عن صلاتها بالقوى الكبرى . وإذا كانت نظرة البرلمان السودانى لمصر قبل الاستقلال تتلخص فى محاولة الاستعانة بها ،لإخراج الإنجليز من السودان ، وإذا كان نواب البرلمان ينظرون لمصر لتخلصهم من السيطرة البريطانية ، فإن هذا ما فعلته مصر وسخرت له كل إمكانيتها ، لإخراج الإنجليز من السودان بأي شكل وبأي طريقة ، بل وبأسرع الطرق ، حتى وإن أدى ذلك لخروج الإنجليز من السودان قبل مصر . ودخلت مصر فى مفاوضات مع الجانب البريطانى لعدم فصل جنوب السودان عن الشمال ، وتحقيق وحدة وادى النيل ، واستخدمت مصر كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، للتأثير على الحملة الانتخابية ، لدفع البلاد إلى الاتجاه الذى تريده وهو وحدة وادى النيل ، ولكن بريطانيا انتهزت فرصة الأحداث الداخلية فى مصر ، وعملت على التقرب للحزب الوطنى الاتحادى، مما أدى إلى التباعد بين مصر والحزب الوطنى الاتحادى ، وانتهى الأمر بتحول الأزهرى إلى صف الاستقلاليين ، وإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السودانى ، فعملت مصر على سحب الثقة من حكومة الأزهرى داخل البرلمان ، فسقطت حكومة الحزب الوطنى الاتحادى .

كان تحول التأييد الأمريكي من مصر إلى بريطانيا تجاه قضية السودان ــ بسبب تحول مصر للمعسكر الشرقى ــ سببا مباشرا فى استقلال السودان عن مصر .

وكما استخدمت بريطانيا البرلمان السودانى فى الضغط على مصر قبل الاستقلال من خلال النواب وخاصة أحزاب المعارضة لتكرار الأسئلة البرلمانية حول مياه النيل والعملة حتى تكون الحكومة مجبرة على اتخاذ موقف ضد مصر، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الأسلوب بعد الاستقلال وذلك لعدم تأييد مصر داخل البرلمان ، ولوجود حالة من العداء تجاه مصر من جانب نواب البرلمان .

وعلى الرغم من محاولات الخارجية البريطانية للاهتمام بتقوية الروابط بين البرلمان البريطانى والبرلمان السودانى إلا أن مصر نجحت فى إضعاف هذه الرابطة ؟ كما نجحت فى السيطرة على البرلمان السودانى .

ولقد أدى التقارب بين مصر والحزب الشيوعي السودانى إلى وقوف ممثل الجبهة المعادية للاستعمار بجانب مصر داخل البرلمان السودانى ، مما أدى إلى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية ، ولهذا عملت الولايات الأمريكية على تدعيم الاتجاه الديني للسودان ، لمواجهة الشيوعية ولتقلص العوامل التى يمكن أن تسهل دخول الشيوعية للسودان وأفريقيا .

ويتضح لنا من خلال هذه الدراسة أيضا أنه فى خلال فترة الحكم البرلمانى للسودان شهدت هذه الفترة العديد من الأزمات فى العلاقات بين مصر والسودان ، وكيف أثرت على موقف البرلمان السودانى من مصر ، على عكس فترة الحكم العسكرى للسودان حيث شهد تحسنا ملحوظا فى العلاقات بين البلدين نتيجة تشابه أنظمة الحكم فى البلدين ، كما أن مصر أثناء الحكم البرلمانى تعاملت مع العديد من الاتجاهات

الحاكمة فى السودان مما أثر ذلك على العلاقات بين البلدين ، وذلك على عكس الحكم العسكرى الذى تعاملت فيه مصر مع جهة واحدة مما سهل تحسين العلاقات بين البلدين وإنهاء الجفوة المفتعلة ، كما أشار بذلك الفريق عبود .

وكان نواب الختمية هم أقرب الكتل لمصر داخل البرلمان السودانى ، وبعد استقلال السودان والتباعد بين الحزب الوطنى الاتحادى ومصر ، أقام السيد على الميرغنى حزب الشعب الديمقراطى ، ليكون الواجهة السياسية لطائفة الختمية بدلا من الحزب الوطنى الاتحادى واختار لرئاسته السيد على عبد الرحمن، وكان حزب الأمة يتهم حزب الشعب شريكه فى الحكم بأنه لا يصر على البقاء فى الحكم إلا لخدمة المصالح المصرية فقط ، ويأتى نواب الحزب الوطنى الاتحادى بعد نواب الختمية ، وكان معظم الخلافات بينهم وبين نواب حزب الشعب خلافات شخصية ، لكن داخل البرلمان يقفون صفاً واحداً مع مصر ، كما كان نواب الجبهة المعادية للاستعمار أيضا من أقرب الكتل لمصر داخل البرلمان السودانى ، وكان نواب حزب الأمة من أشد الكتل معارضة لمصر داخل البرلمان السودانى، وكان نواب حزب الشعب الديمقراطى يتهمون نواب حزب الأمة بأنهم يعملون لخدمة المصالح البريطانية والأمريكية ، أما الكتلة الجنوبية فكانت تتأرجح فى ولائها تارة مع مصر وتارة مع حزب الأمة . أما عن موقف البرلمان السودانى من مجلس قيادة الثورة فى مصر ، فعلى الرغم من أحداث أول مارس المؤسفة التى حدثت عند افتتاح أول برلمان سودانى فى عام ١٩٥٤ ، ومظاهرات العداء التى استقبلت محمد نجيب ، إلا أن البرلمان السودانى تأثر بعزل محمد نجيب ، ووقف معارضا لجمال عبد الناصر وباقى أعضاء مجلس قيادة الثورة ،وكانت مشاعر نواب البرلمان نحو الرئيس جمال عبد الناصر قد انتقلت من المقاومة إلى التأييد بعد أن برز وجهه الوطنى بكسر احتكار السلاح فى عام ١٩٥٥ وتأميم قناة السويس فضلاً عن محاربته للأحلاف العسكرية ، ولهذا السبب عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وقف الشعب المصرى موقف المساندة والتأييد لعبد الناصر ، وقد كان لهذا التأييد الشعبى الدور الأول فى هزيمة العدوان ، إذ اقنع هذا التأييد شعوب العالم بمساندة مصر فى مقاومتها للعدوان ، وإجبار قوات المعتدين على الانسحاب ، كما أن الموقف السلبى للحكومة السودانية تجاه مصر فى أثناء العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ كان سببا فى إثارة نواب البرلمان ضد الحكومة حتى أن رئيس البرلمان السودانى قاد مظاهرة كبيرة من نواب البرلمان توجهت للسفارة المصرية فى السودان للتطوع فى الجيش المصرى ، ولمطالبة الحكومة بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، كما اجتاحت المظاهرات المعادية لبريطانيا معظم مدن السودان رغما عن قوانين الحظر المفروضة على البلاد ، وتدافعت صفوف الشعب السودانى مطالبة بالسلاح وإرسال قوات الجيش إلى بور سعيد وقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ، كما انضم الكثير من المتطوعين السودانيين بجيش التحرير الوطنى للدفاع عن مصر ، كما قادت الأحزاب السودانية العديد من المظاهرات لتأييد مصر، وهكذا نجد اختلاف موقف الحكومة عن موقف البرلمان وعن الموقف الشعبى ، فنجد أن الحكومة اعتبرت أن حربا عالمية ثالثة ستقوم ، وأن القوات البريطانية ستعود لاحتلال السودان

مرة أخرى فى حالة تأييد الحكومة السودانية لمصر ، ولهذا وقفت الحكومة السودانية على الحياد ، وذلك عكس موقف البرلمان والنقابات العمالية والموقف الشعبى ، فقد اعتبروا أن أي خطر تتعرض له مصر تتعرض له السودان ، كما أدى التأييد الشعبى للرئيس عبد الناصر فى مصر إلى تزايد الضغط الشعبى فى السودان على الحكومة لتأييد مصر فعطلت الحكومة السودانية جلسات البرلمان ، مما اعتبره الرئيس جمال عبد الناصر أن السودان خانه فى أصعب المواقف خاصة عبد الله خليل رئيس الوزراء ، الذى قال عنه أبو حسبو : " إنه رجل الأمريكان والغرب " مما جعل الرئيس جمال عبد الناصر يتشدد فى موقفة تجاه أزمة الحدود أثناء الانتخابات البرلمانية فى السودان عام ١٩٥٨ وكاد أن يحدث صدام مسلح بين البلدين ، وانتهت الأزمة بعد أن أعلنت مصر إرجاء موضوع الحدود إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية السودانية .

وبعد فوز حزب الأمة بأغلبية ساحقة فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨ مما جعل عبد الله خليل ونواب البرلمان من حزب الأمة يتشددون تجاه موقفهم من أزمة مياه النيل ولم يعترفوا باتفاقية ١٩٢٩ كما لم تعترف مصر باتفاقيات تعديل الحدود ، ويطالبون من داخل البرلمان بتدويل قضية مياه النيل ومحاولة عرضها على هيئة الأمم والمجالس الدولية ، مثلما حدث بالنسبة لأزمة الحدود أثناء الانتخابات البرلمانية فى السودان .

وكما جعلت بريطانيا من قضية المياه محلا للمساومة مع مصر ، ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد خروج القوات البريطانية من السودان فى ازدياد أزمة مياه النيل وعلى عدم حلها وعلى عدم الوصول إلى اتفاق بين البلدين ، وذلك لإضعاف مركز مصر داخل البرلمان السودانى ، وللتأثير على نواب البرلمان للموافقة على المعونة الأمريكية ، وهذا ما حدث وظهر ذلك خلال مفاوضات مياه النيل بين مصر والسودان أثناء الحكومات البرلمانية فى السودان ، ولهذا طالب النواب من داخل البرلمان السودانى بضرورة إعادة النظر فى اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩.

كما تأثرت الانتخابات البرلمانية فى السودان بطبيعة العلاقات المصرية السودانية ، فإذا كانت العلاقات طيبة بين البلدين تزايد أعداد النواب المؤيدين لمصر داخل البرلمان ، وكلما كانت العلاقات سيئة بين البلدين كلما تناقص عدد النواب المؤيدين لمصر داخل البرلمان ، كما حدث فى الانتخابات البرلمانية فى السودان عام ١٩٥٨ والتى تأثرت بأزمة الحدود بين البلدين ، وانتهى الأمر بهزيمة السيد على عبد الرحمن وزير الداخلية السودانى ورئيس حزب الشعب الديمقراطى المؤيد لمصر فى الانتخابات البرلمانية ، بل ويعتبر رجل مصر الأول فى البرلمان السودانى .

كما كانت أزمة مياه النيل مفتعلة من الجانب السودانى وذلك للضغط على مصر وذلك لكى توافق مصر على استقلال السودان قبل الاستقلال وذلك ما اعترف به وفد الصحافة اللبناني للرئيس جمال عبد الناصر من أن الحكومة السودانية توافق على تقديم تنازلات فى مفاوضات مياه النيل مقابل اعتراف مصر باستقلال السودان وأن مسألة مياه النيل سهلة الحل إذا ما اعترفت مصر باستقلال السودان ، وأن السودان لا يعود يمانع فى نيل مصر قرضا من البنك الدولى للسد العالى، وهكذا كانت أزمة مياه النيل مفتعلة من

الجانب السودانى ردا على موقف الرئيس جمال عبد الناصر المتشدد تجاه أزمة الحدود أثناء الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٥٨.

كذلك كلما تأزمت العلاقات المصرية السودانية ، كلما برزت مسالة مياه النيل فى العلاقات بينهما على أنها قضية كبرى وحساسة فى الصحافة وفى البرلمان، وهكذا نجد أن مسالة مياه النيل كانت أحد الأسلحة التى شهرها البريطانيون فى تعميق الخلافات داخل الحركة السياسية السودانية من جانب وإذكاء نار الفتنة بين مصر والسودان من جانب آخر . كما أن اختلاف نظم الحكم فى بلدين متجاورين لا يقود بالضرورة إلى خلاف وصدام بينهما ، ولكن فى ظروف نشأة الدولة السودانية أدى ذلك لمزيد من التوتر ، ذلك لأن النظام فى مصر يتجه إلى حسم القضايا بسرعة لأن مركز صنع القرار فيه واحد ، ويميل للسرية فى التفاوض وفى تناول القضايا الحساسة ، والنظام البرلمانى بطبيعته بطئ والقضايا تبحث علنا ، ومراكز صنع القرار متعددة والرأي العام يعبر عن موقفة بحرية ويشكل قوة ضاغطة ، ومؤسسات المحاسبة قائمة، ولذا فان المفاوضات حول بعض القضايا الحساسة مثل مياه النيل تعقدت وتصاعدت ، والصراع حول هذه القضايا دار علنا داخل البرلمان ، وعلى أعمدة الصحف ، وفشل البلدان فى الوصول إلى اتفاق حول مياه النيل ،كما تعثر التبادل التجارى وانتهى الأمر بعد قيام الانقلاب العسكرى فى السودان عام ١٩٥٨ بتوقيع اتفاقية ١٩٥٩ وانتهاء الجفوة المفتعلة بين البلدين .

كما أدى لجوء مصر إلى المعسكر الشرقى وحصول مصر على السلاح الروسى إلى وجود السوفيت فى مصر ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترسخ أقدامها فى السودان لمنع تغلغل الاتحاد السوفيتى إلى أفريقيا عن طريق مصر والسودان ، وأصبح البرلمان السودانى مسرحا للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر للتأثير على البرلمان السودانى ومع تقدم النفوذ الأمريكي فى السودان ومحاولتها لإقامة قواعد عسكرية فى السودان وفرض المعونة بطريق الرشوة ، خاصة بعد أن فتح خليل السودان للغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد أن شعر الجميع بالخطر المحدق بالسودان تطلع نواب البرلمان إلى مصر لتخليصهم من الخطر الأمريكي المحدق بالسودان ، وطالب الكثير من نواب البرلمان بعودة وحدة وادى النيل خاصة بعد نجاح دعوة القومية العربية التى نادى بها الرئيس جمال عبد الناصر ، وأمام عدم سيطرة عبد الله خليل على البرلمان نتيجة وجود حزب الشعب المؤيد لمصر فى السلطة والمسيطر على البرلمان السودانى — وتستطيع مصر من خلاله أن تسقط أي حكومة قومية أو غير قومية داخل البرلمان فى حالة اتخاذ أي موقف غير مؤيد لمصر أو معارض لسياسة مصر ، وأمام الشحن النفسى لخليل من الولايات المتحدة الأمريكية ضد مصر عطل خليل البرلمان وسلم الحكم لعبود .

وكما كان السودان الصخرة التى تحطمت عليها المفاوضات المصرية البريطانية ، كانت علاقة السودان مع مصر هى الصخرة التى تحطم عليها البرلمان السودانى والتى انتهت بقيام العديد من الانقلابات العسكرية فى السودان .

ويتضح لنا من خلال هذه الدراسة أنه بعد العدوان الإسرائيلي على مصر في ٥ يونيو١٩٦٧، فقد تزايد التعاطف مع مصر وتزايدت الدعوة لمساندتها وتأييدها في أصعب اللحظات في تاريخ مصر فقد وقفت الحكومة السودانية والشعب السوداني كله سواء كانوا داخل أو خارج البرلمان مع مصر ، وقامت الحكومة السودانية بإرسال قوات من الجيش السوداني إلى الجبهة المصرية ، كما فتح السودان أراضيه كعمق إستراتيجي لمسرح العمليات المصرية ، كما أصبحت أرض السودان قاعدة انتشار للقوات الجوية المصرية ، وكان ثمرة هذا التعاون المصري السوداني في نهاية الأمر عقد اتفاقية الدفاع المشترك والتي نصت على : " أن أي اعتداء على أي من البلدين يعتبر اعتداء على البلد الآخر " ، وعندما تأكد وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إسرائيل في عدوانها على مصر والدول العربية في حرب ١٩٦٧ قرر البرلمان إغلاق جميع المطارات أمام طائرات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفنهما ، وأعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا مع قطع العلاقات مع أي دولة تساعد إسرائيل ، كما أعلن البرلمان تأييده ومبايعته للرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك طالب البرلمان باستضافة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم وأن يكون مقر الاجتماع في دار البرلمان السوداني لاجتماع رؤساء وملوك الدول العربية في أغسطس ١٩٦٧ ،كما أن الشعب السوداني استقبل عبد الناصر كقائد منتصر تعجبت منه صحف العالم .

وفي خلال هذه المدة من ١٩٥٦حتى ١٩٦٧ كانت شعبية الرئيس جمال عبد الناصر ونجاح فكرة القومية العربية تزداد يوما بعد يوم في السودان وجميع الدول العربية حتى بعدما تنحى الرئيس عبد الناصر عن رئاسة الجمهورية بعد هزيمة ٦٧ خرجت المظاهرات في السودان تطالب بعودة جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية ، كما شهد البرلمان السوداني في هذا الوقت قمة الصراع داخل حزب الأمة الحاكم في السودان بين الصادق المهدي رئيس الوزراء من ناحية والإمام الهادي المهدي ومحمد أحمد محجوب من ناحية أخرى ، وكل طرف يعمل على سحب الثقة داخل البرلمان من الطرف الآخر ، فكان كل فريق يعمل لكسب تأييد مصر والرئيس جمال عبد الناصر ضد الطرف الآخر .



الملاحق

بيان بملاحق الرسالة

١. ملحق رقم (١) :

تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب وهو التقرير الذي أثبت بأنه لم يكن لمصر أي يد في حوادث الجنوب عام ١٩٥٥ .

٢. ملحق رقم (٢) :

خريطة توضيحية لحدود مصر الجنوبية .

٣. ملحق رقم (٣) :

خريطة توزيع المجموعات البشرية علي مناطق الحدود بين مصر والسودان .

٤. ملحق رقم (٤) :

تابع أتفاقية سنة ١٩٥٩م .

٥. ملحق رقم (٥) :

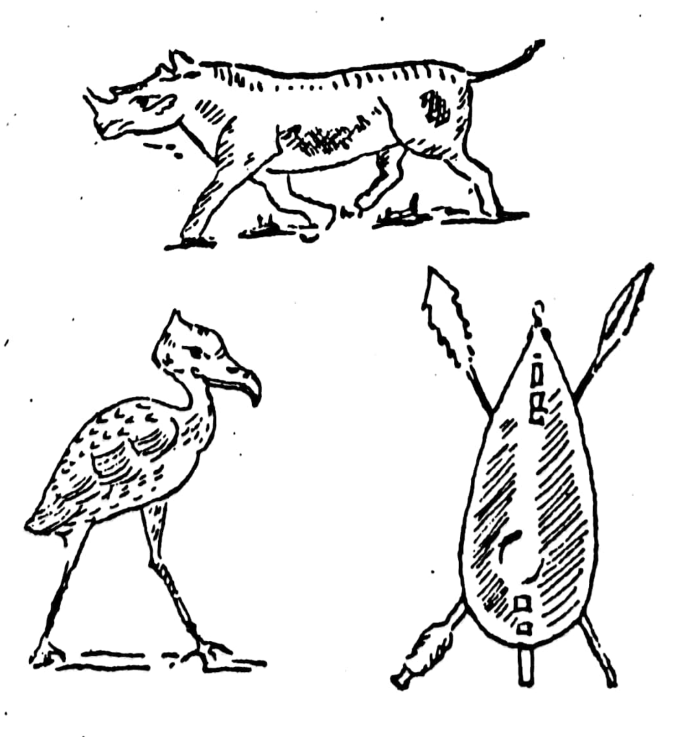
خطاب الصادق المهدي للجنرال يعقوب رئيس حكومة نيجيريا بعد العدوان الأسرائيلي علي مصر عام ١٩٦٧م .

٦. ملحق رقم (٦) :

وثيقة انضمام للجبهة الوطنية .

الجمهورية السودانية

تقرير لجنة التحقيق الادارى فى حوادث الجنوب



طبع بشركة ماكوركوديل بالخرطوم

مقدمة

على أثر الحوادث والاضطرابات التى حدثت فى المديريات الجنوبية الثلاث فى اغسطس سنة ١٩٥٥ شكلت لجنة لاجراء تحقيق ادارى للوقوف على الحقائق والاسباب التى ادت الى حوادث التمرد والاضطرابات .

وقد قامت اللجنة بمهمتها ورفعت تقريرها الضافى للسيد وزير الداخلية بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٨ .

وقد رأت الحكومة ان الديمقراطية الصحيحة تقضى بنشر هذا التقرير باللغتين العربية والانجليزية حتى يتمكن الشعب على اختلاف طبقاته من الاطلاع عليه ليدرك العوامل والاسباب وما يتبع ذلك من تقصير أو اهمال مما ادى بطريق مباشر أو غير مباشر الى حدوث تلك الاضطرابات المؤسفة التى أودت بحياة عدد غير قليل من المواطنين والتى عطلت سير الاصلاح فى المرافق العامة فى ذلك الجزء من ارض الوطن

لقد كانت مهمة اللجنة منحصرة فى التحقيق الادارى عن الاسباب والحقائق التى أفضت الى وقوع تلك الحوادث . وقد كشفت اللجنة فى نطاق مهمتها عن حقائق ومعلومات هامة تضمنها التقرير الذى ننشره اليوم .

أما النواحى السياسية والاجتماعية وغير ذلك من الجوانب غير الادارية فمكانها فى غير هذا الكتيب وان كانت ذات صلة وثيقة بما احتواه هذا التقرير من حقائق .

والحكومة حينما تنشر هذا التقرير على الرأى العام تؤكد انها بصدد اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد كل من نسب اليه أى اهمال أو تقصير من موظفى الحكومة سواء كانوا من رجال الادارة أو البوليس أو الجيش أو غير هؤلاء من الموظفين ممن تضمنت محاضر لجنة التحقيق التى بنت عليها هذا التقرير اتهامهم بالتقصير فى اداء واجباتهم الرسمية .

وانى حينما اقدم هذا التقرير للجمهور اتجه بكل قلبى الى الله جلت قدرته ان يشمل أولئك الذين ذهبوا ضحية هذه الحوادث المؤسفة برحمته وغفرانه وان يرعاهم ببره ورعايته فى فسيح جناته واتقدم بابلغ عبارات العزاء لأهلهم وذويهم خاصة وللوطن عامة .

هذا — وانى أرجو ان اعبر عن تقديرى وشكرى للسادة رئيس واعضاء لجنة التحقيق الموقرة لما قاموا به من عمل جليل .

اكتوبر سنة ١٩٥٦

على عبد الرحمن

وزير الداخلية

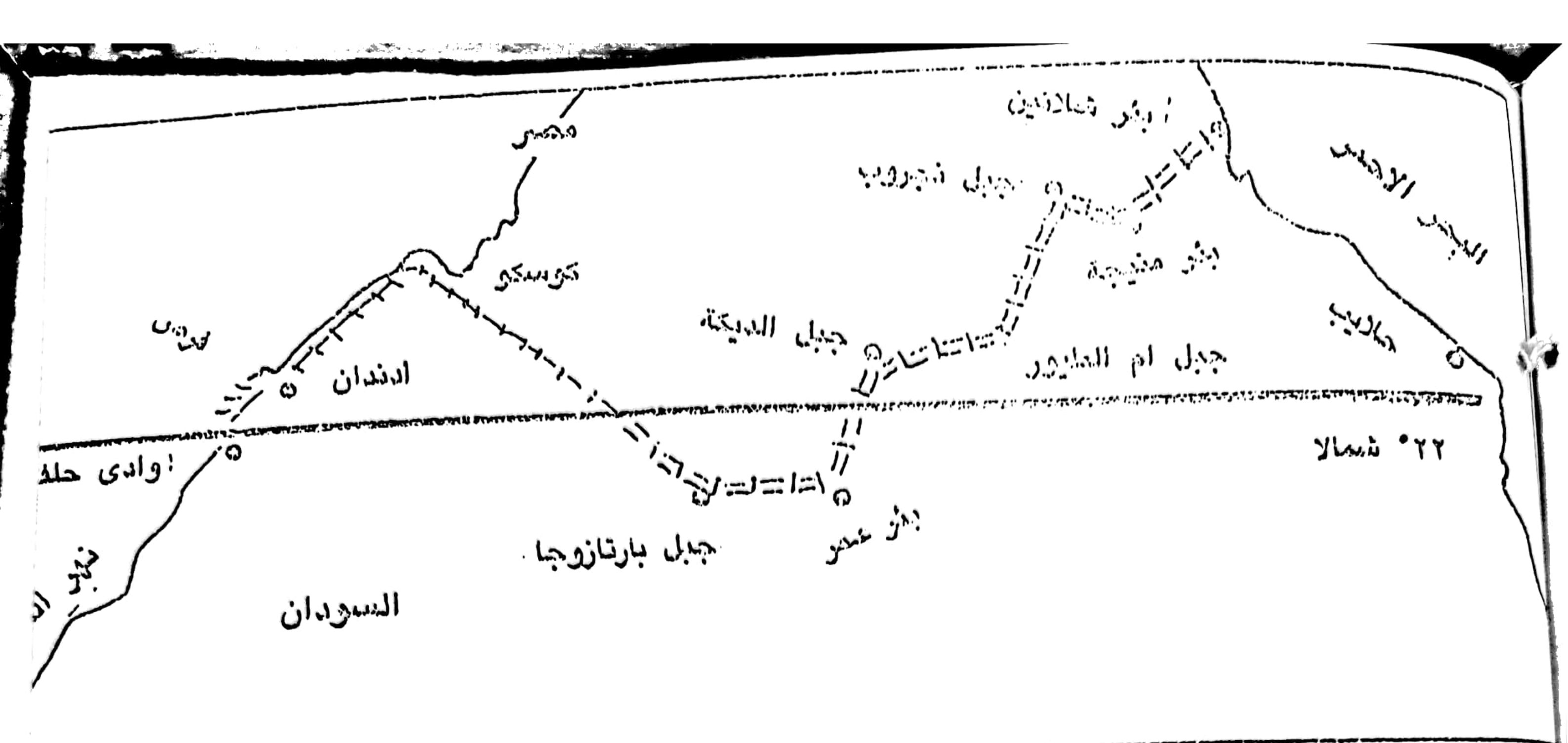
هذا هو وصف مختصر للحوادث السياسية فى جنوب السودان • وستجد عيلا لمعظم ما سنذكره فيما يلى من التقرير •

يوجد بالسودان حزبان سياسيان رئيسيان وهما (١) الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان يحبذ نوعا من الارتباط مع مصر حتى شهر مايو سنة ١٩٥٥ (٢) حزب الامة الذى كان يحبذ الاستقلال التام •

وعندما ذهب مندوبو الاحزاب الشمالية الكبرى لمصر قبيل ابرام الاتفاقية الانجليزية المصرية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بقليل ليتفاوضوا مع المصريين بشأن تلك الاتفاقية لم يكن الجنوبيون ممثلين فى أى من تلك الاحزاب • وقد اعتبر الجنوبيون ذلك عدم اهتمام بهم لان آراءهم لم تؤخذ • وقد ذكروا لنا ظلامتهم هذه • ولكننا وجدنا ان هـذه ظلامة يتحدثون عنها وليست بظلامة حقيقية • فلم يكن لدى الجنوبيين حزب سياسى فى ذلك الوقت كما اننا وجدنا ان هـذه فكرة طرأت لهم مؤخرا عندما اتضح بأن سودنة الجنوب ستكون أسرع بكثير مما كان متصورا • هذا وان السياسين الجنوبيين البارزين قد باركوا الخطوات التى سبق اتمامها •

وعلى أى حال فان الاستعدادات للانتخابات التى أجريت فى شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٣ كانت على قدم وساق وقد حاول كل من الحزبين الرئيسين كسب أصوات الجنوبيين • وكانت وجهة نظر الحزب الجنوبى بخصوص استقلال السودان مطابقة لرأى حزب الامة الذى لم يقم بمجهود كبير لكسب أصوات الناخبين فى الجنوب • وقد قام قادة الحزب الوطنى الاتحادى بزيارة للجنوب أثناء الانتخابات كما زار الجنوب أيضا الصاغ صلاح سالم واعطى ساسة الحزب الوطنى الاتحادى الجنوبيين وعودا يمكن وصفها بالتهور وعدم المسئولية • واجتمع أول برلمان فى اليوم الأول من يناير سنة ١٩٥٤ وفاز الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية صغيرة على كل الاحزاب الاخرى مجتمعة • وانتخب اثنان وعشرون نائبا جنوبيا (ما يعادل ربع أعضاء المجلس بالتقريب) اثنا عشر منهم ينتمون لحزب الجنوب *وستة للحزب الوطنى الاتحادى وأربعة مستقلون* • وقد عينت لجنة للسودنة فى ٢٠ *فبراير سنة ١٩٥٤ للنظر فى وظائف الخدمة المدنية التى يجب سودنتها على أن تقدم لجنة الخدمة العامة النصح فيما يتعلق بترقية السودانيين* • وفى شهر أغسطس

عضو مجلس النواب جنوب السودان • وقد عقدوا اجتماعات ذكرت فيها عبارات شديدة اللهجة للتقليل من هيبة الحكومة منها اشارة الى القوة الهائلة التى يمكن أن يحشدوها وللتضحيات التى بذلوها فى حوادث أول مارس الدامية التى حصلت بالخرطوم سنة ١٩٥٤ • وقد وجه أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى بالاستوائية ومعظمهم من الجلابة اتهامات لحزب الامة كما ذكروا الجنوبيين بأن رئيس حزب الأمة واتباعه انما هم حفدة اعدائهم اللدودين تجار الرقيق وانهم اذا أيدوهم فسيأتى اليوم الذى ينكلون بهم • واتهم متحدثو حزبى الامة والاحرار التجار الشماليين باستغلال الجنوبيين كما عاق التجار الشماليون سير تلك الجلسات • وكانت النتيجة الوحيدة لكل هذا فى نظرنا تدهور العلاقات بين الجنوبيين والشماليين • ويبدو أن هذه الرحلة كانت ناجحة فيما يختص ببعض الجنوبيين اذ طالب كثير منهم نوابهم الذين انضموا للحزب الوطنى الاتحادى بالاستقالة منه • وقد نشرت الحكومة فى يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ انذارا جاء فيه « ان الحكومة على علم تام بالمؤامرات التى تحاك فى الجنوب » • وهددت الجنوبيين بأن « الحكومة ستستعمل القوة الحديدية ضد أى جنوبى يجرؤ على محاولة تقسيم الامة » • وقد أغضب هذا كل الجنوبيين بغض النظر عن أحزابهم • «اخواننا الشماليون سيستعملون القوة ضدنا» هذا هو الشعار الذى ابتدأ مثيرو الشغب فى ترديده • وفى شهر اكتوبر اعلنت أسماء أولئك الذين ترقوا لتقلد الوظائف الكبرى وكانت النتيجة أن ازدادت العلاقات تدهورا بين الجنوبيين والشماليين وازداد خوف المتعلمين الجنوبيين من سيطرة الشماليين عليهم • واستقال بعض الاعضاء الجنوبيين من الحزب الوطنى الاتحادى وانضموا لحزب الاحرار (الاسم الجديد للحزب الجنوبى) وقد دعا حزب الاحرار لمؤتمر فى جوبا فى اكتوبر سنة ١٩٥٤ نوقش فيه أثر السودنة واتخذ فيه قرار بالمطالبة بالاتحاد الفدرالى (فدريشن) مع الشمال ووجه نداء لكل الجنوبيين « بأن يكونوا على استعداد للتضحية » • وقام بعد ذلك رجال الحزب الوطنى الاتحادى بما فيهم رئيس الوزراء بزيارة للجنوب فقوبلوا مقابلة غير كريمة فى كل مكان • وبدأ الشعور يزداد هياجا • وكخطوة مضادة لنجاح مؤتمر حزب الاحرار أعلنت فى الحال زيادات فى مرتبات السجانة ورجال البوليس والكتبة لتطابق درجات الشماليين الأمر الذى اعتبره الجنوبيون بمثابة رشوة • وعلى أى حال فقد أدى هـذا الى شعور بعدم الرضا لان هذه الزيادات لم تشمل فئة الكتبة خارج الهيئة الذين يكونون الغالبية



خريطة توضيحية لحدود مصر الجنوبية

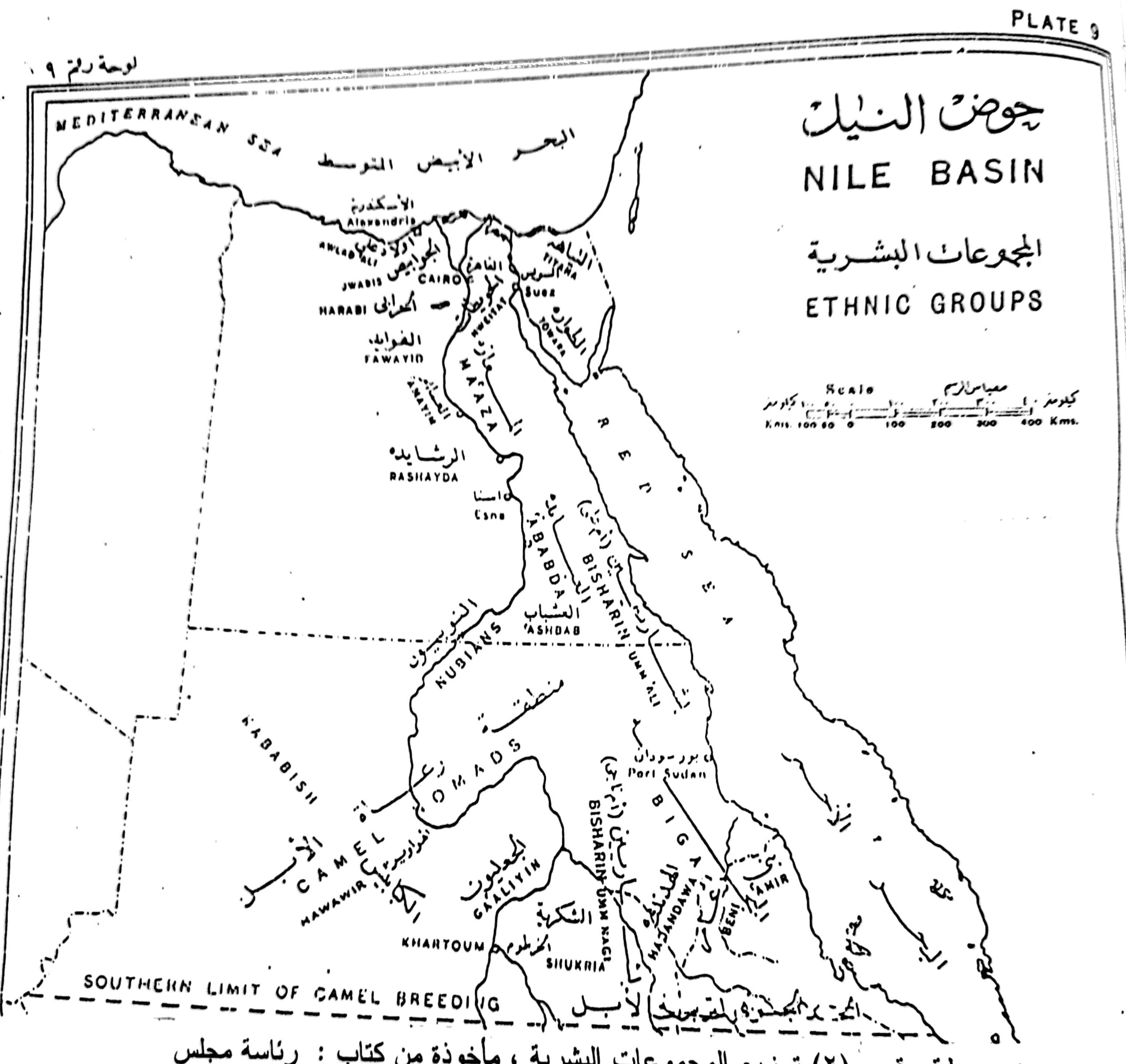
الحدود السياسية (خط عرض ٢٢° شمالا) ١٨٠٠

الحدود الإدارية ١٩٠٢.

الحدود المعدلة عام ١٨٩٩ فى منطقة اسوان وادى حلفا

مثلث كروسكو الذى اعيد الى مصر فى عام ١٩٠٧

خريطة رقم (١) مأخوزة من : أحمد الرشيدى : الحدود المصرية السودانية ، السياسة الدولية ، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣



خريطة رقم (٢) توزيع المجموعات البشرية ، مأخوذة من كتاب : رئاسة مجلس الوزراء : وحدة وادى النيل ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

(تابع إتفاقية سنة ١٩٥٩)

ملحق رقم ٢

(أ)

السيد رئيس وفد جمهورية السودان :

بالإشارة إلى المادة ثانيا فقرة (٦) من الإتفاق الموقع بتاريخ اليوم بشأن الإنتفاع الكامل بمياه نهر النيل سيتم دفع تعويضات قدرها ١٥ مليون جنيه مصرى بالإسترليني أو بعملة ثالثة يتفق عليها الطرفان محتسبة على أساس سعر ثابت قدره – ٢,٨٧١٥٦ دولار أمريكى للجنيه المصرى الواحد . وبناء على ما تم التفاهم عليه ستقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع هذا المبلغ مقسطا على الوجه الآتى :

٣ مليون جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٠

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦١

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٢

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٣

وأكون شاكرا إذا تكرمتم بأن تؤيدوا لنا موافقة سيادتكم على ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام . . .

رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

إمضاء

زكريا محيى الدين

(تابع إتفاقية سنة ١٩٥٩)

ملحق رقم ٢

(ب)

السيد رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة :

انتشرف بأن أحيط سيادتكم علما باستلام كتابكم بتاريخ اليوم والذى ينص على ما يأتى : « بالإشارة إلى المادة ثانيا فقرة (٦) من الإتفاق الموقع بتاريخ اليوم بشأن الإنتفاع الكامل بمياه نهر النيل ، سيتم دفع تعويضات قدرها ١٥ مليون جنيه مصرى بالإسترلينى أو بعملة ثالثة يتفق عليها الطرفان محتسبة على أساس سعر ثابت قدره – ٢,٨٧١٥٦ دولار أمريكى للجنيه المصرى الواحد وبناء على ما تم التفاهم عليه ستقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع هذا المبلغ مقسطا على الوجه الآتى :

٣ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٠

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦١

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٢

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٣

وأكون شاكرا إذ تكرمتم بأن تؤيدوا لنا موافقة سيادتكم على ذلك .

وأتشرف بأن أؤيد لكم موافقة حكومة جمهورية السودان على ما جاء بهذا الكتاب .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ، ، ،

رئيس وفد جمهورية السودان

إمضاء

اللواء طلعت فريد

(تابع الاتفاقية سنة ١٩٥٩)

ملحق رقم ٣

دراسة الجهاز المصرى الفنى لمياه النيل
للإتفاقية الأفريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية

يبين من استعراض نصوص هذه الإتفاقية بالنسبة لمجال عمل الجهاز المصرى الفنى لمياه النيل أن هذه الإتفاقية مفيدة جدا للجمهورية العربية المتحدة باعتبارها دولة منتفعة على نهر مشترك . إذ أوردت الإتفاقية بعض النصوص التى يمكن الاستناد عليها لحماية مصلحتنا على النيل خصوصامع دولة كاثيوبيا لم نصل معها بعد إلى إتفاق دولى وهى بصفتها دولةأفريقية وافقت عليها بالفعل ، تعتبر ملتزمة بتنفيذ ما تعاقدت عليه فى هذه الإتفاقية الدولية . وتأتى أهمية هذا الموضوع إذا علمنا أنه لا يوجد إتفاق مباشر الان بيننا وبين أثيوبيا يحمى مصالحنا على النيل ، وكل ماكنا نستند إليه فى حماية مصلحتنا معها قبل الآن ، هو الاستناد إلى قواعد القانون والعرض الدولى أو إلى إتفاقية عقدت بين أثيوبيا وبريطانيا - نيابة عن السودان - فى سنة ١٩٠٢ وهى كلها لا تصل فى قوة التزام أثيوبيا بها مبلغ هذه الإتفاقية الحديثة .

وبمناقشة النصوص التى تهمنا نجد أن المادة الخامسة أشارت فى البند الأول إلى قيام الدول المتعاقدة بوضع السياسات اللازمة للمحافظة على المياه ومنع تلوثها . كما أشارت فى البند الثانى من نفس المادة إلى أنه فى حالة وجود مصادر مياه مشتركة الإنتفاع بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة فى هذه الإتفاقية فإن هذه الدول تعمل بالتشاور فيما بينها ، كما تتكون إذا لزم الحال - لجان مشتركة لدراسة المشاكل التى تنشأ من استخدام هذه المصادر استخداما مشتركا وحلها . وكذلك للاشتراك فى تنميتها والمحافظة عليها .

Article V-Water

(2) Where surface or underground water resources are shared by two or more of the contracting States, the latter shall act in consultation, and if the need arises, set up inter-state commissions to study and resolve problems arising from the joint development and conservation there of.

وهذه المادة نحن فى أشد الحاجة إلى تطبيقها مع أثيوبيا ، بل أن الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل - نيابة عن الدولتين - سعت ولازالت تسعى للوصول إلى هذا الهدف .

وفى المادة الرابعة عشر تحت عنوان مشروعات التنمية ورد فى البند الثالث أنه فى الحالات التى يحتمل فيها أن يكون لأى مشروع من مشروعات التنمية مساس بالمصادر الطبيعية لدول أخرى يؤخذ رأيها .

الى الجنرال يعقوبو قوون _ رئيس حكومة نيجيريا _ لاغوس

ان السودان يدينون حركات الانفصال في افريقيا ويتمنون
تحقق وحدة الدول الافريقية _ ونحب ان نذكر سيادتكم
بمواقفكم التاريخية في الابقاء على وحدة جمهورية نيجيريا
وفي الحفاظ على كيانها .. نرجو ايضا ان يسلك
القادة والسياسيين في بلادكم نفس هذا السبيل
ليحتفظوا بالوحدة مهما كلف ذلك
وفقكم الله جميعا للوصول الى هذا الهدف السامي والتوفيق
والرفاهية لشعب نيجيريا الشقيق

الصادق المهدي
رئيس حزب الامة
جمهورية السودان

(الجبهة الوطنية)

المركز العام بامدرمان

ص.ب ٢٠٧ تلفون ٦١٣

◆◆◆◆

امدرمان فى .... سنة ١٩

حضرة المواطن الفاضل ....

السلام عليكم ورحمة الله

نرفع اليكم طى هذا صورة البيان الذى وضعته اللجنة التمهيدية للجبهة الوطنية والوسائل العملية الموصلة الي تلك الاهداف

ان الجبهة الوطنية اذ ترسل اليكم هذا البيان لهى كبيرة الامل فى انكم ستولونه فائق عنايتكم وكبير اهتمامكم بالنسبة لما يحيط بالقطر من ظروف تستوجب على جميع السودانيين ان توحد كلمتهم ويجمع شملهم على هدى برنامج سياسى واضح مفصل يعملون له جميعا لتحقيق امانيهم الوطنية

لهذا فنحن نأمل ان تدرسوه دراسة مستفيضة فان وجدتموه محققا لخير البلاد الذي تنشدونه ان تنضموا الينا لتعملوا معنا على اسسه وهديه وتتعاونوا مع بقية زملائكم ممن انضموا الى الجبهة لتدعيم العمل بالآراء المركزة المخلصة والجهد الخالص المتواصل فى سبيل تحقيق حرية بلادنا واسعادها

والله نسأل ان يوفقنا لما فيه الخير والسداد ؟

المخلص ....

عن سكرتارية الجبهة الوطنية

....

حضرة المحترم سكرتير الجبهة الوطنية

بامدرمان (ص . ب ٢٠٧)

بعد التحية --- وصلنى بيان الجبهة الوطنية وبعد دراسته رأيت ان انضم الى جبهتكم ولهذا ارجو اعتمادي عضوا بالجبهة الوطنية وشكرا

المخلص

ملحوظة : يمكنكم ان تشركوا معكم اي عدد من معارفكم فى امضاء هذه القسيمة اذا رغبوا فى الانضمام الى الجبهة الوطنية

الدوائر التى نالها كل حزب فى ١٩٦٥ فى شمال السودان

المديريات	الأمة	الاتحادى	مستقل	شعب	ميثاق	بجة	المجموع
كردفان	١٨	٩	٩	–	–		٣٦
النيل الأزرق	٢٩	١٤	٢	–	–		٤٥
الخرطوم	٠١	١١	–	–	+		١٣
دارفور	١٦	٦	١	–	١		٢٤
الشمالية	٤	١٠	٢	١	٠		١٧
كسلا	٧	٢	١	٢	٢	١٠	٢٥
المجموع	٧٥	٥٢	١٥	٣	٣	١٠	١٥٨

عدد الناخبين والذين صوتوا فى الشمال (١٩٦٥)

	عدد المسجلين	الذين صوتوا	النسبة المئوية
مديرية الخرطوم	٢١٤,٢٤٢	١٢٠,٠٢٦	٪٥٦
مديرية دارفور	٢٠٩,٩٠٥	١١٣,٨٤١	٪٥٤,٢
مديرية الشمالية	١٧٥,٠٠٠	٧٨,٩٤٢	٪٤٥,١
مديرية كسلا	٢٢٥,٣٢٢	٩٧,٨٠٢	٪٥٥,٤
مديرية النيل الأزرق	٤٣٧,٩٧٣	٢٤٠,٧١٨	٪٥٥,٥
مديرية كردفان	٦٤٥,٣٩٣	٤٢٣٪٣٥١	٪٦٥,٥
المجموع	١,٩٠٧,٨٤١	١,٠٧٤,٧٩٠	٪٥٦,٨

تفاصيل انتخابات مايو ١٩٦٨

نال الحزب الاتحادى الديمقراطى	٧٤٢,٨٢٦ صوتا
نال حزب الأمة الصادق	٣٨٦,٢١٣ صوتا
نال حزب الأمة الإمام	٣٢٨,٤٩٧ صوتا
نال المستقلون	٧٠,٠٤٦ صوتا
نال حزب سانو	٥٩,٩٤٠ صوتا
نال حزب جبهة الميثاق الإسلامى	٤٧,٩٧٥ صوتا
نال حزب الأمة	٤٣,٣٠٩ صوتا
نال حزب جبهة الجنوب	٣٩,٨٢٢ صوتا
نال الحزب الاشتراكى	١٩,٦٣١ صوتا
نال حزب الجبهة الاشتراكية	١٩,٣٩٤ صوتا
نال حزب مؤتمر البجة	١٥,٣٨٨ صوتا
نال الحزب الوطنى الاتحادى	١٠,١٥٩ صوتا
نال حزب لم يوضح لونه	٨,٢٦٤ صوتا
نال حزب وحدة المزارعين	٦,٦٦١ صوتا
نال حزب وحدة العاملين	٥,٢٠٤ صوتا
نال حزب اتحاد جبال النوبة	٣,١٧١ صوتا
نال حزب النيل	٢,٧٠٤ صوتا
نال حزب الأحرار	١,٨٤٤ صوتا
نال حزب وحدة غرب السودان	١,٦٩٥ صوتا
نال الحزب الشيوعى	١,٦٥٢ صوتا
نال حزب الجنوب الديمقراطى	١,٥٣٥ صوتا
نال حزب الوحدة	١,٤٧٨ صوتا
نال حزب السلام الديمقراطى	١,١٥٧ صوتا
نال الحزب الإسلامى	٠,٧٧٢ صوتا
نال حزب اتحاد العمال	٠,٦٦٨ صوتا
نال الحزب الاشتراكى الديمقراطى	٠,٢٧٩ صوتا
نال الحزب الوطنى اللااتحادى ــ الصادق	٠,٠٦٣ صوتا
نال حزب مؤتمر القوى الجديدة	٣٣ صوتا

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : وثائق عربية غير منشورة :

- خطاب من الصادق المهدى الى السيد يوسف السباعى ، سكرتير منظمة التضامن الاسيوى الافريقى ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .
- خطاب من الصادق المهدى الى الرئيس جمال عبد الناصر ، بعد هزيمة ٥ يونيو١٩٦٧، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .
- خطاب من الصادق المهدى الى الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣يوليو ١٩٦٧، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم .
- تقرير مرفوع إلى وزير الداخلية عن أحداث موكب العمال وعن الصدام بين العمال والسفير الأمريكي بالخرطوم بتاريخ ٢٣/١٠/ ١٩٥٨ ،مجموعة السودان .
- تقرير عن السودان ، مرفوع الى الرئيس جمال عبد الناصر حول عودة اللواء صالح حرب من السودان، س / ف / ٥٥ / ١٢ سرى جداً ، القاهرة .
- تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من مدير مكتب الأتصال المصري بالخرطوم البكباشى محمد كامل احمد ، ومفتش عام الرى المصرى بالسودان المهندس محمد كامل إبراهيم ، تقرير سرى جداً، القاهرة ١٩٥٥/٨/١١ .
- خطاب من صلاح سالم الى السيد على الميرغنى،مجموعة السودان،برقم ٢٥٩٧٢٩/١٦.
- خطاب من صلاح سالم للسيد عبد الرحمن المهدى ١٩٥٧/٧/٢٧وثيقة تحت رقم ٩٨٦/٥/٨.
- تقرير مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر من محمد احمد محجوب وزير خارجية السودان سرى جدا .
- خطاب من الحزب الجمهورى للرئيس جمال عبد الناصر مجموعة السودان ، تحت رقم ١٣/ ٢٢٨٤٨.
- خطاب من الرئيس جمال عبد الناصر إلى الفريق إبراهيم عبود رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة السودانية بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٠.
- خطاب من إسماعيل الأزهرى لاحد أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى لطلب سلفة منة فىعام ١٩٦٣ مجموعة السودان .

- ثانياً : وثائق غير منشورة باللغة الإنجليزية :-

- Message to Mr. Attlee from Ahmed Hussein,Cairo,August,1949,The Sudan collection. No.5.
- Summary of Conversations With the Umma party on,30.October.1953, The Sudan collection.

- Letter from Fenner Banckwag to Al Sayed Abdel Rahman Al Madi,July11,1953,No,8/956.

ثالثاً : وثائق عربية منشورة :

– مضابط مجلس النواب بالبرلمان السوداني .

– مضابط مجلس الشيوخ بالبرلمان السودانى .

– مضابط المجلس المركزى .

– مضابط الجمعية التأسيسية .

– الجمعية التشريعية : كيف تعمل الجمعية ، بعض تعليقات على أعمالها اثناء الدورة الثانية ، فرع الاتصال العام صدر بتفويض من السكرتير الأدارى ، أغسطس ١٩٥٠ .

– خطاب إسماعيل الأزهرى الحكومة المصرية ، دفاع عن وحدة وادى النيل ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم ، برقم ١٦٨٦٨٥ .

– خطاب سكرتير حزب الأشقاء فى اجتماع نادى الخرجين بأم درمان فى ٢٠ فبراير ١٩٤٨ ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم برقم ١٦٨٧٠٨ .

– مبادئ ولوائح حزب الاتحاديين ، مجموعة السودان برقم ١٦٠ /٥٧١٣٣١.

– مذكرة حزب الاتحاديين إلى الحكومة المصرية ، مجموعة السودان برقم١٦٠ / ١٣٣١٧٤.

– دستور حزب الأمة ، مجموعة السودان بمكتبة جامعة الخرطوم تحت رقم ١٥٢ .

– دستور حزب الشعب الديمقراطى ، بمكتبة جامعة الخرطوم، ١٩٥٦.

– وثائق ومنشورات الحزب الجمهوري ، مجموعة السودان ، رقم ٢٣٤ /١٦٣٥١٦

– وثائق الجبهة المعادية للاستعمار ، مجموعة السودان برقم ، ١٣٣١٥٤ .

– وزارة الخارجية :محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ،مارس –١٩٥٠–نوفمبر ١٩٥١،القاهرة ،١٩٥١.

– راشد البراوى : مجموعه الوثائق السياسية ، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ، القاهرة ١٩٥٢ .

– اتفاق بين الحكومة المصرية والاحزاب السودانية ، رئاسة مجلس الوزراء ، القاهرة ١٩٥٣.

– الجمهورية السودانية :تقرير لجنة التحقيق الادارى فى حوادث الجنوب، الخرطوم ،١٩٥٦.

– اللائحة الداخلية لمجلس النواب السودانى الأول ١٩٥٤– ١٩٥٧ .

– المادة ١٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ السودانى الأول ١٩٥٤– ١٩٥٧.

– خطب وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء فى مجلس الامة سنة ١٩٥٧.

– سياسة مصر الاستقلالية : وثائق وبيانات ، مصلحة الاستعلامات القاهرة ١٩٥٧.

ـ بيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء فى مجلس الامة ١٩٥٧.

ـ السودان حقائق ووثائق : نوفمبر ١٩٥٨ ، القاهرة ، ١٩٥٨.

ـ تقرير لجنة التحقيق القضائية مع رئيس البرلمان السودانى ومع رئيس الوزراء ومع وزيرالداخلية والفريق عبود فى ألاسباب التى أدت إلى انقلاب عبود فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨، الخرطوم، ١٩٦٥.

ـ مصر والسودان : القاهرة ، نوفمبر ١٩٥٩ .

ـ مجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمرات التعاون ،القاهرة، ١٩٥٩.

ـ خطابات الرئيس جمال عبد الناصر ومقابلاته الصحفية ١٩٥٩،القاهرة ٢٠٠١.

ـ خطاب من الصادق المهدى الىالجنرال يعقوب رئيس جمهورية نيجيريا، يوليو ، ١٩٦٧، مجموعة السودان.

ـ تقرير الدكتور عبد الرازق السنهورى عن المسائل البارزة فى مسودة الدستور الدائم لجمهورية السودان سنة ١٩٦٨.

ـ خطاب الرئيس الراحل انور السادات أمام الشعب السودانىفى١٩٧١/٣/٢٨، خطب الرئيس السادات : جـ ١ ، القاهرة ، ١٩٨٠.

ـ محمد الطويل : برلمان الثورة (تاريخ الحياة النيابية فى مصر١٩٥٧ـ ١٩٧٧) ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ،١٩٨٥.

ـ جمهورية مصر العربية :وزارة الدفاع ـ مصر والشرق الاوسط ـ القاهرة ١٩٨٢.

ـ جمهورية مصر العربية :وزارة الخارجية ـ مصر ونهر النيل ـ دار المعارف ، القاهرة ،١٩٨٣.

– رئاسة مجلس الوزراء : وحدة وادى النيل ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

ـ وزارة الإرشاد القومى :السودان ـ الذكرى الخامسة لثورة اكتوبر ١٩٦٤ ـ الخرطوم ، ١٩٦٩ ، مجموعة السودان ، تحت رقم ١٤٤٢٥٠ / ١ .

ـ تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان : بنك المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .

ـ حالة الوطن : التقرير الإستراتيجي السودانى الأول ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ٢٠٠٠.

رابعاً : وثائق منشورة باللغة الإنجليزية :

1 - American Foreign Policy , 1950 – 1955 , Near and Middle East , South Asia , and AFRICA, Part XIII (Sudan) NO.1093.The Acting Secretary of State to the Embassy in Egypt,Washington,February 5,1953.

2- The Charge in the United Kingdom (Holmes)to the Department of State, London Fabruary12,1953. No.1098.

3- The Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington,Fabruary13,1953, No.1099.

4- Anglo – Egyptian Agreement of the Sudan : Note from the Secretary of State to the Foreign Minister of Egypt , February 14 , 1953 .
5 -The Secretary of State to the Director for Mutual Security, Washington, February 19,1953. No.1101.
6 - The Ambassador in the United Kingdom (Aldrich) to the Department of State,London,February20,1953, No,1103. (Top secret)
7 -Memorandum by the Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern,South Asian,and African Affairs(Jernegan)to the Secretary of State ,Top secret, Washington, February24,1953, No.1104.Subject:Procedure for Negotiations with Egypt.
8 - United States Participation in the Mixed Electoral Commission for the Sudan :Statement by the Department of State,March 23,1953.
9 - Major problems of U.S. foreign policy 1954 , the Mediterranean – Middle East .
10 - United State Policy Objectives in the Sudan - Instruction From the Department of State to Certain Diplomatic Missions,Subject US Policy Towards the Sudan) Washington ,August 16,1955.
11- Instruction from the Department of State to the Embassy in the Sudan, Washington, May,7,1956,No.235, No.235.
12- Basic Documents in United States Foreign Policy,1952-1961.
. Document No.71.Eisenhower Doctrine:Middle East,March 9,1957.
13- Memorandum of a Conversation, Khartoum, March 13,1957.
Subject, Visit of Vice President Richard M. Nixon, No.236..
14- Telegram From the Consulate at Asmara to the Department of State, Asmara, April 22,1957.
15-Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan,Objectives and Special Operating Guidance ,Washington,September 25,1957.
16- Final Report Parliamentary Election 1957 – 1958.
16- The Democratic Republic of the Sudan :Policy Statement of the Southern Question,Khartoum,1969.
17- The United States and Africa - United States Policy Formulation.
18 Report by Secretary of State Rogers Following a Visit to Ten African Countries, February 7-23, 1970.
(a) Letter from Secrtary of State Rogers to President Nixon Submitting the African Policy Statement ,March 26,1970.
(b)The United States and Africa:Policy Statement, Released on March 28,1970.

خامساً: المذكرات المنشورة :

١. مقابلات رواد الحركة الوطنية فى السودان ، (على عبد الرحمن ــ محمد أمين حسين ــ ابراهيم المفتى ــ عبد الماجد أبو حسبو ــ حماد توفيق ــ على حامد) معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية ، جامعة الخرطوم ١٩٨٥.

٢. مذكرات الأمام عبد الرحمن المهدى ،مركز الدراسات السودانية ،١٩٩٦.

٣. أحمد خير : كفاح جيل،تاريخ حركة الخريجين وتطورها السياسي،دار الشروق ، القاهرة،١٩٧٠.

٤. أحمد سليمان : ومشيناها خطا ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .

٥. الدرديرى محمد عثمان : مذكراتى ١٩١٤-١٩٥٨ ، مطبعة التمدن ، الخرطوم ، ١٩٦١.

٦. الصادق المهدى : جهاد فى سبيل الاستقلال ، دار الصحف الاستقلالية ، الخرطوم ، ١٩٥٦.

٧. أمين التوم : ذكريات ومواقف فى طريق الحركة الوطنية السودانية ١٤ــ١٩٦٩، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم، ١٩٨٧.

٨. انتونى إيدن :مذكرات ايدن ، ترجمة خيرى حماد ، بيروت ،١٩٦٠.

٩. بشير محمد سعيد: أحمد خيرــ عطاؤه وبذله فى خدمة السودان ــ من وثائق لجنة الاحتفال باليوبيل الذهبى لمؤتمر الخريجين ، شركة الأيام للأدوات المكتبية المحدودة ، الخرطوم ،١٩٨٨.

١٠. خضر حمد : الاستقلال وما بعده ، مكتبة الشرق والغرب ، الشارقة ، ١٩٨٠.

١١. زين العابدين الشريف الهندى : قضايا سودانية ، مكتب الإعلام الاتحادي ، لندن ، ١٩٩٢.

١٢. سعيدة رمضان : حكايتى مع الميرغنى ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٣. عبد الخالق محجوب :لمحات من تاريخ الحزب الشيوعى السودانى ، دار الوسيلة للطباعة والنشر، الخرطوم، ١٩٨٧.

١٤. عبد الرحمن على طه : السودان للسودانيين " حقائق ووثائق " ، مطبعة شركة الطبع والنشر ، ام درمان، ١٩٥٥.

١٥. عبد الفتاح أبو الفضل : كنت نائبا لرئيس المخابرات،القاهرة،٢٠٠١.

١٦. عبد الماجد ابوحسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، دار صنب للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٧.

١٧. فاروق محمد أحمد : ذكريات وانطباعات ، الخرطوم ،١٩٨٦.

١٨. محمد نجيب : رسالة عن السودان،القاهرة،١٩٥٤.

- كلمتي للتاريخ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨١ .
- كنت رئيسا لمصر ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٤.

١٩. ــ محمود محمد الجوهرى : ٧ سنوات فى مجلس قيادة الثورة ، القاهرة ١٩٧٨
٢٠. يحيى محمد عبد القادر : على هامش الأحداث فى السودان ، الدار السودانبة للكتب ، الخرطوم،١٩٨٧.

ــ سادساً :مراجع باللغة العربية :

١. إبراهيم الحردلو : الرباط الثقافى بين مصر والسودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم،١٩٧٧.
٢. إبراهيم العدوى : يقظة السودان ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩.
٣. إبراهيم العربي:التقارير السرية للمخابرات الأمريكية ،القاهرة ،١٩٩٢.
٤. إبراهيم حاج موسى:التجربة الديمقراطية فى السودان ،دار المأمون ، الخرطوم،١٩٧٠.
٥. إبراهيم نصر الحدود السياسية ودوافع الدولة فى أفريقيا ،القاهرة ،١٩٩٦.
٦. أبوالمعالي عبد الرحمن :السودان من انقلاب النميرى حتى انقلاب البشير (وثائق المعارضة السودانية) ، مركزالشريف حسين للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٤.
٧. أبيل ألير : جنوب السودان ،ترجمة بشير محمد سعيد ،شركة ميدلايت المحدودة ، لندن ، ١٩٩٢.
٨. أحمد حمروش : مصر والسودان ــ كفاح مشترك ،دار الهلال ، القاهرة ،١٩٧٠ .
– قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ ٢ ، الموسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧.
– ثورة يوليو وعقل مصر،القاهرة،١٩٨٥.
– مصر والعسكريون ، مجتمع عبد الناصر،القاهرة ،١٩٩٢ .
٩. أحمد دياب: العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩-١٩٢٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥.
١٠. أحمد رشدي : مسالة السودان ، بدون دار نشر ، القاهرة ، ١٩٤٧.
١١. أحمد محمد شاموق : ديسمبر ١٩٥٥ ، مطبعة العاصمة ، القاهرة ، ١٩٨١ .
١٢. إدريس إبراهيم محمد : الطريق إلى الحزب الغالب ، الخرطوم ، د.ت .
١٣. إدريس عبد القادر الباجورى : نضال العاملين عبر السنين ، مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية ، أم درمان ،د.ت.

١٤. أسامة غيث:التكامل الاقتصادي (دراسة تطبيقية للتكامل المصري السـوداني) ، مركـز النيل للإعلام مطابع الشروق ، القاهرة،١٩٧٧.

١٥. التيجاني حسين : الفيضان (الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس وأبريل ١٩٨٥)الخرطوم ، ١٩٨٥.

١٦. الصادق المهدى : تحديات التسعينيات ، شركة النيل للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠.

١٧. الصادق المهدى : مياه النيل ــ الوعد والوعيد ــ مطابع الأهــرام التجاريــة ،القــاهرة ، ٢٠٠٠.

١٨. المحبوب عبد السلام : فصول فى حريق الجنوب ، أم درمان ، ١٩٨٩ .

١٩. بشير محمد سعيد : السودان من الحكم الثنائي إلى انتفاضة رجب ، جـ ١، الخرطـوم ، ١٩٨٦.

– إدارة السودان فى الحكم الثنائي ، دار جامعــة الخرطـوم للنشــر ، الخرطـوم ، ١٩٨٨.

٢٠. بشير محمود بشير:مؤتمر الخريجين ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٨.

٢١. تمام همام :السياسة المصرية تجاه السودان ،١٩٣٦ــ ١٩٥٣، الهيئة المصـرية العامـة للكتاب ، القاهرة،١٩٩٩.

٢٢. جمال على زهران : السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ــ ١٩٨١، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٨٧.

٢٣. جميل عارف : الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية ،الدولية للاعلام والنشـر ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٢٤. جلال الدين الحمامصى : ماذا فى السودان ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

٢٥. جلال السيد وآخرون : البرلمان المصرى ، القاهرة ،١٩٨٤.

٢٦. حسن ابو طالب وآخرون : مصر والعرب ، ١٩٦٧ــ ١٩٨٢،مركز الدراسات السياســية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ،١٩٨٤.

– ماذا يجرى فى السودان ؟ القاهرة ،٢٠٠٠.

٢٧. حسن مكي محمد أحمد:الحركة الطلابية السودانية بين الأمس واليوم ،دار الطباعة الحديثة، القاهرة ، ١٩٨٧.

٢٨. حسين زو الفقار صبري : ثورة يوليو واتفاقية السودان، مطبعة سجل العرب ، القــاهرة ، ١٩٨٢.

٢٩. حسين شريف: السياسة الخارجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات القاهرة ، ١٩٩٤.

- الولايات المتحدة الأمريكية من الاستقلال والعزلة إلي سيادة العالم (١٧٨٣- ٢٠٠١) القاهرة، ٢٠٠١.

٣٠. حمدنا الله مصطفى : حزب الأمة السودانى ١٩٤٥ـ١٩٦٩، مكتبة سعيد رأفت جامعة عين شمس ، القاهرة ،١٩٨٩.

٣١. حمدى عبد الرحمن حسين :العسكريون والحكم فى أفريقيا ، مركز دراسات المستقبل الإفريقى ، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٣.

٣٢. حيدر طه : الإخوان والعسكر ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٣٣. رأفت الشيخ: مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، القاهرة ، ١٩٧٧.

٣٤. زكى البحيرى:التطور الاقتصادى والإجتماعى فى السودان ١٩٣٠ــ ١٩٥٦ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة١٩٨٧.

٣٥. زكى البحيرى : الحركة الديمقراطية فى السودان ١٩٤٣ــ ١٩٥٨،مكتبة النهضة ، القاهرة ١٩٩٦.

٣٦. سامى مهران : حكايات برلمانية ،(١٨٦٦-١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٩٩.

٣٧. سراج الدين عبد الغفار : تجربة الدفاع الشعبية فى السودان وحرب الجنوب ، دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة ، الخرطوم ،١٩٩٧.

٣٨. سمير المنقبادى : تطور المركز الدولى للسودان ، مطبعة التجارة ، القاهرة ١٩٨٥.

٣٩. شوقى الجمل : تاريخ سودان وادي النيل ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٨٠.

٤٠. شوقى الجمل وآخرون : التكامل المصرى السودانى ، المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ، ١٩٨٣، .

٤١. الدور الأفريقى لثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٩٤ .

٤٢. شهدى عطية : تطور الحركة الوطنية المصرية ،١٨٨٢-١٩٦٥،القاهرة ،١٩٨٣.

٤٣. صلاح عزام :وثائق مصطفى النحاس ،القاهرة ،١٩٧٧.

٤٤. ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث ،الدار السودانية للكتب، الخرطوم ١٩٧٥.

٤٥. طاهر ابو فاشا : مصر فى عام ٢٣يوليو١٩٥٦-٢٣يوليو١٩٥٧ ، إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة ، القاهرة ١٩٥٧.

٤٦. طلعت رميح : مستقبل السودان ، الخرطوم ، ١٩٩٤ .

٤٧. عادل رضا : الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٩٧٥.

٤٨. عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩٢٣ يوليو ، تاريخنا القومي فى سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩.

٤٩. عبد الرحمن الرافعى :مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ،دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣.

٥٠. عبد الرحمن الفكي : تاريخ قوة دفاع السودان ، الدار السودانية ، الخرطوم ، ١٩٧١ .

٥١. عبد العزيز المهنا:السودان وسط اللهب ، مطابع الكتاب العالمى ، قبرص ، ١٩٩٤ .

٥٢. عبد العزيز حسين الصاوى : حوارات الهوية والوحدة الوطنية فى السودان ، القاهرة ١٩٩٤.

٥٣. عبد العظيم رمضان : اكذوبه الأستعمار المصرى للسودان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨.

٥٤. مصر قبل عبد الناصر ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٥٥. الوثائق السرية لثورة يوليو ، جـ ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧.

٥٦. تطور الحركة الوطنية فى مصر(١٩٣٩ـ ١٩٤٥) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٥٧. الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ ،القاهرة ،١٩٩٩.

٥٨. عبد الفتاح أبو الفضل : مصر والسودان ..بين الوئام والخصام ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة،١٩٩٤.

٥٩. عبد الفتاح مراد : الاتفاقيات الدولية الكبرى ، بدون دار نشر ، القاهرة ١٩٩٥.

٦٠. عبد اللطيف عبد الرحمن : لمحات من الحركة الوطنية فى السودان ، شركة الطباعة والنشر للناشئين المحدودة، الخرطوم،١٩٨٦.

٦١. عثمان سيد احمد:الدين والسياسة ونشاة وتطور الختمية والأنصار،الخرطوم،د.ت.

٦٢. عزة وهبى وآخرون : مجلس الشعب والسياسة العامة(الدور التشريعى والرقابى) القاهرة، ٢٠٠١.

٦٣. عايدة سرى الدين :السودان والنيل(بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي) ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت،١٩٨٨.

٦٤. على الدين هلال : أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٩.

٦٥. على حسن عبد الله : الحكم والإدارة فى السودان ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٦.

٦٦. علي محمد بركات : السياسة البريطانية واسترداد السودان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٧

٦٧. عمر عبدالله : معركة البرلمان السوداني ، مطبعة التحرير ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

٦٨. فاروق أبو عيسى : قوانين العمل فى السودان ، الخرطوم ،١٩٨١.
٦٩. فضل الله على فضل الله : السودان (المأزق والأمل) ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
٧٠. من يحكم السودان ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
٧١. فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية (١٩٤٣ – ١٩٥٦) ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة ، ١٩٧٦ .
٧٢. فيليب رفله : العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، مكتبة الانجلو، القاهرة، ١٩٦٥.
٧٣. محمد أبو القاسم حاج حمد :السودان المأزق التاريخى وآفاق المستقبل، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠.
٧٤. محمد أبو زيد محمد على : الازدواج البرلمانى وأثرة فى تحقيق الديمقراطية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
٧٥. محسن محمد : أوراق سقطت من التاريخ ، القاهرة ،١٩٩٢.
٧٦. مصر والسودان (الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية) ، دار الشروق، القاهرة ،١٩٩٣
٧٧. محمد أحمد الحناوى: معركة الجلاء ووحدة وادى النيل(١٩٤٥-١٩٥٤)،القاهرة ،١٩٩٨.
٧٨. محمد أحمد كرار : الانقلابات العسكرية فى السودان ، بدون دار نشر ، الخرطوم،١٩٨٨.
٧٩. الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية ،دار الفكر للطباعة ، الخرطوم ، ١٩٨٧.
٨٠. محمد الجوادى : البنيان الوزارى فى نصف قرن ١٨٧٨– ٢٠٠٠،القاهرة ٢٠٠٠.
٨١. محمد الطويل : برلمان الخمسين فى المائة،القاهرة،١٩٩٤.
٨٢. محمد المعتصم : جنوب السودان فى مائة عام ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٢.
٨٣. محمد العدوى : حقائق وأسرار الاخوان المسلمون ، القاهرة ،١٩٨٠.
٨٤. محمد أمين حسونة : ٢٣ يوليو ثورة التحرير ، دار الصباح ، القاهرة ١٩٥٣.
٨٥. محمد حسن داؤد : مصر والسودان (أوراق من ملف العلاقة ١٩٥٢–١٩٩١) ، دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة،١٩٩٢.
٨٦. محمد حسنين هيكل : لمصر لا لعبد الناصر، القاهرة ، ١٩٨٧.
٨٧. سنوات الغليان ، حرب الثلاثين سنة(١٩٦٧) دار الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨.
٨٨. الانفجار ، دار الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠.
٨٩. لعبة السلطة فى مصر ، القاهرة ١٩٩٥ .

٩٠. محمد سعيد محمد : الصاغ صلاح سالم ، ٥٢ ١٩ – ١٩٥٦ ، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم ،١٩٨٨.

٩١. كيف مات الأزهري ، دار فرح للنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٨.

٩٢. عبد الناصر والسودان ، الخرطوم ،١٩٩٢.

٩٣. محمد سعيد القدال : تاريخ السودان الحديث(١٨٢٠-١٩٥٥)، مطابع الأمل ، الخرطوم ، س ١٩٩٢.

٩٤. محمد سليمان : اليسار السودانى فى عشرة أعوام (١٩٥٤ـ ١٩٦٤) الخرطوم ، ١٩٧١.

٩٥. دور الأزهر فى السودان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٩٦. محمد سيد أحمد : أيام نميرى ، المجموعة الاعلامية للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، ١٩٨٧.

٩٧. محمد شوكت: أحزاب وزعماء ١٩١٩-١٩٥٢،جـ ١، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٠.

٩٨. محمد عامر بشير :الجلاء والاستقلال ،الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ،١٩٧٥.

٩٩. محمد عبد الفتاح أبو الفضل : تأملات فى ثورات مصر ، ٢٣ يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٩٥.

١٠٠. محمد عمر بشير: تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ،١٩٠٠ــ١٩٦٩، الخرطوم ١٩٧٨.

١٠١. محمد عمر بشير : سلسلة آفاق سودانية حول العلاقات السودانية المصرية ، دار النسق للنشر والمكتبات، الخرطوم ،١٩٨٨.

١٠٢. محمد عوض محمد : نهر النيل ، مطبعة مصر ، القاهرة ،٢٠٠١.

١٠٣. محمد فايق : عبد الناصر والثورة الأفريقية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٠٤. محمد مصطفى : مصر المعاصرة ١٨٨٢-١٩٥٨، القاهرة ، ١٩٥٩

١٠٥. مصطفى عبد الحميد : ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ، القاهرة ١٩٩١.

١٠٦. مصطفى محمد الحسن: رجال ومواقف فى الحركة الوطنية ، مطبعة الوحدة التجارية ، الخرطوم ، ١٩٨٧ .

١٠٧. منصور خالد : السودان والنفق المظلم (قصة الفساد والاستبداد) لندن ، ١٩٨٥.

١٠٨. منصور خالد : النخبة السودانية وإدمان الفشل ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٠٩. جنوب السودان فى المخيلة العربية ، لندن ، ٢٠٠٠.

١١٠. نبية بيومى عبد الله : قضايا عربية فى البرلمان المصرى،١٩٢٤ـــ١٩٥٨، القاهرة ، ١٩٩٦.

١١١. نوال عبدالعزيز : دراسات فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية (٩٥٤-١٩٥٦) ، دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١١٢. دراسة حول سقوط حكومة الازهرىعام ١٩٥٦، ، دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

١١٣. هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية(١٩٣٦ـ١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٨٧.

١١٤. هنرى رياض : موجز تاريخ السلطة التشريعية فى السودان ، المطبعوعات العربية للتأليف والترجمة ،الخرطوم ، ١٩٨٧ .

١١٥. يحيى محمد عبد القادر : شخصيات من السودان ـ أسرار من وراء الرجال ـ المطبعوعات العربية للتأليف والترجمة ، الخرطوم ، ١٩٨٢ .

١١٦. يواقيم رزق مرقص : تطور نظام الإدارة فى السودان ، القاهرة ، ١٩٨٤.

١١٧. السودان فى البرلمان المصري ،١٩٣٦ـ١٩٥١،القاهرة،١٩٩٣.

١١٨. يوسف الشريف :السودان وأهل السودان ، دار الهلال ، القاهرة ،١٩٩٦ .

١١٩. يوسف محمد بشارة : التنظيم الشعبى لثورة مايو السودانية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠.

١٢٠. يونان لبيب وآخرون : مشكلة جنوب السودان ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٨١.

١٢١. يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٩٩.

سابعاً: كتب مترجمة :

١. أبيل ألير : جنوب السودان ،ترجمة بشير محمد سعيد ،شركة ميدلايت المحدودة ، لندن ، ١٩٩٢.

٢. بوب وود وارى : الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية،ترجمة سامى الرزاز،القاهرة،١٩٩٠.

تيسير محمد أحمد على:زراعة الجوع فى السودان،ترجمة محمد على جادين ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة،١٩٩٤.

٣. جايل ماير : الولايات المتحدة وثورة يوليو١٩٥٢-١٩٥٨،ترجمة عبد الرؤوف أحمد،القاهرة، ١٩٩٨ .

٤. جراهام توماس : السودان (الصراع من اجل البقاء) ترجمة : الطيب الزبير الطيب ، دار الأمين للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

٥. جريجرى جويس : العلاقات اليمنية السعودية ــ بين الماضى والمستقبل ــ ترجمة طلعت غنيم ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٦. جعفر محمد على : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية بالسودان ، ترجمة هنرى رياض ، المطبعوعات العربية للتأليف والترجمة ، الخرطوم، ١٩٨٧.

٧. مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨ــ ١٩٧٠، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمرو ، القاهرة ١٩٩٧

٨. محمد عمر بشير : جنوب السودان (دراسة لأسباب النزاع) ترجمة أسعد حليم ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١.

٩. واي بوجوش وآخرون : السياسة الخارجية السوفيتية بين عامي ١٩٥٥ــ ١٩٦٥، ترجمة خيرى حماد ، القاهرة ١٩٨٢.

ثامناً : مراجع باللغة الإنجليزية :

1- Abd El Rahim, Muddathir: Imperialism and Nationalism in the Sudan,Oxford,1969.
2- Abd El Rahim, Muddathir:Sudan Since Independence, Khartoum,1989.
3 -Abd El Rahman, Mohamed Ali : Fluctuations and Impact of Government Expenditure in The Sudan 1955-1967, Khartoum , 1974.
4- Abdin , Hasan : Early Sudanese Nationalism,Khartoum,1985.
5- Abu Hasabu,Abdel Majid,Afaf: Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement,1918-1948,Khartoum,1985.
6-Baddour, Abd El Fattah, Ibrahim El Sayed :Sudanese – Egyptian Relation,Amesterdam,1960
7- Bechtold, Peter :Politics in the Sudan,Parliamentary and Military Rule in an Emerging African Nation,London,1976.
8- Beshir,M.O:Revolution and Nationalism in the Sudan,london1974.
9 - Beshir, M. O : the Southern Sudan From Conflict to Peace , London,1975.
10- Duncan,J.S.R.: The Sudan's Path to Independence,London,1957.
11- Edgar, O.Balance: The Secret War in the Sudan,1955-1972,London,1977.
12- El-Amin,M.N: The Emergence and Development of the leftist Movement in the Sudan During the 1930's and 1940's,Khartoum,1984
13 - El-Madi, Mandour: A Short History of the Sudan ,London,1965.
14 - Fabunmmi,L.A: The Sudan in Anglo Egyptian Relations,London,1960.
15- Fauzi,S.Abden:The Labor Movement in The Sudan,p.149.
16 -Ferrell,H.Robbrt :American Diplomacy A history , London , 1975 .
17 –Haines, Gerald :American Foreign Relations, London ,1981.
18 - Henderson, k. D.D :The Making of the Modern Sudan, London, 1952

19 -Henderson, k.D.D:Sudan Republic, New York,1965.
20 - Holt , Peter .M: A Modern History of the Sudan,London,1961.
21- Holt ,Peter. M: A History of The Sudan From the Coming of Islam to the Present Day,London,1989,p.171.
22 -Hyslop,Johon:Sudan Today, London ,1959.
23 -Jackson,H.C:Behind The Modern Sudan,London,1955.
24 - Louis,Roger : The British Empire in The Middle East 1945 –1951,Oxford .
25 - Macmichael,Sir Harold: Hhe Sudan,London,1954.
26 - Mahgoub,Mohamed Ahmed : Democracy on Trial,London,1974.
27 - Mekki, Abbas: the Sudan Question , London,1951.
28 - Muhammad ,Ahmed Al-Awad :Sudan Defense Force- Origin and Role,1925-1955,Khartoum,1985.
29 - Niblock, Tim:Class and Power in the Sudan ,1889-1985 ,London,1987.
30 -Said Beshir Mohammed : The Sudan Crossroads of Africa,London,1956.
31 -Shibeika,Mekki: The Independent Sudan,London,1959.
32 - Warburg, Gabriel: Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society, the Case of Sudan,London,1978.
33 -Warburg,Gabriel: Egypt and the Sudan Studies in History and Politics, London,1985.
34-Warburg,Gabriel:Historical Discord in the Nile,Valley,London,1992.
35 -William ,Tordoff : Government And Politics in Afreca,Printed in Hong Kong1998.
36- Woodword, p. :Sudan 1898-1989, Lodon,1977.
37-Woodward,P. :Condominium and Sudanese Nationalism,Lodon,1979.

تاسعاً : الرسائل الجامعية باللغة العربية :ــ

١ــ إبراهيم شحاتة حسن: السياسة البريطانية فى السودان واثرها على العلاقات المصرية السودانية ١٨٩٩ــ١٩١٤ رسالة دكتوراة ،معهد البحوث الدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦.

٢ــ جمال معوض شقره : الحركة السياسية فى مصر من ثورة ٢٣ يوليو٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤ رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٥ .

٣ــ حسن على محمد أحمد المكحل الشريف: مشروع الجزيرة فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٠٤ــ١٩٢٩ رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .

٤ــ حسن على محمد : دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية ١٩٢٩-١٩٥٩،رسالة دكتوراه معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠.

٤ــ حلمى جرجس غبربال : موقف الإدارة فى السودان من نمو الحركة الوطنية خلال الحربين العالميتين، رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات لأفريقية جامعة القاهرة ، ١٩٨٦.

ـ سامية عبد العزيز درويش : المقارن النيلية فى السودان ــ دراسة جغرافية ــ رسالة ماجستير معهد دراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠.

ـ صلاح الدين حافظ : وقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من المسالة السودانية حتى الاستقلال ١٩٥٢-١٩٥٦ رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ،١٩٩٩.

٧ـ عبد القادر إسماعيل :مشكلة جنوب السودان ،دراسة لدور الأحزاب السياسية من١٩٤٧ إلى ١٩٧٢،رسالة ماجستير ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،١٩٩٢ .

٨ـ عبد القادر إسماعيل : جنوب السودان فى ظل اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢(دراسة تاريخية) رسالة دكتوراه معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٠.

٩ـ عبد العزيز محمد موسى : جنوب السودان خلال الحكم العسكرى الأول ١٩٥٨ ــ ١٩٦٤ ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، قسم التاريخ ، ١٩٩٨.

١٠ــ عبد المنعم عباس : مشكلة جنوب السودان ،رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة،١٩٧٣.

١١ــ غادة الطنطاوى : القبلية وأثرها على النظام السياسى فى السودان من سنة ١٩٥٦ حتى ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.

١٢ــ فرهاد محمد على : مشكلات التنمية الصناعية فى جمهورية السودان الديمقراطية دراسة علمية وعملية عن الفترة من ٦١ ــ ٧١ ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة،والاقتصادية ،١٩٧٥.

١٢ــ قاسم إسماعيل : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية(١٩٢٠ ــ ١٩٥٣) رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٤.

١٣ــ قاسم إسماعيل : تطور الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦ــ ١٩٥٦،رسالة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٤ــ محسن أحمد محمود: التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠

١٥ــ محمد علي الطيب : الحركة الوطنية في السودان (١٩٣٦ ــ ١٩٥٦ رسالة دكتوراة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٣.

١٦ــ مكرم سويحة بخيت : اثيوبيا فى عصر الإمبراطور هيلاسلاسى الأول ،١٩٣٠ــ١٩٧٤، ١٩٨٨

١٨ــ نهلة عبد العظيم : القضية السودانية من١٩٣٦ إلى ١٩٥٦ وموقف الصحف السودانية منها ، رسالة ماجستير معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،١٩٩٠ .

١٩ــ يحي جمال عثمان : الحدود الإدارية في السودان ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

٢٠- يوسف كرم : تطور الحركة السياسية فى السودان،رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية القاهرة،١٩٩٥.

- عاشراً : الرسائل الجامعية باللغة الإنجليزية :-

1- Abdel Salam, El Fatih: the Umma party 1945-1969, A thesis submitted in partial fulfilment for the M.Sc. Degree,Department of political science,faculty of Economic and Social Studies,University of Khartoum,March,1979.

2 - Bectold, Peter klaus: Parliamentary Elections in the Sudan, A dissertation presented to the faculty of Princeton University in candidacy for the degree of Doctor of philosophy ,Recommended for Acceptance by the Department of politics September,1967,University Microfilms international, Michigan, U.S.A. 1985.

3 - Sinada, Mamoun Mahgoub : Constitutional Development in the Sudan 1942-1956, A thesis submitted for the Degree of Doctor of philosophy at the University of Oxford, Hertford college,1972.

4 - Taha ,Abdel Rahman El Tayib : The Sudanese Labor Movement , A dissertation Submitted in partial Satisfaction of the requirements for the degree of doctor of philosophy in Business Administration ,University of California, Los ngeles, 1970.

حادى عشر : أبحاث عربية ألقيت فى الندوات والمؤتمرات :

١ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : انقلاب ٢٣ يوليو والسودان - ندوة ثورة يوليو والعالم العربى، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصرة ، فى المدة من ٣-٥ مارس ١٩٩٠، إعداد وتقديم عبد العظيم رمضان ، القاهرة ١٩٩٣.

٢- المهندس / أحمد فهمى : الجانب الفنى للتعاون مع دول حوض النيل حتى بداية مبادرة ١٩٩٨، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الرى المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢.

٣ـ البخارى عبد الله : نزاع الحدود بين السودان ومصر ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل ،مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ، القاهرة من ١٣ـ ١٥ مايو ١٩٨٩ ، بفندق شبرد ، القاهرة ،١٩٩٢ .

٤ـ السعيد البدوى : الظروف الجغرافية وتنمية الموارد الطبيعية ، أعمال ندوة مثلث حلايب(رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨.

٥ـ السعيد البدوى : المؤتمر الدولى حول مشكلة المياة فى افريقيا ، ٢٦-٢٧ أكتوبر ١٩٩٨.

٦ـ السيد فليفل : أبناء مثل حلايب (نظرة تحليلية فى الوعي التاريخي) أعمال ندوة مثلث حلايب، رؤية تنموية متكاملة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ،١٩٩٧ .

٧- السيد فليفل : الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل ، المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه فى أفريقيا،القاهرة،١٩٩٨.

٨ ـ المعتصم احمد الحاج : مجلة الفجر ودورها فى بث الوعى الوطنى ، ندوة تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، الخرطوم ٨ ـ١٥يناير ١٩٨٦، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، جامعة الخرطوم .

٩ ـ جمال شقرة أزمة حلايب سنة ١٩٥٨ـ أعمال ندوة مثلث حلايب ـ رؤية تنموية متكاملة، جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ .

١٠ـ حسام سويلم وآخرين : حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل ،مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ، القاهرة من ١٣ـ ١٥ مايو ١٩٨٩

١١ـ حسن نافعة : سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة ، ندوة سياسة مصر الخارجية : فى عالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية ، ١٩٩٠.

١٢ـ حمدى عبد الرحمن حسين : مشكلة جنوب السودان : أعمال ندوة مصر وأفريقيا ـ الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة ـ بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ، ١٩٩٠،

١٣ـ رجب عبد الحليم : أعمال ندوة مثلث حلايب (رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨ .

١٤ـ زكى البحيرى : المفهوم الاجتماعى للأخوان الجمهورين فى السودان ، الندوة الدولية لحوض النيل ، جامعة القاهرة ، ١- ٧ مارس١٩٨٧ .

١٥ـ زكى البحيرى : النيل ومصر ـ الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل من ١٨٩٩حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ـ المؤتمر الدولى حول مشكلة المياه فى أفريقيا ٢٦-٢٧ أكتوبر ١٩٩٨ .

١٦ـ زكى البحيرى : موقف الولايات المتحدة من مشكلة الصراع فى جنوب السودان ، ندوة مستقبل السودان فى ضوء التغيرات الأخيرة يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٤ ـ ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .

١٧ـ عبد الله عبد الرازق : أعمال ندوة مثلث حلايب (رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨.

١٨ـ عبد الوهاب ألافندى : الديمقراطية فى السودان ـ البعد التاريخى والوضع الراهن وآفاق المستقبل ،(فشل التجربة الديمقراطية فى السودان) ،أبحاث ندوة تقييم التجارب الديمقراطية فى السودان، ٤ـ ٦يوليو١٩٩٣، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة .

١٩ـ عبد الوهاب محمد وآخرون : العلاقات العسكرية المصرية السودانية ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل ،مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وشعبة العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم ،القاهرة من ١٣ـ ١٥ مايو ١٩٨٩ ،بفندق شبرد القاهرة ،١٩٩٢ .

٢٠ـ مأمون سناده : الجمعية التشريعية ، ندوة تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ، الخرطوم من ٨ـ ١٥ يناير ١٩٨٦، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، جامعة الخرطوم .

٢١ـ مأمون سنادة : مناقشة فى ندوة العلاقات المصرية السودانية، جامعة القاهرة ، فى الفترة من ١٣ إلى ١٥ مايو ١٩٨٩ .

٢٢ـ محجوب محمد صالح :العلاقات المصرية السودانية واشكالات الادراك المتبادل ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل .

٢٣ـ محمد السيد سليم : التحليل الناصرى للسياسة الخارجية ، ندوة مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٩٢

٢٤ـ محمد صبحى عبد الحكيم : أعمال ندوة مثلث حلايب (رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ، القاهرة ١٩٩٨.

٢٥ـ محمد شوقى عبد العال ، الأبعاد القانونية للتعاون المائى بين دول حوض النيل ، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الرى المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢،

٢٠ـ محمد عبد الغنى سعودى : النيل ـ دراسة فى السياسة المائية ـ ندوة العلاقات المصرية السودانية ،جامعة القاهرة ، فى الفترة من ١٣ الى ١٥مايو ١٩٨٩.

٢٧ـ محمود أبو العينين : أعمال ندوة مثلث حلايب(رؤية تنموية متكاملة) جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٧٧ ، القاهرة ١٩٩٨ .

٢٨ـ محمود أبو زيد وزير الرى والموارد المائية :مبادرة حوض النيل وصور التعاون الحالى مع دول الحوض وآفاق المستقبل ، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الرى المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢

٢٩ـ السفير/مروان بدر : الأبعاد السياسية لمشروعات التعاون المائى بين دول حوض النيل ، ندوة مشروعات التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل ، مجموعة من الخبراء والباحثين ونخبة من مدرسة الرى المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

٣٠ـ يحيى عبد المجيد :مسالة مياه النيل فى العلاقات المصرية السودانية ، ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل .

ثانى عشر : أبحاث ألقيت باللغة الإنجليزية فى الندوات والمؤتمرات :

--Kirk,A.H. Green : Sudanese Nationalism in the Non –Nationalist Literature : The Case of the Sudan Political Service – Symposium on the History of the Nationalist Movement in the Sudan (Khartoum , January 1986)

ثالث عشر : وثائق ومراجع من الانترنت باللغة العربية :

ـ جمهورية السودان : وثائق المجلس الوطنى تاريخ المجلس الوطنى ـ تاريخ إنشاء البرلمان السودانى ـ ٢٠٠١ الموقع من الانترنت .

WWW.SUDAN- PARLLAMENT/ORG

ـ كمال الدين عباس وانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، موقع الإنترنت

/www.madarat.org/art/november

رابع عشر : موسوعات ومراجع من الإنترنت باللغة الإنجليزية :

1 - El-Ferik Ibrahim Abboud Chairman of the Supreme council of the Armed Forces, 18 November, 1958 - 31 October, 1964
www. Sudan . net / government / biography/ El-Ferik Ibrahim Abboud

2-Sadiq Al-Mahdi.www. Sudan . net / government / biography /Sadiq .

3-Gabriel Warburg :The Middle East Quarterly, Hot Spot: Egypt and Sudan Wrangle over Halayib , March 1994

4-Excerpted From Compton's Interactive Encyclopedia Copyright 1993,1994, Compton 's New Media, Inc.

خامس عشر : مراجع من الإنترنت باللغة الأسبانية :

ـ EL NUEVO SUDAN / www. Sudan . net / government / biography. ـ

سادس عشر : الدوريات العربية :ـ

١ـ صحيفة الإخوان المسلمون ، العدد١٦٥،بتاريخ١٨/٣/ ١٩٤٦.

٢ـ صحيفة البلاغ العدد ٧٧٦٧ بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٦.

٣ـ جريدة السودان الحديث ،العدد ٨ بتاريخ ١٦ / ٨ / ١٩٥٣.

٤ـ جريدة المصرى العدد ٥٢٦٣ بتاريخ ٢٤يولية ١٩٥٢.

ـ جريدة المصرى بتاريخ ٢٠/٢/١٩٥٤.

٥ـ جريدة الأهرام ، العدد ٢٤٩٧١ ، بتاريخ ٨/٤/١٩٥٥.

ـ جريدة الأهرام ، العدد ٢٥٢٢٢ ، بتاريخ ١٩/١٢/ ١٩٥٥.

ـ جريدة الأهرام ، العدد ٢٥٢٢٨ ،بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٥٥.

ـ جريدة الأهرام ، العدد ٣٩٧٤٢ ، بتاريخ ٢٨ /١٢/ ١٩٩٥.

٦ـ جريدة الشعب ، العدد٢١ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٥٦.

ـ جريدة الشعب ، العدد ٢٨ بتاريخ ١/ ٧ / ١٩٥٦ .

ـ جريدة الشعب ، العدد ٢٩ بتاريخ ٢ / ٧ / ١٩٥٦ .

ـ جريدة الشعب ، العدد ٣٠ بتاريخ ٣ / ٧ / ١٩٥٦ .

ـ جريدة الشعب ، العدد ٣١ بتاريخ ٤/ ٧ / ١٩٥٦ .

ـ جريدة الشعب العدد ٢٠٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٦.

ـ صحيفة الأيام السودانية ، بتاريخ ٥/١٢/١٩٥٥.

ـ جريدة الميدان بتاريخ ٣/١١/١٩٥٨ .

٧ـ جريدة صوت السودان ، بتاريخ ٩/١١/١٩٥٩.

٨ـ جريدة السودان الجديد ، بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٩ .

٩ـ جريدة الميدان بتاريخ ٣/١١/١٩٥٨.

١٠ـ الموعد (عدد خاص عن ثورة ١٩٥٨فى السودان) .

١١ـ دار الحياة :أحزاب السودان بين جيلين،بيروت ، ١٩٨٦.
١٢ـ مجلة السياسة الدولية ، العدد٢٤، إبريل ١٩٧١ .
ـ مجلة السياسة الدولية ، العدد٧١، يناير ١٩٨٣ .
ـ مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩١،يناير ،١٩٨٨.
ـ مجلة السياسة الدولية ، العدد١١١، يناير ١٩٩٣.
ـ مجلة السياسة الدولية ، العدد١١٣ ، يوليو ١٩٩٣.
ـ مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٠٤ ، إبريل ١٩٩٤ ،
١٣ـ مجلة وادى النيل،العدد الثالث ، بتاريخ إبريل ، ١٩٨٥ .
١٤ـ مجلة المستقبل العربى ، العدد ٧٩ ، ١٩٨٥.
١٥ـ جريدة السياسة السودانية العدد ٨٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/١/١.
١٦ـ صحيفة الأسبوع السودانية العدد ٧٦٥ ، ١٩٨٩/١/١ .
١٧ـ جريدة صوت الأمة السودانية ،العدد ٤٧٩، بتاريخ ١٩٨٩/١/١ .
١٨ ـ جريدة الوفد العدد ٢٧٧ ، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٧ .
١٩ ـ جريدة الوفد بتاريخ ٩سبتمبر ١٩٨٩ .
٢٠ـ مجلة الطليعة ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٥.
٢١ـ مجلة الباحث العربى ، العدد ٤٦،نوفمبر١٩٩٧.
٢٢ـ مجلة النهضة ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد الخامس ، أكتوبر ٢٠٠٠، والعدد الثانى عشر ، سبتمبر ٢٠٠٢.
٢٣ـ آفاق أفريقية مجلة دورية فصلية تعنى بالقضايا الأفريقية المجلد الثانى ـ العدد الخامس ربيع عام ٢٠٠١

ـ سابع عشر :الدوريات باللغة الإنجليزية :

- Holt,Peter.M:Sudanese Nationalism and self- Determination,The Middle East Journal, vol.10.No.4,Lodon,1956.

ـ ثامن عشر : الدوريات باللغة الفرنسية :

Entre l'Egypte et le Soudan – Halayeb au bout du monde, Al-Ahram Hebdo,N.50,29/8/1995.

- تاسع عشر : اللقاءات والأحاديث الشخصية :

١ـ محضر نقاش بين الباحث والاستاذ احمد زين رئيس الحزب الوطنى الاتحادي فى منزلـه بـالخرطوم بحرى بحضور عبدالحميد جبريل سكرتير الحزب الوطنى الاتحادى يوم ١٩٨/١/٤ .

٢ـ محضر نقاش بين الباحث ومجموعة من أعضاء حزب الأشقاء والحزب الوطنى الاتحادى منهم عبد الرحيم الحسيني وبابكر قباني ومحمود الفضلي بأم درمان بتاريخ ١٩٨٩/١/١وفى ١٩٨٩/١/٧.

٣ـ محضر نقاش بين الباحث والاستاذ / عبد الحميد جبريل سكرتير الحزب الوطني الاتحـادي بتـاريخ ١٩٨٩/١/١ بمقر الحزب الوطنى الاتحادى .

٤ـ الدكتور جعفر كرار هو أحد موسسى حزب الاشقاء،اجرى الباحث لقاء معة فـى مكتبـه بـالخرطوم بتاريخ ١٩٨٩/١/٥

٥ـ محضر نقاش بين الباحث والأستاذ محمود الفضلى فى أم درمان بتاريخ ١٩٨٩/١/٧ ، وهـو مـن مؤسسى حزب الأشقاء ، وهو العضو السودانى فى لجنة السودنه عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٤ ، وهو أخـو يحيى الفضلى من رواد الحركة الوطنية فى السودان .

٦ـ محضر نقاش بين الباحث والأستاذ أحمد خير بمنزله بحي الرياض بجوار مطار الخرطـوم بتـاريخ ١٩٨٩/١/١٠ ، وأحمد خير من مؤسسى حزب الاتحاديين وصاحب فكرة مـؤتمر الخـريجين ، وانضـم لحزب الأشقاء ، وشغل منصب وزير الخارجية فى حكومة عبود العسكرية من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤ .

٧ـ محضر نقاش بين الباحث والصادق المهدى رئيس الوزراء السودانى السابق ورئيس حـزب الأمـة بدار حزب الأمة بتاريخ ١٩٨٩/١/١ .

٨ـ محضر نقاش بين الباحث وضياء المفتى فى منزل إبراهيم المفتى وزير التجارة فى حكومة الأزهري وأول مرشح لرئاسة البرلمان السودانى بعد الاستقلال ، وأجرى الباحث حوار مع ابنـه الـدكتور ضـياء إبراهيم المفتى بتاريخ ١٩٨٩/١/٥ ، حول زيارات الحاكم العام لوالده لإقناعه بفكرة استقلال السودان عن مصر.

٩ـ أجرى الباحث لقاء مع جيمس اوجيلو أجور ممثل ملكال فى البرلمان السوداني وفى المكتب السياسي لجنوب السودان فى الخرطوم ، أجرى الباحث لقاء معه فى المكتب السياسى لجنـوب السـودان بتـاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٩ .

١٠ـ أبل ألير عضو الجمعية التأسيسية عن مركز بـور فـى أعـالى النيـل فـى جنـوب السـودان ،وشغل منصب وزير شئون الجنوب فى حكومة نميرى عام ١٩٦٩، ثم أصبح نائب لـرئيس الجمهوريـة جعفر نميرى من أكتوبر ١٩٧١ حتى عام ١٩٨٢ ، وأجرى الباحث لقاء مع الأستاذ أبل الير بمكتبـه فـى الخرطوم يوم الاثنين ١٩٨٩/١/٩.

١١ـ أجرى الباحث لقاء مـع الـدكتور مـدثر عبـد الـرحيم رئـيس جامعـة أم درمـان بمنزلـه ، بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٨ وبتاريخ ١٩٨٩/١/١٠.

١٢ـ أجرى الباحث لقاء مع الأستاذ الدكتور الفاتح عبد السلام أستاذ العلوم السياسية بمعهـد الدراسـات الأفريقية والأسيوية بجامعة الخرطوم ، وله دراسات وأبحاث عديدة عن حزب الأمة أجرى الباحـث لقـاء معه بمعهد الدراسات الأفريقية والأسيوية بجامعة الخرطوم ،وفى منزلة بتاريخ ١٩٨٩/١/٣.

١٤ـ أجرى الباحث لقاء مع رمضان شول رئيس حزب السلام القومى ورئيس منظمة الوحـدة الوطنيـة السودانية للسلام ، وأسس حزب الوحدة عام ١٩٦٤ ، وحزب السلام عام ١٩٦٦ ويعتبر هـو أول مسـلم جنوبى يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية عام ١٩٦٩ أمام الرئيس الراحل إسماعيل الأزهري .

الفهرس

ـ الفصل الخامس